رياض نجيب الريس

رياح السموم

السعودية ودل الجزيرة

بعد حرب الخليج ١٩٩١ ـ ١٩٩٤

إلى صديق خليجي

لا يعرف أن لولا الكثير من ايحاءاته

لما كان هذا الكتاب.

الحروب

الجديدة المقنعة

نعيش اليوم حقبة انهارت فيها كل القيم. وهي حقبة قد تطول، لاننا أصبحنا أمة بلا قيادة ومن دون فكر اصيل. نحن القبيلـة الضائعة في التاريخ. نحن أمة تحب التبعية والاتكال، حائرة في فكرها وتطلعاتها ومقوماتها.

حتى عقيدتها هي محل جدل.

هنيان ما بعده هنيان، أين منه النقاش البيزنطي حول جنس الملائكة والاعداء على الابواب ! اعداؤنا نحـن صـاروا داخـل الابواب. أي منطق شعوبي نتحدث به! اسمع ما يقوله الكويتيون وغيرهم من الخليجيين. تكاد لا تصدق ما تقرأ.

مدخل

قل لي من أي قبيلة أنت،

أقل لك من ستحارب !

"نسيان التاريخ، بما في ذلك الاخطاء التاريخية، عامل ضروري في تكوين الأمم".

أرنست رينان

هل بدأت القبلية تعود لتكون مقومات النظام العالمي الجديد؟

إذا حرفنا النظر قليلا بعيدا عن حرب قبائل اليمن مع قبائل ملوك وأمراء وشيوخ الجزيرة العربية تحت رايـات الوحـدة أو الانفصال، لوجدنا أن جنوب افريقيا تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم اليوم، التي ابتعدت ما بعد سـقوط نظـام التفرقـة العنصرية عن القبلية، بدستور غير عرقي يكفل المساواة لكل القبائل والاجناس التي تسكنها.

واذا تلفتنا حولنا، من صربيا (ومجمل باقي يوغوسلافيا القديمة) إلى كندا وتركيا وسيريلانكا، لوجدنا أن القبائـل قـد عـادت لتؤكد وجودها، بدعم وتأييد الذين صرفوا الوقت بالدعوة إلى قيم الاخاء والمساواة العالميـة. صـحيح أن الـ ديموقراطيات الغربية محرجة بالتطهير العرقي الذي وقع خلال السنوات الثلاث الماضية في يوغوسلافيا القديمة الا أنهـا رضـخت لمـا حدث ويحدث يوميا في البوسنة من تقسيم قبلي واثني، وكأنها مغلوبة على أمرها.

في أمكنة أخرى، قد يكون من المحرج أن تقول لمواطن من مقاطعة كيبك مثلا أنه كندي، أو لمواطن آخر من التأميل أنه سيريلانكي أو لكردي من تركيا أنه تركي. والسبب يعود في الدرجة الأولى إلى أن حقوق الاقليات قد انتشرت في العالم، وخدعت في انتشارها القبائل "الرعاة"، فظنت نفسها انها اصبحت أمما. ولما كان بعض الظن إثما، اعتبرت هذه القبائل ان مهمتها الأولى في تثبيت هويتها، هي أن تمارس الحد الاقصى من الكراهية لجيرانها.

وهذا لا يعني أن لبعض هذه القبائل - الأقليات حقوقا، أنكرتها الأكثريات المسيطرة أجيالا، وأنها اليوم فقط - بانهيار النظام العالمي القديم الذي أتاح حرية الاختيار للقوميات - استطاعت ان تعبر عن تطلعاتها. وهذا أحد الاسباب لعدم الاستقرار الذي تعاني منه دول أوروبا الشرقية وبعض جمهوريات الاتحاد الاسوفياتي السابق. ان القوميات الإثنية هذه تتكاثر وتنتشر، بعد أن شردها التاريخ دون اعتبار لأي حدود دولية. فكثيرا ما كانت الشيوعية قاسية في تعاملها مع تلك الشعوب، مضطهدة لتاريخهم، قامعة للغتهم وثقافتهم، مانعة لدياناتهم ومذاهبهم.

واذا كان العصر الديموقراطي، الذي يبشر به النظام العالمي الجديد، يرفض هذا الاضطهاد أو القمع أو المنع، الا أنه لا يعني أن لهذه الاقليات من القبائل الحقوق الديموقراطية الاساسية، كحرية التصويت، وحرية الاجتماع وحرية الكلام. هذه حريات يجب أن تشمل الجميع، بمن فيهم الاقليات. لكن للاقليات حقوقا خارج ذلك، لا تعني الا قبائلها، ولا تنسحب على الأكثريات التي تعيش بينها. فالذين ينتصرون لحرية الاقليات في العالم، ما زالوا يخلطون بين تلك الحقوق، وفي داخلهم خوف من تكرار تجربة البوسنة. فهم يريدون ردع الاكثريات الشوفينية عن التمادي في اضطهاد الاقليات، في الوقت نفسه يريدون أن يطمئنوا تلك الاقليات. فالاغراء، بالنظر إلى حقوق الاقليات وتأكيدها في الدساتير، يهمل عادة التطلع إلى الحقوق الفردية للانسان، إلى أي قبيلة انتمى، متجاوزا الفرد إلى الجماعة.

□ □ □

هذا في المطلق. ولكن هل سمعتم، أو عرفتم، أن هناك دولة اسمها "جزر مارشال" انضمت إلى الأمم المتحدة عام ١٩٩١، وأن هناك عشرين دولة اعضاء في الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية المتعددة، عدد سكان الواحدة منها دون المئتي ألف نسمة؟

هذا ليس سؤالا من أسئلة مسابقات التليفزيون. هذه حقائق ثابتة ومسجلة في مراجع المنظمة الدولية. وهذا هو واقع العالم اليوم. فلم يعد هناك أرض صغيرة إلى درجة أنه لا يمكن أن تكون دولة. وبالطبع، فإن دولا كهذه - بل أكبر منها بكثير - ليست دولا مستقلة بأي معنى حقيقي من معاني الكلمة. فسياسيا وعسكريا هي دول عاجزة تحت أي ظرف من الظروف، من غير حماية خارجية، كما أثبتت الكويت (الغنية) وكرواتيا (الفقيرة). وهذه الدول تقايض عادة الاعتماد على مصدر اقتصادي واحد (كالنفط) مقابل الاعتماد على حماية دولة أو مجموعة دول أكبر (كالغرب) عن طريق رهن سيادتها الاقتصادية الحقيقية بسيادة سياسية وهمية تمنحها عادة الدول الحامية.

لذا، إذا ارادت أي قبيلة اليوم، أن ترفع علمها على سارية مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، وأن تنال كل المنافع الجانبية لهكذا عمل (نشيد وطني، علم بألوان متعددة، شركة طيران تحمل اسمها، سفارات في الخارج) فلا شيء يمنعها من ذلك. بل إن حظها في ان تنال اعترافا من باقي الدول الاعضاء في الأمم المتحدة قد اصبح أوفر بكثير اليوم مما كان عليه قبل انهيار النظام العالمي القديم.

قبائل الجزيرة العربية، وقبائل الهلال الخصيب، وقبائل المغرب العربي، لا يحتاجون إلى عون في هذا الموضوع. فقد كانوا سباقين، منذ نشوء الأمم المتحدة، إلى رفع اعلامهم على ساريها منذ أن كانت المنظمة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ وقبل أن تنتقل إلى نيويورك. ومن بين هذه القبائل - الدول في الجزيرة العربية ما هي اقرب بعدد سكانها إلى جزر مارشال، منها إلى الدول الحقيقية العالم المعاصر. ثمة أعذار يعطيها عادة رواد هذه الدول الصغيرة، أن سكان تلك الاراضي الإثني الخاص ولغتها الخاصة، وربما دينها ومذهبها، لا تستطيع أن تعيش تحت حكم الغرباء. لذلك، فحق تقرير المصير لهذه القبائل، يعني حقها في قيام دولة يتطابق وجودها ويلتقي مع مفهوم الامة. واذا نجحت القبائل العربية، في أن تنشئ لحدى وعشرين دولة، وهي ذات عرق واحد، (وإن تعددت ألوانها) ولغة واحدة، (وإن تعددت لهجاتها)، ودين واحد (وإن تعددت مذاهبه) وحضارة واحدة (وإن تعدد انتماؤها الاسلامي - المسيحي)، وتاريخ واحد (وإن اختلف على تفاصيله) فكم بالحري قبائل شتى في اراض شتى والسن شتى!

كل قول في هذا المجال يشكل خطأ تاريخيا، لذلك فالنسيان للتاريخ عامل اساسي في بناء الأمم، على حد قول المفكر الفرنسي أرنست رينان قبل مئة سنة. لكن المهم في هذا الموضوع، ليس التاريخ ولا المنطق، انما السياسة. فالايمان القومي (الذي عبر عنه غيسيبي مازيني، أحد بناة الوحدة الايطالية في القرن التاسع عشر، وتلخص في أن كل أمة يجب أن تكون دولة، وأنه يجب أن يكون هناك دولة واحدة فقط لكل أمة) كان وما زال حسب الواقع السياسي على الارض، أمرا غير عملي في المنظورين الاثني واللغوي. فنجحت القبيلة، حين سقطت الامة.

□ □ □

ليس في العالم اليوم (ما عدا بعض الدول الصغيرة الصغيرة) أكثر من مجموعة دول لا تتجاوز على الاغلب العشر، يمكن أن تشكل تجانسا اثنيا أو لغويا، ليس في وسع أي منها أن تشكل "أمة " رغم ادعائها بذلك. إن التوزيع الجغرافي للجنس البشري، اقدم بكثير من فكرة الامة ذات المواصفات الإثنية - اللغوية. والتطورات الاقتصادية في العالم المعاصر اليوم، وما تسببه من تحريك للمجموعات البشرية، تنسف باستمرار التجانس اللغوي والتناسق العرقي. وبالتالي لا يمكن تفادي التعددية العرقية واللغوية في الكثير من البلدان. اللهم، الا إذا تم اللجوء إلى العنف والى التطهير العرقي والى التهجير القسري. أي بكلام آخر إلى الاكراه.

لذلك لا مستقل هناك إلا وسيكون مظلما لدولة مثل جورجيا مثلا، التي تنفي حقوق المواطنية عن أي مواطن لا يستطيع أن يبرهن أن أجداده كانوا يتكلمون اللغة الجورجية وعاشوا في جورجيا قبل عام ١٨٠١.

إن العالم القبلي اليوم يفكر بهذه الطريقة، التي تمتلك عواطفه وأحاسيسه، والتي يعبر عنها سياسيا برغبة عارمة في الانفصال عن أي مجموعة لا تخضع لمواصفاته. وهناك اربعة اسباب لذلك.

السبب الأول: سقوط النظام الشيوعي، الذي كان قد فرض استقرارا سياسيا على جزء كبير من أوروبا، وأدى سقوطه إلى فتح جراحات الحرب العالمية الأولى. وبدقة أكثر، إلى ما كان قد تم التوصل إليه بعد تلك الحرب من تسويات سياسية غير متطابقة مع واقع المنطق القومي والواقع الجغرافي. فالقضايا القومية المتفجرة اليوم في وسط وشرق أوروبا، ليست هي خلافات اثنية قديمة، ولكنها خلافات خلفها سقوط امبراطورية الهابسبورغ (الامبراطورية الرومانية المقدسة، التي لم تكن امبراطورية ولا رومانية ولا مقدسة) المتعددة الاعراق والقوميات والاثنيات، وسقوط الامبراطورية العثمانية وسقوط الامبراطورية القيصرية الروسية. فالدعوة الانفصالية في البلطيق والقوقاز، والصراع بين الصرب والكروات، والتشيك

والسلوفاك، لم تكن قضايا ساخنة أو مرشحة للانفجار عام ١٩١٧، بل لم تكن حتى مجرد قضايا قبل نشوء الدولة اليوغوسلافية أو الدولة التشيكوسلوفاكية.

إن الذي جعل هذه القضايا تنفجر، ليس قوة الشعور القومي العارم، الذي ليس هو بأكثر من ذاك الشعور الذي يسود دولا اوروبية أخرى، كفرنسا أو اسبانيا أو بريطانيا. إنما انهيار السلطة المركزية هو الذي دفع البلدان كجمهوريات يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي، التي لم تكن تطمح إلى الانفصال من قبل، إلى تأكيد استقلالها كأسلوب من اساليب الحفاظ على هويتها. فانهيار النظام الشيوعي قد شجع الانفصاليين في العالم وأعطاهم فرصة العمر للتعبير عن رغبتهم في أن يكونوا وحدهم. لكن هذا الواقع لم يعزز من فرص الانفصال لدى المطالبين به في اسكوتلندا أو كيبك أو كورسيكا مثلا.

السبب الثاني: صعود الفكر الانفصالي، والذي يعني الدول الغربية أكثر مما يعني الدول الشرقية، انطلاقا من تحرك المجموعات البشرية وهجراتها الكبيرة والمستمرة خلال الخمسين سنة الاخيرة، الذي ولد لديهم الشعور بكره الاجانب والغرباء والرهبة منهم، والتي هي ظاهرة سياسية كبيرة ومخيفة، تعود إلى العشرينات في مطلع هذا القرن. والزنوفوبيا (ظاهرة كره الاجانب) تشجع القومية الاثنية، لأن كلتيهما تقوم على الخوف من التجمعات القومية المختلفة. فالقومية في الولايات المتحدة الأمريكية، ليست في الأصل قومية تاريخية. لكن منذ ازدياد هجرة "اللاتينو" من دول أمريكا اللاتينية، بدأت المطالبة بأن تصبح الانكليزية اللغة الأمريكية الرسمية. وهكذا نرى أن الكره وحده بين التجمعات الاثنية المختلفة، لا يؤدي بالضرورة إلى الانفصال، كما هو الحال في الولايات المتحدة.

السبب الثالث: وجود تجمعات سياسية عاشت سنوات طويلة في ظل انظمة ديكتاتورية لم تمارس خلالها أيا من الحريات السياسية التقليدية، وتنقصها الثقافة الديموقراطية والتربية الوطنية والخبرة في ممارسة العمل السياسي. لذلك تصبح اللغة الدارجة هي القومية ،وفي مثل هذا المناخ يغدو مفهوم القومية البسيط والميسر بديلا من الدساتير المعقدة التي تحفظ حقوق الافراد والاقليات في ظل نظام سياسي يحتاج إلى توازنات ودقة في التعامل.

السبب الرابع وهو الاهم: أنه عندما تنهار الانظمة القديمة، وحين تتفتت العلاقات الاجتماعية التقليدية بحيث لا تعود صالحة للتعامل وسط جو من عدم الامان وانعدام الثقة، يصبح الانتماء إلى لغة واحدة وثقافة واحدة، هو الأمر المؤكد الوحيد وسط مجتمع سقطت فيه كل القيم. وهذا ما حدث في الدول الشيوعية السابقة، حين دفعها انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي (الذي بنته عبر عشرات السنوات بما فيه من ضمانات اجتماعية وعمالة كاملة واتكال كامل على الدولة) إلى اللجوء إلى القبلية القومية لحماية ما تبقى لها من مكتسبات.

هذا هو الواقع القبلي في العالم المعاصر، حيث تغيرت العلاقات بين الناس والاجناس، واصبحت القارات مدنا من غير أرياف، ولم تعد اقوال الاجداد وحكمهم القديمة تصلح لمشاكل الاحفاد والاولاد اليوم، ولم يعد في الدنيا يقين لا يقبل الجدل، أو حقائق لا تقبل النقض. لذلك ليس من المستغرب أن يتقوقع الناس إلى جحورهم الصغيرة، حيث يتشابهون في اللون والشكل واللغة. وتصبح القبيلة الواحدة، بأفخاذها وبطونها المتعددة، فتات أمم. وتسقط الاوهام الوطنية والقومية إلى حاجز اللغة والعرق.

إن إضافة "دزينة" أخرى من الدول القبلية الصغيرة إلى هيئة الأمم المتحدة، لن يعطي هذه الدول أي مقاليد للسيطرة على اقدارها أكثر مما كان لها في الماضي، ومن قبل أن تصبح دولا مستقلة. ولن تحل أو تلغى مشاكلها الثقافية أو اللغوية،

ناهيك بمشاكلها السياسية أو الاقتصادية. فإذا كانت الدولة ـ القبيلة هي دولة المستقبل في النظام العالمي الجديد، الذي لم يعد يتسع لسويسرا أو هولندا جديدة، فإن الريادة ستبقى لقبائل العالم العربي.

□ □ □

هناك معضلة على العرب أن يواجهوها، تتلخص في أن ثمة من يعتقد أن النظام العالمي الجديد قد انتهى، من قبل أن يبدأ، ومن دون أن يلاحظ أحد ذلك. وأن النهاية قد جاءت في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في تشرين الأول ١٩٩٣. بل حتى نكون أكثر تحديدا، من الممكن القول إن بداية النهاية للنظام العالمي الجديد قد بدأت تتبلور، لتصل إلى حدها المنطقي الفاصل ونحن على أبواب أحداث جديدة.

والنظام العالمي الجديد، الذي لم يتفق على تعريف متكامل، أو محدد، له حتى الآن، ما هو في الواقع الا حصيلة حماسة مخيلة غربية اضاءتها نهاية الحرب الباردة بانهيار جدار برلين وحدود أوروبا الشرقية، بقدر ما أشعلها نجاح "عاصفة الصحراء" كحرب تكنولوجية، استعملت فيها كل اختراعات القتال الالكتروني، والذي كان يجرب على أرض المعركة لأول مرة. من هنا تكونت الفكرة أن الولايات المتحدة، عبر الأمم المتحدة، أو بمباركتها، ستخضع العالم لسيطرتها وتفرض مفاهيمها في القانون الدولي وفي العدالة وفي الديموقراطية، فتصحح من مساره.

وكان لهذه الفكرة الفجة صدى في الاوساط القانونية الدولية، التي حاولت أن تجد لها شيئا من الشرعية في المحافل الدولية، في الوقت الذي لم تلفح في أن يكون لها أي تأثير في الواقع السياسي والحقائق الاجتماعية في معظم بقاع العالم. فالامم المتحدة، بازالة أو تحييد الفيتو السوفياتي، وقعت كليا في قبضة أوروبا التي أصبحت تمنح بركتها أو تغطيتها لأي عمل تريده أو تلتزم به. مما دفع صانعي السياسة الأمريكية إلى استعمال الأمم المتحدة غطاء عالميا لـ "السلام الأمريكي ـ باكس أميركانا"، واستمراء هذا الوضع إلى حده الاقصى.

إلى أن وضع الكونغرس الأمريكي، بشقيه ـ النواب والشيوخ ـ حدا لهذا الاستمراء، باتخاذ قرار في تشرين الأول ١٩٩٣ بسحب القوات الأمريكية من الصومال ابتداء من منتصف تشرين الثاني ١٩٩٣ إلى أن يتم الانسحاب في حد اقصاه نهاية آذار ١٩٩٤. وجاء من بعد ذلك خطاب الرئيس كلينتون في الجمعية العامة ليصادق على قرار الكونغرس، معلنا أن ادارته تنحني لرغبات الشعب الأمريكي. وبين ليلة وضحاها تحول الزعيم الصومالي الجنزال محمد فرح عيديد، من مجرم مطارد مطلوب رأسه من العدالة الدولية، إلى بطل وطني يعقد المؤتمرات الصحافية في عاصمته مقديشو ويظهر على شاشات التليفزيون، مهاجما أمريكا ومطالبا إياها بالخروج من بلاده. بل لعله تحول إلى بطل، هو الأول في النظام العالمي الجديد، الذي تصدى لامريكا عسكريا، ونجح في تصديه.

الذي حصل في الواقع أن الجنرال عيديد، ومعه ميليشيا تقدر بحوالي ٩٠٠ مقاتل، قد هزم أوروبا والامم المتحدة معا. كيف؟ ببساطة لأن عيديد وعسكره كانوا قادرين على تحمل خسائر في ارواح مقاتليهم وانصارهم ومواطنيهم، من أجل أن يحققوا أهدافهم، في الوقت الذي لم تكن لا واشنطن ولا نيويورك قادرتين على تحمل خسائر في جنودهما، لهدف لا يعني كثيرا لمعظم عناصر قواتهما، ولا يبرر مقتلهم أمام عائلاتهم أو اوطانهم الاصلية. كل ما احتاج إليه عيديد في هزيمته لامريكا هو أن يقتل ١٨ جنديا أمريكا، بينما كل ما احتاج إليه لانتصاره على الأمم المتحدة هو أن يصرع ٢٢ جنديا باكستانيا من القوات الدولية. أما عدد القتلى الصوماليين، فلا أحد يعرفه بالضبط، والاعلام العالمي لا يهمه أن يحصي عدد الجثث الصومالية، بالدقة التي يهمه أن يعرف بها ما إذا كان قد خدش جندي امريكي، فكيف إذا جرح أو قتل! لكن

بالتأكيد إن الخسائر الصومالية فاقت أضعافا مضاعفة خسائر القوات الأمريكية والقوات الدولية. النقطة الاساسية في هـذا الكلام، أن زعيما ما، مهما كان حجمه، وعلى أرضه، وعبر الطقوس والتقاليد الدينية - المحلية - الوطنية - القبليـة فـي أي بلد من بلدان افريقيا وآسيا، لقادر على ان يواجه أي قوة غربية أو دولية، وربما يهزمها.

النقطة الأخرى المهمة، أن انتصار عيديد في معارك ضد قوات أوروبا - الأمم المتحـدة، قـد فـصم عـرى الـسيطرة الأمريكية على الأمم المتحدة التي قام على اساسها النظام العالمي الجديد. فهناك قرار من مجلس الأمن الـدولي (وهـو الذي اتخذ بطلب واصرار من واشنطن) يطالب ويلزم قوات الأمم المتحدة بالقاء القبض على عيديد واحالته إلـى العدالـة. هذا القرار ما زال، رسميا، ساري المفعول. لكن كلينتون تجاوزه في خطابه ونقضه، معتبرا إياه مخالفا لمـصالح الـسياسة الأمريكية.

ولم يتورع الرئيس الأمريكي عن وضع اللوم على الأمم المتحدة لتورط أوروبا في قوة دولية تضخم حجمها فـي عمليـة لحلال سلام لا قدرة لها عليه. ويقول كلينتون بالحرف الواحد: "إن الأمم المتحدة، ببساطة، لا تستطيع أن تتـورط فـي كـل خلاف في العالم. فإذا قال الشعب الأمريكي نعم لقوات دولية لحفظ السلام، فعلى الأمم المتحدة أن تعـرف كيـف ومتـى تقول لا". وبالطبع يستطيع المرء أن يتصور كيف امتقع وجه الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمـم المتحـدة، نتيجة لهذا الكلام.

وخطورة هذا الكلام تكمن في أن الرئيس الأمريكي يتذمر من دور الأمم المتحـدة، وان عليهـا أن تقـول "لا" للولايـات المتحدة، الأمر الذي لم يكن أبدا سهلا على المنظمة العالمية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠، قبل تفككـه، وعنـد "الغاء" حق النقض الذي كان بيد موسكو. وكأن من مهام الأمم المتحدة انقاذ ماء وجه زعماء الـدول الكبـرى (ورؤسـاء أوروبا تحديدا) عندما يتراجعون عن مواقف قد تجرهم إلى حرب ما، تجر بدورها إلى ضحايا لا يستطيعون تبريرها أمـام رأي شعوبهم العام. وهذا ما حصل أيضاً مع الرئيس الأمريكي الاسبق الجنرال دوايت ايزنهاور في سابقة مماثلـة، عنـدما استعمل الأمم المتحدة في أزمة المجر عام ١٩٥٦. فبعد أن حرض ايزنهاور المجريين على الثـورة، وتمـت الانتفاضـة، شعر بخطورة ما حدث وأن أمريكا غير قادرة على التورط في بودابست، فاستعمل الأمم المتحدة لانقاذ ماء وجهه، بقولـه أن ميثاق الأمم المتحدة يلزمه بعدم التدخل، وان الأمم المتحدة قد فشلت في الدفاع عن المجريين. وهذا ما قام بـه كلينتـون تماما - وإن اختلفت بعض تفاصيله - في الصومال.

كل هذا لم يمنع كلينتون من أن يهدد في كلمته، بارسال ٢٥ ألف جندي امريكي إلى البوسنة (تحت شـروط معينـة) إذا لـم يرتدع الصرب عن الاستمرار في حربهم ضد المسلمين هناك. وبالطبع ارتعد الصرب خوفا من هذا الكلام، وهم يـشاهدون الانسحاب الأمريكي من الصومال بعد سقوط ١٥ قتيلا فقط!

كل ذلك قد أدى إلى احداث صدمة في اوساط أصحاب القرار في الدوائر السياسية الغربية، بعد ان وجدت تلـك الـدوائر نفسها خلال السنوات الثلاث الاخيرة، أسيرة مزاج، فيه الكثير من العنجهية والغرور، يتحكم بقادتها ومفكريهـا وسياسـييها ومنظريها ووصل إلى حافة "الميغلومانيا"، بما في ذلك اعلان نهاية التاريخ! وكان الاوروبيون، أكثـر مـن الامـريكيين، يروجون لنظام عالمي جديد، وهم سكارى بأفكار هشة لم تثبت مصداقيتها على الأرض، ذلك لأن انهيـار النظـام العـالمي القديم قد تم في أوروبا. بالاضافة إلى فشل الزعماء الاوروبيين، الذين ما زال معظمهم في الحكم، في اذابـة حـدود أمـم تاريخية عبر اتحاد أوروبي وفي نموذج فيديرالي على الطريقة الأمريكية. ولتغطية فشل الوحدة الاوروبية وصعوبة تقريـر

جدول زمني لتحقيقها، هلل زعماء أوروبا للنظام العالمي الجديد، الذي فسره كل منهم بالطريقة " الوطنية" التي ترضي ناخبيه، وكأنهم صدقوا مقولة نهاية التاريخ.

واذا كان الرئيس الأمريكي قد دق في خطابه الشهير المسمار الأول في نعش النظام العالمي الجديد، فالفضل الاساسي يجب أن يعود إلى الأمم المتحدة، حيث استطاعت في فشلها أن تنقذ زعماء العالم من غرور وأوهام أفكارهم الامبراطورية، وكان في هذا نجاحها. فحمدا ، إذ إن أمريكا نتيجة لذلك، لن تحاول أن تحكم العالم عبر أمم متحدة مطواعة وروسيا خانعة. فالافكار الاساسية التي تقف وراء ما يسمى بـ "النظام العالمي الجديد"، والتي بدأت تطرح منذ عهد ادارة الرئيس الديموقراطي السابق جيمي كارتر، ووضعت موضع التجريب في عهد الرئيس الديموقراطي الحالي بيل كلينتون، لم يكن من بينها أن تتحكم الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بمصائر دول العالم، فتكون شرطي السلام وعسكري الحرب في آن واحد، بل أن يتم هذا الأمر عبر مجموعة منظمات اقليمية تمسك خيوطها من واشنطن ويجري التحكم بوسائل الضغط عليها وادارتها من بعد، من دون التضحية بأميركي واحد على الأرض. وحاول الرئيس الجمهوري السابق جورج بوش ومن بعده كلينتون أن يترجما هذا الاتجاه بصيغة المنظمات الإقليمية. فكانت مجموعة السوق الاوروبية، واتحاد أوروبا الغربية في أوروبا. وكانت منظمة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) في آسيا، وكانت منظمة الوحدة الافريقية في أفريقيا، وكانت جامعة الدول العربية في جزء من العالم العربي ومجلس التعاون الخليجي في الجزء الآخر المتعلق بالجزيرة العربية.

□ □ □

إن احداث البلقان (يوغسلافيا القديمة) والقرن الافريقي (الصومال وأثيوبيا وأريتريا) وجنوب شرق آسيا (كمبوديا) وآسيا الوسطى (الاتحاد السوفيتي القديم وجمهورياته)، ناهيك بالشرق الأوسط (الجزيرة العربية والمشرق العربي واسرائيل)، كلها قد دفعت إلى اعادة النظر في مفهوم القبلية السياسية والاثنية، كبديل من الدول - الاوطان. حتى ان الاستراتيجيين في الغرب قد بدأوا يتعلمون من جديد لغة القبيلة (أو لغات القبائل) لعلهم يجدون تفسيرا جديدا لها في علم السياسة، يساعدهم على الالمام بالمتغيرات التي تعصف بالعالم منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي.

والحديث عن عودة القبلية إلى خريطة العالم السياسية، يبدأ من تساؤل هو: كيف لا تستطيع حكومة الولايات المتحدة، والتي هي مظهريا وفعليا، اقوى دولة عرفها العالم حتى اليوم، والتي تملك من القدرات العسكرية، القتالية والدفاعية، ما لم تملكه "امبراطورية" من قبل - كيف لا تستطيع هذه الدولة العظمى أن تفرض "سلامها" بالقوة المتوافرة لديها، على حوالي عشرين حربا قبلية أو يزيد، مشتعلة في انحاء المعمورة منذ ثلاث سنوات أو أكثر ؟

كيف يمكن تفسير مثل هذه الظاهرة اليوم؟ بينما إذا عدنا إلى التاريخ نجد أن بريطانيا - مثلا - في عصر الاستعمار القديم استطاعت بقوى اضأل وامكانات أقل بكثير أن تفرض سلاما بريطانيا على امبراطورية شاسعة الاطراف، تمتد من قبائل الزولو في جنوب افريقيا إلى قبائل الباتان في شبه القارة الهندية. قد يكون الجواب في تاريخ القبلية الاوروبية تحديداً الذي كانت بدايته في الامبراطورية الرومانية وحربها ضد القبائل الايطالية، والتي انتهت بغزوها للقبائل الجرمانية. هذا إذا أردنا أن لا نعود إلى الثوارة والعهد القديم، الذي ما هو الا سجل لحروب قبلية تحت ستار الدين. أما إذا قفزنا إلى ما بعد غزو القبائل الدنماركية والنورمانية لانكلترا، لنصل إلى الامبراطورية البريطانية، لعرفنا أن هذه الامبراطورية تمددت

واتسعت في الفراغ الذي خلفته نزاعات القبائل في الهند وافريقيا. أما البلقان فقد عرف الحرب القبلية منذ أيام الشاعر هومر والألياذة، وربما قبل ذلك.

إن العنف القبلي ليس بالامر الجديد. وقد مارسه العرب منذ الجاهلية حتى الحرب اللبنانية. والعنف الذي يمارسه الصرب اليوم ضد المسلمين في البوسنة (والكروات ضد الصرب، والمسلمون ضد الاثنين معا، والعكس بالعكس) ما هو الا مظهر من مظاهر الانهيار الاجتماعي في السلوك البشري. فعندما تنهار انظمة الحكم المدنية، تعود القبلية بوجهها القاسي، لتملأ الفراغ بجثث آلاف الضحايا في مذابح تشكل انحدارا في الدورة الحضارية للتاريخ.

أحد اسباب "النجاح" القبلي في عهد النظام العالمي الجديد، هو التغيير الذي حدث في نوعية السلاح المستخدم في الحروب القبلية. ففي القرن التاسع عشر، نجح الاستعمار البريطاني والهولندي والفرنسي في حروبه التوسعية ضد القبائل أصحاب الأرض في آسيا وافريقيا، لانه كان يملك سلاحا متقدما هو البندقية السريعة الطلقات أو المدفع الرشاش، بينما لم تكن تملك القبائل المغزوة سوى السيوف والرماح وربما المنجنيق. أما في نهاية القرن العشرين، فقد تطور السلاح إلى درجة أن دول الاستعمار القديم، بما فيها الولايات المتحدة، لم تعد تستطيع بالتكنولوجيا الحديثة المتطورة التي أصبحت عماد سلاحها الاساسي، أن تواجه القبائل التي صارت تملك "الكلاشنكوف" والـ"أم - ١٦" وغيرهما من السلاح السريع الفعال والخفيف النقال. لقد ارتد هذا التقدم التقني الهائل في آليات السلاح ضد أصحابه، بحيث لم يعد صالحا للاستعمال في الحروب الاهلية الصغيرة أو المحدودة.

هذه النقلة في نوعية السلاح والتسلح، قلبت المعادلة لصالح القبائل في المواجهة مع "الدول العظمى". لذلك لا تستطيع بريطانيا مثلا، في مواجهتها "ارهاب" جيش التحرير الارلندي في ارلندا الشمالية، أن تقصف مدينة بلفاست بالطيران أو الصواريخ أو حتى الدبابات، بينما يستطيع الارلنديون أن يقتلوا كل يوم جنديا بريطانيا وعلى مدار السنة. كذلك لم تستطع أوروبا أن تقصف مقديشو وأن تتصدى للميليشيات الصومالية - وقد حاولت من غير نجاح في الوقت الذي لا تستطيع فيه أن تقصف جبال البوسنة بالطيران، وجيوش وميليشيات الصرب أو الكروات في السفوح بعيدة عن مرمى النيران. إن القدرة التدميرية الهائلة للسلاح العصري الذي تملكه دول النظام العالمي، أثبتت فشلها ضد "عدو" متحرك على ارضه، محمي من جماهيره، متفاعل مع قضية، يعتبرها قضيته الوطنية. وهذا ما اثبتته حرب فيتنام للولايات المتحدة، وحرب افغانستان للاتحاد السوفيتي. لقد هزمت أكبر دولتين في العالم الحديث من قبل قبائل الفيتكونغ الفيتنامية وقبائل المجاهدين الافغانية وقبائل عيديد الصومالية.

لقد انتشر الاستعمار في القرن التاسع عشر نتيجة لفوضى صراعات القبائل وحروبها، ومن ثم لتفوق الدول الاوروبية في حقول التسلح والصناعة والمواصلات. الا أنه من المستحيل في نهاية القرن العشرين، اعادة انتشار الاستعمار من جديد لمجرد أن القبلية قد عادت لتثبت وجودها مجددا، لأن "الدول العظمى" لو أرادت أن تقوم بدور شرطي العالم، لفشلت بالتأكيد. ولان ظروف تأسيس الامبراطوريات بالمعنى الاستعماري القديم لم تعد مهيأة كما كانت قبل مئتي سنة. والتاريخ لا يعيد نفسه.

من هنا جاءت محاولة الولايات المتحدة، في اعتماد نظام القطب الواحد، لتقوم بدور شرطي العالم، لقدرتها العسكرية الهائلة، انما في الوقت الذي تعاني من ضغوط اقتصادية كبيرة من اليابان وآسيا. واذا كانت أوروبا قد نجحت في هذا الدور في حرب الخليج، الا أنها فشلت فيه في الصومال وامتنعت عنه خوفا في البوسنة. أما في عشرين نزاعا قبليا آخر

في العالم، تمتد من أنغولا إلى أذربيجان فلم تجسر أوروبا على مد اصبعها. واي مراقب سياسي يدرك كيف أخذت الولايات المتحدة تستدير اليوم باهتماماتها من أوروبا وأفريقيا باتجاه حوض بلدان المحيط الهادئ. أما الأمم المتحدة فما هي الا تعبير دولي عن القوة العالمية، التي لا تستطيع أن تقوم بدور الشرطي المطلوب، بمعزل عن الرغبة الأمريكية، كما لا تستطيع أيضاً أن تقوم بهذا الدور بديلا من القوة الأمريكية. وكلما تضاءل اهتمام أمريكا بالامم المتحدة، تضاءل دورها في أي نزاع في العالم. لذلك لن يكون هناك شرطي في القرن الواحد والعشرين. فعلى كل قبيلة في أي منطقة في عالم اليوم المحترق، أن تجد شرطيا خاصا بها ليحمي أمنها.

□ □ □

في غياب هذا الشرطي - المطلوب أو غير المطلوب - لا بد أن تنتشر الحروب القبلية. ومهما قرأنا أو سمعنا عن اخماد حرب أو فتنة في بؤرة من بؤر النزاعات القبلية في العالم، فلا بد أن تنفجر أخرى في مكان آخر من الخريطة السياسية. فتاريخ النزاع القبلي يدل دائما على أنه ينتقل وينتشر من مكان إلى آخر لاسباب عدة، منها المجاعات أو الامراض أو الهجرة، ناهيك بالنزاعات على الكلأ والنار والماء بالمعنى الوطني - السياسي المعاصر. وفي عصر النزاعات القبلية، تصبح حواضر العالم الاكثر أمنا والاغنى اقتصادا، مكانا جاذبا للهجرة التي تخلق بدورها آلية نزاعات جديدة. فكما كانت الامبراطورية الرومانية جاذبا لهجرة القبائل الجرمانية وحروبها في أوروبا، كذلك هي المجموعة الاوروبية (أوروبا الغربية) بأسواقها المفتوحة وصناعاتها ومدنها هي اليوم الجاذب الاساسي لعمالة أوروبا الشرقية القديمة وعرب شمال افريقيا.

إن نهاية المرحلة الاستعمارية القديمة في التاريخ الحديث، التي لم ندرك اهميتها ولم نبدأ بفهمها حتى الآن، جعلت الكثيرين يعتقدون أن أوروبا وأمريكا الشمالية لا تحتاجان إلى أي نوع من انواع الدفاع التقليدي المتعارف عليه ابان الحرب الباردة (الدفاع الاكبر والشامل والكلي عبر القارات) لأن السلام الذي اتى به انهيار النظام الشيوعي في الدول الاوروبية شرقي جدار برلين، جعل من الممكن توجيه نفقات التسلح - الدفاعي أو الهجومي - نحو تنمية الرخاء السلمي.

وبما أنه لم يعد هناك الآن امبراطوريات تتولى هي الحفاظ على الأمن القبلي في العالم، فإن الدفاع الاصغر - كل منطقة من مناطق العالم تدافع عن نفسها - سيصبح أكثر كلفة من الدفاع الاكبر. فاوروبا ستضطر إلى تنظيم دفاع اقليمي جديد، يتولى حماية حدودها من الشرق والجنوب من الدول المجزأة قبليا والتي تهدد استقرارها. ان شمال افريقيا العربي كما تراه أوروبا الغربية يعج بالاصولية الإسلامية، التي تهدد شواطئ أوروبا المسيحية. وما بعد شمال افريقيا، إلى الجنوب، هناك افريقيا السوداء، حيث القبلية هي الحقيقة السياسية الوحيدة. وكلاهما تخيف أوروبا.

لذلك سيدفع الهلع الاوروبي من القبلية الموجودة داخل أوروبا وعلى حدودها، إلى استنباط وسائل دفاعية واقعية، يشارك فيها الاوروبيون من الدول الاسكندنافية شمالا إلى اليونان جنوبا حتى البرتغال غربا، بحيث لا يبقى الدفاع الاوروبي حكرا أو وقفا على بريطانيا وفرنسا، وستسقط تلك الوسائل من حسابها الاعتماد على الولايات المتحدة. كما أن حلف الاطلسي، الذي وضعت خططه الدفاعية قبل عشرين سنة، والذي بني على اساس الدفاع عن أوروبا الغربية ضد خطر التوسع السوفيتي الشيوعي وبالقدرات العسكرية الأمريكية، لم يعد يصلح للحروب القبلية ولا هو مهيأ لها أو قادر على التدخل فيها أو حسمها، كما أكدت ذلك حرب البوسنة، المستمرة فصولا، وحرب البلقان المهددة بالانتشار منذ سقوط يوغوسلافيا القديمة عام ١٩٩٠.

فالعالم الجديد المبني على ما بعد الاستعمار القديم وقد انهارت امبراطورياته، لا بد وأن يمر بسنوات طويلة، تمتد به إلى مداخل القرن الواحد والعشرين، قبل أن يستطيع الاستعمار الجديد أن يخترع آلية يستطيع من خلالها أن يحتوي القبلية السياسية والاثنية (لا الوطنية) التي تهدد دول أوروبا الغربية الصناعية الغنية، فترد عنه جحافل "التتر الجدد".

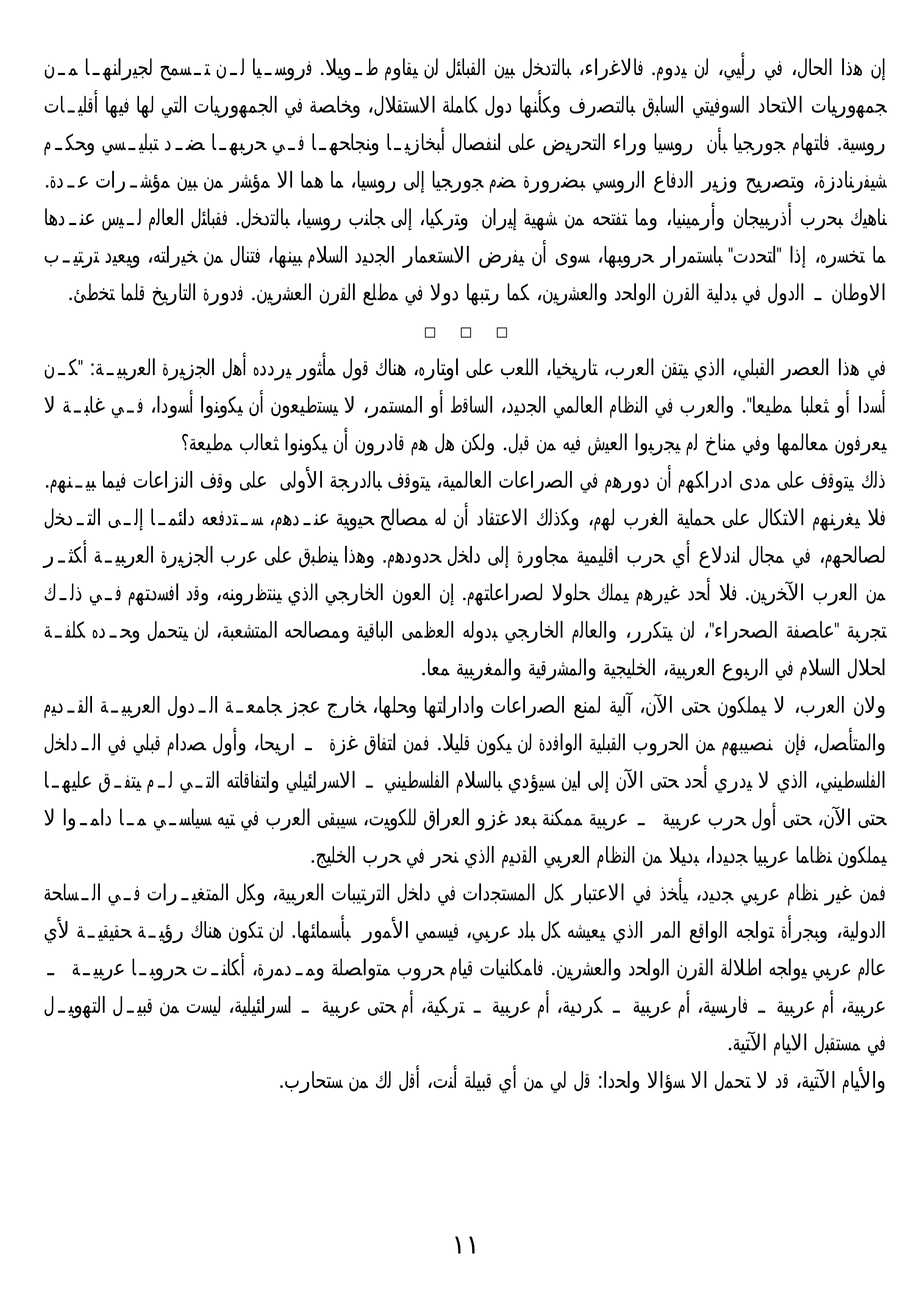
□ □ □

إن أي متابع لاحداث الحروب القبلية الدائرة في العالم اليوم، من ابخازيا في حربها مع جورجيا، ومن أرمينيا في حربها مع اذربيجان، ومن البوسنة في حرب الصرب والكروات والمسلمين مع بعضهم البعض، ومن حرب الاكراد مع تركيا من جهة ومع العراق من جهة ثانية، فضلا عن الحروب الافريقية الصغيرة الممتدة من الصومال إلى أريتريا، ومن بوروندي إلى ليبيريا حتى جنوب أفريقيا – يدرك أن هناك مقياسا واحدا لارادة العالم الغربي على التدخل فيها. هذا المقياس هو أن أي حرب قبلية، يمكن احتواؤها، ما دامت لا تمس دول الجوار ولا تشكل خطرا عليها. ومهما بلغت بشاعة أو شراسة هذه الحرب القبلية، فإن المجتمع الدولي غير معني بها، ما دامت أيضاً لا تشكل تهديدا لمصالح الغرب. أما إذا كانت دول الجوار هذه، تقع داخل دائرة المصالح الغربية المباشرة التي يمكن بدورها أن تشعل فتيلا آخر، فانه يمكن لـ "الدول العظمى" أن ترسل رجال مطافئها إليها منعا لانتشار النار في هشيم يهمها حمايته.

وهذا ما حدث عند انهيار يوغوسلافيا الفيديرالية القديمة، عندما كادت الحرب القبلية أن تجر ألمانيا إلى جانب الكروات ضد فرنسا وروسيا المواليتين للصرب، فتحركت أوروبا لمنع هذه المواجهة. وعندما اتضح أن ألمانيا ستكتفي بالتفرج على هذه الحرب من خارج الحدود ومن غير ان تتدخل، وأن روسيا لديها من مشاكلها في امبراطوريتها وجمهورياتها المترامية الاطراف ما يشغلها ويمنعها من التورط، قررت أوروبا أن تترك الحرب تأخذ مجراها، غير معنية بأي فريق سينتصر، مبدية اهتمامها الشكلي بالناحية الانسانية منها فقط، ما دامت الحرب لم تصل بعد إلى مقاطعة كوسوفو وجمهورية مقدونيا، حيث يصير لكل حادث حديث.

فمن نتائج الحرب الباردة في الماضي، أن الدول الكبرى كانت سريعة التورط في كل صراع في العالم، مما دفعها إلى الاستعجال للتوصل إلى حل أي خلاف منعا لانفجاره، خوفا من مواجهة المعسكرين. أما اليوم، فإن من أهم معالم ما بعد الحرب الباردة، هو تفجر بؤر الصراع القبلي، تحت ألف ادعاء وادعاء، (وطني – سياسي – حدودي – تجاري – نفطي .. الخ) من دون ان يؤدي هذا التفجر إلى تورط أو تدخل الدول الكبرى، اللهم ما عدا غزو العراق للكويت الذي اسفر عن حرب الخليج الثانية و"عاصفة الصحراء" وقيام أكبر تحالف عسكري منذ الحرب العالمية الثانية. ما عدا ذلك تمت أو تتم السيطرة على معظم هذه الحروب القبلية من دون تدخل مباشر من الدول الغربية الكبرى. لذلك لم تؤد حرب البلقان ولا حرب القفقاس إلى حرب قارية حتى الآن. ولعل في هذا بعض النجاح.

لكن إلى متى يدوم هذا الحال؟ المشكلة أن تصرفات الدول الغربية الكبرى حيال انتشار الحروب القبلية اصبحت محصورة بمصالحها التجارية والاقتصادية تحديدا. فلا واحدة منها، بما في ذلك الولايات المتحدة، تريد أن تقوم بدور شرطي العالم أو اطفائي الكون، فيدفع الثمن من رجاله وماله. وهذا الموقف ليس ناتجا عن حكمة، بل عن ضعف. فروسيا مخنوقة بمشاكلها الاقتصادية ومخلفات انهيارات الاتحاد السوفيتي، وأوروبا في غمرة صراع على وحدتها السياسية ومستقبلها وعملاتها واسواقها المفتوحة. والولايات المتحدة تحت رحمة مدراء البنوك وهبوط الدولار والمنافسة اليابانية والآسيوية على أسواقها.



إن هذا الحال، في رأيي، لن يدوم. فالاغراء، بالتدخل بين القبائل لن يقاوم طويلا. فروسيا لن تسمح لجيرانها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بالتصرف وكأنها دول كاملة الاستقلال، وخاصة في الجمهوريات التي لها فيها أقليات روسية. فاتهام جورجيا بأن روسيا وراء التحريض على انفصال أبخازيا ونجاحها في حربها ضد تبليسي وحكم شيفرنادزة، وتصريح وزير الدفاع الروسي بضرورة ضم جورجيا إلى روسيا، ما هما الا مؤشر من بين مؤشرات عدة. ناهيك بحرب أذربيجان وأرمينيا، وما تفتحه من شهية إيران وتركيا، إلى جانب روسيا، بالتدخل. فقبائل العالم ليس عندها ما تخسره، إذا "اتحدت" باستمرار حروبها، سوى أن يفرض الاستعمار الجديد السلام بينها، فتنال من خيراته، ويعيد ترتيب الاوطان ـ الدول في بداية القرن الواحد والعشرين، كما رتبها دولا في مطلع القرن العشرين. فدورة التاريخ قلما تخطئ.

□ □ □

في هذا العصر القبلي، الذي يتقن العرب، تاريخيا، اللعب على اوتاره، هناك قول مأثور يردده أهل الجزيرة العربية: "كن أسدا أو ثعلبا مطيعا". والعرب في النظام العالمي الجديد، الساقط أو المستمر، لا يستطيعون أن يكونوا أسودا، في غابة لا يعرفون معالمها وفي مناخ لم يجربوا العيش فيه من قبل. ولكن هل هم قادرون أن يكونوا ثعالب مطيعة؟

ذلك يتوقف على مدى ادراكهم أن دورهم في الصراعات العالمية، يتوقف بالدرجة الأولى على وقف النزاعات فيما بينهم. فلا يغرنهم الاتكال على حماية الغرب لهم، وكذلك الاعتقاد أن له مصالح حيوية عندهم، ستدفعه دائما إلى التدخل لصالحهم، في مجال اندلاع أي حرب اقليمية مجاورة إلى داخل حدودهم. وهذا ينطبق على عرب الجزيرة العربية أكثر من العرب الآخرين. فلا أحد غيرهم يملك حلولا لصراعاتهم. إن العون الخارجي الذي ينتظرونه، وقد افسدتهم في ذلك تجربة "عاصفة الصحراء"، لن يتكرر، والعالم الخارجي بدوله العظمى الباقية ومصالحه المتشعبة، لن يتحمل وحده كلفة احلال السلام في الربوع العربية، الخليجية والمشرقية والمغربية معا.

ولان العرب، لا يملكون حتى الآن، آلية لمنع الصراعات وادارلتها وحلها، خارج عجز جامعة الدول العربية القديم والمتأصل، فإن نصيبهم من الحروب القبلية الوافدة لن يكون قليلا. فمن اتفاق غزة ـ اريحا، وأول صدام قبلي في الداخل الفلسطيني، الذي لا يدري أحد حتى الآن إلى اين سيؤدي بالسلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي واتفاقاته التي لم يتفق عليها حتى الآن، حتى أول حرب عربية ـ عربية ممكنة بعد غزو العراق للكويت، سيبقى العرب في تيه سياسي ما داموا لا يملكون نظاما عربيا جديدا، بديلا من النظام العربي القديم الذي نحر في حرب الخليج.

فمن غير نظام عربي جديد، يأخذ في الاعتبار كل المستجدات في داخل الترتيبات العربية، وكل المتغيرات في الساحة الدولية، وبجرأة تواجه الواقع المر الذي يعيشه كل بلد عربي، فيسمي الأمور بأسمائها. لن تكون هناك رؤية حقيقية لأي عالم عربي يواجه اطلالة القرن الواحد والعشرين. فامكانيات قيام حروب متواصلة ومدمرة، أكانت حروبا عربية ـ عربية، أم عربية ـ فارسية، أم عربية ـ كردية، أم عربية ـ تركية، أم حتى عربية ـ اسرائيلية، ليست من قبيل التهويل في مستقبل الايام الآتية.

والأيام الآتية، قد لا تحمل الا سؤالا واحدا: قل لي من أي قبيلة أنت، أقل لك من ستحارب.

(عاصفة الصحراء)

□ العالم اليوم عبارة عن كم سائل ومتحرك، ليس فيه مشهد سياسي ثابت أو محدد المعـالم، إن الـذي يحـصل فـي هـذه المرحلة من المتغيرات السياسية يتلخص في مشهد سياسي يكتب أثناء التـصوير، ويتغيـر أثنـاء التـصوير. الممثلـون لا يعرفون ادوارهم، وإن حفظوها. ويستبدلون أثناء التصوير، وإن أحسنوا أداءها.

إن سيناريو هذا المشهد السياسي يعد يوما إثر يوم. من دون أن يعطي للفرد السياسي دور البطل. إن الثابت الوحيـد المتفـق عليه لدى كتاب هذا السيناريو هو التقليل من أهمية دور السياسي الفرد.

لقد حلت الجغرافيا محل السياسي ـ البطل في المشهد الذي تكر صوره أمامنا □

١ ـ الخليج

لم يتعلم أحد الدرس

قال لي: "قبل حرب الخليج و"عاصفة الصحراء"، كنا نحن الخليجيين نحلم بزوجة يابانية ومرتـب أمريكـي ومنـزل ريفـي إنكليزي وطباخ صيني. واذا بنا بعد أن غزانا صدام حسين بقوته في عقر دارنا واحتلنا، نحـصل علـى زوجـة أمريكيـة ومرتب صيني ومنزل ياباني وطباخ انكليزي".

إبتسم محدثي السياسي الخليجي عندما أنهى تعليقه الساخر هذا والذي كان ردا على سؤالي: أي حالة نفسية يعيـشها الخلـيج اليوم؟ وبأي مزاج يتصرف الخليجيون وقد مرت أربع سنوات كاملة على غزو العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠؟

لكن ابتسامة السياسي الخليجي اتسعت وهو يضيف: "السبب أننا نحن في الخليج اصبحنا نعيش اليوم وبـالاكراه مـع زوجـة امريكية لا نحبها وفي منزل ياباني يضيق بنا وبمرتب صيني لا يكفينا وبطعام انكليزي لا نستسيغه، يعود اليكم انـتم تحديـدا عرب المشرق. عرب الحركات القومية والدعوات الوحدوية والاحزاب العقائدية. لقد صدقنا القومية العربيـة وصـدقناكم.

فبدل أن يكون لنا زوجة عربية ـ بما ملكت ايماننا ـ في كل قطر عربي، وأنجال واحفاد وأعمام وأخوال عـرب ونعـيش كلنا في بيت عربي واسع ذي موائد عربية سخية تطعم الكل في ظل بحبوحة اقتـصادية وأمنيـة لا مثيـل لهـا، أصـبحت القومية العربية حماة مشاكسة تنغص عيشنا وتتدخل في شؤوننا وتؤلب زوجاتنا وأولادنا وأقاربنا علينا".

قلت له: لنسلم جدلا أن الحق على "طليان" القومية العربية، ولكن هل يفسر هذا سر الانفصام المرضي الـذي حـدث فـي الخليج منذ غزو العراق للكويت قبل ثلاث سنوات؟ صحيح أن٢ آب ١٩٩٠، كان يومـا مفـصليا فـي التـاريخ العربـي الحديث، ترك مضاعفاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الشخصية الخليجية، من دون أن تلوح في الافـق القريـب أية بوادر تشير إلى أن المريض قد برأ وأن المرض قد عزل وأن السبب قد نفي وأن العلاج قد توافر. لكـن اشـرح لـي: لماذا وكيف؟

عدل السياسي الخليجي من جلسته بعض الشيء وقال:

"لنسلم منطقا لا جدلا، على الأقل من وجهة نظرنا نحن الخليجيين. أنت تعرف أن عمر الخليج الـسياسي، دولا وشـعوبا، لا يتجاوز في استقلاله العشرين سنة. قبل ذلك كان الخليج فقيرا ومعزولا وبعيدا عن الحواضر العربيـة: القـاهرة، دمـشق،

بيروت وبغداد. ومنذ العشرينات من هذا القرن، وهذه العواصم هي قبلة الخليج، وحركاتها القومية هي الرئة التي يتنفس بها، في الفراغ السياسي الذي كان يعيشه أثناء وجود الاستعمال البريطاني. كان وضعه الاقتصادي سيئا، لا يملك سوى تجارة خفيفة مع شيء من صيد اللؤلؤ، الذي لم يجد أحدا يشتريه عندما اشتدت المنافسة مع اللؤلؤ الياباني. وآمن بالقومية العربية وبطروحاتها المختلفة الصادرة من هذه العواصم الاربع. وكان، حتى ساعة وصول النفط إليه، مؤمنا اشد الايمان أن مصيره مرتبط ارتباطا لا فكاك منه بالعالم العربي. وكانت فلسطين هي القضية وهي القبلة وهي المصير. فتفاعل الخليجيون معها، وتبرعوا لها، واستقبلوا أبناءها، وعنها مثلوا مسرحيات وألفوا روايات.

"حتى ظهر جمال عبد الناصر. فازداد التفاعل معه، وانفجر في تظاهرات البحرين، ضد حلف بغداد وزيارة سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٥٦. ودفعوا نتيجة لذلك ثمنا غاليا، عندما نفت بريطانيا عددا من زعماء المعارضة في البحرين إلى جزر سانت هيلانا. واستمر تطلع الخليجيين بإيجابية إلى القومية العربية بحركاتها المختلفة، وافرزوا عددا من أبرز قادتها في الخليج، أكان أحمد الخطيب في الكويت أم علي فخرو في البحرين أم أحمد السويدي في أبو ظبي،، أم سواهم ـ وعددهم كبير ـ في طول الخليج وعرضه.

"ذلك كله في وقت كان الخليج منطقة تسبح في الجهل. في البحرين مثلا، وقد كانت تملك أعلى نسبة من التعليم وأكبر عدد من المدارس وترسل البعثات إلى الخارج، قامت الحكومة باحصاء عام ١٩٤١، كانت نتائجه أن ٢,٥% فقط من مجموع السكان يعرفون القراءة والكتابة. أما باقي دول الخليج، فلم تكن بأكثر من: "شوية بحر وشوية صيد سمك وشوية لؤلؤ وقرآن وبعض المدارس الإسلامية وأشعار المتنبي" على حد تعبير خليجي قديم.

□ □ □

"إلى حين وصول النفط وانفجاره الكبير في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. ماذا حدث ؟

"عقد السبعينات كان السنوات العشر الأولى التي مارست فيها دول الخليج استقلالها، محاولة أن تبني مؤسساتها الوطنية، مستمرة في التزاماتها العربية في إطار الجامعة العربية والاتفاقات المشتركة والارتباطات الثنائية في ظل النظام العربي القائم، وهي لا تني مبهورة بالطروحات القومية التي كانت تشع عليها من العواصم العربية الاربع. وكان النظام العربي ما زال له قواعده التي يتعامل بها وأصوله المتعارف عليها. إلى أن جاء أنور السادات إلى حكم مصر، قالبا كل مفاهيم النظام العربي بتوقيعه اتفاق كامب ديفيد. وتداعى العرب إلى قمة بغداد عام ١٩٧٩. وكانت بداية الانفصام.

"في قمة بغداد أصر العراق على طرد مصر بعد كامب دافيد من الجامعة العربية وعزلها عن العالم العربي. وشجع العراق دول الخليج على الوقوف مع هذا القرار بمختلف وسائل التهديد والوعيد، بل أجبرها على ذلك. ولم يفلت من الضغط العراقي ويشذ عن الاجماع الخليجي بطرد مصر، سوى سلطنة عمان. واتضح من دون عناء كبير أنه بغياب مصر، يصبح العراق الدولة العربية الاكبر، كما وأنه بعزل مصر، يستطيع العراق أن يتحكم بدول الخليج كيفما يشاء. وبنفي القاهرة عاصمة المعز تصبح بغداد عاصمة المعتصم ـ والعرب.

"وبحسابات فات وقتها، أدركت دول الجزيرة العربية متأخرة حجم المأزق الذي وقعت فيه. وهي التي تترجح عبر التاريخ، ودائما كرقاص الساعة، بين البحر الأحمر وما وراءه غربا، والخليج العربي ـ الفارسي وما وراءه شرقا. أما محور الحركة في الوسط فهي دائما دول الهلال الخصيب. فإذا تلاعبت السياسة بالرقاص في اتجاه البحر الأحمر فهي تتأثر بمصر، واذا تلاعبت في اتجاه الخليج فهي تتأثر بايران. ودول المشرق هي التي تحركها في أي من الجانبين. والجزيرة

العربية، تاريخيا وجيوسياسا، هي معبر حضارتين: الحضارة المصرية والحضارة الفارسية. أما دول المشرق فهي أدوات مساندة - كل حسب مصالحها - لأي من هاتين الحضارتين للسيطرة على هذا الجسر. فعندما تقوى مصر تتدخل في الجزيرة العربية كما حدث في القرن التاسع حينما تدخل محمد علي باشا حاكم مصر لقمع الحركة الوهابية لصالح العثمانيين، وكما حدث في هذا القرن عندما تدخل جمال عبد الناصر في اليمن لصالح الجمهورية ولقمع النظام السعودي. وعندما تقوى إيران تتدخل أيضاً في الجزيرة العربية، كما حدث في عهد الشاه حينما شدد من مطالبته بالبحرين مهددا باحتلالها، والذي لم يردعه عنها الا الصفقة الدولية التي أسفرت عن استقلال البحرين عام ١٩٧١. لكنه احتل من بعدها مباشرة، جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ونصف جزيرة أبو موسى (التي احتل نصفها الآخر نظام الثورة الإسلامية بعد أكثر من عشرين سنة)، وهي التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة، التي لم تفرح برفع علم الاستقلال عليها.

"وعندما كانت إيران الشاه تتمدد في الخليج، كانت مصر تلعق جراح هزيمتها في حرب ١٩٦٧، وما بعدها من كوارث. فعبر التاريخ كانت الجزيرة العربية تلجأ إلى مصر إذا ضعفت إيران، أو إلى إيران إذا ضعفت مصر. هذا ما حدث أيام مصر الفرعونية ومصر الفاطمية. وما حدث أيام إيران الساسانيين وايران الصفويين. ولم يسترح الخليج والجزيرة العربية من رقاص الساعة السياسي الا نسبيا في فترة المئة والخمسين سنة من السيطرة البريطانية.

□ □ □

"ضمن هذا التعليب التاريخي والاطار السياسي، وجدت دول الخليج نفسها في حالة انعدام وزن سياسي، عندما حدث الانفصام الثاني، الذي جاء نتيجة أمرين متزامنين إلى حد ما. الأمر الأول هو طفرة النفط والمال، والثاني اعلان الحرب العراقية - الإيرانية. وقد أديا كلاهما إلى المأزق الاخطر. لقد وجدت دول الخليج نفسها وحدها عندما اشتعلت الحرب العراقية - الإيرانية . مصر بعيدة ومعزولة ومقاطعة بعد كامب دافيد وقمة بغداد، و"جبارا الخليج". العراق وايران - في بداية مواجهة طاحنة ستستمر ثماني سنوات، وهي - أي دول الخليج - لا تملك الحياد، وان ملكت المال. فقد كانت سياسة العراق هي ابعاد مصر وضرب إيران، وبالتالي ليس هناك من قوة عربية تستطيع دول الخليج أن تستند إليها سوى العراق، فتضطر إلى تأييده وصرف الأموال الجديدة على مغامرة حاكم بغداد بغض النظر عن نتائجها. ولان دول الخليج لا تستطيع أن تكون مع طهران، فلا بد أن تقف مع بغداد. فوقفت مع ظلم أهل القربى، والخوف يهددها أيا كان المنتصر.

"لكن صدام حسين أخفق في حربه مع إيران، ولم يستطع أن يحقق هزيمتها، على الرغم من الموقف الغربي والامريكي المساند له، بمخابراته ومعلوماته العسكرية، ورغم المال العربي الذي لم ينقطع. لقد أفلت منه الانتصار الحقيقي طوال ثماني سنوات من استنزاف المال الخليجي. فقرر العودة إلى مصر مجريا استرجاعها، في محاولة يائسة منه لترجيح كفته في الحرب واقحامها إلى جانبه. وبدأ العراق محاولة استعادة مصر، متراجعا عن مقررات قمة بغداد كافة. وابتهجت دول الخليج للسياسة العراقية الجديدة وايدتها بحماسة ظنا منها أن عودة مصر قد تصحح الخلل في التوازن السياسي والعسكري الذي حصل في الجزيرة العربية بعد كامب دافيد وقمة بغداد، ونتيجة للحرب الطويلة التي لم يعد من الممكن حسمها عسكريا لصالح أي من الطرفين.



"عند هذا المنعطف أدركت دول الخليج، مدى خيبة أملها في العمل السياسي العربي من منظور قومي مـشترك، وأدركـت أن المصلحة السياسية أصبحت تنبع من مصلحة القطر المباشرة وليس من المصلحة القومية الجماعية، وهي التي لـم تكـن تحتاج إلى الكثير من التشجيع لتنساق في هذا الاتجاه. اضافة إلى أن السياسة القطرية العربية الضيقة عمقـت شـك الخلـيج في ممارسات انظمة وأحزاب القومية العربية ومرادفاتها وانعكاساتها على أرض الواقع العربي، بكل دوافعهـا الممكنـة ماضيا وحاضرا.

"اضف إلى ذلك العامل الفلسطيني. فالقضية الفلسطينية شحبت في نظر الكثير من الخليجيين بعد كامـب دافيـد، حـين بـدأ مسلسل التنازلات الذي لم ينته حتى الآن. فبدل أن يتفرغ الفلسطينيون للعمل لقضيتهم على طرد يهـود أوروبـا، تفرغـوا للعمل لصالح الاحزاب والانظمة العربية، فأخذوا يتدخلون في الشؤون الداخلية لكل بلد عربي كفرقاء فـي نـزاع ليـسوا أطرافا فيه. وأحس الخليجيون بخيبة أمل مريرة، وأدركوا أن القضية المركزية والاساسية التي تجمع عليها الأمة العربيـة، اصبحت أداة للوصول إلى غايات قطرية. وسقط لديهم القناع العربي القومي، وتيقنوا من أن مصلحة الحكم والقطـر هـي الأولى، وأن ما يسمى بالمصلحة القومية لم يعد أكثر من خدمات شفهية يقدمونها فـي المـؤتمرات والتجمعـات وعنـدما تستدعي الحاجة. ومع تعميق الشك الخليجي بكل ما هو عربي، أصبحت الصورة أكثر وضوحا واتـساعا أمـامهم. وباتـت تحمل منظرا واحدا: الخوف من العراق والخوف من إيران.

□ □ □

"كانت هذه الصورة هي المشهد الوحيد الذي كان يتراءى أمام الخليجيين حتـى الأول مـن آب ١٩٩٠. فـي ٢ آب ١٩٩٠، تبدل المشهد كليا عندما تحقق وبالشكل الذي لم يعتقدوا أنه ممكن. لقد غزا صدام حسين للكويت ودخل العراق بجيوشه إلـى المحافظة التاسعة عشرة. لقد وقع المحذور.

"ماذا أراد صدام حسين من وراء احتلاله الكويت؟

"بعد ثماني سنوات من حربه مع إيران، لم يخرج العراق منتصرا بل امسى مهزوما في كل النواحي، مـا عـدا أن النظـام ظل متماسكا ولم يسقط. الانهيار المالي كان قد بلغ مداه، والاوضاع الاقتصادية قد بلغت من السوء حدا لم يعد من الممكـن تغطيتها بالتنازلات الجزئية لصالح اقتصاد السوق في انفتاح شكلي. كذلك لم تعد شعارات النصر العسكري الوهمية تنطلـي على الناس بعد سنوات ثمان عجاف من حرب ضروس لم تحقق أي شيء، أقله اسـقاط حكـم الخمينـي ونظـام الثـورة الإسلامية في إيران. فخلال السنتين اللتين مرتا بين وقف الحرب العراقية - الإيرانية وغـزو العـراق للكويـت، شـعر النظام العراقي أنه بدأ ينكشف، وأنه لم يعد من الممكن اخفاء معالم الوهن التي تبدو على ملامحه والتـي خـاف أن يتـسلل منها اعداء النظام الكثيرون. لذلك اراد أن يحقق من مغامرة غزو الكويت ثلاثة امور اساسية:

الأمر الأول: الحصول على المال من الكويت والخليج لردم الهوة السحيقة التي احدثتها الحرب في خزينته.

الأمر الثاني: أن يستعيد نفوذه العربي الذي فقده في حربه مع إيران، والتي اضعفت ادعاءاتـه القوميـة وقلـصت حجـم زعامته.

الأمر الثالث: ارهاب دول الجزيرة العربية وتخويفها، بحيث ترضخ لكافة مطالبه، من مالية وسياسية وعـسكرية ونفطيـة، المعقول منها وغير المعقول.

"كل هذا لم يحدث. إنما الذي حدث بعد احتلاله للكويت كان أهم وقعا وأخطر أثرا وأبعد مدلولا على المستقبل العربي في نتائجه. فالمحصلة النهائية لاحتلال العراق للكويت اسفرت عن ثلاث نتائج:

الأولى : هز الشرعية الكويتية الممثلة في آل الصباح كأسرة حاكمة من دون انقطاع لاكثر من مئتي سنة.

الثانية: التشكيك في موقف آل الصباح في العالم، فقد هربت الاسرة بكاملها، أميرا وشيوخا وأفرادا، عند الساعات الأولى للغزو. وكذلك زرع الشك في أهمية الكويت، كدولة ذات كيان، في العالم بأسره، عندما انهارت الحكومة ومؤسساتها عند دخول أول جندي عراقي.

الثالثة: ضرب السيكولوجية الكويتية في العمق، مما هز شخصية الكويتي، وولد عنده ردات فعل تمثلت في الرفض الكامل والمبالغ فيه لكل، ما هو عربي".

□ □ □

توقف السياسي الخليجي عند هذا المنعطف من الحديث، وكأنه شعر بأنه رد بما فيه الكفاية على سؤالي. ثم تطلع الي وقال:

"هناك سؤال كان يجب أن تسألني إياه. لماذا حصلت ردة الفعل العنيفة والمدمرة هذه لمجرد أن العراق دخل بجيوشه إلى الكويت، والتاريخ العربي المعاصر مليء "بالاحتلالات العربية"، وليس من دولة عربية الا ومارست نوعا من انواع "الاحتلال" لدولة عربية أخرى؟! الامثلة كثيرة: سورية في لبنان، السعودية في اليمن، مصر في السودان ومصر في ليبيا، (حتى وصلت أيام انور السادات إلى مشارف بنغازي لولا الضغط الأمريكي بالانسحاب)، المغرب في الصحراء الجزائر في تونس، ليبيا في تشاد، وغيرها وغيرها. فالغزو تقليد عربي يعود إلى أيام الجاهلية، و"الاحتلالات العربية" قصة لم يبدأها صدام حسين في الكويت".

ولما رأى محدثي أنني لا أملك جوابا تابع قوله:

"لأن صدام حسين لا يقرأ جيدا في السياسة والاستراتيجية، وتاريخه حافل بذلك، فهو لم يهزم لأن الكويت دولة عظمى تعوم على بحر من النفط، بل لانه اختار التوقيت الخاطئ. فالتوقيت الخاطئ كان ناتجا عن أنه احتل الكويت دون أن يقرأ أو يفهم جيدا حقيقة اوضاع الاتحاد السوفيتي المهترئة، وأنه على مشارف الانهيار وأن ميخائيل غورباتشوف على بعد أشهر من الاطاحة به. فوفر باحتلاله الكويت لامريكا والغرب فرصة اطلاق رصاصة الرحمة إلى امبراطورية عمرها سبعون سنة كانت بوضوح عبارة عن "الرجل المريض" في أوروبا طوال السنوات العشر التي سبقت مغامرته الكويتية. ولم تكن "عاصفة الصحراء" وحرب الخليج سوى جنازة كبيرة شيع فيها العالم الاتحاد السوفيتي، الذي لم يرفع اصبعا واحدا، لا ليدافع فقط عن حليفه العراق، بل ليقول للعالم أنا هنا. وجد الغرب في "عاصفة الصحراء" فرصته الذهبية ليعلن على أرض الواقع قيام "النظام العالمي الجديد". أما تحرير الكويت فقد كان تحصيل حاصل، اعلنت أمريكا بواسطته انها زعيمة نظام القطب الواحد ليس الا. لذلك جرى تحطيم العراق بهذه الشراسة، وعبرها اعطت أمريكا الدرس دول العالم، كبيرها وصغيرها. فخلال سنة واحدة من حرب الخليج، جرى تفكيك الاتحاد السوفيتي، وتغيرت معالم الخريطة السياسية والاقتصادية في العالم".

□ □ □

قلت لمحدثي الخليجي، بشيء من الاستفزاز: ولكن ما هي مشاعر الخليج الحقيقية اليوم تجاه القضايا العربية التي لا تقل اهمية، أكانت مأساة العراق ام القضية الفلسطينية ام مفاوضات السلام؟

قال، وقد اشعل سيجارته وعدل من جلسته مرة أخرى:

"من المؤسف، أنه نتيجة لما حدث قبل ثلاث سنوات تماما، دخل الرفض إلى كل ما هو عربي في النفسية الخليجية، وأصبح التساؤل عن دول "الضد" ودول الـ "مع"، تساؤلا فيه مرارة تصل في أحيان كثيرة إلى صيغة البحث عن هوية: من نحن ؟ هل نحن عرب أم نحن مسلمون نتحدث العربية؟ وأيا كان الجواب على هذا السؤال الانفعالي الساذج، الا أنه ينم على مدى عمق الشرخ الذي احدثه غزو العراق للكويت في داخل كل مواطن خليجي، مهما كان موقفه من النظام الحاكم في بلده. ومن الطبيعي ان تكون الكويت، حكومة ومعارضة وافرادا، هي المثال الصارخ على هذه النفسية الجديدة.

"فالمزاج الخليجي العام ليس فيه اليوم حماسة لأي شيء عربي. فهو لا يقبل العمل العربي الا بالحدود الدنيا. وهو مع الكل وضد لا أحد. وهو ضد الكل ومع لا أحد. وحاول أن تفهم. وهو يؤيد كل المواقف العربية، من اقصاها إلى أدناها، مهما اختلفت ومهما تناقضت. كل شيء مقبول ما دام بعيدا عنهم ولا يمس مصالحهم، وكل شيء مرفوض إذا كان قريبا منهم أو يتطلب الحد الادنى من الجهد أو الاسهام مهما بلغ حجمه.

"الجامعة العربية هي البيت العربي الوحيد الذي يدخلونه ويتحدثون تحت سقفه، وايضا بحد أدنى من التمثيل. والجامعة العربية مقبولة ما دامت ليست أكثر من "جمعية خطابية" ممنوع على اعضائها القاء أي خطاب حماسي من على منبرها، يمس جوهر الازمة العربية بكل تشعباتها ومآزقها. والجامعة العربية مرفوضة إذا اصبحت أداة فعالة للعمل العربي المشترك، وهيئة توحيدية لأي مبادرة يمكن أن تنجح في رص الصف العربي. كذلك لم يعد هناك من ممنوعات أو محظورات أو "تابو" في التعامل مع العرب والعالم. كل شيء مباح ما دام يخدم مصلحة القطر أو الدولة أو النظام أو الاسرة الحاكمة مهما ضاقت، من دون أي اعتبار لما يمكن أن يسمى "المصلحة العربية العليا"، التي هي أساسا في رأيهم قد سقطت بسقوط النظام العربي نهائيا في الثاني من آب ١٩٩٠.

"من ضمن هذا المنظور الضيق، وحالة الحداد السياسي الدائم التي فرضها الكويت على جميع دول الخليج، يجاهر بعض السياسيين الخليجيين في مجالسهم، أن لا مانع لديهم من تجزئة العراق، لولا أن الشعور القومي ما زال مسيطرا على الشارع الخليجي، الرافض لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات إثنية - طائفية، لما فيه من أضعاف قومي للعرب كأمة واحدة، فما زال هناك - صدق أو لا تصدق. من يؤمن بها على امتداد دول الخليج. لذلك يقول هؤلاء السياسيون إن من اسباب سيطرة الشعور القومي على الشارع الخليجي ووقوفه مع وحدة العراق، خوفه من إيران. لكن في رأي هؤلاء السياسيين، ليس العراق هو الذي سيوقف إيران في حال اعتدائها على الخليج، بل أوروبا هي التي ستتصدى لاية عملية غزو ايرانية، كما تصدت من قبل العراق.

"لذلك فإن المعادلة السابقة في وضع العراق في مواجهة إيران، لم تعد سارية المفعول بعد "عاصفة الصحراء". فهم يجمعون على أنه لولا أمريكا لضاعت الكويت، وهم مع أمريكا لأن القوى الأمريكية - الغربية هي التي انقذتهم، مع الاعتراف العلني أن القوات الأمريكية - الغربية لم تأت حبا بهم وبالكويت والخليج، بل لأن المصلحة الأمريكية - الغربية اقتضت ذلك، فكانت حرب الخليج و"عاصفة الصحراء".

"لكن هذا ليس كله صحيحا. فالشارع الخليجي، بمختلف فئاته، ما زال يملك شعورا عربيا صافيا يتعـاطف تلقائيـا مـع مـا يعتبره القضايا العربية المصيرية. فعلى سبيل المثال، امتنعت دولة خليجية لسبب ما غير معروف، ولاسبوع كامـل، عـن اذاعة اخبار مفاوضات السلام والانتفاضة الفلسطينية واحداث العراق في الاذاعة والتلفزيون. فما كان مـن المـواطنين الا ان اغرقوا وزارة الاعلام في تلك الدولة، بالاتصالات والاستفسارات، يسألونها عن سبب هذا الاغفال ويقولـون لهـا: هـل تخليتم عن العرب؟ بعدها عادت وسائل الاعلام في تلك الدولة إلى تغطية الاخبار العربية من عراقيـة وفلـسطينية كـسابق عهدها.

"فالشعور الشعبي في الخليج ما زال مواليا لمشاكل العراق والفلسطينيين، ويراقب عن كثـب مفاوضـات الـسلام، ويتـابع التطورات العربية بأدق تفاضيلها. لكن من المؤسف أنه إلى جانب هذا الشعور العفوي الفياض، تجد أن الانظمـة الخليجيـة ما زالت تراوح سياسيا مكانها، من دون أن يجرؤ أحد منها حتى الآن على أن يعبر الجـسر مـن "دول الـضد" إلـى "دول المع". فلم يتعلم أحد الدرس. فلا الكويت تعلمت ولا العراق تعلم. وكأنه ممنوع على بـاقي دول الخلـيج أن تـتعلم. الكـل مغلوب على أمره، والكل لا يرى بصيص ضوء في نهاية النفق الخليجي الطويل.

"أمام هذا المنطق لا يتورع بعض السياسيين الخليجيين من التبجح بوأد "اتفاق دمشق"، وهم يفتحون ملف المساعدات الماليـة والاقتصادية للدول العربية. فهم يقولون إن عهد الدفع المباشر، من فوق لفوق، للحكومات والرؤساء قد انتهى. حتـى فـي حال ان هناك مالا قد يسخون به، فسيكون مالا للتنمية وبموجب مشاريع محددة، وبواسـطة الـصناديق العربيـة للتنميـة، وتحديدا الصندوق الكويتي والصندوق العربي. في رأيهم ان المال الذي دفع كمساعدات عربية في العشرين سـنة الاخيـرة على الاقل، قد سرق بطريقة أو بأخرى، وراح في البالوعة. فالدول العربية التي وصلتها المساعدات هي افقر اليـوم ممـا كانت عليه قبل أن تصلها هذه المساعدات، التي لم تترك اثرا واحدا يشار إليه في تلك الـدول، كـسدود مـثلا، أو منـاطق صناعية أو بنية تحتية. حتى الدول النفطية منها، كليبيا والجزائر، هي اليوم اضعف اقتصاديا، مما كانـت عليـه قبـل ربـع قرن. ويضربون مثلا، ان مشروع مارشال لاعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كلف ٩ بلايين دولار (أي ما يعـادل اليوم ٢٧ بليون دولار) بينما بلغت المساعدات الخليجية للدول العربية ١٠٠ بليون دولار. ويتساءلون أين ذهب هـذا المـال كله؟".

□ □ □

لما توقف محدثي عن الكلام وهم بالوقوف مودعا، تطلع عبر النافذة المطلة على البحر التـي وراءه، ثـم اسـتدار نحـوي وقال:

"الإسلام أعطى عرب الجزيرة قوة روحية هائلة فسادوا العالم. النفط اعطى عرب الجزيرة قوة مادية هائلة فاصبحوا عبيـد العالم".

وأطفأ سيجارته على الأرض، ومشى.

٢ ـ الخليج

السقوط إلى أعلى

تبدأ قصة ارتفاع وسقوط مجلس تعاون دول الخليج العربية مع بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، حين سيطر موضوع الأمن الخليجي على فكر حكام الخليج. وكانت الكويت أكثر الدول تحسسا لهذا الموضوع، بقدر ما كان مجلس التعاون الخليجي في أساسه مشروعا كويتيا خالصا من بنات افكار الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت. وقد طرحه الوزير الكويتي على زعماء دول الخليج في القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في الطائف في كانون الثاني ١٩٨١. فكلفوا وزراء خارجية دولهم الست ببحثه في الرياض في شباط ١٩٨١. وكان هذا هو المؤتمر الثاني الذي يعقده وزراء خارجية دول الخليج، بعد المؤتمر الأول الذي عقدوه في الطائف اثر اعلان الحرب العراقية ـ الإيرانية في تشرين الأول ١٩٧٩.

وكان الشيخ صباح الاحمد قد طرح فكرة مجلس التعاون على الأمير فهد ولي العهد السعودي في حينه (الملك اليوم) في اللقاءات الجانبية التي كانت تتم على هامش القمة الإسلامية الثالثة، بعد أن كان الأمير (الملك) فهد قد تحدث عن ضرورة قيام اطر للتعاون والتنسيق بين دول الخليج، في شكل مجلس اعلى للمسؤولين الخليجيين. وتبلورت الفكرة في ذهن الشيخ صباح الاحمد على شكل مشروع متكامل ذي صيغة كونفيديرالية للتعاون بين مجموعة دول الخليج. ووزعت الكويت في بادئ الأمر نسخا من مشروعها في صيغته الأولى على كل من السعودية والبحرين والامارات فقط لاستمزاج رأيها والخروج بملاحظات حوله. وتحمس للمشروع الكويتي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، فعمم الورقة الكويتية على باقي الدول الخليجية.

كان مناخ مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة مؤاتيا لطرح المشروع الكويتي. وكانت الحرب العراقية ـ الإيرانية مشتعلة، وأزمة الرهائن الامريكيين في إيران في ذروتها، والوجود السوفيتي في افغانستان يزداد تمركزا، والادارة الأمريكية الجديدة برئاسة رونالد ريغان تخلف ادارة جيمي كارتر، وعلى رأسها وزير خارجية جديد من "الصقور" هو الجنرال ألكسندر هيغ. وقمة عمان العربية قد أسفرت عن تأزيم جديد للخلافات العربية وصل إلى حد المواجهة. وليونيد بريجنيف يطرح المشروع السوفيتي لامن وسلامة وحياد الخليج. وايران تقاطع القمة الإسلامية وترفض وساطتها لوقف الحرب بين العراق وايران، بينما يزداد الصراع في الداخل الايراني بين مراكز القوى في الثورة الإسلامية. في ظل هذه الاحداث لقيت فكرة مشروع قيام مجلس لتعاون دول الخليج قبولا لدى الاطراف المعنية، وان تفاوتت الحماسة له بين دولة واخرى في الدرجة والنبرة والتأييد.

بين الرياض في شباط ١٩٨١، ومسقط في آذار ١٩٨١، تم الاتفاق بين وزراء دول الخليج الست على الهيكل التنظيمي والنظام الاساسي لمجلس التعاون ووقعوا بالاحرف الأولى على ٢٢ مادة اساسية، تشكل قيام أول هيئة رسمية ذات طابع اقليمي يجري انشاؤها منذ استقلال دول الخليج قبل عشر سنوات تماما. واقرت قمة التعاون الأولى في أبو ظبي في أيار ١٩٨١ كل ذلك، معلنة رسميا قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بكل تفاصيله المعروفة. واختارت لأمانته العامة دبلوماسيا كويتيا هو عبد ا يعقوب بشارة، الذي شغل منصب مندوب الكويت الدائم في الأمم المتحدة، فترة طويلة، امتدت عشر سنوات، وكان قبلها مديرا لمكتب وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الاحمد. ويعتبر بشارة "الطفل

المعجزة" بين الدبلوماسيين الكويتيين. وكان وراء كل هذه الحركة السياسية السريعة موقف واحد اعلنه مصدر موثوق في قمة أبو ظبي في حينه: "ان الهدف من قيام مجلس التعاون هو حماية هذا الجزء من العالم من أي تدخل أجنبي". وكانوا صادقين.

□ □ □

واتضح في اجتماع مسقط ان المجلس ليس منظمة اقليمية يمكن لاية دولة في المنطقة ان تنضم إليها، بعد أن ألغى من صاب نظامه الداخلي هذا التعريف. وكان المقصود بذلك تحديدا العراق، والى حد ما اليمن - الشمالية والجنوبية في حينه. وأكدت قمة أبو ظبي، وهي القمة التأسيسية، "أن المجلس يضم فقط الدول المتشابهة والمتجانسة والمتماثلة في الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية". بل انه ناد مغلق ومحصور بأعضائه، الدول الخليجية الست، وليس منظمة اقليمية مفتوحة لغيرها من الدول. ولما كانت معالم المجلس ما زالت مبهمة، ودوله ما زالت تخاف الحد من حركة علاقاتها مع أوروبا وبريطانيا والغرب عموما، ظلت الموضوعات الامنية ذات الارتباط الدولي خارجة عن اختصاص هذا المجلس، "حتى يبقى لكل دولة نظريتها الخاصة وطريقة معالجتها للامور"، على حد تعبير وزير خليجي. لذلك لم يكن من ضمن مهام المجلس تنسيق العمل الامني والعسكري، على الرغم من أن الدافع الاساسي لتأسيس المجلس هو دافع أمني وعسكري.

ظل العراق هو الهاجس الفعلي. وحمل الشيخ صباح الاحمد مشروعه قبل القمة الإسلامية بقليل إلى بغداد ليرصد ردة الفعل هناك. وقال العراقيون للوزير الكويتي بأنهم لا يمانعون أي تنسيق خليجي شرط أن لا يكون موجها ضدهم، وأن لا يكون بديلا من الجامعة العربية واتفاق الدفاع المشترك. وعند اجتماعات القمة الإسلامية الثالثة، كلفت دول الخليج السلطان قابوس، سلطان عمان، ابلاغ صدام حسين نيابة عنها، باكتمال الاتفاق حول قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (وكانت التسمية للسلطان قابوس) وأنه سيعلن عنه خلال اسبوع في الرياض في اجتماع وزراء خارجية الدول الخليجية. وبارك الرئيس العراقي هذه الخطوة وأخذ علما بها.

وكان العراق بموافقته المبدئية على ما يجري في الساحة الخليجية، ينطلق من أن كل دولة من دول الخليج قد ساعدته بشكل أو بآخر في حربه مع إيران. وهو، بسبب هذه الحرب المشغول بها، في حاجة إلى أكبر عدد من الحلفاء والانصار والاصدقاء. كما أنه ليس في وضع يسمح له - في تلك المرحلة - بالاعتراض على التجمع الخليجي، ما دام ليس موجها ضده.

وكان العراق قلقا من أن يكون مجلس التعاون الخليجي الجديد بداية خروج من الجامعة العربية واضعاف لمؤسستها، وهي الدول التي كانت تتصرف ككتلة واحدة في مجلس الجامعة العربية وداخل مؤتمرات القمة العربية. كذلك كان العراق يخاف أن لا يبقى مجلس التعاون الخليجي أول وآخر تكتل اقليمي من نوعه، إذ قد تتبعه تكتلات اقليمية أخرى، تقضي على البقية الباقية من الخيمة العربية الوحيدة التي قبل العرب بالاجتماع تحتها وبالحد الادنى من التضامن. وتحققت خلال عشر سنوات المخاوف العراقية كلها. فنقل التكتل الخليجي العمل العربي من مرحلة الجامعة العربية إلى مرحلة التكتلات الإقليمية. فكان مجلس التعاون العربي، الذي ضم مصر والاردن والعراق واليمن، ومجلس التعاون المغاربي الذي ضم دول شمال افريقيا، مما غير من الخريطة السياسية العربية بشكل جذري لم يعرفه العالم العربي منذ عام ١٩٤٧. ولما

وقعت حرب الخليج كانت شبكة العلاقات والمصالح العربية قد رسمت على اسس جديدة، أدت إلى النتائج والمضاعفات المعروفة.

□ □ □

وهكذا سقط مجلس التعاون، الذي انطلق مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية، وازدهر نشاطه خلال ثماني سنوات من استمرارها، وانتهى ببداية غزو العراق للكويت. فمن سخرية الاقدار ان يكون مجلس التعاون قد سقط بسبب البلد الذي اخترع له وزيره الشيخ صباح الاحمد هذا الهيكل الفارغ من الحماية. فعندما دخلت القوات العراقية الكويت، وهرب اميرها وحكومته ومعه أكثر من نصف شعبه، لم يدع مجلس التعاون إلى قمة طارئة، مع ان دولة عضوا فيه قد احتلت، ولم يحرك قوات "درع الجزيرة" التابعة له. وخاصة ان نظام المجلس ينص أنه في حال الاعتداء على دولة عضو، يحق للدولة المعتدى عليها ان تحرك قوات "درع الجزيرة"، فتصبح هي الدولة - القائد التي ينضم تحت قيادتها باقي دول المجلس. سلطنة عمان وحدها حركت كتيبة كاملة في ٤ آب ١٩٩٠ إلى حفر الباطن التزاما بمقررات المجلس المتفق عليها. أما الكويت فلم تمارس حقها الشرعي اطلاقا، وخاصة انها كانت قادرة على استخدام قوات دول مجلس التعاون الممثلة في "درع الجزيرة"، بعد أن هرب جيشها وطيرانها.

كان كل ذلك دليلا على ضعف التركيبة الخليجية، التي لم يكن لها سياسة دفاعية واضحة أو واحدة، بسبب ابقاء الموضوع العسكري والامني في دائرة العلاقات الخاصة التي تربط كل دولة من دول الخليج بالحامي الاكبر: الغرب. فكان في رأي كثير من الخليجيين أن من الافضل أن لا تعقد اية قمة، فتزداد الفضيحة الخليجية علانية. وكان رد الكثيرين أنه إذا كانت دول الخليج غير قادرة على الاجتماع على مستوى الملوك والامراء والشيوخ، لتدارس اخطر ازمة يمكن أن يمر بها أي بلد، وهو احتلال اراضيه وغزو عاصمته، فمتى تجتمع إذاً؟! وهل هناك "حشرة" اخطر من هكذا "حشرة"!

وأثبتت حرب الخليج، والاربع سنوات التالية لغزو العراق للكويت، أن مجلس التعاون الخليجي، ليس بأكثر من تجمع بدو، بدأ ببيان سياسي من غير مضمون أو محتوى اعلن في أبو ظبي قبل اثنتي عشرة سنة، فيه كل النوايا الحسنة من دون ان يكون فيه أي تكوين داخلي لمنظمة اقليمية لدول تدعي التجانس الاقصى بين نظمها. ولولا مجموعة صغيرة من التكنوقراطيين الخليجيين الذين عملوا على بناء شيء من البنية التحتية في المجالات الاقتصادية تحديدا لكان انتهى كما بدأ ولما كان لهيكليته من معنى اليوم. لقد فشل المجلس في خلال عقد كامل من الزمن في تحقيق حد أدنى من التكامل الاقتصادي بين دول الخليج، هذا التكامل الاقتصادي الذي أمسى في غياب سياسة واحدة أو موحدة في المجالين العسكري والسياسي، هو المبرر الوحيد لاستمرار هذا المجلس ان لم يكن لانشائه.

□ □ □

وكما فشل مجلس التعاون في التصدي لاهم حدث يمكن أن يمر في حياة أي بلد، وهو غزو دولة لاخرى، فانه فشل أيضاً في حل خلافات الحدود بين اعضائه. فالخلاف البحريني - القطري على جزيرتي حوار وفشت الديبل، المستمر منذ حوالي عشر سنوات والمتنقل في اروقة الوساطات في محكمة العدل الدولية في لاهاي، ما زال يراوح مكانه من دون أن تستطيع آلية المجلس ان تجد حلا له. كذلك الخلاف السعودي - القطري الذي انفجر في نهاية السنة الماضية، لاصرار السعودية على إيجاد منفذ لها على البحر في خور العديد خصوصا بعد اغلاق الحدود القطرية مع دولة الامارات، حتى اصبح الطريق البري من قطر إلى البريمي في الامارات يمر في الاراضي السعودية، قبل أن يعود ويتصل بأبو ظبي.

وفي كلتا الحالتين لم يكن مجلس التعاون هو الاداة الصالحة أو المقبولة لحل هذين الخلافين الحادين، مما استدعى دائما استخدام فريق ثالث من خارج اعضاء المجلس لايجاد حل تهدئة وليس حلا دائما، ومما اصبح يعني ان خلافات الحدود الخليجية مرشحة للانفجار في اية لحظة. مع اليقين أن خلافات الحدود الخليجية ليست خلافات جغرافية حول خطوط وهمية على الرمال أو حول السواحل البحرية، بقدر ما هي خلافات سياسية تدور بين الاسر الحاكمة، يلعب التاريخ الموروث فيها دورا كبيرا. ولأنها خلافات سياسية، فهي تدور حول هيمنة الاسرة - الدولة على جارتها الاسرة - الدولة الأخرى. فخلاف قطر الحدودي الأول مع البحرين (والتي تتعاطف معها السعودية) ومن ثم مع السعودية نفسها، ما هو الا محاولة من قطر لكسر طوق الهيمنة السعودية (ويشجعها على ذلك اطراف خليجية أخرى) على شؤون الجزيرة العربية ومجلس التعاون. فالتنافس الحاد بين الاسر الخليجية الحاكمة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الشخصية، يكاد يكون امرا يوميا يستحوذ على جهد ووقت كل الانظمة الخليجية داخل اروقة مجلس التعاون وخارجها.

□ □ □

ولكن على الرغم من فشل مجلس التعاون في اقامة توازن سياسي بين أعضائه، الا أن من بين ايجابياته التي يجب أن تحفظ له، أنه حمى الخليج من الانقسام طوال الحرب العراقية - الإيرانية، وحافظ على عروبته بوقوفه إلى جانب العراق. لكن سرعان ما ضاعت هذه الايجابية اليتيمة مع تغير الظروف بعد غزو العراق للكويت وحرب الخليج. واذا بالمجلس اليوم "حصان طروادة" مقيم داخل الجزيرة العربية من غير أسوار ولا شواطئ ولا سقف ولا حتى نوافذ وابواب. وصحيح أيضاً أن في مجلس التعاون نواقص كثيرة وعيوبا أكثر، الا أن من ايجابياته أيضاً أنه بالمقارنة فقط مع منظمات عربية أخرى، نجد فيه من التكامل أكثر من أي عمل عربي آخر. ولعل اهم ما في هذا التكامل، حرية انتقال المواطنين الخليجيين بين بلد خليجي وآخر من دون قيود للزيارة أو للعمل. ولعل هذا، في المحصلة النهائية، هو الانجاز الملموس الوحيد لمجلس التعاون الخليجي في السنوات الاثنتي عشرة الاخيرة.

واذا كان تاريخ مجلس التعاون لا يشجع كثيرا على التفاؤل، واذا كانت سوابقه العملية لا تشجع أيضاً اعضاءه على توقع أي تطور عملي في عهد امينه العام الجديد، فانه يبقى الاطار الوحيد المتاح لأي عمل خليجي مشترك، إذا وجدت الرغبة هذه الايام في القيام بأي عمل مشترك ومن أي نوع كان. لذلك يبقى مجلس التعاون الخليجي إطارا صالحا للتعاون الحسن بين دول الخليج العربية، ومظلة لتحقيق توازن المصالح بين الدول الاعضاء. لكن العمل داخل مجلس التعاون يبقى في مستوى الحد الادنى وفي نطاقه، ولا يتعداه. فالرغبة الخليجية في التعاون تقف اليوم عند الحدود الدنيا، والارجح انها ستستمر في الحدود الدنيا ولزمن طويل مقبل.

□ □ □

إذا كان العالم اليوم يعيش هاجس النظام العالمي الجديد، فإن الخليج يعيش هاجس مجلس التعاون، وقد دخل عامه الثالث عشر بقيادة امين عام جديد وادارة جديدة. فمنذ أن غادر عبد ا يعقوب بشارة سدة الامانة العامة في نيسان ١٩٩٣ وقد تولاها لمدة اثنتي عشرة سنة منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١، وخلفه فيها الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، والمجلس يمر بفترة "تغيير الحرس" ليلائم تغير الظروف العربية والعالمية التي طرأت على الساحتين الخليجية والدولية منذ حرب الخليج. وبقدر ما كان عبد ا بشارة رجلا ثرثارا كثير التصريحات - وخاصة للصحافة الاجنبية - وكثير المحاضرات

- وخاصة في ندوات الجامعات الغربية - فإن الشيخ فاهم القاسمي هو الرجل الصامت، وقلة هم الذين يستطيعون أن يميزوا صورته بين صور السياسيين الخليجيون كادوا أن ينسوا في زحمة هموم مخلفات "عاصفة الصحراء"، من سياسية وعسكرية واقتصادية، ان هناك مجلسا فريدا من نوعه يضم دولهم ويوفر اطارا لتعاونهم المصلحي في كل المجالات لولا..

لولا خروج عبد ا بشارة من مبنى الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض، حاملا معه شيكا بقيمة ثلاثة ملايين دولار تعويضا من سنوات خدمته. وهو نصف المبلغ الذي طالب به - وقيمته ستة ملايين دولار - في القمة الثالثة عشرة للمجلس الاعلى للتعاون الخليجي في أبو ظبي في كانون الأول ١٩٩١. فأنبه الملوك والامراء والشيوخ والوزراء علنا - بمن فيهم معلمه الشيخ صباح الاحمد، وزير خارجية الكويت - لوقاحة طلبه الفاحش هذا، وأعطوه نصف المبلغ، الذي خرج به سعيدا إلى الكويت، حيث عينه الشيخ صباح مستشارا له في وزارة الخارجية الكويتية، وأعد له مكتبا لا أوراق ولا أقلام فيه. ويقال إن بابه لا يقرع كثيرا.

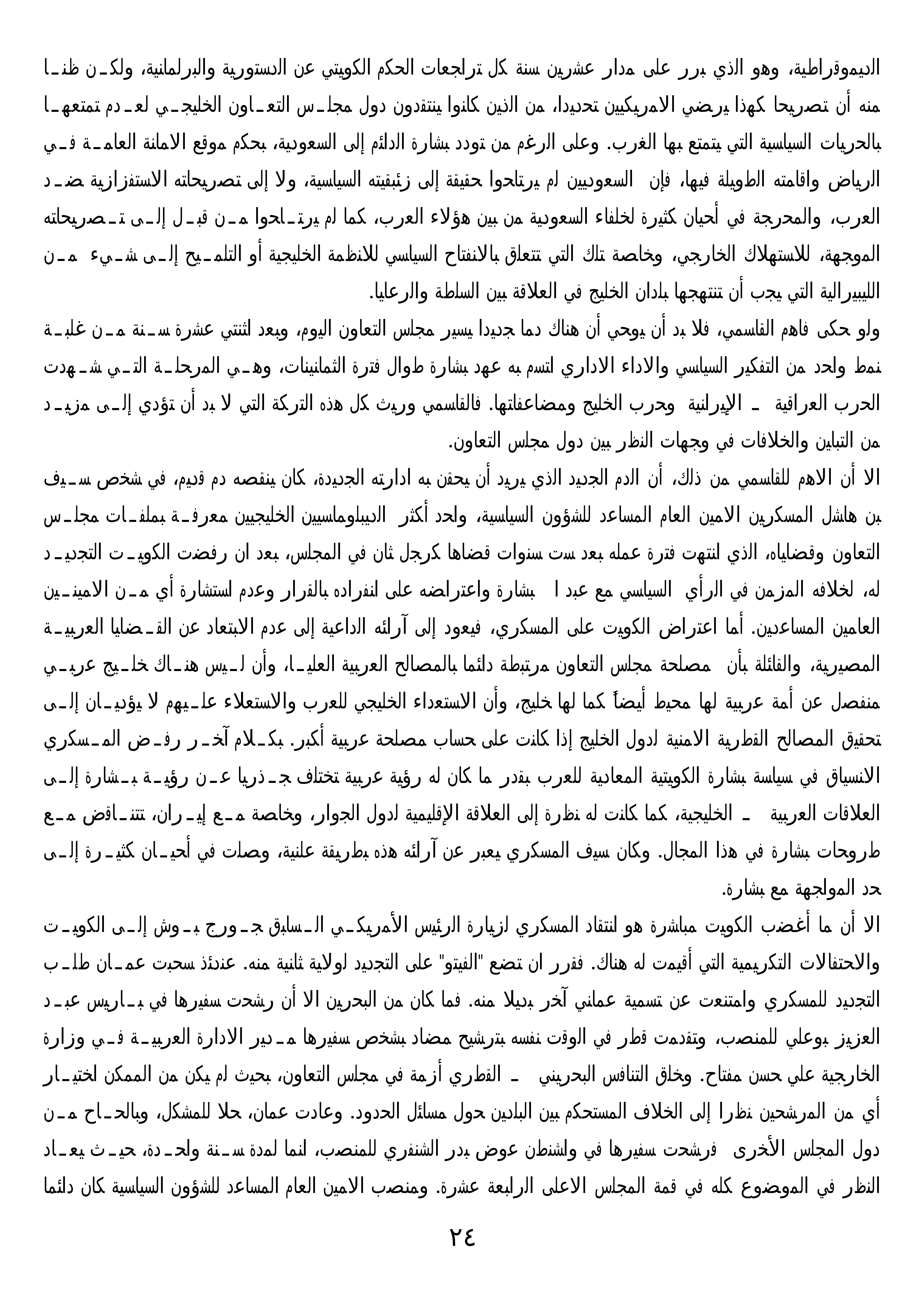
ولولا وصول الامين العام الجديد الشيخ فاهم القاسمي (وهو - ٤٤ سنة - ديبلوماسي ومحام من رأس الخيمة، يحمل دكتوراه في القانون الدولي، عمل مندوبا لدولة الامارات العربية في الأمم المتحدة ومن بعدها في جنيف، ثم مديرا لادارة الدراسات والبحوث في وزارة الخارجية في أبو ظبي، ويجيد الفرنسية والانكليزية إلى جانب العربية) إلى المنصب كتسوية بين دول الخليج، بعد ان تصاعد الخلاف بينها عندما أصرت الكويت على ان منصب الامين العام من حقها، ما دام مقر الامانة العامة الدائم في الرياض قد أصبح حقا مكتسبا للسعودية. ورشحت الدكتور حسن الإبراهيم الوزير السابق للتربية والرئيس السابق لجامعة الكويت، ثم عادت وسحبت ترشيحه عندما رفضت قمة المجلس الاعلى الحجة الكويتية. واتفق الزعماء الخليجيون في أبو ظبي على ان يتم اختيار الامين العام دوريا من بين الدول الست الاعضاء بحسب ترتيب الحروف الابجدية لاسمائها مع امكان التجديد للامين العام لمرة واحدة فقط، ومع امكان تنازل أي دولة أيضاً عن حقها في الترشيح.

ولولا صمت الشيخ فاهم القاسمي الذي لم يعلن حتى الآن عن مخططاته في ادارة الامانة العامة، واسلوب عمله وطريقه تفكيره، وموقف مجلس التعاون من متغيرات الجزيرة العربية، لظن أن مياها كثيرة قد جرت تحت رمال الصحراء منذ غزو العراق للكويت. لكن الذي حدث هو العكس، حيث بدأ التساؤل عما إذا كان عهد القاسمي هو مجرد ادارة جديدة لقضايا قديمة، أم أنه فعلا ادارة جديدة لمنظور جديد لقضايا الخليج، بغض النظر عن ان أغلب هذه القضايا ما زالت تجرجر فصولا منذ عهد عبد ا بشارة. صفوة القول إن هناك مطلبا خليجيا واضحا وملحا بضرورة الخروج من تركة بشارة، أصبح يشكل حالة ضغط معنوية وسياسية على القاسمي، فيه الكثير من حسن النوايا تجاهه، بقدر ما فيه الكثير من الترقب. هذا إذا ظل صامتا يعمل في الظل.

لكن ماذا لو حكى؟

□ □ □

لو حكى الامين العام الجديد، لما استعاد تصريحات سلفه الصالح عن الديموقراطية مثلا، الذي قال عند دخول قوات التحالف الأمريكي - الغربي إلى الكويت "ان علم الديموقراطية يرفرف على الخليج" مما أثار غضب السعودية، لأن كلمة الديموقراطية في رأي السعودية "غريبة عن تقاليد وثقافة منطقتنا". وليس عبد ا بشارة من دعاة أو مؤيدي



الديموقراطية، وهو الذي برر على مدار عشرين سنة كل تراجعات الحكم الكويتي عن الدستورية والبرلمانية، ولكن ظنا منه أن تصريحا كهذا يرضي الامريكيين تحديدا، من الذين كانوا ينتقدون دول مجلس التعاون الخليجي لعدم تمتعها بالحريات السياسية التي يتمتع بها الغرب. وعلى الرغم من تودد بشارة الدائم إلى السعودية، بحكم موقع الامانة العامة في الرياض واقامته الطويلة فيها، فإن السعوديين لم يرتاحوا حقيقة إلى زئبقيته السياسية، ولا إلى تصريحاته الاستفزازية ضد العرب، والمحرجة في أحيان كثيرة لخلفاء السعودية من بين هؤلاء العرب، كما لم يرتاحوا من قبل إلى تصريحاته الموجهة، للاستهلاك الخارجي، وخاصة تلك التي تتعلق بالانفتاح السياسي للانظمة الخليجية أو التلميح إلى شيء من الليبيرالية التي يجب أن تنتهجها بلدان الخليج في العلاقة بين السلطة والرعايا.

ولو حكى فاهم القاسمي، فلا بد أن يوحي أن هناك دما جديدا يسير مجلس التعاون اليوم، وبعد اثنتي عشرة سنة من غلبة نمط واحد من التفكير السياسي والاداء الاداري اتسم به عهد بشارة طوال فترة الثمانينات، وهي المرحلة التي شهدت الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب الخليج ومضاعفاتها. فالقاسمي وريث كل هذه التركة التي لا بد أن تؤدي إلى مزيد من التباين والخلافات في وجهات النظر بين دول مجلس التعاون.

الا أن الاهم للقاسمي من ذلك، أن الدم الجديد الذي يريد أن يحقن به ادارته الجديدة، كان ينقصه دم قديم، في شخص سيف بن هاشل المسكرين الامين العام المساعد للشؤون السياسية، واحد أكثر الديبلوماسيين الخليجيين معرفة بملفات مجلس التعاون وقضاياه، الذي انتهت فترة عمله بعد ست سنوات قضاها كرجل ثان في المجلس، بعد ان رفضت الكويت التجديد له، لخلافه المزمن في الرأي السياسي مع عبد ا بشارة واعتراضه على انفراده بالقرار وعدم استشارة أي من الامينين العامين المساعدين. أما اعتراض الكويت على المسكري، فيعود إلى آرائه الداعية إلى عدم الابتعاد عن القضايا العربية المصيرية، والقائلة بأن مصلحة مجلس التعاون مرتبطة دائما بالمصالح العربية العليا، وأن ليس هناك خليج عربي منفصل عن أمة عربية لها محيط أيضاً كما لها خليج، وأن الاستعداء الخليجي للعرب والاستعلاء عليهم لا يؤديان إلى تحقيق المصالح القطرية الامنية لدول الخليج إذا كانت على حساب مصلحة عربية أكبر. بكلام آخر رفض المسكري الانسياق في سياسة بشارة الكويتية المعادية للعرب بقدر ما كان له رؤية عربية تختلف جذريا عن رؤية بشارة إلى العلاقات العربية ـ الخليجية، كما كانت له نظرة إلى العلاقة الإقليمية لدول الجوار، وخاصة مع إيران، تتناقض مع طروحات بشارة في هذا المجال. وكان سيف المسكري يعبر عن آرائه هذه بطريقة علنية، وصلت في أحيان كثيرة إلى حد المواجهة مع بشارة.

الا أن ما أغضب الكويت مباشرة هو انتقاد المسكري لزيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى الكويت والاحتفالات التكريمية التي أقيمت له هناك. فقرر ان تضع "الفيتو" على التجديد لولاية ثانية منه. عندئذ سحبت عمان طلب التجديد للمسكري وامتنعت عن تسمية عماني آخر بديلا منه. فما كان من البحرين الا أن رشحت سفيرها في باريس عبد العزيز بوعلي للمنصب، وتقدمت قطر في الوقت نفسه بترشيح مضاد بشخص سفيرها مدير الادارة العربية في وزارة الخارجية علي حسن مفتاح. وخلق التنافس البحريني ـ القطري أزمة في مجلس التعاون، بحيث لم يكن من الممكن اختيار أي من المرشحين نظرا إلى الخلاف المستحكم بين البلدين حول مسائل الحدود. وعادت عمان، حلا للمشكل، وبالحاح من دول المجلس الأخرى فرشحت سفيرها في واشنطن عوض بدر الشنفري للمنصب، انما لمدة سنة واحدة، حيث يعاد النظر في الموضوع كله في قمة المجلس الاعلى الرابعة عشرة. ومنصب الامين العام المساعد للشؤون السياسية كان دائما

من نصيب عمان. فقد كان إبراهيم الصبحي، الامين العام للمجلس الاعلى لرعاية الرياضة والشباب وبرتبة وزير في عمان اليوم، أول أمين عام مساعد في فترة السنوات الست الأولى من تأسيس المجلس. أما منصب الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية فهو للسعودية. وما زال عبد العزيز القويز يشغله.

وخرج سيف المسكري، أحد ألمع الدبلوماسيين العمانيين ومن أكثرهم ثقافة ودينامية، من خدمة مجلس التعاون عائدا إلى بلاده، من دون تحية شكر حتى، من المجلس الوزاري (وزراء الخارجية) لدول المجلس، كما هي العادة، للجهود التي بذلها خلال ست سنوات من عمله.

فإحدى مشاكل فاهم القاسمي، أن عوض الشنفري الامين العام المساعد الجديد، يشغل منصبه بشكل موقت، من غير أن يكون مطمئنا إلى الفترة التي سيقضيها في عمله، عالما أنه جاء إلى هذا المنصب، لتفادي أزمة الاختيار بين المرشحين البحريني والقطري. وتأتي هذه الازمة لتعبر عن المنافسة السياسية المنطلقة من تحقيق بعض المكاسب الآنية، في مرحلة تتميز بالحساسية المفرطة على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد جاءت المبادرة العمانية مخرجا من مأزق استمر بضعة أشهر، ألقى بظلاله على مجمل العمل الخليجي المشترك.

□ □ □

غير أن هذا لم يمنع القاسمي، وقد شعر أن التغيير في ادارة الامانة العامة قد اكتمل، وإن لم يكن له فيه من خيار من أن ينشط في التنقل بين عواصم الخليج للتعرف بالاتجاه السياسي العام للمنطقة، وأن يقف للمرة الأولى في حياته وجها لوجه مع زعماء دول الخليج للاطلاع منهم شخصيا على أولويات العمل الخليجي المشترك لمرحلة ما بعد تحرير الكويت ورواسب حرب الخليج. وكان القاسمي حريصا في جولته على أن لا يقحم آراءه الشخصية السياسية، وعنده الكثير منها، في دفع مجلس التعاون باتجاه سياسي معين، بقدر ما كان حريصا على التوصل إلى معرفة الفهم المشترك للقضايا السياسية كما هو لدى الزعماء الخليجيين.

واتضح للقاسمي أن هناك مجموعة من القضايا التي تدور من سنة إلى سنة، والتي ما زالت مدار خلافات بين دول مجلس التعاون، منذ تأسيسه عام ١٩٨١. والتي يمكن تحديدها بسبع قضايا رئيسية.

القضية الأولى: خلافات الحدود التي لا تزال عالقة، على الرغم من الجهود التي بذلت لاحتوائها. ومن أهم عناوينها هو الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين حول جزيرتي حوار وفشت الديبل، والخلاف بين قطر والسعودية حول منطقة الخفوس، والخلاف بين البحرين والسعودية بعد إقامة الجسر بين البلدين، والخلاف بين الكويت والسعودية حول المنطقة المحايدة، وبين السعودية وعمان الذي سوي جانب كبير منه مؤخرا. إلى جانب ان هناك مشاكل حدودية ما زالت محصورة، الا أنها معرضة للانفجار فجأة، وقد تصبح مصدر قلق للمنطقة.

القضية الثانية: الخلافات حول مفهوم الأمن الخليجي، والاجتهادات المختلفة بشأنه، بدءا بالمشروع العماني لانشاء قوة عسكرية خليجية موحدة ورادعة، بديلا من قوات "درع الجزيرة" غير الفاعلة، ومرورا بالعلاقات الإقليمية، وانتهاء بالعلاقات الاجنبية وخصوصا مع أوروبا وبريطانيا.

القضية الثالثة: الخلافات حول قواعد العلاقات العربية من المنظور الخليجي، والتي تشمل "اعلان دمشق" والجامعة العربية ومفاهيم العمل العربي المشترك والعلاقات الثنائية بين الدول العربية نفسها. ولعل اهم خلافات قواعد العلاقات العربية هو ما يسمى بالمصالحة العربية بين دول مجلس التعاون والدول العربية التي وقفت مع العراق في حرب الخليج، بحيث

يوضع حد للتشنج الحاصل في العلاقات بين العديد من الدول العربية اليوم. بالاضافة إلى موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل الذي شذت عنه الكويت مؤخرا.

القضية الرابعة: الخلاف حول طبيعة العلاقة ومستقبلها بين دول مجلس التعاون وكل من إيران والعراق، التي احتلت الصدارة في السنتين الاخيرتين، والتي يعاد فيها النقاش مرة تلو المرة في كل اجتماع أو مؤتمر أو قمة خليجية. الا أن هذه القضية بالذات تتغير باستمرار بحكم المتغيرات الدولية السريعة، التي تتأثر تأثرا مباشرا بموقف وسياسة أوروبا تجاه كلا البلدين.

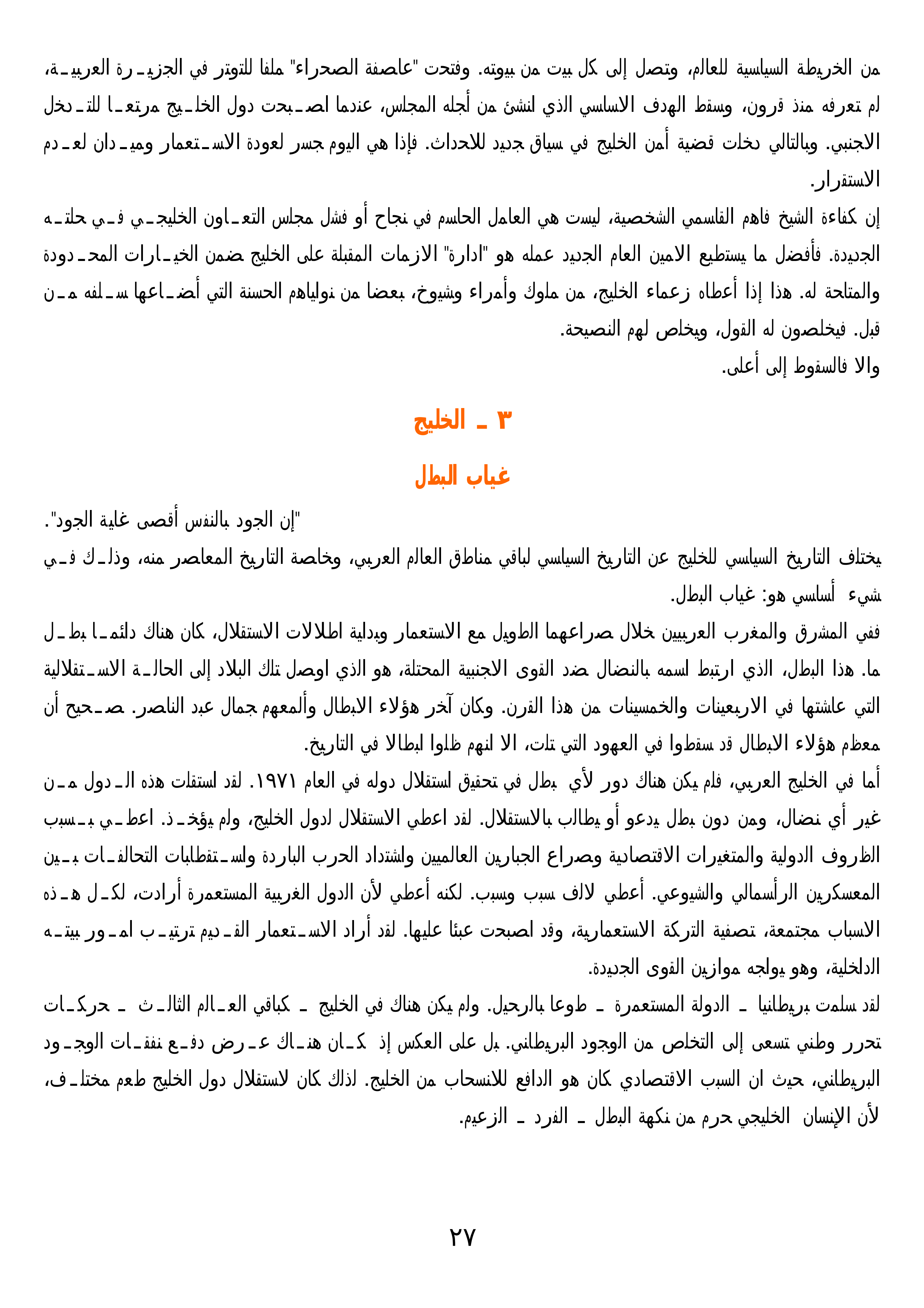
القضية الخامسة: الخلافات حول التعاطي مع القضايا الدولية الأخرى، بدءا بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط ومرورا بمأساة مسلمي البوسنة والهرسك والصومال والقرن الافريقي عموما، وانتهاء بمشاكل جمهوريات آسيا الوسطى وافغانستان وشبه القارة الهندية.

القضية السادسة: الخلافات حول سياسات انتاج النفط، حيث تنطلق السعودية من "الاوبيك" (منظمة الاقطار المصدرة للنفط) في ممارسة سياستها النفطية بانتاج قرابة ثمانية ملايين برميل يوميا، حاملة بقية الدول الاعضاء الاحدى عشرة على مجاراتها. والكويت التي تتململ من قيود سياسة "الاوبيك" لحاجتها المالية المتزايدة بعد الغزو العراقي لأراضيها، مما دفع وزير النفط الكويتي علي البغلي إلى التهديد بالانسحاب من المنظمة. ودولة الامارات العربية المتحدة المختلفة أيضاً مع "الاوبيك" في سياستها النفطية، تحت اصرار دبي على انتاج ٤٠٠ ألف برميل يوميا بغض النظر عن الحصة الكلية المخصصة لدولة الامارات. أما سلطنة عمان التي تنتج ٦٠٠ ألف برميل يوميا والتي ليست عضوا في "الاوبيك"، فقد دعت في ١٦ و١٧ نيسان ١٩٩٣ إلى مؤتمر في مسقط جمعت فيه الدول المنتجة للنفط ("الاوبيك" و"اوابك" — منظمة الاقطار العربية المنتجة للنفط) والدول المستهلكة للنفط "ابيك"، لتأكيد دورها النفطي في تظاهرة عمانية متميزة. وسط هذه الفوضى العارمة في السياسات النفطية لدول الخليج، لا بد للخلافات أن تذر بقرنها.

القضية السابعة: الخلافات على النظم السياسية الداخلية، وأساليب المشاركة في صنع القرار، وكلها تقع تحت عنوان عريض: مجالس الشورى. لقد تعددت الفتاوي والاجتهادات في انماط المشاركة الشعبية في دول الخليج، من دون أن تذكر كلمة "ديموقراطية" مرة واحدة. فمن برلمان منتخب في الكويت وبمواصفات محددة، إلى مجلس شورى متميز وفريد من نوعه في عمان، يؤلف بطريقة مزدوجة الشكل، جزء منها بالانتخاب والجزء الآخر بالتعيين. إلى مجلس شورى معين في قطر، ومجلس شورى معين في البحرين، إلى مجلس اتحادي في دولة الامارات العربية مكون من ممثلين عن الامارات السبع التي تشكل الاتحاد إلى مجلس شورى مؤلف من ستين عضوا في المملكة العربية السعودية، عين بعد وعود طالت أكثر من عشرين سنة. وكل هذه المجالس تتفاوت في طرق التعيين والصلاحيات الدستورية والاشتراعية.

□ □ □

وهكذا يجد مجلس التعاون الخليجي نفسه امام ركام من القضايا المتشابكة التي لن يحلها تعيين امين عام جديد، يحظى بتأييد السعودية ودعم بلاده، أي دولة الامارات العربية المتحدة، وحياد قطر وترقب عمان وبرود البحرين والكويت. هذه القضايا التي تكتظ بها الساحة الخليجية، تحولت بفعل حرب الخليج ومضاعفاتها، إلى مجموعة تحديات تئن تحت وطأتها أكبر الدول واقواها، فكيف بأضعفها واغناها! فالمجلس الذي أنشئ لحماية دوله من أي تدخل اجنبي، اثر الحرب العراقية - الإيرانية، وجد نفسه خلال عامين من توقف هذه الحرب، وسط اتون حرب جديدة مدمرة، كادت تلغي دولة من دوله



من الخريطة السياسية للعالم، وتصل إلى كل بيت من بيوته. وفتحت "عاصفة الصحراء" ملفا للتوتر في الجزيـرة العربيـة، لم تعرفه منذ قرون، وسقط الهدف الاساسي الذي انشئ من أجله المجلس، عندما اصـبحت دول الخلـيج مرتعـا للتـدخل الاجنبي. وبالتالي دخلت قضية أمن الخليج في سياق جديد للاحداث. فإذا هي اليوم جسر لعودة الاسـتعمار وميـدان لعـدم الاستقرار.

إن كفاءة الشيخ فاهم القاسمي الشخصية، ليست هي العامل الحاسم في نجاح أو فشل مجلس التعـاون الخليجـي فـي حلتـه الجديدة. فأفضل ما يستطيع الامين العام الجديد عمله هو "ادارة" الازمات المقبلة على الخليج ضمن الخيـارات المحـدودة والمتاحة له. هذا إذا أعطاه زعماء الخليج، من ملوك وأمراء وشيوخ، بعضا من نواياهم الحسنة التي أضـاعها سـلفه مـن قبل. فيخلصون له القول، ويخلص لهم النصيحة.

والا فالسقوط إلى أعلى.

٣ ـ الخليج

غياب البطل

"إن الجود بالنفس أقصى غاية الجود".

يختلف التاريخ السياسي للخليج عن التاريخ السياسي لباقي مناطق العالم العربي، وخاصة التاريخ المعاصر منه، وذلـك فـي شيء أساسي هو: غياب البطل.

ففي المشرق والمغرب العربيين خلال صراعهما الطويل مع الاستعمار وبداية اطلالات الاستقلال، كان هناك دائمـا بطـل ما. هذا البطل، الذي ارتبط اسمه بالنضال ضد القوى الاجنبية المحتلة، هو الذي اوصل تلك البلاد إلى الحالـة الاسـتقلالية التي عاشتها في الاربعينات والخمسينات من هذا القرن. وكان آخر هؤلاء الابطال وألمعهم جمال عبد الناصر. صـحيح أن معظم هؤلاء الابطال قد سقطوا في العهود التي تلت، الا انهم ظلوا ابطالا في التاريخ.

أما في الخليج العربي، فلم يكن هناك دور لأي بطل في تحقيق استقلال دوله في العام ١٩٧١. لقد استقلت هذه الـدول مـن غير أي نضال، ومن دون بطل يدعو أو يطالب بالاستقلال. لقد اعطي الاستقلال لدول الخليج، ولم يؤخـذ. اعطـي بـسبب الظروف الدولية والمتغيرات الاقتصادية وصراع الجبارين العالميين واشتداد الحرب الباردة واسـتقطابات التحالفـات بـين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي. أعطي لالاف سبب وسبب. لكنه أعطي لأن الدول الغربية المستعمرة أرادت، لكـل هـذه الاسباب مجتمعة، تصفية التركة الاستعمارية، وقد اصبحت عبئا عليها. لقد أراد الاسـتعمار القـديم ترتيـب امـور بيتـه الداخلية، وهو يولجه موازين القوى الجديدة.

لقد سلمت بريطانيا ـ الدولة المستعمرة ـ طوعا بالرحيل. ولم يكن هناك في الخليج ـ كباقي العـالم الثالـث ـ حركـات تحرر وطني تسعى إلى التخلص من الوجود البريطاني. بل على العكس إذ كـان هنـاك عـرض دفـع نفقـات الوجـود البريطاني، حيث ان السبب الاقتصادي كان هو الدافع للانسحاب من الخليج. لذلك كان لاستقلال دول الخليج طعم مختلـف، لأن الإنسان الخليجي حرم من نكهة البطل ـ الفرد ـ الزعيم.

وجاءت حرب الخليج وتحرير الكويت لتوفر الفرصة التاريخية لدول الخليج العربي لتحقيق اسطورة البطل. عند هذا المنعطف التاريخي، كان يمكن للبطل ان يبرز، ليملأ فراغ عشرين سنة. وتطلع الإنسان الخليجي حوله شوقا إلى هذا الرمز. ولم يطل أحد. وفجأة هبطت عليه قوات التحالف الغربي لتكون هي البديل من البطل المنتظر.

وعلى طريقة الافلام الأمريكية، وبالسرعة السينمائية نفسها، سرق الامريكيون دور البطل الموعود. لقد اصبح نورمان شوارزكوف وجورج بوش، بطلي الحرب وبطلي الانتصار. وكرما في الكويت - البلد المحرر - كما كان يكرم الرومان ابطالهم العائدين من الغزو، وانما على الطريقة الكويتية. ولم يسمع الخليجيون وهم يشاهدون في بيوتهم "عاصفة الصحراء" على شاشات التليفزيون، باسم عربي واحد، وكأن الابطال العرب قد خجلوا من هذه الحرب أو هذا الانتصار.

ولما ضاعت هذه الفرصة التاريخية، وحرم الإنسان الخليجي للمرة الثانية في تاريخه المعاصر (الأولى: الاستقلال - الثانية: الحرب) من اسطورة البطل، ولم يبرز عبد الناصر خليجي في حرب الكويت، كما برز عبد الناصر مصري في حرب السويس، أدرك الخليجيون أن أرضهم وطبائعهم لا تفرز ابطالا افرادا. إذاً فلتكن البطولة عملا جماعيا يمارسه الخليجيون، دولا وشعوبا، مجتمعين ومتضامنين، عن طريق تشكيل قوة عسكرية مشتركة، تكون هي الرادع وتكون هي الامان.

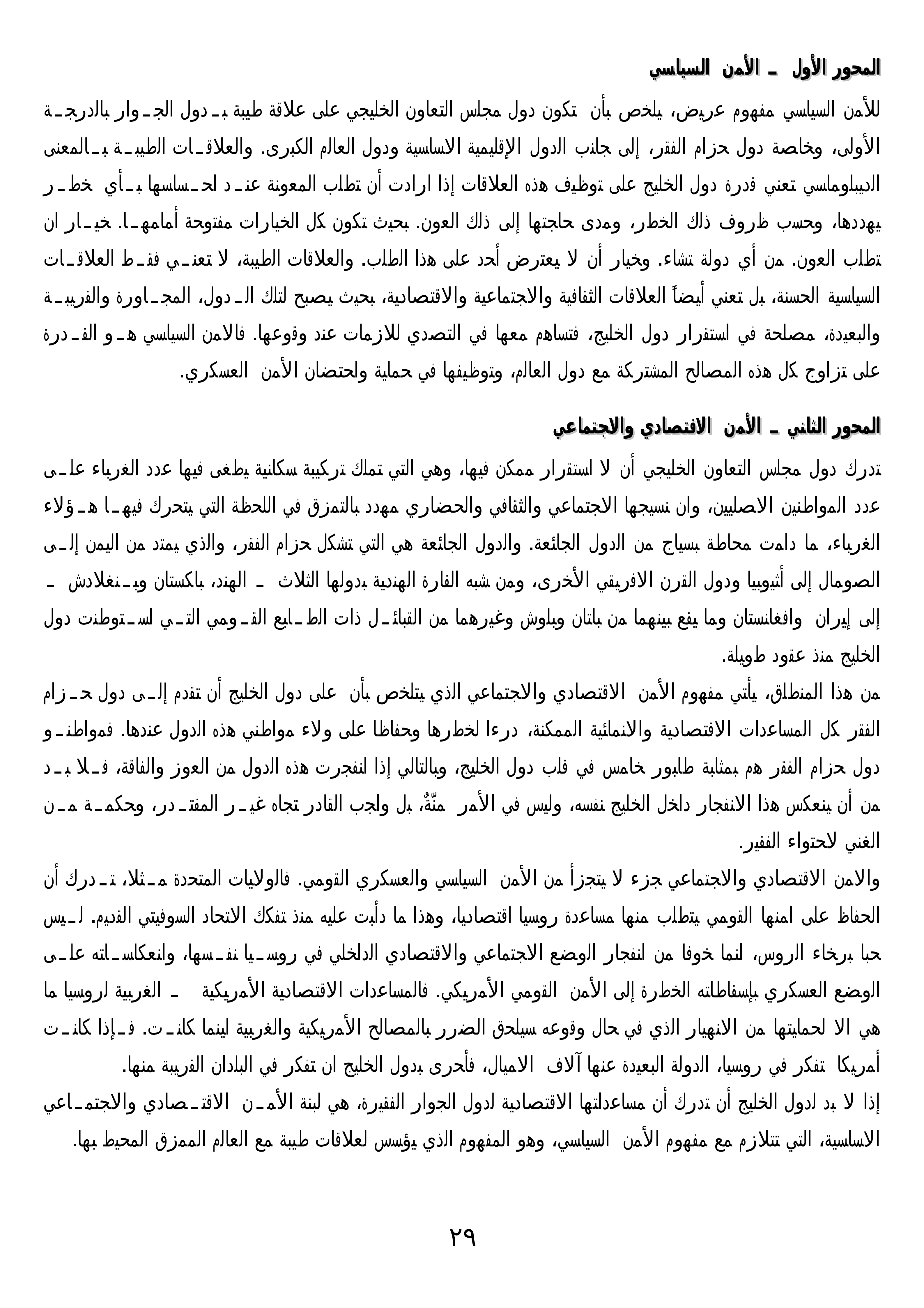
□ □ □

من هنا جاء الحديث عن امن الخليج. وتحديدا، كيف تواجه دول الخليج مستقبلها الامني. وكيف تدافع عن وجودها واستقلالها - بل بقائها كدول - بعد ثلاث سنوات من حرب الخليج، وقد انقلب العالم رأسا على عقب، واختلت البوصلة، حيث لم يعد الشمال يشير إلى حماية الغرب، ولم يعد الجنوب يشير إلى خطر الحرب. فالحديث عن أمن الخليج اليوم، هو غير الحديث عن أمن الخليج بالامس، وإن كان تواصلا للهاجس الذي لم ينقطع منذ عقدين من الزمن، والذي لم تستطع دول الخليج ان تتركه، فما استراح ولا أراح.

إذا نسينا حكاية البطل الموعود مؤقتا، لا بد أن نتساءل عن الطروحات لعمل سياسي مشترك، يوفر الأرض الصلبة لدول الخليج، وخاصة في غياب قوة خليجية مشتركة رادعة تحمي المكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها هذه البلدان خلال السنوات الماضية، وجاءت حرب الخليج لتهز قناعات الناس بها. وتهدد استقرارهم. والحاجة إلى الاستقرار، عادة، هي التي تجعل الناس يسارعون إلى حماية امنهم.

من أهم هذه الطروحات المتعلقة بأمن الخليج، المشروع العماني، الذي ما زال يثير الجدل إلى اليوم والذي هو قيد النقاش والدرس على أعلى المستويات الخليجية، والذي اجتمع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي في ٨ و٩ تشرين الثاني ١٩٩٣، للتداول فيه من بين طروحات خليجية أخرى ما زالت بين أخذ ورد.

والمشروع العماني لأمن الخليج يرتكز على ثلاث قوائم، مرتبطة ارتباطا عضويا ببعضها البعض، وان كان الشق العسكري منه هو الذي شاع البحث فيه وانتشرت بعض تفاصيله. فالمرتكزات الثلاثة للمشروع العماني تقوم إلى ثلاثة محاور، تعتبر متممة لبعضها البعض.



المحور الأول - الأمن السياسي

للأمن السياسي مفهوم عريض، يلخص بأن تكون دول مجلس التعاون الخليجي على علاقة طيبة بدول الجوار بالدرجة الأولى، وخاصة دول حزام الفقر، إلى جانب الدول الإقليمية الاساسية ودول العالم الكبرى. والعلاقات الطيبة بالمعنى الديبلوماسي تعني قدرة دول الخليج على توظيف هذه العلاقات إذا ارادت أن تطلب المعونة عند احساسها بأي خطر يهددها، وحسب ظروف ذلك الخطر، ومدى حاجتها إلى ذلك العون. بحيث تكون كل الخيارات مفتوحة أمامها. خيار ان تطلب العون. من أي دولة تشاء. وخيار أن لا يعترض أحد على هذا الطلب. والعلاقات الطيبة، لا تعني فقط العلاقات السياسية الحسنة، بل تعني أيضاً العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث يصبح لتلك الدول، المجاورة والقريبة والبعيدة، مصلحة في استقرار دول الخليج، فتساهم معها في التصدي للازمات عند وقوعها. فالامن السياسي هو القدرة على تزاوج كل هذه المصالح المشتركة مع دول العالم، وتوظيفها في حماية واحتضان الأمن العسكري.

المحور الثاني - الأمن الاقتصادي والاجتماعي

تدرك دول مجلس التعاون الخليجي أن لا استقرار ممكن فيها، وهي التي تملك تركيبة سكانية يطغى فيها عدد الغرباء على عدد المواطنين الاصليين، وان نسيجها الاجتماعي والثقافي والحضاري مهدد بالتمزق في اللحظة التي يتحرك فيها هؤلاء الغرباء، ما دامت محاطة بسياج من الدول الجائعة. والدول الجائعة هي التي تشكل حزام الفقر، والذي يمتد من اليمن إلى الصومال إلى أثيوبيا ودول القرن الافريقي الأخرى، ومن شبه القارة الهندية بدولها الثلاث - الهند، باكستان وبنغلادش - إلى إيران وافغانستان وما يقع بينهما من باتان وبلوش وغيرهما من القبائل ذات الطابع القومي التي استوطنت دول الخليج منذ عقود طويلة.

من هذا المنطلق، يأتي مفهوم الأمن الاقتصادي والاجتماعي الذي يتلخص بأن على دول الخليج أن تقدم إلى دول حزام الفقر كل المساعدات الاقتصادية والانمائية الممكنة، درءا لخطرها وحفاظا على ولاء مواطني هذه الدول عندها. فمواطنو دول حزام الفقر هم بمثابة طابور خامس في قلب دول الخليج، وبالتالي إذا انفجرت هذه الدول من العوز والفاقة، فلا بد من أن ينعكس هذا الانفجار داخل الخليج نفسه، وليس في الأمر منّةٌ، بل واجب القادر تجاه غير المقتدر، وحكمة من الغني لاحتواء الفقير.

والامن الاقتصادي والاجتماعي جزء لا يتجزأ من الأمن السياسي والعسكري القومي. فالولايات المتحدة مثلا، تدرك أن الحفاظ على امنها القومي يتطلب منها مساعدة روسيا اقتصاديا، وهذا ما دأبت عليه منذ تفكك الاتحاد السوفيتي القديم. ليس حبا برخاء الروس، انما خوفا من انفجار الوضع الاجتماعي والاقتصادي الداخلي في روسيا نفسها، وانعكاساته على الوضع العسكري بإسقاطاته الخطرة إلى الأمن القومي الأمريكي. فالمساعدات الاقتصادية الأمريكية - الغربية لروسيا ما هي الا لحمايتها من الانهيار الذي في حال وقوعه سيلحق الضرر بالمصالح الأمريكية والغربية اينما كانت. فإذا كانت أمريكا تفكر في روسيا، الدولة البعيدة عنها آلاف الاميال، فأحرى بدول الخليج ان تفكر في البلدان القريبة منها.

إذا لا بد لدول الخليج أن تدرك أن مساعداتها الاقتصادية لدول الجوار الفقيرة، هي لبنة الأمن الاقتصادي والاجتماعي الاساسية، التي تتلازم مع مفهوم الأمن السياسي، وهو المفهوم الذي يؤسس لعلاقات طيبة مع العالم الممزق المحيط بها.

المحور الثالث ـ الأمن العسكري

من بين المحاور الثلاثة، استحوذ موضوع الأمن العسكري على الاهتمام الاوسع، فهو بيت القصيد، وحوله يدور الجدل. والمشروع العماني يتلخص في تأسيس قوة عسكرية مؤلفة من مئة ألف رجل، ممكننة للتحرك السريع، يتم تدريبها من قبل ضباط وخبراء دول حليفة وصديقة (امريكية ـ غربية)، تكون مهمتها الرئيسية تلقي الضربة الأولى والتحرك للوقوف في وجه أي عدوان في حال وقوعه، وصده ريثما يصل المدد من الخارج، إذا لم تكن قادرة وحدها على دحره فيما لو كان هذا العدوان كبيرا. وتتألف هذه القوة العسكرية الجديدة، من خارج القوات المسلحة النظامية الحالية لدول الخليج، ويفتح باب التطوع فيها امام جميع الخليجيين من دول الخضوع لنظام "الكوتا". فلا يكون لكل دولة خليجية عدد معين من المتطوعين، يتناسب مع عدد سكانها وتتقيد به، بل يفتح الباب أمام أي مواطن خليجي للانضمام إلى هذه القوة، بغض النظر عن الدولة التي ينتمي إليها. وبكلام أوضح يمكن أن تتشكل هذه القوة من عمانيين أو سعوديين باعداد أكبر من البحرينيين أو الكويتيين أو القطريين أو الاماراتيين، أو العكس.

والرأي العماني أن تأسيس قوة عسكرية خليجية متحركة بهذا الشكل، وضمن هذا المفهوم، يدخل في إطار وحدة العمل الخليجي المشترك. فتزيل الحواجز السياسية، وتجعل من الخليج ساحة جغرافية واحدة، وتحقق استراتيجية عسكرية تتفق والمنطق الدفاعي العصري، والذي كانت "عاصفة الصحراء" درسا فيه يجب استيعابه. وعلى الرغم من ان المشروع العماني لم يحدد جغرافية تواجد هذه القوة المسلحة، ولا مكان معسكراتها، ولا أساليب تدريبها، ناهيك بشروط التطوع فيها، الا أنه الح على تكامل الفكرة من منطلق خليجي شامل، لا من منطلق قطري ضيق. معتبرا أن أي خطر قد يهدد الخليج لا يهدد دولة واحدة فيه أو مدينة معينة، بل يهدد كل دوله مجتمعة. لذا، فساحة القتال واحدة، والدفاع عنها منوط بكل الخليجيين وليس بدولة واحدة، باحتساب عدد جنودها فقط، فهذه القوة ليست لقمع الشغب المحلي، بل للتصدي لعدوان خارجي يطال دول الخليج مجتمعة، وليس دولة معينة منها. فالامن القومي كل لا يتجزأ.

والمشروع العماني هذا، الذي ما زال الجدل حوله مستمرا، ومنذ أن تقدمت به سلطنة عمان رسميا إلى مؤتمر القمة الخليجية الثالثة عشرة، الذي عقد في أبو ظبي في كانون الأول ١٩٩٢، لم تكن الاوساط السياسية في الخليج تتوقع أن تقبل به السعودية والكويت تحديدا، ومعهما، ربما، عدد آخر من دول مجلس التعاون الخليجي. ومن أهم اسباب التحفظ السعودي والكويتي حيال المشروع العماني، هو خوفهما من ان يطغى العنصر العماني على تشكيل القوة العسكرية الجديدة، لاحتمال اقبال العمانيين على التطوع في هذه القوة بأعداد أكبر من غيرهم من المواطنين الخليجيين الآخرين، بحيث تصبح هذه القوة حكما، عمانية المحتوى وعمانية القيادة إلى جانب ان السعودية ومعها عدد من دول الخليج، تخشى من كسر هيمنتها على مجلس التعاون، لذلك لا ترغب في إيجاد قوة عسكرية اضافية، إلى جانب القوات المسلحة النظامية وخارجها. مما قد يخلق في ظل اوضاع معينة، مستقبلا، امكانية احتكاك لا أحد يريده أو يتصوره.

□ □ □

من هنا لا بد لزائر الخليج هذه الايام، من ان يسمع عدة احاديث دفعة واحدة. وهي عادة ما تبدأ بالموضوع الساخن، وهو قضية الجزر الثلاث وخلاف دولة الامارات مع إيران حولها، وتنتقل إلى احتمالات التقارب العراقي ـ الايراني ومخاوف الخليجيين من هذا الأمر، ثم تستقر بالسؤال عن دور دول مجلس التعاون الخليجي المطلوب في اتفاق السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي وفي ما بعد غزة ـ اريحا. وهذا الموضوع تحديدا، يثير الجدل في الاوساط السياسية الخليجية

لتخوفها من ان يكون هذا الاتفاق وحواشيه ما هو الا مجرد حصان طروادة لاسرائيل في الجزيرة العربية، تتسابق دول الخليج على جره، فتدخله إلى الرمال العربية. فاما أن يغرق فيها، وإما ان يغرق هذه الدول في زوبعة رملية لا يعرف أحد حتى الآن من اين ستهب.

عبر هذه الموضوعات وغيرها، يصب القلق الخليجي حول ما اصطلح على تسميته "أمن الخليج"، وهو مصطلح مطاط ومستهلك، يجري استعماله منذ الجلاء البريطاني عن الخليج في العام ١٩٧١. وهو يعني اشياء كثيرة ذات اشكال متعددة لاناس مختلفين ودول متفرقة. وهو كذلك مصطلح يتغير مفهومه بتغير الظروف السياسية والمخاطر الامنية في الفترات الزمنية المتباعدة التي توجب بحثه. لذلك، فأمن الخليج الذي يثير هواجس الخليجيين اليوم، هو غير أمن الخليج الذي كانوا يتحدثون عنه قبل الحرب العراقية - الإيرانية. كذلك هو غير أمن الخليج ما بعد غزو العراق للكويت و"عاصفة الصحراء". لقد أعيد خلط الاوراق الامنية في المنطقة منذ حرب الخليج، بحيث لم تعد طروحات الأمن الخليجي التي كانت سائدة قبل ذلك في الثمانينات، صالحة كأساس للأمن في التسعينات وما بعدها. فالظروف التي افرزتها حرب الخليج التي كانت سائدة قبل ذلك في الثمانينات، صالحة كأساس للامن في التسعينات وما بعدها. فالظروف التي أفرزتها حرب الخليج خلال عشر سنوات، قد غيرت من الاعداء بقدر ما غيرت من تغير اتجاه البندقية.

من أجل هذا كان لاجتماع أبو ظبي بين ٨ و٩ تشرين الثاني ١٩٩٣، لوزراء دفاع مجلس التعاون الخليجي للبحث في موضوع امن الخليج وتشعباته العسكرية، لاتخاذ قرارات (مطلوب وان يكن غير منتظر، أن تكون حاسمة) تضع مفهوم أمن الخليج الجديد موضع التطبيق العملي، وفي اطاره التنفيذي الصحيح. هذه القرارات سترفع إلى القمة الخليجية الرابعة عشرة في الرياض، فيتخذ ملوك وأمراء وشيوخ دول مجلس التعاون الموقف الاخير منها. لذلك سبق اجتماع وزراء الدفاع، لاجتماع رؤساء اركان دول المجلس في أبو ظبي في ٩ و١٠ تشرين الأول ١٩٩٣، لتحضير التفاصيل التقنية - العسكرية لمشروع أمن الخليج الجديد، لتتم مناقشتها من قبل الوزراء.

فتوصيات رؤساء الاركان، ما كانت في الواقع الا تنوعات على الشكل الاساسي لقوات "درع الجزيرة" وتطوير النظام الدفاعي لدول مجلس التعاون. بحيث ناقش الوزراء زيادة عددها من ١٥ الفا (وبعضهم يقول خمسة آلاف) إلى ٤٥ ألف جندي لتكون نواة لقوة خليجية موحدة. والتوصية الاساسية التي بحثها وزراء الدفاع في أبو ظبي كانت تدعو إلى تطوير قوات "درع الجزيرة" تدريجيا، بحيث تكون هذه القوات فعلا نواة للجيش الخليجي الموحد في مرحلة مقبلة. ولم يكن بعض وزراء الدفاع ميالين إلى زيادة عدد قوات "درع الجزيرة" في المرحلة الحالية، بل هم يرغبون في تحديث امكاناتها العسكرية والتقنية وتعزيز التنسيق بين القوات المسلحة النظامية في الدول الاعضاء، وخاصة في مجالات الاعداد والتدريب وزيادة القدرات التسليحية. لذلك لم يكن هناك أي حماسة لانشاء جيش خليجي موحد، لكثرة التعقيدات السياسية والتنظيمية لهكذا فكرة. وقوات "درع الجزيرة" هي قوة تضم وحدات عسكرية من الدول الاعضاء في مجلس التعاون، كانت قد قامت ببعض المناورات والتدريبات المشتركة في مناطق مختلفة من دول مجلس التعاون، ولها معسكرات في حفر الباطن في السعودية. وشاركت "رمزيا" كجزء من قوات التحالف في حرب تحرير الكويت. وقد تم تشكيل قوات "درع الجزيرة"، والتي لا يعرف عددها الحقيقي بالضبط، في العام ١٩٨٥، اثر تصاعد ما عرف بـ "حرب الناقلات" خلال الحرب العراقية - الإيرانية. ويتمركز حاليا أغلب هذه القوات في الكويت وفي شمال شرق السعودية. وظلت "درع الجزيرة" على حالها منذ ذلك الوقت.

كذلك ناقش وزراء الدفاع بناء مظلة للدفاعات الجوية، تمتد عبر الدول الاعضاء. وتتكون هذه المظلة من الدفاعات الارضية والقوات الجوية وشبكات الرصد والرادار. ولم يتم التوصل إلى اتفاق حولها، لاختلاف الآراء حول دور كل دولة في هذه المظلة، وما هي المهام المنوطة بها، وأين تصب المعلومات ومن يحركها ولمن القيادة. واتضح من النقاش حول هذا الموضوع، ان القدرة التنسيقية لدول مجلس التعاون ما زال ينقصها الكثير لادارة نظام دفاع ورصد جوي فعال، يتطلب اقصى حالات التكامل الاداري والتقني.

□ □ □

أما السبب الرئيسي لاجتماع وزراء دفاع مجلس التعاون، ومن قبله اجتماع رؤساء الاركان، فهو البحث في اقتراح سلطنة عمان بانشاء جيش خليجي موحد كانت قد قدمت دراسته الأولى بعد انتهاء حرب الخليج مباشرة بين منتصف كانون الثاني وشباط ١٩٩١. وقوبل الاقتراح العماني، في حينه، بفتور من قبل معظم اعضاء مجلس التعاون، بعد ان اصطدم بالشق الامني - العسكري من "اعلان دمشق"، عندما أعلنت إيران معارضتها لمشاركة دول من خارج منطقة الخليج (مصر وسورية) في الدفاع عن امن الخليج وحدوده. ولما سقط "إعلان دمشق" عمليا، كان لا بد لدول مجلس التعاون من بحث المشروع العماني ومناقشته والتوصل إلى موقف بشأنه. واذ كان هذا المشروع هو البديل الخليجي الوحيد والجدي أمام دول مجلس التعاون. فكان لا بد من التعامل معه بجدية.

الا أن تطويق المشروع العماني، قد بدأ في اللحظة التي طرح فيها، عندما أخذت بعض دول الخليج تردد أن مسؤولية أمن المنطقة واستقرارها، ولأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، هي مسؤولية دولية كما أثبتت حرب الخليج. وبالتالي، ليس هناك أدنى ضرورة لدول الخليج لانشاء قوة عسكرية واحدة، خاصة وان أمن المنطقة ليس مهددا من الداخل كما توحي بض المشاريع التوحيدية. الا أن هذا لا يمنع أن يكون لدول الخليج دور محوري في الدفاع عن أمنها في ظل الحماية العسكرية الدولية. وكانت بعض دول الخليج، تطرح في تطويقها للمشروع العماني، شعار: "أمريكا هي الحل". أي أنه في حال أي اعتداء على الخليج، فإن الولايات المتحدة والغرب سيتصديان لهذا العدوان الجديد، كما تصديا لرد الغزو العراقي عن الكويت. وبالتالي، ليس هناك من ضرورة لتشكيل جيش خليجي موحد للقيام بهذه المهمة، يضيف عبئا عليها فوق عبء القوات المسلحة النظامية الحالي.

لذلك امتعض أصحاب شعار: "أمريكا هي الحل"، عندما وصلت - وقبل اجتماع وزراء الدفاع بأيام - رسالة امريكية إلى زعماء دول الخليج، تقول بوضوح تام: ان على دول مجلس التعاون أن تعتمد عسكريا على نفسها أولا، بانتهاج استراتيجية عسكرية واضحة بالتنسيق فيما بينها، حتى لا يأتي الدعم العسكري الخارجي من فراغ. واستطرادا عليها أن لا تتوقع ان تدافع أمريكا والغرب عنها، إذا كانت هي غير مهيأة لتقوم بواجب الدفاع عن أراضيها من قبل أن يأتيها المدد من الخارج. وبكلام آخر، فإن تجربة "عاصفة الصحراء" لن تتكرر في حرب خليجية أخرى.

□ □ □

ولما كان موضوع أمن الخليج عرضة للكثير من الاجتهاد، فقد جاء الرد على أصحاب شعار: "أمريكا هي الحل"، من الرجل الذي خبر الدور الأمريكي من موقع شخصي، من الأمير خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح عملياتها، وزميل شوارزكوف العتيد (وصاحب جريدة "الحياة" اللندنية ومجلة "الوسط")، في محاضرة ألقاها في "مركز القوات

المسلحة الملكي للدراسات الدفاعية"[1]، حين قال صراحة، إن على دول الخليج أن "تضع في حسابها أن التـاريخ لـن يعيـد نفسه، فدول الغرب لن تدافع عنها مرة أخرى" ويضيف الأمير خالد أن "هناك حدودا لما يمكن للدول الـصديقة القيـام بـه من أجلنا، وأن هناك دلائل على أن هذه الحدود آخذة في النقصان". ويشدد الأمير خالد في نهاية محاضرته على القـول ان "الخطأ الجسيم أن نترك امتنا في ايدي الآخرين، مهما كانوا اصدقاء أو موالين لنا، لذا يجب الاعتماد على أنفسنا".

صحيح أنها "وجهة نظر شخصية لعسكري متقاعد"، حسب ما احب الأمير خالد بن سلطان ان يصف كلامه، ربمـا حتـى لا يحرج بلاده بسبب هذا الرأي. الا أنه كلام سعودي خطير، ربما لا يمثل وجهة النظر السعودية الرسمية، ولكنه قطعا يمثـل وجهة نظر شريحة كبيرة من المتعاطين في الشأن السياسي السعودي. لذلك بادر إلى الدعوة لجعل قـوات "درع الجزيـرة" قوة "يحسب لها ألف حساب"، شرط ان تكون قيادتها سعودية ـ مقرها الرياض ـ تتولى مهام التنـسيق، وتخـصص كـل دولة من دول مجلس التعاون، القوات اللازمة، لتكون تحت امرة هذه القيادة، على أن تبقي كل دولة قواتها على ارضها.

لذا، من الممكن اعتبار رأي الأمير خالد، ردا سعوديا غير مباشر على المشروع العماني، عندما يقول إنـه ضـد إنـشاء جيش جديد جاهز قوامه مئة ألف عسكري، في الوقت الذي تستطيع دول مجلس التعاون ان تحشد "فـي اوقـات الحاجـة، قوات مشتركة أكثر بكثير (...) فذلك أكثر توفيرا للنفقات".

من هنا يعتبر الأمير السعودي، ان امن الخليج يرتكز على اربع قوائم هـي: العـراق وايـران، ودول مجلـس التعـاون الخليجي، والعلاقات الإقليمية والدولية، وبناء القدرة الذاتية العسكرية لكل دولة، حسب امكاناتها. فهو يقـف ضـد سياسـة "الاحتواء المزدوج" الأمريكية لايران والعراق، ويطالب علانية "باعادة هذين البلدين الغنيـين بحـضارتهما إلـى حظيـرة المجتمع الدولي". كذلك يطالب دول مجلس التعاون بتعزيز قدراتها الدفاعية بالدخول في ترتيبات دفاعيـة مـع دول عربيـة ومجاورة، ويحددها بمصر وسورية وتركيا وباكستان. في الوقت الذي يدعو فيه إلى اشتراك الدول الغربيـة الـصديقة فـي الترتيبات الدفاعية، وان كان بشكل ثانوي، ويحددها بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

هذا كلام سعودي خطير في رأيي، ليس فقط لانه وجد من يقوله للمرة الأولى (ولو كان عسكريا متقاعدا "وزمـيلا" جديـدا في مهنة الصحافة)، بل لانه كلام يرد على مقولة اتكالية جرى تعميمها منذ حرب تحرير الكويت وعلى مختلف المـستويات في الخليج، تقول إن أمريكا هي المنقذ، وانها هي الكفيلة بالدفاع "عنا" متى طلبنا منها ذلك، وخاصة "ونحن" قـادرون علـى دفع نفقاتها.

٤ ـ الخليج

"عجائب صدام السبع"!

كان صديقي وزميلي، تعارفنا منذ أكثر من ثلاثين سنة، وترافقنا في مراحل متعددة من عملنا المهني، وتزاملنا في جريـدة واحدة في بيروت، في مرحلة كانت الأمتع ـ في اعتقادي واعتقاده ـ في حياتنا المهنية، حتى وصـل المطـاف بنـا إلـى لندن. وعندما نلتقي بين الحين والآخر، أو بعد طول غياب، سرعان ما نغوص في شـؤون وشـجون الاوضـاع العربيـة، فنتبادل المعلومة من هنا والرأي من هناك. حتى التقينا مجددا.

---

[1] محاضرة القيت بالانكليزية في ٦/ ١٠/ ١٩٩٣. راجع نص الترجمة العربية في "الحياة" ـ ٣١/ ١٠/ ١٩٩٣.

قال لي: هل تعرف أننا نعيش منذ اربع سنوات نتائج قرار خاطئ لتخذه رجل وحده، في اللحظة الخطأ وفي الظرف الخطأ دون أن يعرف كيف يتراجع عنه أو يحميه؟ وأن حالة الانهيار السياسي الكلي التي نعيشها في العالم العربي اليوم، سببها طموحات ذلك الرجل ببلد صغير لم يكن يحلم بأكثر من أن يكون نقطة تكاد لا ترى بالعين المجردة، في أي خارطة للخليج وللجزيرة العربية مهما كبرت مقياسها؟ فجرتنا اطماع هذا الرجل بهذا البلد الصغير إلى مآسي الاذلال التي نشهدها كل يوم. وكلما فكرت في هذا الأمر بعد مرور هذه السنوات الاربع، وأمام برودة الارقام التي تصفح وحقائق المعلومات التي لاتدحض ووقائع التاريخ التي تدين، طار عقلي.

فقد لتسعت دائرة الزلزال الذي لحدثه هذا العمل العسكري - تقدير لعواقبه - وخاصة لاحتمالات فشله - لكل منطق عقلاني في السياسة. وبدل ان يضرب الزلزال المشيخة ومحيطها المباشر، وينتهي في اللحظات التي يقع فيها، إذا به يضرب العمق الإقليمي للعالم العربي كله، وما زالت دائرته تتسع. وبدل ان يغير من حقائق الجغرافيا لصالح طموحات هذا الرجل، إذا به يغير من ثوابت التاريخ لغير صالح الأمة التي حاول هذا الرجل التطاول إلى زعامتها. فتقلص جغرافيته القطرية التي حاول توسيعها، وهوى التاريخ به - بكل أسف - وببلاده وامته إلى حضيض لم يعرفه العرب منذ عصر الانحطاط الأول. كل ذلك من أجل لحظة غباء سياسي وتاريخي لرجل برهن بالدليل القاطع انه لا يملك من الحكمة شيئا.

□ □ □

قلت له: لقد آن الاوان لأن نعترف أن تاريخ العالم العربي الجديد - وربما تاريخ الشرق الأوسط برمته - لا بد وأن يتغير تقويمه التقليدي. والسبب ذلك الرجل.

يوم الثلاثاء ٢ آب ١٩٩٤، حلت الذكرى الرابعة لغزو الكويت، الذي أدى إلى "عاصفة الصحراء" وحرب الخليج الثانية، والتي هي أكبر حملة عسكرية من نوعها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكلنا نعرف ان هناك تقويمين اساسيين متداولان في العصر الحديث، التقويم الميلادي: قبل الميلاد "ق. م." وبعد الميلاد "ب. م." والتقويم الهجري: قبل الهجرة "ب. هـ" أما اليوم فسيصبح لنا تقويم جديد، ستتداوله الروزنامة العربية هو: قبل الكويت "ق. ك." وبعد الكويت "ب. ك.". وصاحب هذا القرار هو الرجل الذي أمر قواته فجر ذلك اليوم بالزحف جنوبا نحو الكويت التي ظن أنها المحافظة التاسعة عشرة لبلاده. هذا الرجل لسمه صدام حسين.

هذا الحدث التاريخي الاضخم والاخطر في تاريخ الأمة المعاصر، هو الذي غير من ملامح العالم العربي وقضى على النظام العربي القديم، وجعل من المستحيل العربي ممكنا، ومزق ما كان قد تبقى من الحدود الدنيا لما كان يسمى بالمصلحة العربية العليا، وأحرق آخر جسور الأمة العربية مع بعضها البعض، وهدم جدران البيت العربي الواحد، وهزم في النفس العربية كل طموحات الوحدة والديموقراطية، وعاث في الأرض العربية الخراب والدمار.

بعد أربع سنوات، لا بد في هذه المناسبة التاريخية من أن نعطي القوس باريها، بتعداد "فضائل" و"مكرمات" الرجل الذي لسمه صدام حسين، صاحب البيت السياسي السيء السمعة، الذي لولاه لما حدثت "العجائب الصدامية السبع" في زمان ما بعد الكويت. ففي اللحظة التي أمر فيها صدام جيشه المتعب، بعد حرب دامت ثماني سنوات مع إيران، باحتلال الكويت، أطلق العنان لمجموعة متغيرات لم يستطع أحد التحكم فيها أو السيطرة عليها. فلم يكن أحد حوله ليقول له إن الابراج التي

تتحكم بالطالع والفلك وترسم الدورة الشمسية والدورة القمرية، قد دخلت حقبة ما بعد الكويت، وإن الافلاك العربية الدائرة ستصدم ببعضها البعض، فتولد انفجارا لا أحد يستطيع حسبانه.

ان الانفجار الكوني الذي حدث في الوضع السياسي العربي نتيجة لهذا العمل الاخرق، كان له "ايجابياته" على شكل "عجائب صدام السبع"، التي لا بد من حصرها في إطار ما اسفر عنه غزو العراق للكويت على مدى السنوات الاربع الاخيرة، والتي لولا لحظات "التخلي" التي رافقت هذا العمل، لما كانت ممكنة.

□ □ □

وسلسلة العجائب السبع لصدام ما بعد الكويت، لا بد وأن تبدأ من:

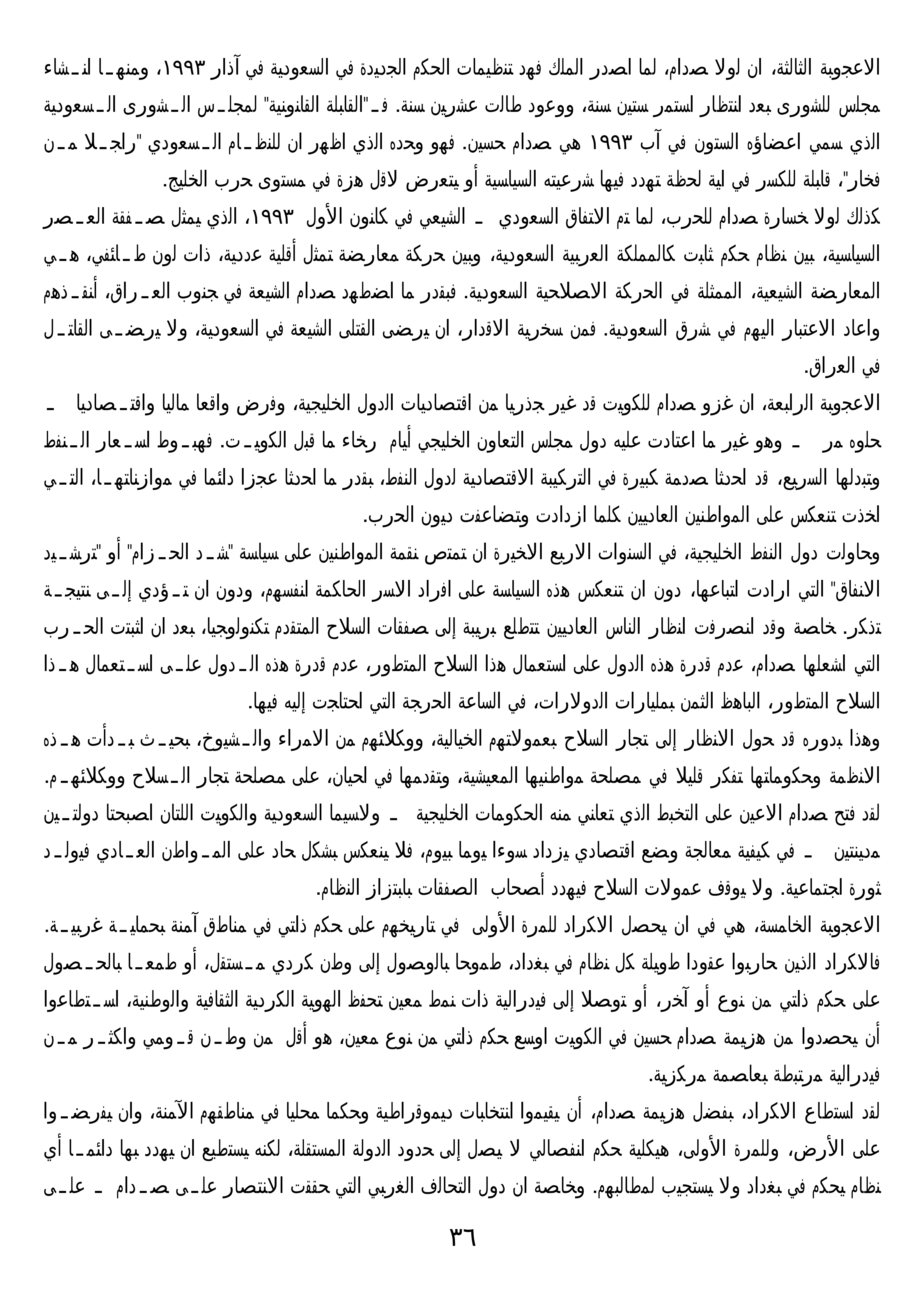
الاعجوبة الأولى، هي اتفاق الحكم الذاتي المعروف باتفاق غزة - اريحا، أو اتفاق اوسلو. لقد نسي ياسر عرفات عندما دخل غزة ثم اريحا في تموز ١٩٩٤ ان يشكر، ضمن من شكر÷ في خطابه التاريخي في ساحة الجندي المجهول، صدام حسين، الرجل الذي أوصله إلى غزة بعد أربع سنوات من هزيمته في الكويت. لقد جعل من الاستحالات العربية امكانات لا حدود لها، حين جعل من الذل العربي انتصارا. فالطريق من اوسلو إلى غزة، ما كان ممكنا لولا الحقبة "ب.ك".

فالحقبة "ب.ك."، هي التي جرأت أمير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح، متسلحا بهزيمة صدام، على أن يقول في حديث صحافي في مجلة "الحوادث" اللبنانية (٨ تموز ١٩٩٤) هو الأول له منذ ست عشرة سنة: "ليس فخرا ولا موقفا سياديا لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية بحماية اسرائيلية. فإن ذلك في منتهى المهانة". فإن يعود ياسر عرفات، حليف صدام في حربه ضد الكويت، إلى جزء من بلاده، لا إلى كل بلاده، بموجب اتفاق تشكل إسرائيل جزءا لا يتجزأ منه، ولم يكن يملك خيارا حياله الا الرفض، هو موقف مهين. أما أن يدخل أمير الكويت إلى بلاده بعد أن فر منها، بحراسة الحراب الأمريكية وحماية قوات التحالف الغربي فهو موقف في منتهى الكرامة!

صحيح أن اتفاق غزة - اريحا لا يدافع عنه، لكن ان يقول أمير الكويت ان الحماية الاسرائيلية مهينة والحماية الأمريكية الغربية معزة، ففيه الكثير من التجني وفي كلتا الحالتين، على الأمير وعرفات أن يشكرا صدام الذي اعادهما بهزيمته إلى بلاديهما.

الاعجوبة الثانية، هي التي جعلت عودة الديموقراطية إلى الكويت ممكنة. فلولا الغزو العراقي للكويت، الذي كشف ضعف بنية نظام آل الصباح وهشاشة الانظمة المجاورة له في المنطقة، لما كانت الانتخابات قد فرضت فرضا في الكويت، ولما كانت الوضعية البرلمانية قد أصبحت اليوم جزءا من الشرعية الكويتية، ولم يعد ممكنا التراجع عنها. فهي قد اصبحت، بفضل صدام، مكسبا للشعب الكويتي يصعب التخلي عنه.

لذلك من الممكن اعتبار صدام "أبو الديموقراطية الكويتية"، منذ أن هرب آل الصباح كلهم من الكويت صبيحة الغزو العراقي بعد أن كانوا قد حلوا المجلس النيابي المنتخب عام ١٩٨٦، وعلقوا العمل بالدستور منذ ذلك الحين. وعندما تم تحرير الكويت بعد "عاصفة الصحراء"، استقوى من يمكن ان نسميهم بالمعارضة في الداخل، انطلاقا من صمودهم في مواجهة الاحتلال العراقي، وهو عادة ما يحدث عند نهاية كل حرب، ورموا بقفاز الديموقراطية في وجه آل الصباح، متحدين اياهم باجراء انتخابات نيابية واعادة الشرعية البرلمانية والعمل بالدستور بوقف تعليقه. واذا بالبرلمان الكويتي اليوم، يصارع يوميا الحكم والحكومة الكويتية من دون كلمة شكر واحدة للجالس سعيدا في بغداد.



الاعجوبة الثالثة، ان لولا صدام، لما اصدر الملك فهد تنظيمات الحكم الجديدة في السعودية في آذار ١٩٩٣، ومنها انشاء مجلس للشورى بعد انتظار استمر ستين سنة، ووعود طالت عشرين سنة. فـ"القابلة القانونية" لمجلس الشورى السعودية الذي سمي اعضاؤه الستون في آب ١٩٩٣ هي صدام حسين. فهو وحده الذي اظهر ان للنظام السعودي "راجلا من فخار"، قابلة للكسر في اية لحظة تهدد فيها شرعيته السياسية أو يتعرض لاول هزة في مستوى حرب الخليج.

كذلك لولا خسارة صدام للحرب، لما تم الاتفاق السعودي - الشيعي في كانون الأول ١٩٩٣، الذي يمثل صفقة العصر السياسية، بين نظام حكم ثابت كالمملكة العربية السعودية، وبين حركة معارضة تمثل أقلية عددية، ذات لون طائفي، هي المعارضة الشيعية، الممثلة في الحركة الاصلاحية السعودية. فبقدر ما اضطهد صدام الشيعة في جنوب العراق، أنقذهم واعاد الاعتبار اليهم في شرق السعودية. فمن سخرية الاقدار، ان يرضى القتلى الشيعة في السعودية، ولا يرضى القاتل في العراق.

الاعجوبة الرابعة، ان غزو صدام للكويت قد غير جذريا من اقتصاديات الدول الخليجية، وفرض واقعا ماليا واقتصاديا - حلوه مر - وهو غير ما اعتادت عليه دول مجلس التعاون الخليجي أيام رخاء ما قبل الكويت. فهبوط اسعار النفط وتبدلها السريع، قد احدثا صدمة كبيرة في التركيبة الاقتصادية لدول النفط، بقدر ما احدثا عجزا دائما في موازناتها، التي اخذت تنعكس على المواطنين العاديين كلما ازدادت وتضاعفت ديون الحرب.

وحاولت دول النفط الخليجية، في السنوات الاربع الاخيرة ان تمتص نقمة المواطنين على سياسة "شد الحزام" أو "ترشيد الانفاق" التي ارادت اتباعها، دون ان تنعكس هذه السياسة على افراد الاسر الحاكمة انفسهم، ودون ان تؤدي إلى نتيجة تذكر. خاصة وقد انصرفت انظار الناس العاديين تتطلع بريبة إلى صفقات السلاح المتقدم تكنولوجيا، بعد ان اثبتت الحرب التي اشعلها صدام، عدم قدرة هذه الدول على استعمال هذا السلاح المتطور، عدم قدرة هذه الدول على استعمال هذا السلاح المتطور، الباهظ الثمن بمليارات الدولارات، في الساعة الحرجة التي احتاجت إليه فيها.

وهذا بدوره قد حول الانظار إلى تجار السلاح بعمولاتهم الخيالية، ووكلائهم من الامراء والشيوخ، بحيث بدأت هذه الانظمة وحكوماتها تفكر قليلا في مصلحة مواطنيها المعيشية، وتقدمها في احيان، على مصلحة تجار السلاح ووكلائهم.

لقد فتح صدام الاعين على التخبط الذي تعاني منه الحكومات الخليجية - ولاسيما السعودية والكويت اللتان اصبحتا دولتين مدينتين - في كيفية معالجة وضع اقتصادي يزداد سوءا يوما بيوم، فلا ينعكس بشكل حاد على المواطن العادي فيولد ثورة اجتماعية. ولا يوقف عمولات السلاح فيهدد أصحاب الصفقات بابتزاز النظام.

الاعجوبة الخامسة، هي في ان يحصل الاكراد للمرة الأولى في تاريخهم على حكم ذاتي في مناطق آمنة بحماية غربية. فالاكراد الذين حاربوا عقودا طويلة كل نظام في بغداد، طموحا بالوصول إلى وطن كردي مستقل، أو طمعا بالحصول على حكم ذاتي من نوع أو آخر، أو توصلا إلى فيدرالية ذات نمط معين تحفظ الهوية الكردية الثقافية والوطنية، استطاعوا أن يحصدوا من هزيمة صدام حسين في الكويت اوسع حكم ذاتي من نوع معين، هو أقل من وطن قومي واكثر من فيدرالية مرتبطة بعاصمة مركزية.

لقد استطاع الاكراد، بفضل هزيمة صدام، أن يقيموا انتخابات ديموقراطية وحكما محليا في مناطقهم الآمنة، وان يفرضوا على الأرض، وللمرة الأولى، هيكلية حكم انفصالي لا يصل إلى حدود الدولة المستقلة، لكنه يستطيع ان يهدد بها دائما أي نظام يحكم في بغداد ولا يستجيب لمطالبهم. وخاصة ان دول التحالف الغربي التي حققت الانتصار على صدام - على

تناقض مصالحها - متفقة على اقامة كيان كردي في العراق، وان كانت مختلفة على شكل هذا الكيان الدستوري وعلاقته بدول الجوار التي يتواجد فيها الاكراد، كتركيا وايران وسورية.

الاعجوبة السادسة، ان النتائج الاقتصادية للحرب قد اثرت في العمق الارني، بعد ان عاش الأردن سنوات على ظهر ثروة النفط العراقي، وعلى مداخيل العمالة الاردنية - الفلسطينية المشتركة في دول الخليج وما كانت ترسله من تحويلات إلى داخل الأردن. وهذا بدوره قد جعل الملك حسين يدرك مدى هشاشة الوضع السياسي والاقتصادي للنظام الارني، وقد جعلت منه حرب صدام رهينة للمشاعر الحماسية لاغلب الاردنيين والفلسطينيين في داخل المملكة، التي ايدت موقف العراق وصفقت لصدام.

لذلك اصبح صدام في تشرين الثاني ١٩٩٣، "راعيا" جديدا لانتخابات نيابية ديموقراطية جديدة في الأردن، كان الهدف منها توسيع قاعدة النظام السياسية والاقتصادية، حين جرت أول انتخابات نيابية ديموقراطية متعددة الاحزاب منذ ١٩٥٦. ولكن هذه "الرعاية" ظلت امرا جانبيا من انجازات صدام. وبفضل صدام أيضاً تم أول لقاء بين الملك حسين ورئيس وزراء إسرائيل اسحاق رابين في واشنطن في تموز ١٩٩٤، تم على اثره توقيع اتفاق انهاء حالة الحرب بين الأردن واسرائيل.

يبقى الانجاز الأهم لصدام، الذي هو:

الاعجوبة السابعة، وحتى لا نصاب بآفة النسيان علينا أن نتذكر أن في الأشهر الأولى لاحتلال صدام الكويت، دعا إلى ربط الانسحاب العراقي منها بالتزام الغرب بحل المشكلة الفلسطينية، كمخرج وحيد مشرف له من الورطة التي وقع فيها. وقد كان وقع الحرب ونتائجها عظيمين على الانظمة الإقليمية بكاملها، إلى أن اصبح هذا الربط بعد الهزيمة اليوم امرا واقعا.

وعلى الرغم من ذلك عندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل اتفاق الحكم الذاتي المحدود في ١٣ ايلول ١٩٩٣ في واشنطن، في حديقة البيت الابيض تحت بصر وسمع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وأمام مجموعة كبيرة من رؤساء ووزراء وديبلوماسيي العالم، لم يكن يوجد بينهم كرسي لصدام حسين. ولولا هزيمة صدام لما كان مؤتمر مدريد، ولما كانت محادثات السلام العربية - الاسرائيلية، ولا كانت المحادثات الثنائية، ولا كانت المحادثات المتعددة الاطراف، ولا كان السلام - مهما كان مكلفا ومذلا في نواح للعرب - على قاب قوسين أو ادنى.

□ □ □

في نظرة سريعة إلى "عجائب صدام السبع"، لا بد وأن يستنتج المرء، أن لصدام أفضالا كبيرة على الديموقراطية، أو ما تحقق منها منذ أن انتهت "عاصفة الصحراء" ووضعت حرب تحرير الكويت أوزارها. ولعل أفضاله تعادل أفضال ضغط الادارة الأمريكية (بوش اولا ثم كلينتون) التي اعتبرت انها لم تحرر بقواتها الكويت، لتحمي نظاما قبليا عائليا من اجتياح نظام ديكتاتوري عسكري، بل لتؤسس قيام ديموقراطية بالحاح الرأي العام الأمريكي، ومطالبة الشعب الكويتي واصراره عليها.

وعلينا ان لا ننسى، أنه كان لصدام، إلى جانب عجائبه السبع، "معجزات" صغيرة يجدر التنويه بها. اخرها حرب اليمن بين الوحدويين والانفصاليين، التي ما كان يمكن للوحدة ان تنتصر فيها لو أن صدام صاحب البيت "السيء السمعة" كان

في ذروة جبروته، على الرغم من اتهام السعودية والكويت لصنعاء بأنها مدعومة من صدام. فهذه الحرب هي التي أكـدت بشكل قطعي افول "العهد السعودي" في الجزيرة العربية منذ حرب الخليج.

وقد زادت حرب اليمن من وضع الديبلوماسيتين الكويتية والسعودية في حال مربكة يعود فيها الفضل لصدام، عبـر عنهـا وزير الخارجية الكويتية الشيخ صباح الاحمد اصدق تعبير في حديث لمجلة "الحوادث" (١٥ تموز ١٩٩٤) التـي أبـدت لـه أنها تلاحظ أنه والكويت في عزلة بعد أن كان هو وبلاده اولبا للتحركات والمؤتمرات والمبادرات في العالم العربي، عنـدما قال: "أنا لم أنه مشكلتي (مع العراق) بعد. إنني اعبئ كل اهتمامي لانهاء مـشكلتي وبعـدها اسـاعد علـى حـل مـشاكل الآخرين، أرضي لحتلات وأنا حتى الآن مهدد (٠٠٠) دعني أخلص نفسي اولا". وفي هذه "المعجزة" بيت القصيد.

فكما وفر صدام بهزيمة هذه "الفرص" بعد أن استحصل على جميع الالقاب التي تحفل بها اللغة العربيـة، مـن: "الملهـم" "والركن" "وأساس الأمة" "والمهيب" "والفذ"، وفر لنفسه لقبا جديدا، بعد أن أعلن في خطابه عند تأليف حكومتـه الاخيـرة "أن الجسم السليم في العقل السليم"، مطالبا وزراءه بالنوم باكرا والصحو باكرا. هو "الرئيس الهصور والقائد الراعد" (من رعـد يرعد). ان رجلا يحمل كل هذه الالقاب والاسماء الحسنى، لجدير بأن تكون "أفضاله" على الامة كبيرة !

□ □ □

ابتسم صديقي وزميلي القديم. وقال لي:

ان العجائب السبع التي تحدثت عنها لم تكن وليدة "كيمياء علمية" ولا ضربا في علـم الفلـك والنجـوم، ولا تغييـر تقـويم ميلادي أو هجوم بتقويم كويتي أو عراقي، ولا حتى نتيجة مخطط عربي يميل إلى النظريات التآمرية الاجنبية. لم تكـن كـل ذلك ولا ايا من ذلك. كانت مجرد وليدة لحظة غرور عظمة لطاغية فيه من الغباء بقدر ما فيه مـن الـذكاء. ولكنهـا فـي النهاية عمل رجل واحد.

اليس في ذلك بحد ذاته أعجوبة؟

لم أعلق ولم ابتسم.

هاجس الهيمنة

- المشكلة الاساسية هي في علاقات دول الجزيرة العربية بالسعودية. الخوف من ان يسقط النظام السعودي والخـوف من أن يبقى النظام السعودي كما هو، دون أن يكون عنده القدرة على عبور خط التطور الحضاري.

فإحدى مشكلات السعودية تكمن في اسمها. فأنت لا تستطيع أن تلغي هوية الناس باسم أصحاب النظـام، هـاجس أهـل الخليج ان بقيت وان تغيرت. ان بقيت، فالخليجيون غير قادرين على أي حوار اقتصادي أو سياسي معها دون ان يكـون لديهم هاجس الهيمنة السعودية. واذا تغيرت فهاجسهم اشد، إذ لا أحد يعرف ماذا ستكون صورة البديل.

١ ـ السعودية

سيناريو ١٩٩٩:

١ ـ النظرية التأمرية

- المكان: فندق ريفي في مدينة جامعية صغيرة جنوب شرق انكلترا.

- المشهد: على هامش ندوة مغلقة عن قضايا الخليج والجزيرة العربية لبحث مستقبل العلاقات مع دول الجوار الإقليمية، كايران وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وشبه القارة الهندية والقرن الافريقي، في ظل المتغيرات الدولية المتوقعة عند نهاية العام ١٩٩٩.
- الحضور: مجموعة من الخبراء (دبلوماسيون سابقون، اساتذة جامعيون، باحثون في السياسة والاقتصاد، ممثلو شركات عالمية متعددة الجنسيات ومتعددة الاختصاصات) جاءوا من روسيا وايران وتركيا وأوزبكستان وفرنسا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة - وصحافي عربي واحد.
- الزمان: تموز ١٩٩٣.

□ □ □

في بهو ذلك الفندق القديم المتداعي، وسط الريف الانكليزي المشبع بالاخضرار في صيف حار تغسله الامطار بين حين واخر، كان هؤلاء الخبراء يجتمعون كل مساء، وعلى امتداد ليلتين، وقد انهوا مناقشات ذلك النهار وقلبوا اوراقهم، بقدر ما قبلوا وجهات نظرهم المتعددة. وعندما يأتي المساء، كان الحديث يبدأ بينهم من التعقيبات التي لم تجد مجالا لها داخل الندوة، وتتشعب إلى اسئلة واسئلة مضادة، واجوبة مباشرة وغير مباشرة، واستنتاجات ليس في اغلبها كثير من المنطق يدعمها، وتصورات يشط ببعضها الخيال.

كان الجو اجتماعيا، والحديث سجالا، والرغبة كبيرة في التعارف وتأسيس علاقات جديدة، كل واحد مع الآخر. مما كسر الجليد بين مجموعة من الاشخاص، من اصقاع وبلدان متعددة، مختلفي الامزجة والاهواء والخلفيات والمهن، وان جمعهم اهتمامهم ومتابعتهم للموضوع الاساسي الذي من اجله جاءوا. اضفى ذلك الجو نوعا من السهولة في الحديث، والمرونة في النقاش، والتحرر من الرسميات في تبادل وجهات النظر. لقد سقطت الدرجات العلمية والاقنعة الرسمية بينهم، واصبح الحوار بلا قيود، وانكشفت الرغبات والنوايا، وبدت المصالح والسياسات التي يمثلونها، عارية من أي غطاء.

ولما كان الصحافي العربي لا يعرف إلا عددا محدودا من الحضور، تقدم من دبلوماسي بريطاني قديم سبق أن عرفه والتقاه في مؤتمرات وندوات مماثلة في السنوات الماضية، كما سبق أن اجرى معه حديثا عندما كان سفيرا لبلاده في احدى دول الخليج، وبعدها في طهران وفي الأمم المتحدة في نيويورك، ذلك قبل ان يتقاعد من خدمة حكومة صاحبة الجلالة قبل حوالي عشر سنوات. وكان الدبلوماسي البريطاني جالسا في زاوية من زوايا ردهة ذلك الفندق، وسط حلقة من الاشخاص، بعضهم شارك في ندوة ذلك النهار، وبعضهم الآخر جاء من الخارج ليعرف ماذا دار فيها. ولما انتهت طقوس التحية، قدمه الدبلوماسي البريطاني إلى الجالسين، وكانوا من بلدان مختلفة، بينهم الدبلوماسي الانكليزي، والخبير في الأمن القومي الأمريكي، والاستاذ الجامعي التركي، والمستشرق الاكاديمي الروسي والشيوعي السابق والاقتصادي الفرنسي والجامعي الآخر الايراني، إلى جانب الهولندي، الخبير بالقبائل العربية ولهجاتها. ولما وصل إلى الروسي، قال الدبلوماسي البريطاني للصحافي العربي: "دع استعماريا قديما مثلي يقدمك إلى استعماري قديم آخر". فابتسم المستشرق الروسي وقال: "صحيح انني استعماري قديم، ولكن استعماري تقدمي، اصبح عاطلا عن العمل في ظل استعمار جديد بفضل نجاح زملائه الاستعماريين الغربيين".

وقهقه الجميع ضاحكين.

□ □ □

وما أن جلس الصحافي العربي معهم، وسط هذا الجو المرح، حتى بادرهم مازحا: "ارجو أن لا أكون قد قطعت عليكم بتطفلي حبل تآمركم على أمتي. ان ما سمعته من أكثركم صباح اليوم من آراء ونقاشات في ندوتنا، لا يبشر بمستقبل زاه للعرب في القرن الواحد والعشرين".

فما كان من الدبلوماسي البريطاني الا ان انبرى، وبكثير من اللؤم الانكليزي، قائلا: "انتم العرب تهيمون بما يسمى بالنظرية التأمرية في السياسة الخارجية، لأنكم كلكم تملكون عقلا تآمريا من طراز رفيع. فمنذ ان جئت معهد شملان وتعلمت العربية وخدمت في عدة اقطار عربية في بدء حياتي الدبلوماسية، وأنا اسمع باستمرار عن كيف يحوك الغرب المؤامرات ضد العرب، بينما هم أبرع من حاك المؤامرات ضد بعضهم البعض. والامثلة كثيرة منذ الخمسينات والى اليوم. فأنتم العرب تعتقدون أن هناك مجموعة من الناس في الغرب، تجلس تحت الطاولات تتآمر عليكم، وهي تعد الخطط وتنظم الانقلابات وتدفع المال من أجل احداث التغيير الذي تريده. بالطبع هذا ليس صحيحا".

- "ما الصحيح إذاً؟"، سأله الصحافي العربي.

رد الدبلوماسي البريطاني، وفي صوته شيء من السخرية الانكليزية التقليدية: "الصحيح ان هناك في الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا مؤسسات للتخطيط السياسي والاقتصادي، مما اصطلح على تسميته في الغرب بـ (THINK TANKS) مهمتها استشراف مستقبل الدول في ضوء المتغيرات الحاصلة دوما في العالم، وفي ضوء معلومات دقيقة وأبحاث علمية واحصاءات رقمية ومراقبة اعلامية واستماع مستمر لمجريات الأمور فيها. فتعد هذه المؤسسات تقارير عن اوضاع هذه الدول باستمرار، تطرح فيها دائما امكانية التغيير في الانظمة، وقضايا الخلافات على التركة السياسية للحكم، والخروج من تحالفات معينة والدخول في تحالفات جديدة، والتعديلات الممكنة في الحدود. إلى جانب الاوضاع الاقتصادية والمالية لهذه الدول وتوازن القوى الاجتماعية المتصارعة فيها. كما تدرس القوى المعارضة داخل كل دولة، ومن هم حلفاء النظام ومن هم أعداؤه. فتعد عدة سيناريوهات، قابلة لكل الاحتمالات. ان هذا هو علم التخطيط السياسي، الذي لم تتقنوه انتم العرب بعد. لذلك تعقد بانتظام الندوات والمؤتمرات والحلقات في الجامعات ومراكز البحوث توصلا إلى استشراف المستقبل السياسي والاقتصادي لكل بلد من بلدان العالم، فتوضع الخطط والخطط البديلة، تحسبا لأي احتمال.

"والذين يضعون هذه الخطط، - والحديث ما زال للدبلوماسي البريطاني - ليسوا مجموعة متآمرين. إنهم من أصحاب العقول والفكر والخبرة، كل في مجاله، يفكرون ويخططون ويدرسون كافة التطورات الممكنة، في اجواء عملية بعيدة عن الخيال تحاول التوفيق بين الممكن والمستحيل. ومع تقديري لك كصحافي له شكوكه، فإن الزعماء والسياسيين العرب ما زالوا يفاجأون بهذه التقارير والمعلومات، فيعتبرونها مؤامرة، لانهم لم يعترفوا بعد بعلم السياسة بالشكل والطريقة اللذين نمارسه بهما في بلدان الغرب الديموقراطية. ولانهم لا يملكون مؤسسات شبيهة، ولا انظمة تبيح هذا النوع من التفكير والبحث والتخطيط، فمن السهل عليهم تكذيبها واعتبارها عملية تآمرية ضدهم. كل ما نفعله نحن في الغرب، عبر هذه المؤسسات والمراكز، أننا نحفظ دائما مصالحنا عبر كل الاحتمالات الممكنة وندفعها في هذا الاتجاه. فإذا التقت مصلحتنا مثلا مع المصلحة العربية، كان الأمر مفيدا للطرفين. اما إذا لم تلتقيا، فمصلحتنا هي الاساس. لذلك يعتبر العرب - وغيرهم - أن تغليب مصلحتنا على مصلحتهم نوع من التآمر".

□ □ □

وشعر الصحافي العربي أن الديبلوماسي البريطاني القديم، قد أوفى الموضوع حقه في هذا الـرد - المحاضـرة، ممـا سهل له سؤاله التالي، فقال: "هل يفهم من هذا الكلام ان هناك سيناريو ما يهيأ للعالم، العربي وما مدى جديته؟".

استلم الأمريكي، الخبير في الأمن القومي، الحديث، وقال: "ليس هناك سيناريو كامل يهيأ للعـالم العربـي. هنـاك شـبه سيناريو يعد للجزيرة العربي تحديدا، وهو مدار بحث جدي في الاوسـاط التـي أشـار إليهـا زميلـي الديبلوماسـي البريطاني، وان هناك أكثر من مسودة قيد التداول، واحتمالاته هي أيضاً محل درس ونقاش".

- "لكن هل يمكن ان يكون لهذا السيناريو مصداقية سياسية وجغرافية، يواجه بها احتمالات القرن الواحـد والعـشرين؟ وما هو التصور المستقبلي لهكذا سيناريو، إذا اعاد مثلا ترسيم حدود الجزيرة العربية؟"، سال الصحافي العربي.

تردد الخبير الأمريكي بعض الشيء قبل ان يجيب، لكنه سرعان ما انطلق في الكلام، وكأن السؤال قد أتاح لـه التطـرق إلى موضوعه المفضل. قال: "أي تصور مستقبلي للجزيرة العربية، لا بد أن يبدأ من كانون الثاني ١٩٩١، حـين بـدأت حرب الخليج وأعادت عملية "عاصفة الصحراء"، "الشرعية الدولية" إلى الكويت. ما قبل هذا التـاريخ، كانـت الثوابـت التي عرفتها الجزيرة العربية منذ أربعينات هذا القرن عند قيام الأمم المتحدة وتأسيس الدول الحديثة الاسـتقلال، ومـن بعدها في عقد السبعينات حين استقلت كل دول الخليج، ثوابت سياسية أكثر منها ثوابـت جغرافيـة، أكـدها الاسـتعمار البريطاني تحديدا ، ولو لم يؤكدها منطق الواقع التاريخي والاجتماعي على الأرض. وقد ساهمت هـذه الثوابـت، علـى امتداد الاربعين سنة الاخيرة، في ترسيخ صورة خريطة الجزيرة العربية كما يعرفها العالم اليوم.

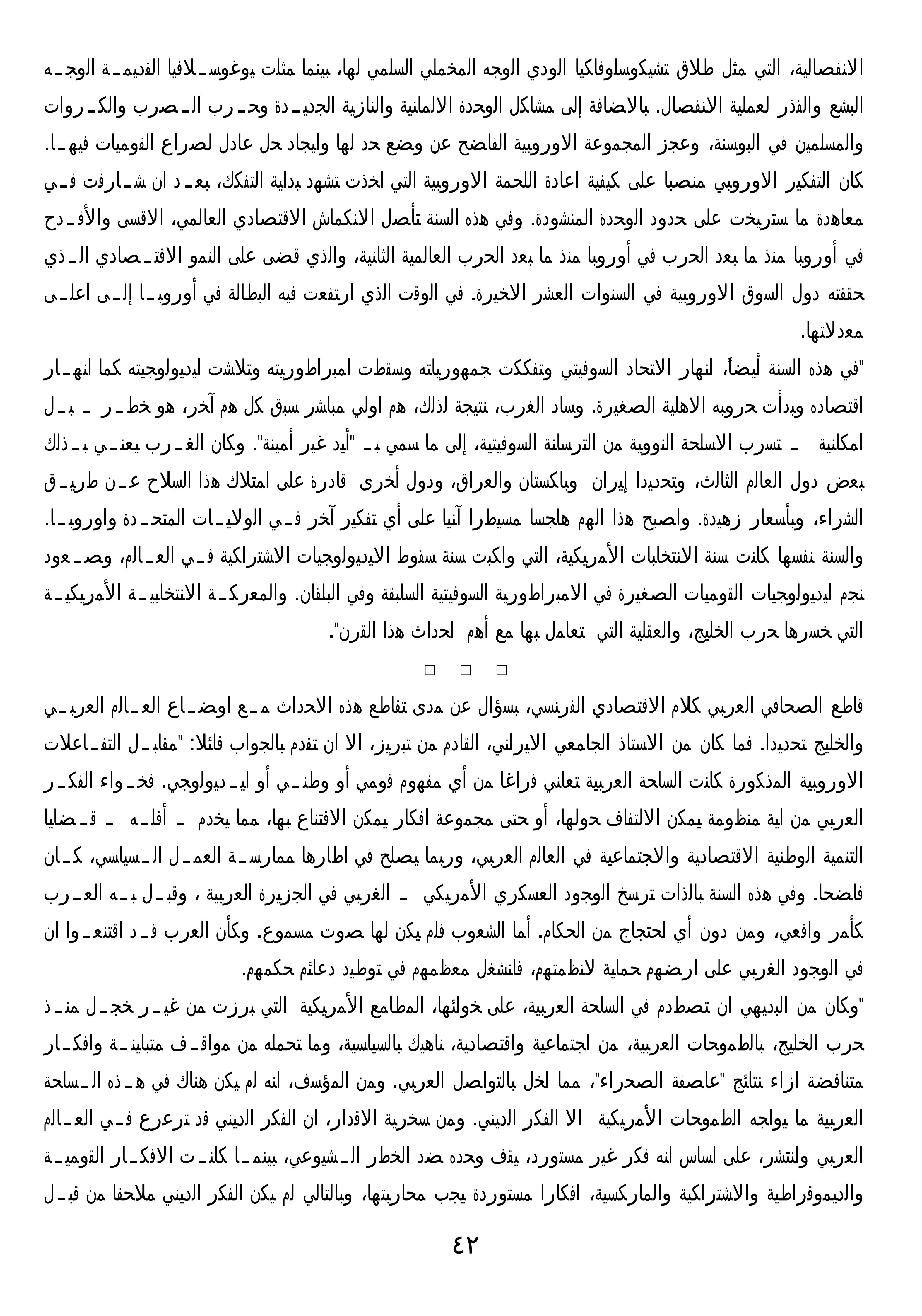
"ما بعد هذا التاريخ، بدأ المتغير اليومي الذي أخذ يتشكك في ديمومة هذه الخريطة السياسية، طارحا اشكالا متعـددة لمـا يمكن ان تكون عليه حدود الجزيرة العربية مستقبلا، وموحيا لرسامي الخـرائط العـاملين فـي مؤسـسات الدراسـات والابحاث بسيناريو مستقبلي يعدونه وهم يرسمون الخريطة الجديدة للجزيرة العربية كما ستكون عليه في القرن المقبل.

"فالعد العكسي لاحتمالات السيناريو المستقبلي للجزيرة العربية، لم يبدأ من "نهاية التـاريخ" الـذي تنبـأ بـه فرانـسيس فوكوياما، عند انهيار الشيوعية وسقوط جدار برلين، بل من بداية التاريخ، كما لم يكتبـه صـدام حـسين فـي احتلالـه للكويت، ولم يخطط له الملك فهد بن عبد العزيز في استدعائه القوات الأمريكية والتحالف الغربي إلـى بـلاده. وبدايـة التاريخ تكمن جزئيا في الجزيرة العربية، وفي اجزاء متفرقة، قسم منها يقع في أوروبا وانعكاسات احداثها علـى العـالم العربي، وقسم آخر في الحزام الممتد من آسيا الوسطى إلى شبه القارة الهندية، ومن البحر الأحمر إلى القرن الافريقـي حتى جنوب افريقيا.

"لكن إذا كان لا بد من بداية، فسنة "عاصفة الصحراء" كانت سنة بداية التفكير في اعادة ترتيب البيـت العربـي ليكـون مهيأ لاستيعاب مجريات الأمور في سنة ألفين. فالسنوات المتبقية من العقد الاخير لهذا القرن، مـا هـي الا مقـدمات لاعلان ما ينتظر العرب في القرن الواحد والعشرين المقبل".

□ □ □

هنا تدخل الخبير الاقتصادي الفرنسي، مستلما دفة الحديث ومتابعا، فقال: "بقدر مـا كانـت سـنة ١٩٩٢، سـنة حـرب الخليج، بقدر ما كانت أيضاً سنة الوحدة الاوروبية، حيث انشغلت أوروبا تحديدا والغرب عمومـا بمعاهـدة ماسـتريخت ونظام النقد الاوروبي وعملاته المتقلبة، وتعاظم الهم بالقضايا الـسياسية والاقتـصادية لاوروبـا الـشرقية، ونزعاتهـا



الانفصالية، التي مثل طلاق تشيكوسلوفاكيا الودي الوجه المخملي السلمي لها، بينما مثلت يوغوسلافيا القديمة الوجه البشع والقذر لعملية الانفصال. بالاضافة إلى مشاكل الوحدة الالمانية والنازية الجديدة وحرب الصرب والكروات والمسلمين في البوسنة، وعجز المجموعة الاوروبية الفاضح عن وضع حد لها وايجاد حل عادل لصراع القوميات فيها. كان التفكير الاوروبي منصبا على كيفية اعادة اللحمة الاوروبية التي اخذت تشهد بداية التفكك، بعد ان شارفت في معاهدة ما ستريخت على حدود الوحدة المنشودة. وفي هذه السنة تأصل الانكماش الاقتصادي العالمي، الاقسى والأفدح في أوروبا منذ ما بعد الحرب في أوروبا منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي قضى على النمو الاقتصادي الذي حققته دول السوق الاوروبية في السنوات العشر الاخيرة. في الوقت الذي ارتفعت فيه البطالة في أوروبا إلى اعلى معدلاتها.

"في هذه السنة أيضاً، انهار الاتحاد السوفيتي وتفككت جمهورياته وسقطت امبراطوريته وتلاشت ايديولوجيته كما انهار اقتصاده وبدأت حروبه الاهلية الصغيرة. وساد الغرب، نتيجة لذلك، هم اولي مباشر سبق كل هم آخر، هو خطر - بل امكانية - تسرب الاسلحة النووية من الترسانة السوفيتية، إلى ما سمي بـ "أيد غير أمينة". وكان الغرب يعني بذلك بعض دول العالم الثالث، وتحديدا إيران وباكستان والعراق، ودول أخرى قادرة على امتلاك هذا السلاح عن طريق الشراء، وبأسعار زهيدة. واصبح هذا الهم هاجسا مسيطرا آنيا على أي تفكير آخر في الولايات المتحدة واوروبا. والسنة نفسها كانت سنة الانتخابات الأمريكية، التي واكبت سنة سقوط الايديولوجيات الاشتراكية في العالم، وصعود نجم ايديولوجيات القوميات الصغيرة في الامبراطورية السوفيتية السابقة وفي البلقان. والمعركة الانتخابية الأمريكية التي خسرها حرب الخليج، والعقلية التي تعامل بها مع أهم احداث هذا القرن".

□ □ □

قاطع الصحافي العربي كلام الاقتصادي الفرنسي، بسؤال عن مدى تقاطع هذه الاحداث مع اوضاع العالم العربي والخليج تحديدا. فما كان من الاستاذ الجامعي الايراني، القادم من تبريز، الا ان تقدم بالجواب قائلا: "مقابل التفاعلات الاوروبية المذكورة كانت الساحة العربية تعاني فراغا من أي مفهوم قومي أو وطني أو ايديولوجي. فخواء الفكر العربي من اية منظومة يمكن الالتفاف حولها، أو حتى مجموعة افكار يمكن الاقتناع بها، مما يخدم - أقله - قضايا التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، وربما يصلح في اطارها ممارسة العمل السياسي، كان فاضحا. وفي هذه السنة بالذات ترسخ الوجود العسكري الأمريكي - الغربي في الجزيرة العربية ، وقبل به العرب كأمر واقعي، ومن دون أي احتجاج من الحكام. أما الشعوب فلم يكن لها صوت مسموع. وكأن العرب قد اقتنعوا ان في الوجود الغربي على ارضهم حماية لانظمتهم، فانشغل معظمهم في توطيد دعائم حكمهم.

"وكان من البديهي ان تصطدم في الساحة العربية، على خوائها، المطامع الأمريكية التي برزت من غير خجل منذ حرب الخليج، بالطموحات العربية، من اجتماعية واقتصادية، ناهيك بالسياسية، وما تحمله من مواقف متباينة وافكار متناقضة ازاء نتائج "عاصفة الصحراء"، مما اخل بالتواصل العربي. ومن المؤسف، انه لم يكن هناك في هذه الساحة العربية ما يواجه الطموحات الأمريكية الا الفكر الديني. ومن سخرية الاقدار، ان الفكر الديني قد ترعرع في العالم العربي وانتشر، على اساس انه فكر غير مستورد، يقف وحده ضد الخطر الشيوعي، بينما كانت الافكار القومية والديموقراطية والاشتراكية والماركسية، افكارا مستوردة يجب محاربتها، وبالتالي لم يكن الفكر الديني ملاحقا من قبل

أي نظام. ولما سقطت الشيوعية كان الفكر الديني وحيدا في الساحة. ولم تتجه معارك الانظمة ضد الفكر الديني، بل ضد الفكر الاصولي، لانه يعمل "على اخراج الناس من عصرهم". لذلك تعتقد الانظمة اليوم، أنه على الرغم من السطوع السريع للفكر الاصولي، فإن افوله سيكون اسرع. كما أن العد العكسي لغير صالحه قد بدأ.

"في هذه السنة أيضاً سقط نهائيا الطرح الايراني في مواجهة الغرب، وبدأت إيران بأسلوبها الخاص، تحاول التقرب من الغرب واسترضاءه، لحاجتها الاقتصادية في الدرجة الأولى. فايران، بعد قيام نظام الثورة الاسلامي، وبعد حكم ديني استمر أكثر من عشر سنوات، وهي التي لا ينقصها الموقع الاستراتيجي ولا براعة العمل السياسي، والغنية بمواردها الاقتصادية، فشلت من خلال برنامجها الاصلاحي، في اقامة مؤسسات اقتصادية ذات جدوى. على الرغم من ان الشعب الايراني أعطى الدولة الدينية الفرصة الكافية لتنفيذ هذا البرنامج. فخلال ثماني سنوات من الحرب مع العراق، حيث كان لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، استمرأت المؤسسة الدينية في إيران وجودها في الطرف المعارض لكل شيء - وهي التي قامت على انقاض نظام الشاه، ذي الفكر والتوجه الغربيين - إذ اعتبرت ان فكرها الديني هو الذي انتصر، وهو الذي يبقى في وجه الفكر الغربي المستهجن. إذا بـ"عاصفة الصحراء" تقلب كل ذلك، وتدفع بايران إلى السعي لمصالحة الغرب. كل ذلك، والغرب يدفع تركيا إلى لعب دور اقليمي رئيسي، لا لمواجهة إيران فحسب، بل لتكون ذراعه وسلاحه، داخل الدائرة الإقليمية الممتدة بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط ، مطوحا بها بعيدا عن البلقان واوروبا.

"وسط هذه الظروف لا بد أن تكون قد تبلورت فكرة سيناريو مختلف للجزيرة العربية. لكن لا يمكن رسم خريطة جديدة، الا بايجاد فكر عربي يساير التغيير المنشود ويتماشى معه، بل يحركه ويفرضه. من هنا لا بد لحدود الخريطة الجديدة ان تتوافق مع هذا الفكر المرجو وطموحاته، أو أن تصطدم مع النظام القادم وما سيخلفه من عقبات. إلى جانب ان نجاح ترسيم حدود الخريطة الجديدة، مرتبط إلى اقصى حد بالطموحات الخارجية للدول الغربية، وللدول الإقليمية المحيطة بالجزيرة العربية. فاما ان تتوافق هذه الطموحات مع اوضاع الجزيرة العربية المستجدة، فتلتصق بها، أو تتعارض معها فتصطدمان".

□ □ □

وبدا ان الاستاذ التركي الجامعي الآخر القادم من احدى الجامعات الأمريكية في إسطنبول، لم يرتح كثيرا إلى هذا التحليل، فسأل زميله الايراني: "بعد كل هذه المقدمات، أي سيناريو نتحدث عنه يا ترى؟ نحن في تركيا لا نرى على ضوء احداث البوسنة في البلقان، وأذربيجان وطاجيكستان في آسيا الوسطى، الا احتمالين. مع امكانية احتمال ثالث، هو مزيج من الاحتمالين الأولين. الأول: سيناريو تجزيئي للجزيرة العربية. والثاني: سيناريو توحيدي. أما الثالث، فهو أن يكون تجزيئيا في منطقة، وتوحيديا في منطقة أخرى. لكن على الاغلب لن تبقى حدود الجزيرة العربية إلى حالها بحلول سنة الفين. فكما تغيرت وتتغير حدود دول البلقان وحدود جمهوريات آسيا الوسطى، فلا بد أن تتعرض حدود دول الخليج والجزيرة العربية إلى التغيير أسوة بباقي دول آسيا وافريقيا، وان لم يكن اسوة باوروبا" .

□ □ □



عند هذا المنعطف من الاسترسال في الكلام، تدخل الشيوعي السابق المستشرق الروسي ليقول: "لنعد الأمور إلى نصابها بعض الشيء، حتى نضيء الصورة التي تعد للجزيرة العربية، والتي لم تنشأ من فراغ تاريخي أو فكر اعتباطي.

"ان اسهل ما يمكن التوصل إليه في العلاقات البشرية، هو سوء التفاهم. واصعب ما يمكن التوصل إليه في العلاقات الجيو ـ سياسية، هو التسليم ان ليس هناك حدود ثابتة ازلية غير قابلة للتعديل، تكتسب حرمة مع مرور الزمن.

"ولان العلاقات السياسية يديرها بشر، لذلك يسهل سوء التفاهم في الحديث عن البلاد والاوطان والحدود. هذا الحديث، اصبح بسبب انهيار يوغوسلافيا القديمة، حديث الساعة. هل حرب البوسنة والهرسك، بكل تفاصيلها المدمرة والبشعة، مع احتمالات تمددها إلى دول البلقان المجاورة، هي مقدمة تمهيدية لما يمكن ان يجري في الشرق الاوسط، ومن ضمنه العالم العربي، في العقد المتبقي من هذا الزمن؟ وهل "بلقنة" العالم العربي أمر محتمل الحدوث، كجزء من ترتيبات "النظام العالمي الجديد"، وكنتيجة من نتائج حرب الخليج المدمرة، والهزيمة التي منوا بها على كل الصعد، حتى لو كانت ثمنا لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي؟

"الاسئلة كثيرة، والاجوبة قليلة. الا ان الأهم ، بعد ثلاث سنوات من غزو صدام حسين للكويت، وبعد حوالي سنتين ونيف من انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفككه إلى جمهوريات اثنية وقومية، وقبلها حروب الدولة اليوغوسلافية الفيدرالية بين الصرب والكروات والمسلمين، إلى جانب السلوفينيين، ان هناك من لم يعد يقلقه احتمالات تغيير خريطة العالم. فمنطق التاريخ يقول إن هناك بلادنا تعيش على حافة الهاوية لاجيال، ثم تختفي كبلدان ولا يبقى منها الا الاسم. ولا يستطيع من في الداخل ان يمنع اختفاءها، ولا يستطيع من في الخارج، الا أن ينظر بأسى وارتياب ورعب إلى ما يحدث فيها، تماما كما يحدث اليوم في البوسنة. وكأن هناك تواطئا ما، بين من في داخلها ومن في خارجها".

"هذا الموقف العالمي الجديد اللامبالي لمصير العديد من الدول، عمره من عمر انهيار الشيوعية وجدار برلين والذي لا يتجاوز الاربع أو الخمس سنوات الماضية. قبلها، كان فكر الناس وردات فعلهم مختلفين. لقد كان من مسلمات القرن العشرين، ان ملايين الناس والشعوب لا بد أن يألفوا التعايش فيما بينهم ولو على مضض، داخل الحدود التي رسمت لاوطانهم بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وما بعدها. وان الزمن لا بد أن يعلمهم ان ترابط المصالح بينهم، يفرض العيش المشترك، ولو كرهوا بعضهم بعضا. هذا الافتراض من قبل أصحاب النوايا الحسنة، ظل صالحا في حالات شعوب تعيش مثلا في مدينة واحدة، أو جزيرة واحدة، أو واد واحد لا يملك إلا نهرا ضحلا لا يمكن توزيع مياهه على الكل إلا بالعدل والقسطاس، والا مات الناس عطشا.

"لكن ماذا يفعل أصحاب النوايا الحسنة في بلدان ذات شعوب متعددة الهوية القومية والاثنية واللغوية والدينية والطائفية؟ من اين نبدأ؟ من يوغوسلافيا أو تشيكوسلوفاكيا في أوروبا؟ أم من لاتفيا أو استونيا أو ماليديفيا في البلطيق؟ أم من ابخازيا أو بشكيريا أو الشاشان أو ارمينيا في الاتحاد السوفيتي القديم؟ أم من اوزبكستان أو طاجيكستان أو تركمانستان أو اذربيجان في آسيا الوسطى؟ أم من اثيوبيا واريتريا أو زنجبار أو الصومال أو جيبوتي في القرن الافريقي؟ أم من نيجيريا أو زائير أو جنوب افريقيا في القارة الافريقية؟ أو حتى قبرص في حوض البحر المتوسط؟ ولين ننتهي؟ ببنغلادش اوزباكستان أو الهند أو كشمير في شبه القارة الهندية؟ أم بماليزيا أو سنغفورة أو تايلند أو كمبوديا أو فيتنام في جنوب شرق آسيا؟ ان العقل لا يستطيع حصر كل احتمالات التفكك في كل بلد من بلدان

العالم اليوم، والعلم والتقنية الحديثة لم يستطيعا ان يضمدا جراح التاريخ. بل لعل ما يسمى في علم السياسة الحديث، بتقرير المصير، قد نكأ جراحا جديدة في هذه البلدان. فأغلب دول العالم، بحدودها التي رسمها الاستعمار، هي كيانات مصطنعة، مرشحة للانفجار دائما. والمشكلة إذا سمح العالم لبلد من البلدان بكسر هذه الحدود، توسعا ام تقلصا، هل يقبل من بلد اخر ان يحذو حذوه؟ هل هي فوضى العالم الجديد، وهل يقبل بها!

"لذلك ادرك "النظام العالمي الجديد"، أن ليس هناك دول تدوم إلى الابد. فأخذ يسمح وبمرونة أكثر (وأمامه المثالان اليوغوسلافي والاريتري وغيرهما من حروب الانفصال الاهلية التي تدور رحاها في عالم اليوم) للدول ان تتغير وأن تعدل من حدودها المتعارف عليها، مسقطة الحرم عن الحدود التي اساء الاستعمار رسمها، وكان ورثته ضحاياها. واذا بالصورة تسفر عن معنى واحد يحمل اسم الانفصال. فحين يسمح العالم بمبدأ الانفصال في البلد الواحد، فهذا يعني انه يسلم للاحقاد الاثنية والدينية التي - نظريا على الأقل - كان على "النظام العالمي الجديد" أن يقهرها. ولم يبق لهذا النظام كبديل من الفوضى والتقسيم، الا الامساك بحكم الدول الجديدة والسيطرة عليها من الخارج. وهذا يعني العودة إلى الاستعمار. ومن السخرية ان لا أحد يمانع في دفع ثمن عودة الاستعمار الجديد، إذا كان ذلك يعني الاستقرار السياسي والاقتصادي والامن الداخلي والحماية الخارجية".

□ □ □

عندما وصل الحديث إلى هذا المنحى، كان السؤال الذي يقلق الصحافي العربي فعلا، هو: بأي اتجاه يسير التفكير في حدود جديدة للجزيرة العربية؟ هل السيناريو التجزيئي هو الارجح؟ أم ان السيناريو التوحيدي هو الاسلم للمصالح الغربية والعربية معا؟ أم السيناريو الثالث الذي هو مزيج من الاثنين، هو المنطقي؟ وحتى لا يدخل الصحافي العربي في متاهات "النظرية التآمرية في السياسة الخارجية" انصب همه على البحث عن أسباب التشكيك في ديمومة الخريطة السياسية للعالم العربي من قبل غالبية هؤلاء الخبراء.

وازاء القلق الواضح في نبرة الشيوعي القديم وهو يقول: "قد يكون صحيحا ان الدول لا تدوم إلى الابد، ولكن هل الانفصال هو من علامات العصر الملائمة لنهاية القرن"؟ اقترح خبير الأمن الأمريكي ان يتولى هو الرد على هذا السؤال، شرط ان يؤجل إلى اليوم التالي. فقد شعر ان التعب قد بلغ مداه بين الحاضرين بعد يوم طويل حافل بالحوار والنقاش.

وهكذا كان. وكان صباح، وكان مساء، وكان يوم آخر.

٢ـ السعودية

سيناريو ١٩٩٩ :

٢ـ الوجود الأمريكي

في اليوم التالي كان اللقاء ظهرا، حيث اجلت ندوة بعد الظهر إلى المساء. فقد كان هناك متسع من الوقت ليجتمع شمل "جماعة الخبراء" ويتابعوا ما انقطع من احاديث الامس. ولم ينتظر الصحافي العربي حتى يلتئم الشمل، بل سارع إلى

البحث عن كل واحد منهم، ليدعوهم إلى جلسة مماثلة للجلسة السابقة، خوفا من ان يكون بعضهم قد فضل "القيلولة" على الكلام.

وما أن أطل الأمريكي، الخبير بالامن، حتى بادره الصحافي العربي مذكرا بمجموعة الاسئلة التي اقلقته بالامس، والتي وعد بالاجابة عنها. ولكنه أراد أن يكون أكثر تحديدا، حتى يكون للنقاش منطلق يمكن للآخرين أن يدلوا فيه. فاقتحم بسؤال مباشر وجهه إلى الأمريكي: "هل هناك قرار دولي بتغيير الحدود واعادة رسم خريطة الجزيرة العربية؟ ".

فما كان من الأمريكي إلا ابتسم، وكأنه استشعر في السؤال بعض السذاجة، وقال:

"ليس هناك من يسمى بقرار دولي، الا إذا كان صادرا عن الأمم المتحدة. والامم المتحدة ليس من ضمن مهامها تقسيم الدول. انما هناك في اروقة السياسية الأمريكية ، والبريطانية والفرنسية في أوروبا، من يتداول هذه الفكرة. ومن رأي صناع السياسة الغربية، ان مفهوم الدول الصغرى والاصغر قد انتعش بعد حرب الخليج، ولم يسقط. فنظام المشيخات والامارات قد اثبت فائدته للغرب في "عاصفة الصحراء". صحيح، من ناحية المبدأ، ان هذه الانظمة الصغيرة الهشة ليست قادرة على حماية مصالح الغرب وآبار النفط، انما ما المانع من بقائها، وقد وفرت للغرب ان يدافع هو بنفسه، بجنوده وسلاحه وآلياته وطيرانه وبحريته، عن مصالحه، بدل ان تقوم هذه الانظمة، بالوكالة عنه، بمهمة ليست مؤهلة لها وغير قادرة عليها؟ وهذا الوضع يعزز الاحتمال التجزيئي الذي تحدث عنه الزميل التركي.

"يقابل ذلك، الاحتمال التوحيدي، الذي قد يحاول الغرب من خلاله ارضاء الحالة الوطنية والقومية لشعوب الجزيرة، بعد انظمة فشلت في توزيع الثروة توزيعا كافيا وعادلا، على غير افراد الاسر الحاكمة. ومفهوم الدول الكبرى، يعيد نفسه عادة للحالة التاريخية في وحدة كامل التراب الوطني، والتي لا يمانع فيها الغرب، مقابل السيطرة الاقتصادية والسياسية على أي تشكيل توحيدي ممكن أو مرغوب فيه. فالقوى الغربية ومصالحها من اقتصادية وسياسية، ومن استراتيجية ونفطية، ومالية واستثمارية، ليست صاحبة مبدأ في هذا الموضوع. فالمثل العربي عندكم يقول: "كل من تزوج امي قد اصبح عمي" ، وهو مثل ينطبق تماما على ما يسمى بـ "القرار الدولي" في تغيير المعالم الجيو - سياسية للجزيرة العربية.

"فعلى سبيل المثال، لا مانع لدى أصحاب القرار في الغرب، من ان يتحول مجلس التعاون، إلى كونفيديرالية للدول الست الاعضاء، على غرار "مجلس الاتحاد الاوروبي" أو حتى "المجموعة الاقتصادية الاوروبية" في فترة ما بعد التصديق النهائي لكل الدول الاوروبية على معاهدة ماستريخت. لكن مع الاسف، هذا مثال متقدم في المفاهيم الوحدوية، مما يصعب على دول الخليج تحقيقه في ظل العقلية القبلية التي تعيشها. لذلك يبقى مفهوم دول المشيخات الصغيرة هو الأمر العملي القابل للسيطرة في الخليج. ويبقى السيناريو التجزيئي هو الاقرب إلى التحقيق.

"الا أن مفهوم الدول الصغرى من داخل السيناريو التجزيئي يتطلب حماية خارجية. وهذا يعني العودة إلى سياسة الاحلاف. فلا بد إذا من "حلف بغداد" معاكس وجديد. معاكس بمعنى انه حلف شبيه بحلف بغداد القديم، انما من غير بغداد. وجديد بمعنى انه ليس بالضرورة ان يضم إيران وباكستان وتركيا كما كان في الماضي، وهي دول اقليمية كانت تنوب عن أمريكا وبريطانيا وتحل محلهما بتصديها في المنطقة للاتحاد السوفيتي والخطر الشيوعي. أما وقد زال الخطر الشيوعي وسقط الاتحاد السوفيتي، ولم يعد هناك قوتان عظميان تواجه الواحدة منهما الأخرى، فلن يكون الحلف الجديد ضد معسكر معاد بالتحديد، انما سوف يكون حلفا مواليا لامريكة وضامنا لمصالحها بالدرجة الأولى، ومصالح بريطانيا

وفرنسا وأوروبا بدرجات متفاوتة. وستكون مهمة هذا الحلف الاساسية هي حماية الانظمة من خطر الجيران الطامعين فـي الخارج، ومن خطر الشعوب المطالبة بالاصلاح والعدالة والمساواة - وليس بالضرورة بالديموقراطيـة - فـي الـداخل. وليس هذا الحلف بديلا من اتفاقات الدفاع الثنائية التي تعقد بين دول الخليج وامريكا وبريطانيـا منـذ الحـرب العراقيـة - الكويتية، انما هو تكملة جماعية لها ومظلة لحمايتها وشرعنة تنفيذها. ان منطق عصر السلام الأمريكي يفرض كل ذلك".

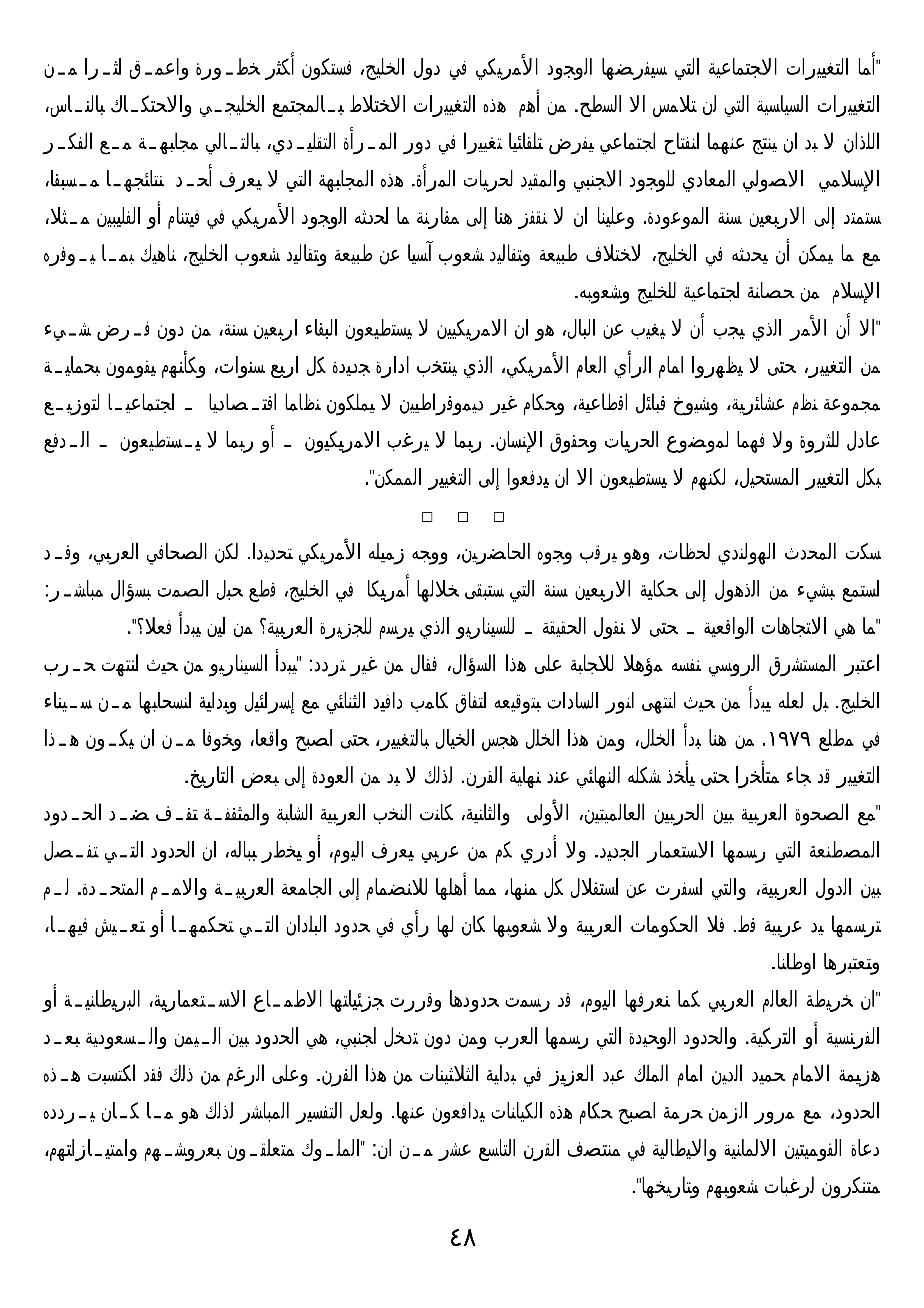
□ □ □

أمسك الهولندي، الخبير بالقبائل العربية ولهجاتها، بطرف الحديث من زميله الأمريكي، عندما سال الصحافي العربي عمـا إذا كان الحديث الانف الذكر يعني عمليا عودة الاستعمار إلى الجزيرة العربية. فقال: "نحن الهولنديين أعرق الاسـتعماريين مع البرتغاليين في الخليج. لقد سيطر البريطانيون على الخليج على انقاض هزيمة اساطيلنا، وسيطرت امبراطـوريتهم علـى المنطقة لاكثر من مئة وخمسين سنة. لذلك نحن نعرف ما نقول عندما نتحدث عن الاستعمار. الجـواب غيـر الديبلوماسـي والبسيط على هذا السؤال هو: نعم، لقد عاد الاستعمار. عاد مرفوع الرأس، داخلا من البوابة الرئيسية بطلـب مـن الحكـام ووسط تصفيق الجماهير. عاد كمنقذ للانظمة التي استدعته ورحبت به. أما الشعوب، فلم يكن لها دور في الماضي، ليكـون لها دور اليوم.

"الوجود العسكري الأمريكي في رأيي - والكلام ما زال للخبير الهولندي - سيبقى في الجزيرة العربية لاربعين سنة علـى الأقل . والاربعون سنة هي المدة التي قضتها القوات الأمريكية في أوروبا بعد الحرب العالميـة الثانيـة. وسيـسهل هـذا الأمر بعد متغيرات أوروبا الشرقية وسقوط الشيوعية وانهيار جدار برلين وقيام الوحدة الالمانية وتفكـك حلـف وارسـو، حيث لم يعد هناك من مبرر لبقاء قواعد امريكية في أوروبا الغربية. ولما لم يعد هناك اتحاد سـوفيتي تواجهـه الولايـات المتحدة، فستنقل هذه القواعد الأمريكية تدريجيا إلى الجزيرة العربية، تحت غطاء حماية دولها من ألـف خطـر وخطـر، ومن دون أعذار أو اعتذار. فالغطاء العربي قائم وقوي ولم يعد بحاجة إلى المواربة. وبما أنه لـيس هنـاك قـرار عربـي مستقل، لا سياسيا ولا اقتصاديا، فلا تردد في عودة الاستعمار.

"لكن الوجود الأمريكي تخصيصا والوجود الغربي على وجه العموم، لا بد من ان يفرضا تغييـرات سياسـية واجتماعيـة معينة على دول الخليج، لم يفرضها من قبل الوجود البريطاني قبل حوالي ربع قرن. من أهم التغييـرات الـسياسية التـي سيفرضانها، ان الانظمة الخليجية ستتظاهر بشيء من الليبيرالية والانفتاح، عن طريق تفعيل المشاركة مع النـاس والانفتـاح على ما يسمى بالنخب المتعلمة عن طريق مجالس الشورى والمؤسسات العامة، بحيـث يخـف تـدريجيا اسـتئثار الاسـر الحاكمة بكل المناصب الرئيسية، ويتم توزيع اوسع للثروة بين هذه النخب. امـا موضـوع الديموقراطيـة، فلـن يطـرح، لحساسية الفكرة لدى الانظمة الخليجية. لذلك لن يصر عليه الامريكيون، معتبرين أن التغييرات الجمالية والشكلية فـي هـذا الاتجاه، كافية وحدها.

"ومن الأسباب الأخرى الخفية لعودة الاستعمار هو الامساك نهائيا بموضوع النفط. فالولايات المتحدة والغرب لا يرغبـان في وجود حكم في الخليج، مطمئن إلى مصيره وواثق بنفسه، إلى درجة يستطيع ان يعلن السعر الذي يريده للـنفط. فتقريـر سعر النفط يجب ان يبقى في ايد غير خليجية، بل يجب ان يبقى في ايدي مجموعة دول نفطية تتعـاطف مـع الغـرب. لأن الولايات المتحدة تحديدا، ومن ثم أوروبا، لا يمكن ان تطمئنا إلى حياد دول الخلـيج فـي هـذا الموضـوع، ولا أن تثقـا بحكامها، الذين قد تدفعهم حاجتهم المالية الملحة لمزيد من المداخيل، إلى اللعب بالاسعار.



"أما التغييرات الاجتماعية التي سيفرضها الوجود الأمريكي في دول الخليج، فستكون أكثر خطـورة واعمـق اثـرا مـن التغييرات السياسية التي لن تلامس الا السطح. من أهم هذه التغييرات الاختلاط بـالمجتمع الخليجـي والاحتكـاك بالنـاس، اللذان لا بد ان ينتج عنهما انفتاح اجتماعي يفرض تلقائيا تغييرا في دور المـرأة التقليـدي، بالتـالي مجابهـة مـع الفكـر الإسلامي الاصولي المعادي للوجود الاجنبي والمقيد لحريات المرأة. هذه المجابهة التي لا يعرف أحـد نتائجهـا مـسبقا، ستمتد إلى الاربعين سنة الموعودة. وعلينا ان لا نقفز هنا إلى مقارنة ما احدثه الوجود الأمريكي في فيتنام أو الفليبين مـثلا، مع ما يمكن أن يحدثه في الخليج، لاختلاف طبيعة وتقاليد شعوب آسيا عن طبيعة وتقاليد شعوب الخليج، ناهيك بمـا يـوفره الإسلام من حصانة اجتماعية للخليج وشعوبه.

"الا أن الأمر الذي يجب أن لا يغيب عن البال، هو ان الامريكيين لا يستطيعون البقاء اربعين سنة، من دون فـرض شـيء من التغيير، حتى لا يظهروا امام الرأي العام الأمريكي، الذي ينتخب ادارة جديدة كل اربع سنوات، وكأنهم يقومون بحمايـة مجموعة نظم عشائرية، وشيوخ قبائل اقطاعية، وحكام غير ديموقراطيين لا يملكون نظاما اقتـصاديا - اجتماعيـا لتوزيـع عادل للثروة ولا فهما لموضوع الحريات وحقوق الإنسان. ربما لا يرغب الامريكيون - أو ربما لا يـستطيعون - الـدفع بكل التغيير المستحيل، لكنهم لا يستطيعون الا ان يدفعوا إلى التغيير الممكن".

□ □ □

سكت المحدث الهولندي لحظات، وهو يرقب وجوه الحاضرين، ووجه زميله الأمريكي تحديدا. لكن الصحافي العربي، وقـد استمع بشيء من الذهول إلى حكاية الاربعين سنة التي ستبقى خلالها أمريكا في الخليج، قطع حبل الصمت بسؤال مباشـر: "ما هي الاتجاهات الواقعية - حتى لا نقول الحقيقة - للسيناريو الذي يرسم للجزيرة العربية؟ من اين يبدأ فعلا؟".

اعتبر المستشرق الروسي نفسه مؤهلا للاجابة على هذا السؤال، فقال من غير تردد: "يبدأ السيناريو من حيث انتهت حـرب الخليج. بل لعله يبدأ من حيث انتهى انور السادات بتوقيعه اتفاق كامب دافيد الثنائي مع إسرائيل وبداية انسحابها مـن سـيناء في مطلع ١٩٧٩. من هنا بدأ الخلل، ومن هذا الخلل هجس الخيال بالتغيير، حتى اصبح واقعا، وخوفا مـن ان يكـون هـذا التغيير قد جاء متأخرا حتى يأخذ شكله النهائي عند نهاية القرن. لذلك لا بد من العودة إلى بعض التاريخ.

"مع الصحوة العربية بين الحربين العالميتين، الأولى والثانية، كانت النخب العربية الشابة والمثقفـة تقـف ضـد الحـدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار الجديد. ولا أدري كم من عربي يعرف اليوم، أو يخطر بباله، ان الحدود التـي تفـصل بين الدول العربية، والتي اسفرت عن استقلال كل منها، مما أهلها للانضمام إلى الجامعة العربيـة والامـم المتحـدة. لـم ترسمها يد عربية قط. فلا الحكومات العربية ولا شعوبها كان لها رأي في حدود البلدان التـي تحكمهـا أو تعـيش فيهـا، وتعتبرها اوطانا.

"ان خريطة العالم العربي كما نعرفها اليوم، قد رسمت حدودها وقررت جزئياتها الاطمـاع الاسـتعمارية، البريطانيـة أو الفرنسية أو التركية. والحدود الوحيدة التي رسمها العرب ومن دون تدخل اجنبي، هي الحدود بين الـيمن والـسعودية بعـد هزيمة الامام حميد الدين امام الملك عبد العزيز في بداية الثلاثينات من هذا القرن. وعلى الرغم من ذلك فقد اكتسبت هـذه الحدود، مع مرور الزمن حرمة اصبح حكام هذه الكيانات يدافعون عنها. ولعل التفسير المباشر لذلك هو مـا كـان يـردده دعاة القوميتين الالمانية والايطالية في منتصف القرن التاسع عشر مـن ان: "الملـوك متعلقـون بعروشـهم وامتيـازاتهم، متنكرون لرغبات شعوبهم وتاريخها".

"ومنذ مطلع هذا القرن والحركات القومية، بمختلف فروعها وأصولها واتجاهاتها، ترفض الحدود التي رسمها الاستعمار جملة وتفصيلا، متمردة على الكيانية التي كرستها هذه الحدود، وكان اساس منطلق الحركات القومية هو التجمعات الجغرافية الطبيعية. فكانت فكرة الدعوة إلى سورية الكبرى التي تضم بلدان الهلال الخصيب، انشط هذه الدعوات واهمها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وكانت الدعوة إلى وحدة وادي النيل التي تضم مصر والسودان، والتي كانت في صميم السياسة المصرية الرسمية لاكثر من قرن، على الرغم من ان السودان، كان وما زال منقسما ومقسما يبحث عن صيغة لوحدته الوطنية. وكانت الدعوة إلى وحدة المغرب العربي بدوله الخمس: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. وكانت فكرة وحدة الجزيرة العربية رائجة بين اوساط المثقفين الخليجيين قبل الجلاء البريطاني عن الخليج عام ١٩٧١، ولكنها لم تتحول إلى دعوة على غرار الفكرة السورية أو المصرية أو المغاربية. وبالطبع كانت هناك الدعوة القومية الكبرى إلى وحدة عربية شاملة من المحيط إلى الخليج. غير ان ايا من هذه الدعوات لم يتحقق. ربما الدعوة إلى الوحدة اليمنية، هي وحدها التي تحققت بوحدة الشمال والجنوب عام ١٩٩٠.

"كان من البديهي أن كل هذه الافكار الداعية إلى وحدة طبيعية ما، والتي لم تتحقق لاسباب عديدة أهمها رفض العرب القوميين لها، كانت تدعو إلى تحقيق وحدة الجزء لا الكل. أي ان الوحدات الجغرافية الطبيعية هي محاولات تتعمد تأجيل الوحدة العربية الشاملة، بل تضربها. وحديث القادة العرب الذين تزعموا أو دعوا إلى صيغة من صيغ هذه الوحدات، وتبنوا في برامجهم السياسية شيئا منها، هو حديث يطول. الا أن المهم في هذا الاطار، الادراك ان هؤلاء القادة العرب، من الذين كانوا "قوميين" حتى منتصف السبعينات، قد نضجوا واصبحوا "واقعيين"، فاقروا كلهم أنهم لن يروا هذا الحلم يتحقق في حياتهم، ولو أنه ما زال يراود بعضهم".

□ □ □

لما وصل التحليل التاريخي إلى هذا الحد، سأل الصحافي العربي، الروسي الآخر الشاب المتخرج حديثا من جامعة أوكسفورد، عما إذا كان لديه شيء آخر يضيفه إلى تحليل زميله المستشرق الروسي الكهل، وهو المختص في العلوم السياسية (اطروحته كانت عن دور اليهود الروس في فلسطين). فأبدى الروسي الشاب ترددا في بادئ الأمر، وكأنه يريد ان يقول أن لا دور له أو لبلاده في اعداد سيناريو نهاية القرن للجزيرة العربية. الا انه اعتبر ان الانسياق في التحليل التاريخي قد يكون مفيدا في تحديد الصورة التي ستكون عليها الخريطة الجديدة، محددا دوافعها التاريخية واسبابها المباشرة. فبادر إلى القول:

"لا بد لأي قارئ جيد للتاريخ العربي المعاصر، من ان يدرك أن هناك يومين مفصليين غيرا من اتجاه الحياة السياسية العربية، وفرضا على الأرض العربية واقعا جديدا حمل معه تضاريس جغرافية - سياسية - هي عكس ما كان يتمناه العرب، بل هي مخالفة لكل احلامهم وطموحاتهم القومية، اكانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية. لقد غير هذان اليومان مجرى التاريخ العربي كله، الذي لم يكن يتصور أحد أنه ممكن. حتى الدول الاجنبية اللاعبة على مسرح المنطقة، لم يكن عندها أي استشراف لما كان يمكن ان تؤول إليه الاحداث نتيجة لهذين اليومين التاريخيين.

- "اليوم الأول، كان الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧، يوم اعلان وعد بلفور، الذي اعطى اليهود وطنا لهم في فلسطين.

- " اليوم الثاني، كان الثاني من آب ١٩٩٠، اليوم الذي غزت فيه دولة عربية كبيرة (العراق) دولة عربية صغيرة (الكويت) واحتلتها معلنة ضمها، كمحافظة تاسعة عشرة من محافظاتها. وهي الدولة التي كانت تقيم معها علاقات دبلوماسية، حتى ساعات من بدء زحف القوات العراقية إلى الحدود الكويتية.

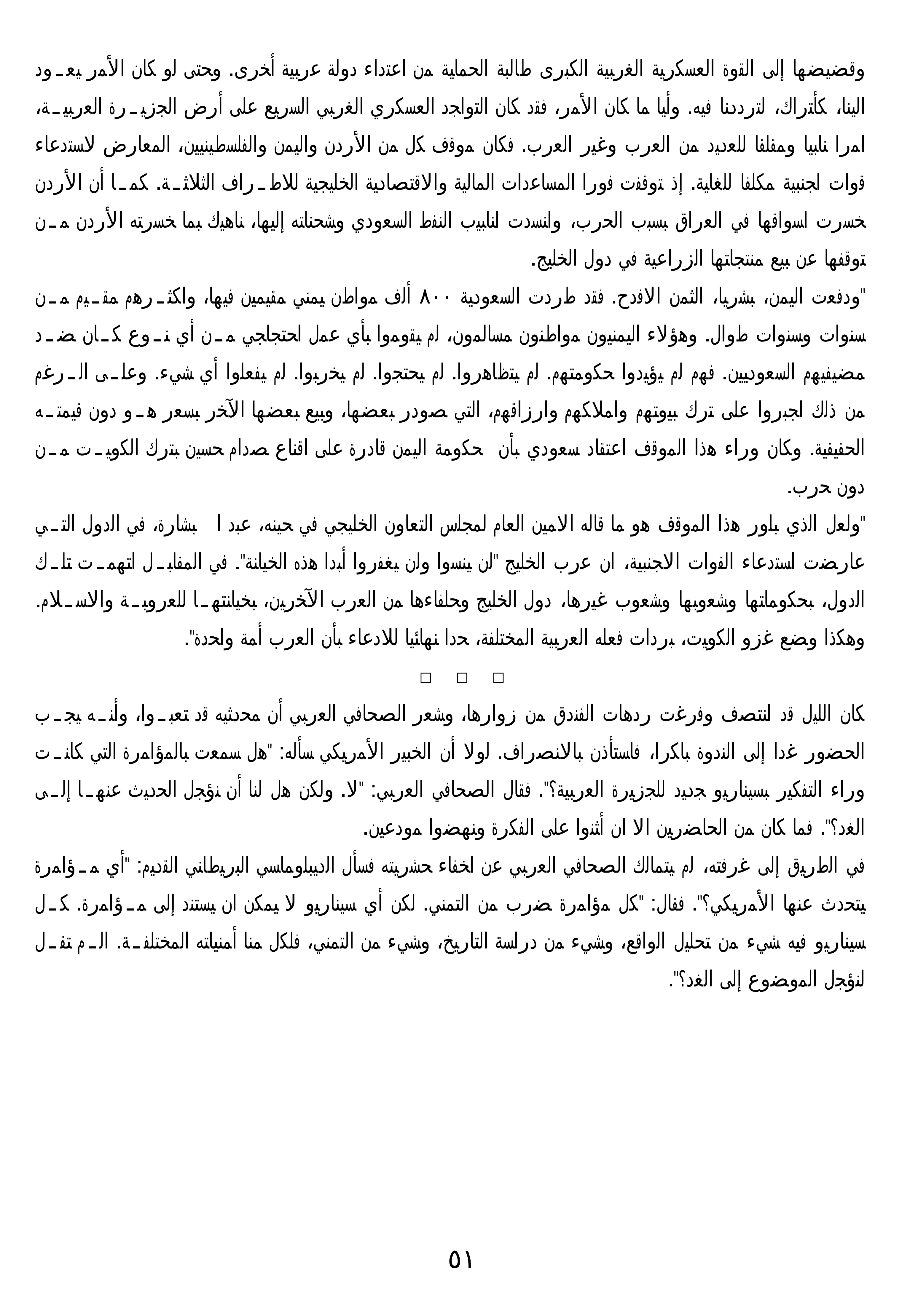
"في اليوم الأول، انتفض العرب على بكرة أبيهم، ومن محيطهم إلى خليجهم، رفضاً واحتجاجاً على الوعد البريطاني بوطن قومي لليهود في فلسطين، وما زال هذا الرفض في صلب كل المواقف العربية، وإن كان الاحتجاج قد زال.

"في اليوم الثاني، اهتز العرب لهذا الحدث الجلل الذي لا سابق له في تاريخهم. ولم تؤيد اية دولة عربية الغزو العراقي للكويت. وطالبت كل الحكومات العربية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، بانسحاب فوري للعراق. واصر كل من الأردن واليمن وليبيا والجزائر والسودان ومنظمة التحرير على حل عربي للمشكلة بين العراق والكويت، معتبرة ان العرب قادرون فيما بينهم على التوصل إلى حل ينهي الخلاف العراقي - الكويتي بعيدا عن تهديد القوة العسكرية. ومهما تعددت الاقوال والمواقف وكثر القيل والقال وشوهت التصريحات، فقد كان هناك اجماع عربي برفض العمل العراقي، وان اختلف في اساليب علاجه وطرق الخروج من مأزقه. وليس هناك دليل واحد موثق يشير إلى دولة عربية واحدة أيدت علنا الغزو العراقي، أو لم تدع إلى الانسحاب من الكويت، وان كان بعضهم سعيدا، ضمنا، بالمأزق الكويتي - ولاسبابه الخاصة. ومن الضروري تأكيد على هذا الموقف العربي الواضح، لما تعرض له من تزوير وتحريف ولما بني عليه فيما بعد من سياسة "الضد" و"المع". ولم يكن موقف الحكومات العربية موازيا أو مطابقا لموقف شعوبها. فقد كانت عواطف غالبية الشعوب العربية مع العراق. اما لانه دغدغ عواطفها القومية واحلامها الوحدوية، ولو بعمل عسكري منفر. أو كرها بالكويت والكويتيين. وكان لكل منها اسبابه المختلفة، اما لتجاربه الشخصية في التعامل مع الكويتيين، أو لاعتراضه على مواقف الكويت تجاه الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية العربية على مدار ثلاثين سنة من استقلالها. وبالطبع تصرفت الحكومات بمعزل عن رأي شعوبها.

"وبينما كان البحث عن حل عربي يراوح مكانه، بين شد وجذب، اندفعت السعودية ومصر باتجاه البحث عن حل خارجي، فبادرت الرياض إلى دعوة القوات الأمريكية إلى التواجد على ارضها دفاعا عن المملكة، ولتحرير الكويت، ولتحطيم الآلة العسكرية والبنية الاقتصادية للعراق في النهاية. وهكذا كان. وبدل ان تخلق دعوة القوات الأمريكية حرجا للسعودية، إذا بها تخلق حرجا مرحليا للولايات المتحدة. فهي على الرغم من علاقاتها الودية مع دول مجلس التعاون الخليجي، الا أنها الحليف الاساسي لاسرائيل. فالغضب الأمريكي العظيم من الغزو العراقي للكويت، كان يقابله القبول الهادئ لتمرد إسرائيل على كل قرارات مجلس الأمن الدولي والامم المتحدة حول القدس والضفة الغربية والجولان ولبنان وغيرها وغيرها. كل ذلك نسيته السعودية، وهي الدولة المعادية للصهيونية واسرائيل، في حمأة الرعب الذي اجتاح الجزيرة العربية بعد الغزو العراقي، وامام التقارير المقنعة التي قدمها وزير الدفاع الأمريكي السابق ديك تشايني للمسؤولين السعوديين عن خطط صدام حسين المحتملة والقريبة لغزو السعودية والجزيرة العربية".

□ □ □

لم يتمالك الاستاذ التركي، عن مقاطعة الشاب الروسي الواصل حديثا من أوكسفورد، بقوله: "حتى نحن في تركيا، وفي اوساط صانعي القرار، وبعيدا عن أي اعتبار، اعتبرنا ان الدعوة السعودية للقوات الأمريكية أمر لم يتوقع حدوثه بل لم يتصوره أحد. دول عربية تاريخها كله قائم على معاداة "الاستعمار" الغربي و"الصهيونية" العالمية هرعت بقضها



وقضيضها إلى القوة العسكرية الغربية الكبرى طالبة الحماية من اعتداء دولة عربية أخرى. وحتى لو كان الأمر يعود الينا، كأتراك، لترددنا فيه. وأيا ما كان الأمر، فقد كان التواجد العسكري الغربي السريع على أرض الجزيرة العربية، امرا نابيا ومقلقا للعديد من العرب وغير العرب. فكان موقف كل من الأردن واليمن والفلسطينيين، المعارض لاستدعاء قوات اجنبية مكلفا للغاية. إذ توقفت فورا المساعدات المالية والاقتصادية الخليجية للاطراف الثلاثة. كما أن الأردن خسرت اسواقها في العراق بسبب الحرب، وانسدت انابيب النفط السعودي وشحناته إليها، ناهيك بما خسرته الأردن من توقفها عن بيع منتجاتها الزراعية في دول الخليج.

"ودفعت اليمن، بشريا، الثمن الافدح. فقد طردت السعودية ٨٠٠ ألف مواطن يمني مقيمين فيها، واكثرهم مقيم من سنوات وسنوات طوال. وهؤلاء اليمنيون مواطنون مسالمون، لم يقوموا بأي عمل احتجاجي من أي نوع كان ضد مضيفيهم السعوديين. فهم لم يؤيدوا حكومتهم. لم يتظاهروا. لم يحتجوا. لم يخربوا. لم يفعلوا أي شيء. وعلى الرغم من ذلك اجبروا على ترك بيوتهم واملاكهم وارزاقهم، التي صودر بعضها، وبيع بعضها الآخر بسعر هو دون قيمته الحقيقية. وكان وراء هذا الموقف اعتقاد سعودي بأن حكومة اليمن قادرة على اقناع صدام حسين بترك الكويت من دون حرب.

"ولعل الذي بلور هذا الموقف هو ما قاله الامين العام لمجلس التعاون الخليجي في حينه، عبد ا بشارة، في الدول التي عارضت استدعاء القوات الاجنبية، ان عرب الخليج "لن ينسوا ولن يغفروا أبدا هذه الخيانة". في المقابل اتهمت تلك الدول، بحكوماتها وشعوبها وشعوب غيرها، دول الخليج وحلفاءها من العرب الآخرين، بخيانتها للعروبة والاسلام. وهكذا وضع غزو الكويت، بردات فعله العربية المختلفة، حدا نهائيا للادعاء بأن العرب أمة واحدة".

□ □ □

كان الليل قد انتصف وفرغت ردهات الفندق من زوارها، وشعر الصحافي العربي أن محدثيه قد تعبوا، وأنه يجب الحضور غدا إلى الندوة باكرا، فاستأذن بالانصراف. لولا أن الخبير الأمريكي سأله: "هل سمعت بالمؤامرة التي كانت وراء التفكير بسيناريو جديد للجزيرة العربية؟". فقال الصحافي العربي: "لا. ولكن هل لنا أن نؤجل الحديث عنها إلى الغد؟". فما كان من الحاضرين الا ان أثنوا على الفكرة ونهضوا مودعين.

في الطريق إلى غرفته، لم يتمالك الصحافي العربي عن اخفاء حشريته فسأل الدبلوماسي البريطاني القديم: "أي مؤامرة يتحدث عنها الأمريكي؟". فقال: "كل مؤامرة ضرب من التمني. لكن أي سيناريو لا يمكن ان يستند إلى مؤامرة. كل سيناريو فيه شيء من تحليل الواقع، وشيء من دراسة التاريخ، وشيء من التمني، فلكل منا أمنياته المختلفة. الم نتفق لنؤجل الموضوع إلى الغد؟".

٣ ـ السعودية

سيناريو ١٩٩٩:

٣ـ الطموحات الكبرى

ما هي المؤامرة التي شغلت بال الصحافي العربي، والتي قيل انها كانت وراء التفكير في سيناريو جديد للجزيرة العربية قبل العام الفين؟

لما بدأت الجماعة تدلف إلى بهو ذلك الفندق الريفي القديم، لتحتل ركنها، المفضل، كان النصاب قد اكتمل بوصول الاستاذ الإيراني القادم من جامعة تبريز ومعه إيراني آخر يدرس في احدى جامعات اسكوتلندا. كذلك انضم إلى الجماعة الاستاذ القادم من جامعة طشقند، مصطحبا الروسي الشاب الذي حصل مؤخرا على الدكتوراه من جامعة أوكسفورد، والمستشرق الروسي والشيوعي السابق، الذي قدمه مجددا إلى الحضور باعجاب شديد وكأنه كان يرى فيه شبابه. عند هذا الحد، كانت الحلقة قد اتسعت وكأنها اصبحت ندوة خارج الندوة تغري كل من لم يشارك فيها بالانضمام إليها.

ولما لم تكن هناك حاجة لمن يكسر الجليد، افتتح الدبلوماسي البريطاني القديم الحديث موجها كلامه إلى زميله الأمريكي، الخبير في الأمن القومي، بقوله: "اعتقد انك حرمت صديقي الصحافي العربي بالامس من نوم مريح، بسؤالك عن تلك المؤامرة التي تقف وراء التخطيط لسيناريو جديد للجزيرة العربية".

ابتسم الأمريكي، وعلى وجهه شيء من علامات الرضا، وقال: "اشاعة المؤامرة بدأت قبل غزو العراق للكويت وتعممت اثناءه وشاعت بعد أيام من الغزو، وذاعت منذ ذلك الحين. وروج لها الكويتيون فيما بعد، ليبرروا بها تصرفاتهم منذ التحرير إلى اليوم. تقول الاشاعة ان هناك مؤامرة كبرى لتقسيم الجزيرة العربية يقف وراءها ويعدها فقراء العرب من العراقيين والفلسطينيين واليمنيين والاردنيين، وتتضمن هذه المؤامرة الخطوات التالية:

١. يضم العراق الكويت إليه، ومعها شمال الجزيرة العربية.
٢. يحتل الفلسطينيون بقيادة منظمة التحرير حقول النفط في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.
٣. يتولى الملك الحسين، ملك الأردن، الحكم في الحجاز، بما فيها مكة والمدينة، مدينتا الإسلام المقدستان مستعيدا الارث الهاشمي بعد سبعين سنة من زواله تماما.
٤. تستعيد اليمن مقاطعة عسير من السعودية، بما في ذلك جيزان ونجران، وهي المقاطعة التي خسرها الامام حميد الدين امام الملك عبد العزيز عام ١٩٢٨، في الحرب اليمنية ـ السعودية الأولى. كذلك تحتل اليمن الربع الخالي، وما يفترض ان يكون تحت رماله من نفط لا ينضب.
٥. ينكفئ آل سعود بملكهم إلى اراضيهم الاصلية في نجد وتوابعها .

"أول دليل على "صحة" هذه المؤامرة ـ والكلام ما زال للامريكي ان الملك الحسين، وبصدفة تاريخية لا علاقة له بها، كان قد أعلن قبل غزو العراق للكويت بثلاثة أيام، أنه يريد ينادي باسم الشريف الحسين، لقبه الاصلي ولقب اجداده من قبله، الذين حكموا الحجاز والاماكن المقدسة قبل ان يطردهم السعوديون منها ويضموها إلى ملكهم عند توحيد الجزيرة العربية واعلام المملكة العربية السعودية في العشرينات من هذا القرن. وفي الواقع ان الملك الحسين كان ينادي باسم الشريف قبل ان يصبح ملكا، كما ينادي به اليوم كل افراد الاسرة الهاشمية. وكان المراقبون قد اعتبروا في

حينه ان رغبة الملك الحسين في حمل لقب الشريف من جديد، قد تزامنت مع اعلان شبيه، سبق للملـك فهـد ان ابـدى رغبته الرسمية فيه، وهو لقب "خادم الحرمين الشريفين".

"والدليل الآخر على "صحة" هذه المؤامرة، ان الكويتيين نسبوا إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تصريحا يقـول فيـه إنه: "إذا غزا الامريكيون العراق، فسيحرق الفلسطينيون آبار النفط في السعودية". ولكن، بعد ثلاث سنوات مـن انتهـاء حرب الخليج وحتى اليوم، ليس هناك دليل مادي واحد على حقيقة هذا التصريح، الذي نفاه عرفات جملة وتفـصيلا، ولـم تؤكده أو تورده أية وكالة أنباء عالمية. لكن هذا لم يمنع مسؤولا كويتيا من ان يدعي امام دبلوماسيين أمـريكيين زاروا الكويت بعد أيام من تحريرها، ان في حوزته ما لا يقل عن عشرين وثيقة تثبت صحة وجود هذه المؤامرة. ولمـا طالـب الدبلوماسيون الامريكيون الاطلاع على هذه الوثائق، رفض هذا الاخير الكشف عنها. الا أنه مـن المؤسـف ان عـددا كبيرا من المسؤولين الخليجيين، بمن فيهم الامين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي عبد ا بشارة وكبـار مـساعديه، يعتقدون بوجود هكذا مؤامرة ويروجون لها.

"وبالطبع لم يصدق العرب غير الخليجيين وجود هكذا مؤامرة بل اعتبروها كذبة لخترعها الاغنياء العرب ضد العـرب الفقراء من أجل شق الصف العربي، وخلق شرخ بين مناصريهم من العرب والذين ليسوا معهم - أو بين الذين يرثـون والذين لا يرثون اموال النفط العربي. لكن من المؤسف ان عرب الخليج، لكثرة ما لهجـوا بالحـديث عـن المـؤامرة، صدقوا انفسهم! ويقول العرب غير الخليجيين، انه لو صح وجود هكذا مؤامرة، لكانت قوات العـراق والـيمن والاردن والفلسطينيين هاجمت السعودية في الثالث من آب ١٩٩٠، أي بعد يوم واحد من دخول قـوات صـدام حـسين الكويـت وقبل وصول القوات الأمريكية إليها باسابيع طويلة. ولو وقع هذا الهجوم، لربمـا امكـن تحقيـق اهـداف المـؤامرة المزعومة. وعلى الرغم من ذلك لم يحصل الهجوم، وليس هناك اية ادلة حسية أو وثائق تثبـت وجـود تحـضيرات أو خطط عسكرية لهكذا عملية. بكلام آخر، وباختصار، ليس هناك مؤامرة".

□ □ □

لما وصل الحديث إلى هذا المنحى، شعر الصحافي العربي ان عليه ان يديره باتجاه اخر، سعيا للوصـول إلـى مواقـف أكثر تحديدا للدول المعنية، وبالتالي إلى استشراف اوضح لشكل الخريطة الجديدة. فتوجه بسؤاله إلى الفرنـسي، الخبيـر الاقتصادي، قائلا: "صحيح ان الامريكيين اقرب إلى السعوديين من الفرنسيين، ولكن الكل يعرف ان لكم علاقـة خاصـة بالسعودية، خارج العلاقة الأمريكية، وان هذه العلاقة الخاصة وظفت في ازمات عديدة، أهمها حادثـة جهيمـان فـي الحرم النبوي الشريف في مكة عام ١٩٧٩. فما هو تقويمك في سياق هـذا التحليـل للموقـف الـسعودي؟ ومـا هـي مرتكزاته؟".

وكأن الفرنسي كان ينتظر سؤالا كهذا، فانبرى قائلا:

"بعد توقف "عاصفة الصحراء"، بدأت المخاوف الأمريكية من ابعاد هزيمة العراق وتحطيم القوة العـسكرية العراقيـة التي ستترك إيران الدولة الإقليمية الاقوى في المنطقة. وكانت هذه حقيقة لا ترضي ايا من حكومات التحالف الغربـي. صحيح ان الولايات المتحدة قد قوضت البنية التحتية للقوات المسلحة العراقية، الا انها ابقت على الحـرس الجمهـوري كقوة عسكرية، استطاعت ان تقضي على العصيان الكردي في الشمال والتمرد الشيعي في الجنـوب. وقـد خلـق هـذا

الوضع شبه مأزق لواشنطن، حيث انها لم تكن تريد ان ينجح صدام حسين في قمع التمرد والعصيان شمالا وجنوبا، فـي الوقت نفسه لم تكن تريد لايران ان تكون هي المنتصرة في نهاية المطاف.

"لكن كان للسعودية رأي آخر. فبقدر ما كانت سعيدة بأن العراق لم يعد يشكل تهديدا عـسكريا لهـا، كانـت الريـاض مصممة على ان تكون هي القوة المسيطرة في الخليج ما بعد الحرب، لا طهـران. واذا كانـت الـسعودية لا تـستطيع توحيد دول مجلس التعاون تحت امرتها وعلمها، فلتكن، على الأقل، هي الدولة المسيطرة على المجلس، فـلا يزعجهـا جيرانها الصغار بمشاكل الحدود بينهم أو معها، ولا يخرجون عن طاعتها في اقرار حصص النفط داخل "اوبيك".

"عند هذا المفترق يمكن تحديد ملامح الطموحات السعودية ما بعد الحرب. فالسعودية تريد ان تكون "اسبارطة العـرب". فهي تعد جيشا قويا وتزوده باحدث الاسلحة والمعدات التي يمكن ان يشتريها المال كل ذلك إلـى جانـب الابقـاء علـى القوات الأمريكية على أراضيها، أو قريبة منها، لتعطيها الدعم والحماية اللازمين عند الحاجة. في الوقـت نفـسه تقـوم بخطوات بطيئة ومتواضعة لتعزيز مجلس الشورى بحيث يرضي شكلا الرغبات الأمريكية، الداعية باستمرار إلى نـوع من الديموقراطية في الحكم. ذلك مقابل ارضاء الرغبات الشعبية السعودية بمزيد من الرخاء الاقتـصادي عـن طريـق الصرف الحكومي، مستعملة سلاح الجزرة الاقتصادية مقابل العصا الامنية. وبالتـالي فـإن ايـة معارضـة للوجـود الأمريكي من قبل الاصوليين الاسلاميين أو أصحاب الرأي الوطني العربي القومي، يمكن شراؤها بكثيـر مـن المـال وقليل من التنازلات. إذ لكل شيء سعره، ولكل شخص ثمنه.

"مشكلة العمالة العربية مثلا، من يمنيين واردنيين وفلسطينيين، يمكن ان تستبدل بها - وقد اسـتبدلت فعـلا - العمالـة الآسيوية، وتحديدا عمالة غير مسلمة، حيث لا مجال لها أن تدخل طرفا في الشد والجذب الاسلاميين بين انصار النظـام ومعارضيه من الاصوليين. هذا موقف. اما الموقف الآخر فهو ايقاف المساعدات السعودية والخليجية - للدول التي لـم تؤيد مواقفهما في حرب الخليج، وبالتالي لن تحاول حل المشكلات العربية عن طريق المال، متذرعة بـأن مـال الـنفط العربي هو أيضاً ينضب. هذا مع محاولة ارضاء المصريين والسوريين بالمساعدات لفترة قصيرة، مـن دون ان تـؤدي هذه المساعدات إلى أي تطوير في الاقتصاد المصري أو السوري، وبالقبول بقليل من العمالتين، المصرية والسورية مـا دامت مصر وسورية مستمرتين في نهج العلاقات السياسية الحالية مع دول الخليج، والتي هي عرضة للتغيير فـي حـال أي تغيير في رأسي النظامين. والسعودية لم تنس دور العمالة المصرية إبأن الفترة الناصـرية، ولا العمالـة الـسورية إبان صعود البعث إلى السلطة. بالمقابل ستتهم الانظمة العربية الفقيرة التي لن تتلقى اية مـساعدات، النظـام الـسعودية والانظمة الخليجية بالعمالة للامريكيين. الا أن هذا اتهام لم يعد يزعج أو يهم السعوديين أو الخليجيين مـن قـريـب أو بعيد "وسيقدم السعوديون والخليجيون الأمريكيين - كما هو حاصل اليوم - إلى الرأي العام المحلي والعربي والـدولي أيضاً كـ "اصدقاء" أو "ضيوف" أو "حماة". وفي اسوء الاحتمالات كمرتزقة. ولم لا؟ فالسعوديون عبر الـسنوات كـانوا يشترون نواطيرهم. فالباكستانيون حتى نهاية الثمانينـات كـانوا هـم المرتزقـة الاساسـيين، ومعهـم البنغلاديـشيون والسودانيون والمغاربة وغيرهم. واذا كبر على الامريكيين ان يكونوا المرتزقة الجدد في انكشارية الخلـيج، فمـا علـى السعوديين الا اقناعهم بأنهم يدافعون عن مصالحهم، بدفاعهم عن مصالح السعودية والخليج. في الوقت نفسه يجزل لهـم العطاء المالي، اما مباشرة، واما عن طريق الاستثمار في شركاتهم ومصارفهم، أو عن طريق شراء السلاح مـنهم، أو عن طريق الاتفاق على معدل انتاج وسعر للنفط يناسبان السوق الأمريكي".

"وستستمر السعودية في ممارسة طموحاتها بالدفع نحو نوع من الوحدة أو الكونفيديرالية الخليجية بزعامتهـا، مـن دون اليمن. أو اضعف الايمان نحو زعامة دول مجلس التعاون الخليجي، ليكون لهـا دور الـشريك المفـوض والمـسيطر. فوحدة دول مجلس التعاون الخليجي، تعني عمليا "السعودية الكبرى" ذات النفط والمال والسلاح. وستجد هذه الطموحـات معارضة من داخل مجلس التعاون، الذي ستكون على رأسه سلطنة عمان. الا ان هذه الطموحات تفتـرض تغييـرا فـي العادات والاساليب السعودية، وهو ما يبدو في منظور اليوم، امرا صعبا.

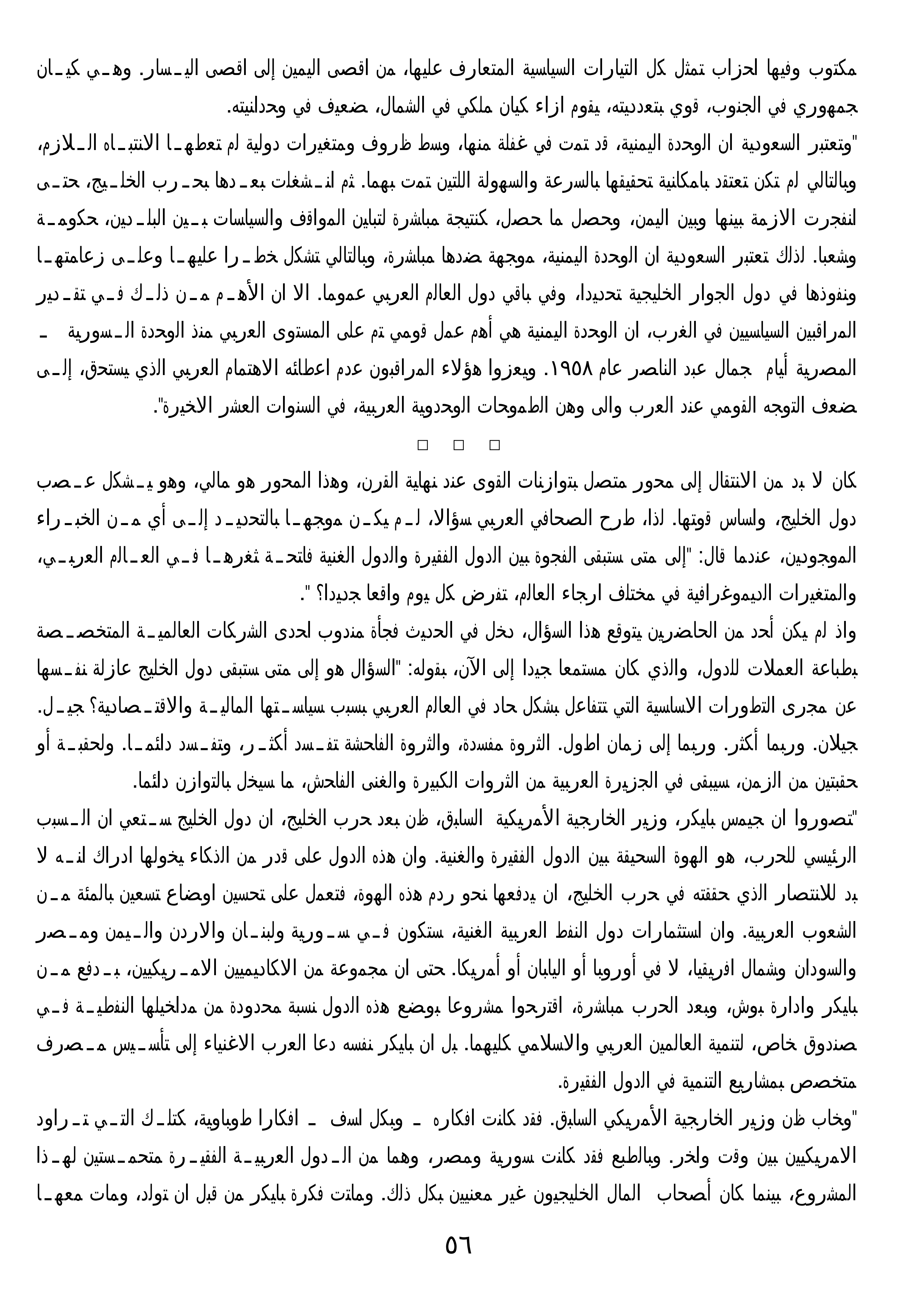
"غير أن أحد شروط الطموحات السعودية هذه، قدرتها اما على استيعاب أو قمع كل التجمعات المعاديـة أو المعارضـة للحكم. وهذه التجمعات، التي هي في صلب البنية الشعبية، بشقيها: الإسـلامي الاصـولي أو المتطـرف، والليبرالـي الوطني أو القومي، هي معادية بالسليقة لنوع الانظمة الحاكمة في الخليج، بقدر عدائها للوجـود العـسكري الأمريكـي ومشتقاته. في المقابل هناك بنية شعبية متشابهة في شرائحها في اغلب دول العالم العربي الفقيرة. لذلك علـى "الـسبارطة" الجديدة، ان تملك القوة الكافية لتدافع عن نفسها، في وجه ضغط داخلي قد يشتد، وعالم عربي قد يتحد، وخاصة إذا كـان مدعوما من إيران قوية".

□ □ □

لما كانت هذه هي الطموحات السعودية، اراد الصحافي العربي ان يستدرك الوضع اليمنـي مـن خلالهـا. واعتقـد ان افضل من يوجه إليه سؤال بهذا المعنى، هو الدبلوماسي البريطاني القديم، لخبرته الشخصية في الخليج وايـران ولـدور العريق الذي مارسته بريطانيا في المنطقة لسنوات وسنوات. قال الدبلوماسي البريطاني:

"إذا كان هناك تصور توحيدي لشبه الجزيرة العربية، فمن المنطقي ان تكون اليمن جزءا منه. فاليمن بـسكانها الـ ـ ٢٥ مليون نسمة هي كبرى دول الجزيرة العربية، واحدى كبريات دول العالم العربي. لكن هذا العدد الهائل من السكان لـن يكون مقبولا لدى السعودية. فسكان اليمن وحده يبلغون ضعف سكان السعودية والخليج مجتمعـين، وبالتـالي لا بـد ان يسيطر اليمنيون على مقاليد الأمور في ظل نظام سياسي توحيدي. في الماضي، حاولـت الـسعودية ان تبقـي جارتهـا الجنوبية، اليمن، في حالة هدوء حذر، مبعدة خطرها عن طريق تمويل شيوخ القبائل اليمنية الذين كانوا في حالـة نـزاع دائم مع حكومتهم، وأتاحت لهم علاقتهم بالسعودية احراز نصيب لا يستهان به من الغنائم والنفـوذ. فأخـذت الـسعودية تستميل شيوخ القبائل اليمنية هؤلاء بالمال كلما ارادت ان تضغط على صنعاء من أجـل الحـصول علـى مكاسـب أو تنازلات سياسية من الحكومة اليمنية. ولكن هذا الاسلوب لن يجدي في النظام الجديد. فاليمن بتطوير صـناعتها النفطيـة واكتشافاتها الجديدة ستصبح دولة نفطية غنية لن تحتاج إلى المال السعودي حتى يغريها. لكن ذكريـات طـرد اليمنيـين وسوء المعاملة التي تعرضوا لها في السعودية ستبقى في ذاكراتهم، قدر ما ستبقى في ذاكرة الكويتيين وحشية الاحـتلال العراقي لبلادهم.

"وستسعى السعودية بطرق شتى لفصم وحدة اليمنيين، التي ما زال البعض يعتبرها وحدة هشة. فالوحـدة اليمنيـة أمـر مقلق للسعوديين. إذ تجعلهم يواجهون للمرة الأولى في تاريخهم دولة كبرى تسيطر على جنوب الجزيرة العربيـة مـن باب المندب إلى مضيق هرمز، وهي أول وحدة جغرافية طبيعية تتم في العالم العربي هذا القرن، محققة حلمـا وطنيـا وقوميا لشعب من الشعوب العربية. بالاضافة إلى انها دولة جمهورية ذات نظام ديمـوقراطي برلمـاني ولهـا دسـتور


مكتوب وفيها احزاب تمثل كل التيارات السياسية المتعارف عليها، من اقصى اليمين إلى اقصى اليسار. وهي كيان جمهوري في الجنوب، قوي بتعدديته، يقوم ازاء كيان ملكي في الشمال، ضعيف في وحدانيته.

"وتعتبر السعودية ان الوحدة اليمنية، قد تمت في غفلة منها، وسط ظروف ومتغيرات دولية لم تعطها الانتباه اللازم، وبالتالي لم تكن تعتقد بامكانية تحقيقها بالسرعة والسهولة اللتين تمت بهما. ثم انشغلت بعدها بحرب الخليج، حتى انفجرت الازمة بينها وبين اليمن، وحصل ما حصل، كنتيجة مباشرة لتباين المواقف والسياسات بين البلدين، حكومة وشعبا. لذلك تعتبر السعودية ان الوحدة اليمنية، موجهة ضدها مباشرة، وبالتالي تشكل خطرا عليها وعلى زعامتها ونفوذها في دول الجوار الخليجية تحديدا، وفي باقي دول العالم العربي عموما. الا ان الأهم من ذلك في تقدير المراقبين السياسيين في الغرب، ان الوحدة اليمنية هي أهم عمل قومي تم على المستوى العربي منذ الوحدة السورية - المصرية أيام جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨. ويعزوا هؤلاء المراقبون عدم اعطائه الاهتمام العربي الذي يستحق، إلى ضعف التوجه القومي عند العرب والى وهن الطموحات الوحدوية العربية، في السنوات العشر الاخيرة".

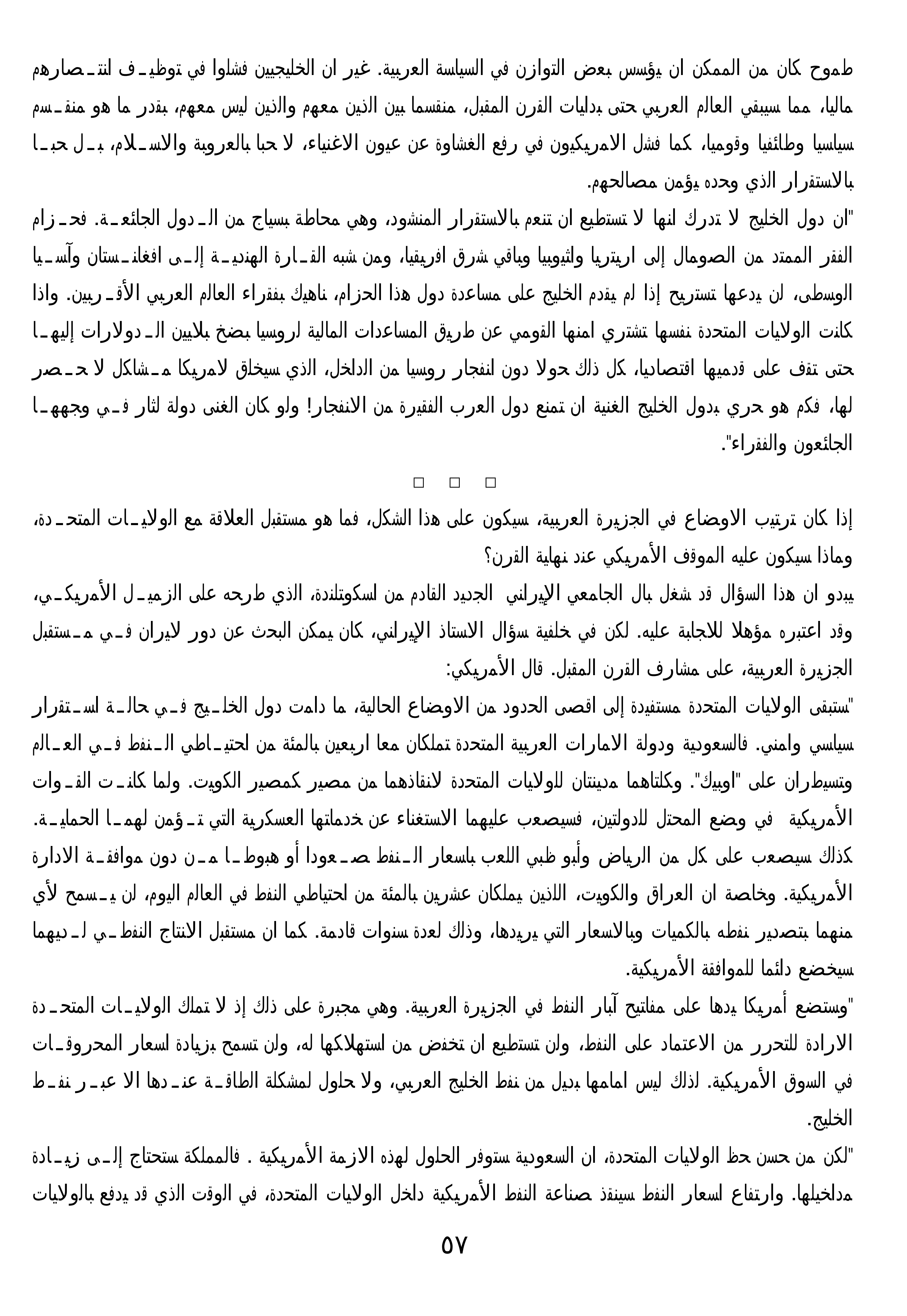
□ □ □

كان لا بد من الانتقال إلى محور متصل بتوازنات القوى عند نهاية القرن، وهذا المحور هو مالي، وهو يشكل عصب دول الخليج، واساس قوتها. لذا، طرح الصحافي العربي سؤالا، لم يكن موجها بالتحديد إلى أي من الخبراء الموجودين، عندما قال: "إلى متى ستبقى الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية فاتحة ثغرها في العالم العربي، والمتغيرات الديموغرافية في مختلف ارجاء العالم، تفرض كل يوم واقعا جديدا؟ ".

واذ لم يكن أحد من الحاضرين يتوقع هذا السؤال، دخل في الحديث فجأة مندوب احدى الشركات العالمية المتخصصة بطباعة العملات للدول، والذي كان مستمعا جيدا إلى الآن، بقوله: "السؤال هو إلى متى ستبقى دول الخليج عازلة نفسها عن مجرى التطورات الاساسية التي تتفاعل بشكل حاد في العالم العربي بسبب سياستها المالية والاقتصادية؟ جيل. جيلان. وربما أكثر. وربما إلى زمان اطول. الثروة مفسدة، والثروة الفاحشة تفسد أكثر، وتفسد دائما. ولحقبة أو حقبتين من الزمن، سيبقى في الجزيرة العربية من الثروات الكبيرة والغنى الفاحش، ما سيخل بالتوازن دائما.

"تصوروا ان جيمس بايكر، وزير الخارجية الأمريكية السابق، ظن بعد حرب الخليج، ان دول الخليج ستعي ان السبب الرئيسي للحرب، هو الهوة السحيقة بين الدول الفقيرة والغنية. وان هذه الدول على قدر من الذكاء يخولها ادراك انه لا بد للانتصار الذي حققته في حرب الخليج، ان يدفعها نحو ردم هذه الهوة، فتعمل على تحسين اوضاع تسعين بالمئة من الشعوب العربية. وان استثمارات دول النفط العربية الغنية، ستكون في سورية ولبنان والاردن واليمن ومصر والسودان وشمال افريقيا، لا في أوروبا أو اليابان أو أمريكا. حتى ان مجموعة من الاكاديميين الامريكيين، بدفع من بايكر وادارة بوش، وبعد الحرب مباشرة، اقترحوا مشروعا بوضع هذه الدول نسبة محدودة من مداخيلها النفطية في صندوق خاص، لتنمية العالمين العربي والاسلامي كليهما. بل ان بايكر نفسه دعا العرب الاغنياء إلى تأسيس مصرف متخصص بمشاريع التنمية في الدول الفقيرة.

"وخاب ظن وزير الخارجية الأمريكي السابق. فقد كانت افكاره - وبكل اسف - افكارا طوباوية، كتلك التي تراود الامريكيين بين وقت وآخر. وبالطبع فقد كانت سورية ومصر، وهما من الدول العربية الفقيرة متحمستين لهذا المشروع، بينما كان أصحاب المال الخليجيون غير معنيين بكل ذلك. وماتت فكرة بايكر من قبل ان تولد، ومات معها



طموح كان من الممكن ان يؤسس بعض التوازن في السياسة العربية. غير ان الخليجيين فشلوا في توظيف انتصارهم ماليا، مما سيبقي العالم العربي حتى بدايات القرن المقبل، منقسما بين الذين معهم والذين ليس معهم، بقدر ما هو منقسم سياسيا وطائفيا وقوميا، كما فشل الامريكيون في رفع الغشاوة عن عيون الاغنياء، لا حبا بالعروبة والاسلام، بل حبا بالاستقرار الذي وحده يؤمن مصالحهم.

"ان دول الخليج لا تدرك انها لا تستطيع ان تنعم بالاستقرار المنشود، وهي محاطة بسياج من الدول الجائعة. فحزام الفقر الممتد من الصومال إلى اريتريا واثيوبيا وباقي شرق افريقيا، ومن شبه القارة الهندية إلى افغانستان وآسيا الوسطى، لن يدعها تستريح إذا لم يقدم الخليج على مساعدة دول هذا الحزام، ناهيك بفقراء العالم العربي الأقربين. واذا كانت الولايات المتحدة نفسها تشتري امنها القومي عن طريق المساعدات المالية لروسيا بضخ بلايين الدولارات إليها حتى تقف على قدميها اقتصاديا، كل ذلك حولا دون انفجار روسيا من الداخل، الذي سيخلق لامريكا مشاكل لا حصر لها، فكم هو حري بدول الخليج الغنية ان تمنع دول العرب الفقيرة من الانفجار! ولو كان الغنى دولة لثار في وجهها الجائعون والفقراء".

□ □ □

إذا كان ترتيب الاوضاع في الجزيرة العربية، سيكون على هذا الشكل، فما هو مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة، وماذا سيكون عليه الموقف الأمريكي عند نهاية القرن؟

يبدو ان هذا السؤال قد شغل بال الجامعي الإيراني الجديد القادم من اسكوتلندة، الذي طرحه على الزميل الأمريكي، وقد اعتبره مؤهلا للاجابة عليه. لكن في خلفية سؤال الاستاذ الإيراني، كان يمكن البحث عن دور لايران في مستقبل الجزيرة العربية، على مشارف القرن المقبل. قال الأمريكي:

"ستبقى الولايات المتحدة مستفيدة إلى اقصى الحدود من الاوضاع الحالية، ما دامت دول الخليج في حالة استقرار سياسي وامني. فالسعودية ودولة الامارات العربية المتحدة تملكان معا اربعين بالمئة من احتياطي النفط في العالم وتسيطران على "اوبيك". وكلتاهما مدينتان للولايات المتحدة لانقاذهما من مصير كمصير الكويت. ولما كانت القوات الأمريكية في وضع المحتل للدولتين، فسيصعب عليهما الاستغناء عن خدماتها العسكرية التي تؤمن لهما الحماية. كذلك سيصعب على كل من الرياض وأبو ظبي اللعب باسعار النفط صعودا أو هبوطا من دون موافقة الادارة الأمريكية. وخاصة ان العراق والكويت، اللذين يملكان عشرين بالمئة من احتياطي النفط في العالم اليوم، لن يسمح لأي منهما بتصدير نفطه بالكميات وبالاسعار التي يريدها، وذلك لعدة سنوات قادمة. كما ان مستقبل الانتاج النفطي لديهما سيخضع دائما للموافقة الأمريكية.

"وستضع أمريكا يدها على مفاتيح آبار النفط في الجزيرة العربية. وهي مجبرة على ذلك إذ لا تملك الولايات المتحدة الارادة للتحرر من الاعتماد على النفط، ولن تستطيع ان تخفض من استهلاكها له، ولن تسمح بزيادة اسعار المحروقات في السوق الأمريكية. لذلك ليس امامها بديل من نفط الخليج العربي، ولا حلول لمشكلة الطاقة عندها الا عبر نفط الخليج.

"لكن من حسن حظ الولايات المتحدة، ان السعودية ستوفر الحلول لهذه الازمة الأمريكية . فالمملكة ستحتاج إلى زيادة مداخيلها. وارتفاع اسعار النفط سينقذ صناعة النفط الأمريكية داخل الولايات المتحدة، في الوقت الذي قد يدفع بالولايات

المتحدة إلى التوفير والاقتصاد في الطاقة والى البحث بشكل أكثر جدية مما هو عليه الأمر اليوم، لاستنباط طاقة بديلة من النفط. وهذه من الفرص التاريخية النادرة التي يمكن لامريكا ان تكسب منها على وجهين. فمشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي يمكن حلها بصفقة خاصة اما عن طريق ان تدفع الولايات المتحدة سعرا للنفط السعودي أقل من سعر "اوبيك"، أو أن تدفع لها السعودية الفرق مباشرة. وربما لا يكون للسعودية خيار في هذا الأمر.

"وسيطالب غالبية الأمريكيين، كما طالبوا في السبعينات، باستعمال الولايات المتحدة نفوذها السياسي والعسكري للحفاظ على سعر منخفض للنفط. وإذا كان الاقتصاد الأمريكي لم ينم النمو السريع والمطلوب والكافي في حينه، فإن انخفاض سعر النفط سيعجل في هذا النمو ويساعده كثيرا. والسعودية ستلبي هذا الطلب برفع سقف الانتاج إلى معدل يتدنى معه سعر البرميل الواحد إلى حوالي عشرة دولارات.

"في عام ١٩٨٥ زار جورج بوش، وكان نائبا للرئيس رونالد ريغان، السعودية. وطلب من السعوديين أن "يحدد السوق سعر النفط" وذهل السعوديون لهذا الطلب، إذ كانوا يعرفون ان سعر البرميل في "السوق الحر" سينخفض إلى اربعة دولارات، وان سعر البرميل في "السوق الحر" سينخفض إلى اربعة دولارات، وان في ذلك انتحارا. وعلى الرغم من أنّ بوش كان "رجل نفط"، فقد ظن السعوديون انه غير جاد في طلبه، فتجاهلوه. أما بعد عشر سنوات من اليوم، فربما سيكون من الصعب تجاهل طلب مماثل من رئيس آخر مقبل للولايات المتحدة. وقد يضعف هذا التجاهل التحالف الأمريكي - السعودي. صحيح ان أمراً كهذا سيخفض المداخيل السعودية إلى حد كبير، الا أنه سيساعد الاقتصاد الأمريكي على استعادة عافيته. وقد تكون "المقايضة" ان يقبل السعوديون بتخفيض سعر النفط إلى هذا الحد لمدة سنتين أو ثلاث، يكون الاقتصاد الأمريكي خلالها قد استعاد صحته. ويعود بعدها سعر النفط إلى الارتفاع. وبالتالي تكون السعودية هي التي مولت، وعلى حساب مشاريعها الانمائية والاقتصادية لفترة زمنية معينة، نمو الاقتصاد الأمريكي من جديد. ويكون هذا ثمن الحماية العسكرية الحقيقي.

"هذه الترتيبات قد تستمر لعشر أو عشرين سنة أو يزيد. بعدها يكون الحكام العرب وخلفاؤهم قد تعبوا من الوجود الأمريكي على اراضيهم ومياههم وفي اجوائهم، ومن السيطرة على اقتصادياتهم واموالهم، وسيطلبون من الولايات المتحدة الانسحاب، أو مواجهة شعوب غاضبة. مرة أخرى لا بد للولايات المتحدة قد توصلت إلى اختراع مصادر للطاقة بديلة من النفط، وشدت الحزام على اقتصادها، ورتبت اوضاع بيتها المالي. ولكن هذا حديث آخر يطول".

□ □ □

لما كان الليل قد شارف على منتصفه، وكان جماعة الخبراء سيغادرون تلك المدينة الجامعية الهادئة في صباح اليوم التالي، احس الصحافي العربي أن خير ختام لهذه الجلسات هو سؤال بسيط: "ماذا سيقول التاريخ العام ١٩٩٩ عن زعماء الخليج؟ ".

ضحك الديبلوماسي البريطاني القديم، الذي اراد ان تكون له الكلمة الاخيرة، وقال: "قليلون هم الزعماء الذين يقلقون لما سيقوله التاريخ عنهم، أو إلى أي هامش من كتب التاريخ سيدخلون. وزعماء الخليج لا يختلفون كثيرا عن غيرهم من الزعماء. القليل القليل منهم فقط قد تراوده فكرة ان التاريخ قد يدينه للمال الذي اهدره، أو للجشع الذي مارسه أو للفرص التي اضاعها. فاي منهم لم يغير من مسار سياسته اثر وقوفه على رأي مستشار حكيم أو خبير مخلص أو اختصاصي مقنع أو انه اهتم بما ستقوله عنه اجيال قادمة ! لا أحد في علمي".

وبينما كان الجمع ينفض، سأل الهولندي، خبير القبائل العربية، الصحافي العربي: "وانت ماذا ستقول؟".
رد الصحافي العربي: "أما أنا فسأنتظر العام ١٩٩٩ ، وسأستعير قول لـ "مونتانية": "إنني اقـول الحقيقـة، لـيس كمـا اريد، بل بقدر ما اجرؤ. وانني اجرؤ أكثر فأكثر، كلما تقدم بي السن".

٤ ـ السعودية

التنظيمات والحكم:

١ ـ شورى خارج العصر

مما لا شك فيه أن التاريخ يرفض المقارنة بين "التنظيمات العثمانية" التي صدرت قبل حوالي مئة سنة، والتي حاولـت منـع تدهور الاوضاع في السلطنة العثمانية عن طريق ادخال اصلاحات دستورية في نظام الحكم العثماني، والـذي سـقط فيمـا بعد على ايدي الاتحاديين والدستوريين من جماعة "الاتحاد والترقي" في مطلع هذا القرن ـ وبين صدور "النظـام الاساسـي للحكم" في المملكة العربية السعودية في الأول من آذار ١٩٩٢. إذ التاريخ قلما يعيد نفسه.
منذ ذلك التاريخ ـ الأول من آذار ١٩٩٢ ـ والمملكة العربية السعودية تطرق باب التغيير السياسي بحذر شديد، معـروف عنها، وتردد اشد، مشهورة به، وبطء في التنفيذ، اصبح من سمات شخـصيتها. فهـي تخـاف كلمـة التغييـر وتأويلاتهـا المختلفة. تخاف منها وعليها. تخاف منها، حتى لا تفسر بأنها ضعف وتنازل. وتخاف عليها، حتى لا يقال انها تخلـت عـن تقاليد السلف الصالح. اما وقد عزمت على التغيير، فليكن بشروطها وتوقيتها وتفسيراتها.
ومرت ثلاثون سنة على الوعد الأول، الذي اطلقه الأمير فيصل (الملك فيما بعد) في العام ١٩٦٢، وقد كـان حاكمـا فـي عهد الملك سعود، بنشره برنامجا من عشر نقاط للاصلاح، وعد فيه بوضع قانون اساسـي (الـذي هـو بمثابـة دسـتور) وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى (الذي تأسس في عهد الملك عبد العزيز في العـام ١٩٢٨ أي قبـل حـوالي ٦٧ سـنة، وكان يضم العلماء ورجال الدين) بالاضافة إلى زيادة مشاركة المواطنين في تقرير سياسة الدولـة، ووضـع نظـام لادارة المناطق. وبالفعل صدر مرسوم بتنظيم الادارة المحلية في المقاطعات فـي تـشرين الأول ١٩٦٣، ونـشر فـي الجريـدة الرسمية، يبين صلاحية حكام المناطق، وطريقة انتخاب المجلس المحلية. وكان تنظيما متقدما بمقاييس ذلك الزمان.
ولم يكن وعد الأمير (الملك) فيصل بالاصلاح، نتيجة لصراعه على السلطة مع اخيه الملك سعود، انما نتيجة لحـدث وقـع في الجزيرة العربية، وهو قيام الثورة اليمنية في ٢٦ ايلول ١٩٦٢. كما هو حاصل اليوم تماما، حيث ان اعـلان التنظيمـات السياسية والادارية التي وعد بها الملك فهد قبل ثمانية عشر شهرا واصدرها بالامس، ما كانت نتيجة صراع علـى الـسلطة مع أحد ، انما هي الأخرى نتيجة لحدث اساسي آخر وقع في الجزيرة العربية، وهو غزو العراق للكويـت فـي الأول مـن آب ١٩٩٠ والذي تسبب بحرب الخليج التي بدأت في السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩١.
وتزامن حدث الثورة اليمنية مع وجود الأمير (الملك) فيصل في نيويورك لحـضور اجتماعـات الجمعيـة العامـة للامـم المتحدة، حيث اجتمع مع الرئيس الأمريكي جون كينيدي ، المتولي الرئاسة حـديثا، والـذي كـان قـد اعتـرف بالنظـام الجمهوري في اليمن في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٢، وهو اليوم نفسه الموافق لوصول القوات المصرية إلى مدينـة الحديـدة، دعما للثورة اليمنية. وكانت سياسة ادارة كينيدي الليبرالية في حينه، تدعو إلى اقامة افضل العلاقات مع الانظمة التحرريـة

في العالم، كمصر وسورية، حليفي الاتحاد السوفيتي. وحاول فيصل أثناء الاجتماع ان يثني كينيدي عن عزمه على الاعتراف بالثورة ودعم مصر، ولكنه اخفق في مسعاه.

في هذه الاثناء كان التدخل العسكري المصري في اليمن قد اصبح امرا واقعا، وانقلاب الصراع فيها إلى ملكي ـ جمهوري، وتفاقمت الازمة الداخلية السعودية في الصراع على الحكم بين فيصل وسعود، ولعب الرئيس جمال عبد الناصر دورا اساسيا فيها بتحريض احدهما على الآخر. غير ان تغير الموقف الأمريكي وتحول الامريكيين (اثر التدخل المصري في حرب اليمن إلى جانب الجمهوريين، والتدخل السعودي إلى جانب الملكيين)، من مؤيدين لعبد الناصر إلى معادين له، دفع الأمير (الملك) فيصل إلى ايقاف برنامجه الاصلاحي. إلى ان حصلت حرب السادس من حزيران ١٩٦٧، فانسحب عبد الناصر من اليمن، وهزم العرب، وانقلبت الموازين.

قبل ذلك كله كان الملك عبد العزيز قد اصدر في ٨ كانون الثاني ١٩٢٦، عند مبايعته ملكا على الحجاز، قرارا بتشكيل مجلس شورى مؤلف من علماء الحجاز وتجارها واعيانها ليشارك في ادارة البلاد، وليكون وسيطا بينه وبين الشعب. كما وعد بوضع دستور للبلاد. كذلك اصدر في ٣١ آب ١٩٢٦، ما عرف باسم "التعليمات الاساسية للمملكة الحجازية" يقوم مقام الدستور، باعتبار ان القرآن هو دستور البلاد، تولت صياغته جماعة عرفت باسم "الجمعية العمومية" مؤلفة من ممثلين عن مختلف انحاء البلاد الحجازية، وقررت هذه الجمعية ان الدولة الحجازية "دولة ملكية، شورية، اسلامية، مستقلة في داخليتها وخارجيتها، وان عاصمتها مكة، وادارتها موكولة إلى عبد العزيز بن عبد الرحمن، وهو مقيد بالشرع الإسلامي". ونصت "التعليمات" على اقامة مجلس للشورى في كل من مكة والمدينة وجدة، بالاضافة إلى مجالس النواحي والقرى والقبائل.

وعقد مجلس الشورى الحجازي اولى جلساته في بداية ١٩٢٧، وفي خطبة الافتتاح، التي القاها الملك عبد العزيز، قال:

"ان امامكم اليوم أعمالا كثيرة، من موازنة لدوائر الحكومة، ونظم من أجل مشاريع عامة. ولقد امرت ان لا يسن نظام في البلاد، ويجري العمل به قبل ان يعرض على مجلسكم فتناقشونه بمنتهى الحرية. انكم تعلمون ان اساس نظامنا واحكامنا هو الشرع الاسلامي، وانتم ضمن تلك الدائرة احرار في سن كل نظام واقرار العمل الذي ترونه موافقا لصالح البلاد، على شرط أن يكون متوافقا مع الشريعة الإسلامية".

وما ان جاء عام ١٩٣١، حتى كانت معظم احكام "التعليمات الاساسية" قد الغيت صراحة أو ضمنا. "فالحقيقة التي يجب ان تذكر هي ان الملك عبد العزيز كان كل شيء في الدولة. فهو مصدر السلطات جميعا وفي يده تصريف شؤونها على النحو الذي يريده. وقوله هو القول الفصل في جميع الأمور. ولا يقيد هذه السلطة المطلقة الا احكام الشرع" (*). وما أن تم تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، حتى غدا كل حديث في الشورى أو الاصلاح أو المشاركة السياسية من أي نوع، نسيا منسيا.

□ □ □

منذ ذلك الحين والسعوديون ينتظرون الخطوة التي قام بها اخيرا الملك فهد، عاهل المملكة العربية السعودية، باعلانه النظام الاساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق في آذار ١٩٩٢. وتبعه في ٢١ آب ١٩٩٣، صدور نظام

(*) راجع كتاب فؤاد حمزة ـ "البلاد العربية السعودية" ـ ١٩٣٧.

مجلس الوزراء وتسمية اعضاء مجلس الشورى الستين، الذي كان رئيسه ثم نائبه قد سميا قبل حوالي سنة. لقـد جـاء هـذا الاعلان، بعد مرور ثلاث سنوات على حرب الخليج، وكان قد مر تحت الجسر مياه كثيرة، كانت المملكة تتعـرض معهـا إلى ضغوط امريكية سواء من قبل ادارة بوش صاحب "دار الحرب"، أو ادارة كلينتـون صـاحب "دار الـسلم"، لاجـراء اصلاحات سياسية تتناسب مع مبررات الصراع ضد النظام العراقي "الصدامي الديكتاتوري". وكـان الـضغط الأمريكـي يتجدد، وبأساليب مختلفة، بين الحين والاخر.

لذلك لم يمر اسبوع واحد على اعلان تشكيل مجلس الشورى السعودي، حتى اتصل الرئيس الأمريكي بيل كلينتـون بالملـك فهد، مشيدا، في رسالة له في ٢٧ آب ١٩٩٣، بانشاء هذا المجلس، معتبرا اياه "خطوة مهمة في توسيع المـشاركة الـشعبية في الحكومة"، ومحييا الملك على قيامه "بهذه الاصلاحات السياسية". بيد أن ذلك لـم يـرق لوسـائل الـضغط الأمريكيـة فاتخذت ضده اشكالا عديدة، بدءا بالاتصالات الخاصة، وانتهاء بمقالـة "نيويـورك تـايمس" (٢٢/ ٨/ ١٩٩٣) عـن سـوء الوضع الاقتصادي في المملكة والانخفاض المريع في الاحتياطي المالي للسعودية، مما دعا الملك إلى الرد شخصيا عليها.

لذلك سارع الملك إلى توضيح الشكل الدستوري للتنظيمان التي اعلنها، حتى لا يقال ان هـذه التنظيمـات هـي اصـلاحات دستورية، بالمفهوم الغربي، بكل ما يرافقه من مرادفات ديموقراطية أو برلمانية أو حزبية، وحؤولا دون مـا يؤكـد أنهـا جاءت نتيجة ضغوط خارجية أو مطالب شعبية. وكان ذلك في خطاب القاه في أول آذار ١٩٩٢، بمناسـبة اكتمـال الـشكل "الدستوري" للحكم في المملكة وصدور "النظام الاساسي للحكم"، حيث أكد أن للدولة السعودية منهاجا واضحا في الـسياسة والحكم والدعوة والاجتماع هو: الاسلام، عقيدة وشريعة. وبالتالي لم تعرف المملكة ما يسمى بـ "الفراغ الدسـتوري"، لأن "مفهوم الفراغ الدستوري - والكلام للملك - من حيث النص هو ان لا تكون لدى الدولة مبادئ موجهة ولا قواعد ملزمـة ولا اصول مرجعية في مجال التشريع وتنظيم العلاقات (٠٠٠) والمملكة لم تشهد هذه الظاهرة في تاريخها، لأنهـا طـوال مسيرتها تحكم وفق انظمة منبثقة من شريعة الإسلام ومضبوطة بضوابطها (٠٠٠) ومن هنـا لـم يـأت اصـدارنا اليـوم للانظمة من فراغ (٠٠٠) لذلك صيغت على هدى من الشريعة الإسلامية (٠٠٠) وسـتكون خاضـعة للتقـويم والتطـوير حسب ما تقتضيه ظروف المملكة ومصالحها".

كان لا بد للملك ان يؤكد اسلامية الشكل الدستوري للانظمة التي اصدرها، ليس فقط لأن القرآن الكريم والسنة النبوية همـا الدستور الوحيد المعترف به في المملكة، بل كي تمنع العلماء المتشددين والاسلاميين الاصوليين في داخـل المملكـة مـن قراءة مغايرة لهذه الانظمة خارج إطار الإسلام، وكي يمنع المراقبين الغربيين في خارج المملكة من قراءة هذه الانظمـة داخل إطار الديموقراطية ومدلولاتها المختلفة في الغرب. لذلك اراد ان يتفادى بتأكيده ان القرآن الكريم والسنة النبوية همـا مصدر سلطة الحكم استعمال كلمة "دستور"، مستحدثا بدلا منها "النظام الاساسي للحكـم". كمـا اسـتخدم تعبيـر "الـسلطة التنظيمية" عند الاشارة إلى سلطات الدولة الثلاثة، عوضا من مصطلح "السلطة التشريعية"، تأكيدا منـه ان ا هـو وحـده مصدر التشريع.

كل هذا للوصول إلى الشكل الدستوري للحكم في المملكة. وهنا بيت القصيد. فالسعوديون لا يحبون من يضغط علـيهم، ولا يحبون من يستبق الاحداث عنهم. فمن عادتهم ان يؤخروا أي قرار، إذا ما بادر أحد إلى المطالبة به. بـل انهـم يـؤخرون أي اعلان، إذا توقعه أحد. ويؤخرون أي مشروع إذا تسرب قبل ان يتفق عليه. وهكذا دواليك. ان هذه السياسة هـي جـزء من طبيعة النظام.

□ □ □

هذا، من حيث الشكل. اما من حيث المضمون، فإن هذه التنظيمات حملت مجموعة من المؤشرات الجديدة، أهمها :

- ان الملك يلقي كل سنة "خطاب العرش" امام مجلس الشورى، والذي يتضمن سياسة الدولة.
- ان صلاحيات مجلس الشورى مقتصرة على ابداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحـال إليـه مـن رئـيس مجلس الوزراء (أي الملك). وما لا يحيله رئيس الوزراء، فلا حق للمجلس في مناقشته. بالاضافة، إلى مناقـشة الخطـة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة الانظمة واللوائح والمعدات والاتفاقات الدوليـة والامتيـازات وتفـسير الانظمة، إلى جانب مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والاجهزة الحكومية، وكلها تعابير مطاطية لا تعنـي شيئا محددا. زد على ذلك حق مجلس الشورى في استدعاء أي مسؤول حكومي (وزير) للمثول امام المجلـس إذا كـان المجلس يناقش امورا تتعلق باختصاصه. اما اجتماعات اللجان فهي غير علنية. ناهيـك بحـق المجلـس فـي اقتـراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ. ولكن ليس لمجلس الشورى صلاحية وضع القوانين دون العـودة إلـى مجلـس الوزراء. ومن هنا يتضح ان صلاحيات المجلس غير محددة. فلا شيء ممنوع ولا شيء مسموح. ويذكر انه لا يجـوز للعضو ان يتكلم على الموضوع الواحد أكثر من عشر دقائق. فالرقابة المالية على الحكومة ونفقاتها ما زالـت خارجـة عن عصمته، ومناقشة الموازنة ما زالت في يد مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك، والذي تنـاط بـه شخـصيا جميـع القرارات المالية.
- مدة مجلس الشورى اربع سنوات، وهي فترة التعيين نفسها التي فرضها نظام مجلس الوزراء الجديد الـذي صـدر في الوقت عينه، والذي نص على ان لا تزيد مدة شغل من يعين برتبة وزير على اربع سنوات، وتنتهي خدمتـه بنهايـة هذه المدة ما لم يصدر أمر ملكي بتمديدها. الا ان الأهم من ذلك، ان الملك في سعيه نحو التغيير، قد اضـاف مـادة هامة إلى هذا القرار تقول: "تنتهي خدمة من يشغل مرتبة وزير (٠٠٠) وقت صدور هذا الأمر بعد مضي سـنتين مـن تاريخ صدوره الخ ..."، والتي تنطبق على اعضاء مجلس الوزراء الحالي. أي بكلام اوضح، ان الملك اعطـى لنفـسه مدة اقصاها سنتان لاحداث التغييرات الوزارية المرجوة، مع حقه في الاحتفاظ بمن يريده وزيرا إلى ما شاء ا . لكـن في الوقت نفسه قد سن قانونا يقول فيه ان على الوزير ان يرحل بعد اربع سنوات، مـن دون ان يكـون لرحيلـه ايـة مضاعفات سياسية أو تفسيرية خارج هذا القانون.
- للمرة الأولى، يمنع نظام مجلس الوزراء الجديد أن يجمع الوزير بين الوزراء ووظيفة حكومية أخرى، كمـا يمنعـه من تعاطي التجارة، وتحديدا التجارة مع الدولة. ولعله يعود بذلك إلى قول الملك عبد العزيز: "انكم إذا شـاركتم التجـار في تجارتهم، فانهم سيشاركونكم في الحكم".
- أكد الملك في قراراته التنظيمية ان لمجلس الوزراء وحده حق "رسم السياسة الخارجية والداخلية والدفاعية والماليـة والاقتصادية والتعليمية وجميع الشؤون العامة للدولة ويشرف على تنفيذها". أما مجلس الشورى فيرفـع قراراتـه إلـى مجلس الوزراء للنظر فيها. فإن اتفقت وجهتا نظر المجلسين، صدرت بعد ذلك موافقـة الملـك عليهـا. وان تباينـت وجهتا نظرهما، فللملك اقرار ما يراه مناسبا.

□ □ □

إذا كانت التنظيمات السعودية تدخل في إطار مرحلة جديدة من مراحل التطوير السياسي في المملكة، فإن أهم مؤشر في هذا الاتجاه، هو ان الملك فهد راعى في اختيار اعضاء مجلس الشورى الستين عوامل عديدة، أهمها الترابط الاجتماعي بين جميع الفئات في المملكة والخبرة والتوزيع الجغرافي والانتماء القبلي والخلفية المهنية. فهناك الاعلاميون واساتذة الجامعات والعسكريون والتجار ورجال الأعمال، الذين من بينهم حوالي ثلاثين يحملون الدكتوراه في اختصاصات متعددة. إلى جانب بعض علماء الدين المعتدلين نسبيا. ومع ان اغلب الاعضاء من نجد، فإن هناك عددا من الاعضاء من الحجاز والمنطقة الشرقية، منهم اثنان من الشيعة، وهي الطائفة "المغضوب" عليها تاريخيا في السعودية. وبالطبع ليس بين اعضاء المجلس امرأة واحدة كما لا يوجد بينهم أحد من الامراء.

لقد اختير اعضاء مجلس الشورى بدقة، اساسها الولاء للنظام. لذلك لن يكون من بينهم من سيقلق راحة الحكم. كذلك لم يكن بين هؤلاء الاعضاء أحد من الوجوه المعروفة من "التيار السلفي" أو من "الاسلاميين"، مما يؤكد اعتماد الملك في المرحلة المقبلة على "النخبة الليبيرالية"، بعد المواجهة التي وقعت بين النظام والسلفيين الاسلاميين على اثر حرب الخليج، واتخذت اعنف اشكالها في الأشهر الثلاثة الاخيرة. ويبدو ان الملك فهد لم يرد ان يتحول المجلس إلى ساحة للاختلاف الفكري أو السياسي أو الطائفي، وكلها مسائل حساسة في السعودية، خاصة بعد الازمات التي مرت بها المنطقة، والتي فرضت على الجميع اللجوء إلى سياسات حذرة ومتوازنة. ولعل الوحيد المعروف بميوله "السلفية" هو رئيس المجلس ووزير العدل السابق محمد بن إبراهيم بن جبير، اضافة إلى آخر معروف بميوله "الإسلامية" هو نائب رئيس المجلس عبد ا بن عمر نصيف، الامين العام السابق لـ "رابطة العالم الإسلامي". وقد كان علماء الدين ورجالهم يريدون ان يقتصر مجلس الشورى على أهل العلم والمشايخ، ومن يسير في ركابهم من رجال الأعمال والتجار، ولخرين ممن هم محسوبون على التيار الديني والسلفي. لذلك فإن من بين اعضاء المجلس الجدد، من يشكل صفعة لهذا التيار، على الرغم من أن الملك حاول أن يوازن - كعادته - في هذا الموضوع.

لذلك استبق الملك اعلان أسماء اعضاء مجلس الشورى بالتعديل الوزاري الذي اجراه في العاشر من تموز ١٩٩٣، إذ فصل وزارة الاوقاف عن الحج، وعين الدكتور عبد ا بن عبد المحسن التركي وزيرا للاوقاف والشؤون الإسلامية ، وهو الذي كان مديرا لجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، (وهي بؤرة الاصوليين الجدد من الشباب الجامعي) والدكتور محمود بن محمد سفر وزيرا للحج، وهو الذي كان استاذا في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الدمام، وقبلها رئيسا لجامعة الخليج في البحرين. وكلا الوزيرين من خارج "الملاك الوظيفي الديني" التقليدي المهيأ لهكذا وظائف. الا ان الأهم من ذلك كان تعيين الشيخ عبد العزيز بن باز، رمز التزمت الديني في المملكة، مفتيا للمملكة برتبة وزير، وهو المنصب الذي ظل شاغرا منذ العام ١٩٦٩، اثر وفاة مفتي البلاد الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في عهد الملك فيصل. وبذلك سحبت الدولة "هيئة الدعوة والارشاد" (المطاوعة) التي كان يرأسها ابن باز، واعطتها لوزير الاوقاف الجديد ومعها موازنة قدرها مليار دولار سنويا، كانت تصرف على الاصوليين وحركاتهم في السعودية والعالم العربي والخارج. كذلك اضيف إلى مهام الوزارة الجديدة مسؤوليات الرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي وجه آخر من وجوه (المطاوعة).

وكان الهدف من هذا التعديل احتواء الحركات الاصولية التي كانت السعودية تدعمها، وخاصة بعد سقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي، وبعد ان اخذت ظاهرة التطرف الديني تتفاقم، ووجدت اطراف عديدة تشجعها، مما اساء إلى

الإسلام وشوه سمعته في الغرب تحديدا. وأرادت الدولة بسيطرتها على مصادر الدعم للجماعات الإسلامية في العـالم، أن تفصل بين التنظير في ما يجوز أو لا يجوز في الدين، وبين السياسة الدينية للدولة، التي ترغـب فـي تقـديم نمـوذج لعالم اسلامي يملك لغة التخاطب العقلاني ويفهم متغيرات العصر. فليكن إذا الافتاء لابن باز ـ الـذي قـال ان الأرض مسطحة ـ وليكن التنفيذ السياسي للسياسة الدينية، للدولة، وللدولة وحدها.

□ □ □

صحيح ان الصلاحيات تؤخذ ولا تعطى، والممارسة هي المحك، لكن السؤال يبقى، وقد اكتملت هيكلية الحكـم، عمـا إذا كان النظام السعودي سينفخ الروح فيها، ولا سيما ان النجاح الذي حققه حتى الآن بـسحب البـساط مـن تحـت اقـدام الاصوليين، سيدفعه إلى الثقة بالمواطن السعودي العادي، بحيث يتيح له ممارسة الحق الذي اعطاه اياه فـي التنظيمـات الجديدة، حتى لا يكون ما اشترعه النظام في هيكلية الحكم الجديدة قد جاء قليلا وجاه متأخرا. على سـبيل المثـال، هـل سيستقيل الامراء الوزراء بعد سنتين أو اربع سنوات، كما نص عليه نظام مجلس الوزراء. وبعـضهم صـار لـه فـي الحكومة عشرون سنة ونيف؟! هل سيمارس مجلس الشورى صلاحياته المنصوص عليها في صلب النظام، في مـساءلة الحكومة، ان لم يكن في انتقادها ورفض مشاريع قوانينها، في المجالات الاقتصادية والاجتماعيـة المنـصوص عليهـا، وان لم يتطاول إلى الشؤون السياسية والمالية؟! هل ستنمو هذه التنظيمات نمـوا طبيعيـا يتماشـى مـع نهايـة القـرن العشرين؟ أم ان النظام السعودي قد يخنقها في بداياتها إذا وجد فيها تماديا في الممارسة "الديموقراطية"، عندما اعطـى المواطن السعودي شبرا فأخذ مترا؟

الاسئلة كثيرة، والاجابة مرهونة بعاملين. الأول، التجربة وما ستفرزه مع مرور الوقت. والثاني، مدى ثقة النظام بنفـسه وثقته بالمواطن السعودي في حمايته. وهذان العاملان يتداخلان معا، في حال نجاح التجربة، إذا وسـع النظـام صـدره لها، فيكسب ثقة المواطن، فيعطيه الدعم ـ وبالتالي الشرعية الشعبية ـ التي يريدها، إلى جانب الشرعية الدينيـة، التـي بنت عليها الاسرة السعودية تحالفاتها التاريخية. بل لعل الشرعية الشعبية تكون بديلا مـن الـشرعية الدينيـة، إذا هـدد الاصوليون بسحبها. واذا لم يثق النظام بالنخبة الليبيرالية المثقفة، التي تمثل شريحة كبيرة من المواطنين العـاديين، فـإن رجال الدين الاصوليين سينفخون في الصور، وقد تنهار جدران اريحا السعودية.

□ □ □

وحتى لا يكون مجلس الشورى نظاما خارج العصر، وحتى لا تستمر الديموقراطية كلمة سيئة السمعة في المملكة، فانـه على النظام السعودي الادراك ان "عاصفة الصحراء" السياسية لم تنته بعد. واذا كان هناك من يظـن ان العاصـفة قـد انتهت، فإن ذيولها ما زالت بين صحراء "الصماء" في نجد، وصحراء "الدهناء" في الحجاز.

٥ ـ السعودية

التنظيمات والحكم:

٢ـ التقدم إلى الوراء

احتفلت المملكة العربية السعودية في ٢٣ ايلول ١٩٩٣، بالذكرى الواحدة والستين لتأسيس المملكة، وسط متغيرات سياسـية لم تشهدها منذ ان وحد الملك عبد العزيز الجزيرة العربية قبل ثلثي قرن. ولما كانت السعودية دولة لها مقومات اقتـصادية لا تجارى، كان من الضروري عدم التعامل معها بعواطفنا. فالنظام السعودي يشكل صمام الامان للدول المجاورة له. لانـه نظام مسالم في سياسته، وان كان توسعيا في طموحاته. ورضي النـاس والـدول التعامـل معـه، لانـه يملـك الخيـرات الاقتصادية والسيولة النقدية الهائلة، التي احسن استخدامها في توطيد دعائم الـولاء لـه ـ بـشرا ودولا. واعتقـد الـدعاة السعوديون انهم ملكوا الدين والدنيا، كما اعتقدوا ان السيولة دعامة دائمة للايمان، لا أحد يسألك فيها ولا أحد يـشكك فيـه. ولم يتعلموا، لا كيف يواكبون العصر، ولا كيف يطورون العقيدة.

ولم يتغير هذا المفهوم الا عند قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ التي اسقطت حكم الشاه. واقامت نظامـا اسـلاميا يحكمـه رجال الدين من أصحاب العمائم، هدم عرشا يدعي وصلا بالأكاسرة. ونقلت الثورة الإسلام من فكر طوباوي يتكلم علـى الجنة والنار، وما يعد للانسان بعد الموت من نعيم أو جحيم، إلى نظام حكم وممارسة اعطى نموذجا يحتذى لكل المفكـرين الدينيين، الذين اخذوا يقارنون ما هم عليه، كل في بلاده، بما اسـتطاع الايرانيـون ان يحققـوه. ولـم يـسع رجـال الـدين السعوديون، في إطار وهابيتهم المتزمتة ومع اختلافهم الجذري مع المذهب الشيعي الذي يصل إلـى حـد تكفيـره، الا أن يعجبوا بما حققه رجال الدين الايرانيون.

ومرت احداث جسام عديدة منذ قيام الثورة الإيرانية: من الحرب العراقية ـ الإيرانية، إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وسـقوط الشيوعية، إلى الانحسار الاقتصادي العالمي، إلى حرب الخليج "وعاصفة الصحراء"، إلى ما تبعها في الشرق الأوسط مـن مفاوضات السلام ومشتقاتها. وهكذا توالت الاحداث سريعا خلال السنوات الثلاث الاخيرة، بحيث لـم يـستطع المفكـرون الاسلاميون من سعوديين وغيرهم ان يواكبوها أو يستوعبوها. فادى ذلك إلى عزلهم عن المتغيرات الدولية وواقـع النظـام العالمي الجديد، بعد ان تخلى عنهم النظام الغربي القديم، الذي كان يمول نشاطاتهم للوقوف فـي وجـه الـشيوعية، والتـي كانت افغانستان التجربة الاقسى والاخيرة فيها. فجأة اصبح هؤلاء الاسلاميون من لزوم ما لا يلزم بعد الانسحاب الـسوفيتي من افغانستان وانهيار الشيوعية. فانقلبوا على من كان يدعمهم.

واستفاق الناس العاديون بمن فيهم رجال الدين في السعودية اثر غزو العراق للكويت، على وجود نـصف مليـون جنـدي غربي على الأرض السعودية، يستعدون لشن حرب لم يكن في وسع أحد في حينه تقدير نتائجها.

ولم يكن وقع وجود هؤلاء الجنود الغربيين وبهذه الاعداد الهائلة، بالحدث السهل أو الهين على المواطن السعودي العـادي، فما بالك بوقعه على رجل الدين نفسه. كان وطء هذا الأمر ثقيلا، ثقيلا على الكل، إذ لم يذكر التاريخ وجود هذا العـدد مـن الاجانب في الجزيرة العربية منذ غزو الفرس لها قبل الإسلام . كما لا يذكر التاريخ تواجد هذا العدد مـن "الكفـار" علـى أرض الاسلام، منذ بزوغ الدعوة المحمدية، على ما مر على الجزيرة العربية من غزاة ومستعمرين. كـان هـذا التواجـد

الاجنبي الكثيف، امرا مفصليا، افدح من غزو الكويت أو تحريرها. فتحرير الكويت – إلى اهميته السياسية – لا يستحق كل هذا الزلزال.

وبينما كان المواطن السعودي العادي يحاول ان يستوعب تدريجيا خطورة ما حدث، ويحسب مضاعفاته، كان رجل الدين السعودي يتذكر ما فعله رجال الدين الايرانيون في طهران بالامريكيين بعد الثورة مباشرة، من دون ان يجرؤ الامريكيون على غزو إيران أو ضربها عسكريا. لقد اصبح لدى رجال الدين السعوديين، من علماء وعامة، "مسطرة" جديدة يقيسون بها القرار السياسي السعودي. فالمقارنة لم تعد مرفوضة بين الموقف الإيراني المعارض لـ "الشيطان الاكبر" الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية ، وما يمثله في العالم من عداء للاسلام وقيمه، وبين الموقف السعودي الموالي لامريكا، وما تمثله من مصالح مشتركة مع السعوديين، من دون أي اعتبار للموقف الإسلامي . واذا بـ "المسطرة" المستعارة من طهران تتخذ حجما يطال القرار السياسي المتخذ في الرياض.

وبمقاييس "المسطرة" الإيرانية نفسها، كان لا بد لرجال الدين السعوديين، ومعهم العديد من المواطنين العاديين، من التطلع عبر مياه الخليج إلى التجربة الديموقراطية في إيران، حيث ان هناك مجلس شورى ينتخب مباشرة من الشعب، في داخله تعددية سياسية وحزبية ضمن الخط الإسلامي للدولة، وله صلاحيات واسعة، استطاع بواسطتها مؤخرا اسقاط وزير المال مرشح الرئيس رفسنجاني شخصيا، ويمارس رقابة صارمة على الحكم في الجمهورية الإسلامية الايرانية، حيث تشكل بعض الكتل النيابية في داخله معارضة للكثير من توجهات النظام الايراني، من سياسية واقتصادية. ويكتشف الكثير من رجال الدين السعوديين، ان الإسلام – في التجربة الإسلامية الإيرانية – لم يتعارض مع الديموقراطية المباشرة، ولا مع النقد ولا مع المعارضة البناءة. ويكتشف غيرهم من السعوديين ان في النظام الإسلامي الوحيد المتكامل في العالم، هامشا عريضا من الديموقراطية الحقيقية، اين هم منه في ديموقراطيتهم الإسلامية ذات الاسلوب السعودي الخاص!

□ □ □

وكان الحديث عن الاصلاح السياسي في السعودية، قد بدأ ابان حرب الخليج واشتد بين آب ١٩٩٠ وشباط ١٩٩١، حيث ترافقت الايحاءات الأمريكية بضرورة ادخال الاساليب الديموقراطية إلى انظمة الحكم في الخليج، مع حملة انتقادات عنيفة وجهها المعارضون الاسلاميون إلى وجود قوات التحالف الغربي على أرض الجزيرة العربية. وعندما انتهت حرب الخليج، صعد هؤلاء المعارضون مواقفهم واستمالوا بعض القيادات الدينية الى جانبهم. فكانت "النصيحة" – المذكرة التي وقعها في تموز ١٩٩٢، أكثر من مئة شخصية دينية سعودية، يطالبون فيها الملك فهد بـ "اصلاحات عميقة في النظام السياسي"، وخصوصا اطلاق الحريات والفصل بين السلطتين القضائية والسياسية. ولما لم يستمع أحد في الحكم السعودي إلى هذه "النصيحة"، بدأت حرب الكاسيت والفاكس ضد النظام، وهما السلاحان اللذان استعملهما الامام الخميني بنجاح في حربه لاسقاط الشاه. وحدثت المواجهة وللمرة الأولى بهذه الحدة، بين النظام والعلماء، مما ذكر الناس بالمواجهة بين الملك عبد العزيز و"الإخوان" عند بداية تأسيس المملكة في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن.

وفي أيار ١٩٩٣ شكلت مجموعة من الشخصيات الإسلامية "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية"، التي دعت إلى النظر في ما يحدث من مظالم. الا أن السلطات قمعت هذه الشخصيات على الفور. لكن هذا لم يمنع الولايات المتحدة، الحليف الاساسي للمملكة، من ان تكلف اثنين من ديبلوماسييها بالاجتماع باعضاء هذه اللجنة في السفارة الأمريكية في الرياض، على الرغم من الاحتجاج وأعلنت الخارجية الأمريكية ان هذا الاجتماع" لا يسيئ إلى العلاقة الممتازة القائمة بين البلدين،

ونعتبره عملا مشروعا وروتينيا وعاديا جدا في إطار عمل سفارتنا، واطار سياستنا الاجمالية بخصوص حقوق الإنسان ".

وكان الهدف من وراء الاهتمام الأمريكي بالاجتماع مع اعضاء "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية"، ليس فقط الدفاع عن حقوق الإنسان ، بل كان لخوف الامريكيين من انجراف المملكة في صراع سياسي ليس وقته الآن، خاصة ان في معلومات الامريكيين ان الاصوليين يتغلغلون في كل مرافق الدولة بما في ذلك دوائر الدفاع، كما انهم يدعمون تحركا جماهيريا في الداخل، ولهم صلات في الخارج، ويريدون السلطة ويملكون السلاح. لذلك تجاهل الامريكيون الغضبة السعودية من الاجتماع، حرصا على احتواء اعضاء اللجنة. وهذا ما حصل.

وبسبب آثار حرب الخليج هذه، وللمرة الأولى، طالب علماء الدين في السعودية، وهم الحلفاء التقليديون للنظام والشركاء في الحكم، والذين يدعون ان شرعية النظام مستمدة منهم، بفك عرى التواصل بين القرار السياسي والاقتصادي السعودي، والقرار السياسي والاقتصادي الأمريكي.

واتكأ النظام السعودي على "الليبيراليين"، من مثقفين ورجال أعمال وسواهم، في مواجهة صريحة مع رجال الدين، الذين اشعلوا فتيل الصراع بينهم وبين الحكم. صحيح ان النظام السعودي كان يخضع لمتطلبات رجال الدين باستمرار، الا انه يعرف انه قد سلف "الليبيراليين" الكثير من الاصلاحات، بدءا بالتعليم والجامعات ومرورا بقوانين التجارة والاعمال، وانتهاء بالاصلاحات العصرية التي ادخلها إلى اسلوب الحكم. وساندت النخبة الليبيرالية الحكم في مواجهته مع رجال الدين معطية النظام السعودي فسحة للتنفس. وكانت هذه النخبة قد تراءى لها ان في "عاصفة الصحراء" فرصة تاريخية للمسارعة إلى اخذ بعض الاصلاحات السياسية التي تواكب العصر، معتمدة على التشجيع الأمريكي الدافع في هذا الاتجاه، ولتقول لرجال الدين بأنكم لستم انتم وحدكم المجتمع السعودي بل ان هناك مجتمعا مدنيا موازيا لكم وباهميتكم، يعطي النظام شرعية توازي شرعيتكم. ان "عاصفة الصحراء" رغم كونها لم تفعل شيئا ايجابيا الا انه يكفيها انجازا انها اوجدت مجتمعا سعوديا اصبح يطير اليوم بجناحين ـ الديني والشعبي.

□ □ □

وبالطبع لم يتوقع أحد ـ حتى الامريكيون ـ ان تحمل التنظيمات السعودية الجديدة، وتحديدا مجلس الشورى، الاسلوب الديموقراطي بالمعنى الغربي المتعارف عليه (أي الانتخاب المباشر والتعددية السياسية وحرية المعارضة وسلطة الرقابة وغيرها)، في وقت وصل الاعتقاد عند البعض إلى أن وعد مجلس الشورى كاد يصبح سرابا. لذلك اعتبره الكثير من المراقبين خطوة في الاتجاه الصحيح، مع الطموح لو ان بعض اعضائه، بتقديرهم في أي عصر يعيشون، يستطيعون بآرائهم الصريحة دفع صلاحيات المجلس إلى حدها الاقصى. ولما كانت صلاحيات المجلس مقتصرة إلى الحد الذي اشرنا إليه، فهذا يعني انه يحتاج إلى نوعية اقوى وافضل من الرجال مما هو مطلوب عادة. وحيث ان الدولة تقليديا كثيرة التردد في قراراتها، فإن هذه المجموعة من الرجال الخيرين يستطيعون التعويض من ذلك بتنشيطها، بما يمكن ان يتوافر لهم من جرأة ومصداقية، فيبلورون مع بعضهم البعض رؤية جماعية إلى ما المملكة مقبلة عليه. هذه الرؤية الجماعية لمستقبل المملكة تكون أو لا تكون عندما يستطيع المجلس ان يسيطر على أكبر هامش من الديموقراطية، فيحافظ عليه مطالبا بالمزيد، تدريجيا، انما بثقة ومن غير تراجع. ويكون ذلك أول نجاحاته.

من هنا تعددت المواقف من التنظيمات السعودية، وسط مرحلة اتسمت بتسليط الاضواء الخارجية إلى السعودية والمنطقة الخليجية. فرأى البعض انها "تمثل استجابة جزئية لمطالب المعارضة". بينما قال آخرون ان المجلس "يعتبر نوعا من المشاركة الشعبية في السلطة". وأبدت بعض الاطراف ترحيبا متحفظا بالاصلاحات داعية "إلى المزيد من الانفتاح والسماح بقدر أكبر من المشاركة الشعبية". كل هذا لا يعني ان المطالبة بالمزيد من الانفتاح والمشاركة السياسية سوف تتوقف، أو انه سيعطى دور أكبر للرأي العام السعودي عن طريق المجلس. ولا أحد يتوقع انه بمجرد صدور هذه التنظيمات ستخمد جميع بؤر التوتر، من داخلية ممثلة في الصراعات بين التيار السلفي والحكم، وخصوصا في مجال العلاقات المذهبية والمزيد من المشاركة الشعبية، وخارجية ممثلة في العلاقات مع الجيران وقضايا الحدود المعلقة، ومع الدول الإقليمية ممثلة في إيران والعراق، والعلاقات السيئة بالطرفين، ومع العالم ممثلة في الولايات المتحدة، وهي علاقات دافئة أكثر من اللازوم. لكن لا بد لهذه التنظيمات من ان تخلق حالة من الحوار، تفتح فيه كل الملفات المعلقة، ولو بحذر شديد، سعيا للتوصل إلى قرارات بشأنها من خلال التفاهم وتبادل وجهات النظر. ولا شك أيضاً ان ادارة التنظيمات الجديدة وتنفيذها سيحددان مدى نجاح التجربة وقدرتها على الصمود امام جملة المتغيرات الإقليمية والدولية.

□ □ □

ومما يلفت النظر، ان بين اعضاء مجلس الشورى الجديد في السعودية، نخبة لا بأس بها من الذين لهم علاقة بالاعلام، بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا مؤشر واضح إلى ان النظام في السعودية سيولي العملية الاعلامية أهمية كبيرة في المرحلة المقبلة. على الرغم من أنه لم يكن من بين التنظيمات السياسية السعودية التي صدرت، أي تنظيم للاعلام السعودي، ينسجم مع حجم المملكة الاقتصادية وثقلها السياسي ودورها الاستراتيجي. ولعل الاعلام لا يحتاج إلى تنظيم بقدر ما يحتاج إلى عقلية. ومن المؤسف ان الاعلام السعودي الرسمي لا يعكس ليا من الانجازات والتطورات التي حققتها المملكة في ميادين مختلفة. والسرعة نفسها، فظل يلهث وراءها. والاعلام هو اساسا حوار يقيمه طرف سياسي مع طرف آخر، يحاول الواحد فيه ان يقنع الثاني بوجهة نظره في شتى الأمور مستعملا الرأي والموعظة والكلمة الحسنة، فيستميله إليها. لكن الاعلام السعودي فضل السهولة، فحصر تعامله بالاعلام المؤيد له، معتبرا ان مهمته تنحصر في ان يأتي الصحافي إلى البلاد، فيريه معالمها وما تحقق من انجازات عمرانية، ويعامله معاملة السائح، مستضيفا اياه في افخم الفنادق، تاركا للصحافي مهمة مفاوضة موظف التشريفات في الفندق، في ما يتعلق بغسل ملابسه أو اجراء مكالماته الهاتفية هل هما على حسابه الشخصي أم على حساب وزارة الاعلام، معتبرا - أي الاعلام - ان ايواءه واطعامه هما الهدف المرتجى من الزيارة.

أما وزير الاعلام فليس من مهمته لقاء الصحافيين والاجتماع بهم أو التحدث اليهم ومحاورتهم والسؤال عن انطباعاتهم وآرائهم. فهو يكتفي بلقاء قلة منهم. ممن يتفقون معه في وجهات النظر، دون ان يدرك ان دور وزير الاعلام، هو كدور المبشر الذي يسعى لضم أكبر عدد من الناس إلى سربه إذا كانوا خارج ذلك السرب. كذلك اختار وزير الاعلام السهولة، فحصر اهتمامه بتبشير "المؤمنين"، إذ لا وقت عنده لاضاعته في اقناع من يأتي غير مقتنع سلفا. ومثل وزير الاعلام الذي لا يقابل الصحافيين، كمثل وزير الخارجية الذي لا يقابل الديبلوماسيين، لاقناعهم بسياسة بلاده وتعزيز وجهة نظرها لدى حكوماتهم. ويأتي الصحافي - وغالبا ما يكون مدعوا - ويقبع في البلاد أياما بل اسابيع، من دون ان يحظى بلقاء وزير الاعلام - وربما أي مسؤول آخر، قد يضيف إلى معلوماته خبرا صحيحا أو يصحح معلوماته بمعلومات جديدة.

وقد اتخذ هذا التخلف - في السنة الاخيرة - طابعا دراماتيكيا. ففي الحين الذي ازداد فيه الاهتمام الاعلامي بالمملكة، اثر حرب الخليج، اضعافا مضاعفة. نجد ان الاعلام السعودي لم يستطع ان يتعامل بانفتاح، ومن دون ردة فعل، مع الاعلام الغربي. فالاخير وكما هو معروف، يستقي تقاريره من سفارته ومصادره الدبلوماسية ومخابرات بلاده، من دون حاجة مبررة وملحة إلى اللهاث وراء وزير الاعلام السعودي الذي لن يضيف إلى المعلومات المجمعة ما يذكر.

ان مزاجية وزير الاعلام في التعامل مع الاعلاميين، إلى اية جهة انتموا، وعدم ابداء أي جهد في شرح وجهة نظر بلاده امامهم (كان الشرح لو حصل سيساعد على نقل صورة متوازنة عن الواقع الموجود) جعل من الصعب العثور على مصداقية في اقوال الاجهزة الاعلامية المعممة من قبل الوسائل الرسمية. وفي مثل هذه الحال، تبقى مهمة وزير الاعلام منحصرة فقط في ارضاء الحاكم، عن طريق التصريح الذي يدلي به بعد كل جلسة لمجلس الوزراء، وليس في اعطاء الصورة المطلوبة عن حقيقة البلد.

لذلك لم يعتد السعوديون على النقد. وهم لا يحبونه لانهم لا يعرفونه اصلا. فقد استطاع النظام ان يسور نفسه - من دون ان يحصنها - ضد أي انتقاد ومن أي نوع كان. والاعلام السعودي، أكثر من غيره بين الاعلام العربي، يعتبر ان للاعلام وجها واحدا أوحد، هو ان كل شيء على ما يرام في المملكة. وقد تعزز هذا الفهم الاعلامي في عهد الوزير الحالي، حتى اصبح في عصر الاتصالات الحديثة والتكنولوجيا الاعلامية والاقمار الصناعية والفاكس والأقنية التليفزيونية المفتوحة، امرا يثير الاستغراب، ان لم يكن امرا مضحكا.

ان المثال الصارخ، في هذا المجال، على تقصير الاعلام الرسمي السعودي، في التصدي للحملات في الصحافة الغربية مؤخرا، هو ما جاء في "نيويورك تايمس" عن الوضع المالي في السعودية. وبدل أن يرد وزير الاعلام السعودي على مقالة الجريدة الأمريكية الصادرة في ٢٢/ ٨/ ١٩٩٣، إذا به يدفع الملك السعودي إلى الرد عليها بعد اسبوع من صدورها. وليس في علمي ان من عادة الملوك الرد على الصحف، حتى لو كانت "نيويورك تايمس". ثم مرت عشرة أيام أخرى، كان قد تم اثناءها تداول الخبر وسرت التعليقات والتفسيرات حوله، وحصل الضرر المطلوب، قبل ان يتصدى الوزير المختص (وزير المال) للرد عليها في ٩/١/ ١٩٩٣. كل هذا في عصر التكنولوجيا الاعلامية والاقمار الصناعية والأقنية التليفزيونية المفتوحة. ولا اعرف إذا ما كانت الصحيفة المذكورة قد نشرت رد وزير المال أم لا.

فالاعلام السعودي يتصدى للنقد بطريقتين. الأولى تكذيب كل خبر لا يعجبه أو لا يناسبه، حتى لو كان في اصغر جريدة أو مطبوعة أو اذاعة وفي اقصى بقعة في العالم، لا يقرأها أو يسمعها أحد، فيعمم عن طريق هذا التكذيب الخبر في اجهزته الاعلامية، ليسمع به القاصي والداني. والثانية، اتهام كل من كتب في الموضوع السعودي منتقدا، ولو مخلصا، بما لا يعجب الاعلام الرسمي، بأنه متواطئ مع العدو (أيا كان هذا العدو، حقيقيا أو وهميا) وأنه يريد النيل من المملكة وانجازاتها العظيمة. أو أنه، في اضعف الايمان، يريد ابتزازها لغاية في نفس يعقوب. أو انه - إذا كان اجنبيا - يريد الحط من قدر الإسلام الذي تمثله المملكة، وبالتالي هو جزء من المؤامرة اليهودية - الصهيونية المعادية للسعودية.

واذا قبل الاعلام السعودي على مضض، ولاعتبارات سياسية لا يستطيع التحكم فيها، ما يوجه إليه من نقد في الصحافة والاعلام الغربيين، فانه لا يستطيع ان يقبل بأي شكل من الاشكال ما يمكن ان يوجه إليه من نقد في الصحافة العربية. وهو محق في ذلك. إذ من المفروض ان يكون الاعلام السعودي، خلال ثلث قرن وبهمة كل وزير مر على هذا المنصب، قد دجن كل الاقلام العربية. فمشكلة الكتابة عن السعودية في الاعلام العربي، انك إذا كتبت مادحا فأنت متهم بالنفاق

والوصولية وطامح للوصول إلى بيت المال. واذا كتبت منتقدا فأنت متهم بالابتزاز طمعا بالوصول أيضاً إلى بيـت المـال. وبالطبع فإن هذا المأزق يناسب الاعلام السعودي، لأن الكاتب العربي مدان في كلتا الحالتين.

واذا كان السعوديون يتمتعون بحساسية خاصة تجاه النقد، فلأن مفهوم النقد عندهم، ارتـبط بالتـشهير الشخـصي بـبعض مسؤوليهم والذي شجعته اطراف من داخل السعودية نفسها كجزء من الصراع إلى السلطة أو المغانم، والـذي كـان سـببا مباشرا لازدهار "الصحافة الصفراء" في أوروبا. ان اسوء واشرس انواع النقد الذي تعرضـت لـه المملكـة، اشخاصـا وسياسة، كان بتمويل وتحريض من افراد هم من عداد السلطة السعودية نفسها، دون ان يستطيع الاعلام الرسـمي، أو ربمـا لا يريد، التصدي لها ومنعها. وان كل ما نشرته الصحافة العربية من نقد للسعودية عبر سنوات مديدة لا يعادل في قـساوته واساءته ومرارته شيئا مما نشرته الصحافة الممولة من الداخل السعودي. لذلك يستغرب القارئ السعودي عندما يقع علـى نقد يخالف ما يبث له رسميا عبر القنوات الاعلامية الرسمية، بقدر ما يستهجن الاعلام الرسمي عمـلا مـن هـذا النـوع. والسبب ان كل صحافي عربي، في المفهوم الاعلامي الرسمي، معلب تلقائيا في خانة من خانات "الولاء" السياسي. واقـول "الولاء" تفاديا لاستعمال كلمة "العمالة" التي يكثر استعمالها في الاوساط الاعلامية العربية، من رسمية وغير رسمية.

من هذا المنطلق دأب الاعلام السعودي على احتواء الصحافي العربي، المحترف والفضولي والممارس لمهنته والمـشغوف بها، الحريص على الحد الادنى من المعلومات الصحيحة والتحليل الموضوعي، عن طريـق مـا سـماه وزيـر الاعـلام السعودي "ميثاق الشرف الاعلامي"، الذي لا معنى له على الاطلاق، خارج مفهوم ان يكتب الصحافي بمـداد الدولـة وان يضرب بسيفها وان لا يزعج حكامها. والا عد "عديم المروءة والشرف والوفاء"، على حد تعبير وزير الاعـلام الـسعودي في معرض رده على ما تنشره بعض الصحف العربية من اخبار وتعليقات مستقاة من مصادر غربية.

ولما كان الغرب، بكافة وسائله الاعلامية، لا يزال - وبكل اسف - هو المصدر الاساسي لكل اخبار واحـداث الـسعودية، ومنه تستمد الصحافة العربية معلوماتها لغياب حرية الوصول والحركة إلى الخبر والمعلومة امام الصحافة العربيـة تكـاد تكون معدومة، مما يضطرها دائما إلى نشر الاخبار التي تنقلها وكالات الانباء والصحافة الغربية، كجـزء مـن خـدماتها الصحافية لقارئها. بل من واجبها تجاه قارئها، إذا ارادت ان لا تعمق من جهله أو ان تهين ذكاءه، وسط تقـصير الاعـلام السعودي وغيابه الدائم.

واذا كان وزير الاعلام السعودي لا يستطيع الرد على ما تنقله الصحافة الغربية من اخبار وتعليقات عن المملكة، لـيس لأن المعلومات صحيحة أو مفخمة فقط، بل لانه لا يملك الاسلوب المهني والراقي للرد، فانه لجأ إلـى الـرد علـى الـصحافة العربية التي نشرت بعض هذه الاخبار، بالقول في خطاب عام: "بين صفوفنا الاعلامية العربية من يـساهم فـي نـشر مـا تصوره بعض صحافة الغرب من اساءة بالغة لدولنا وشعوبنا (٠٠٠) اين من هذا العبث ميثاق الـشرف الاعلامـي؟ وايـن منه الضمير العربي؟ واين منه روابط العقيدة والدم واللغة والاصالة والوفاء لقضايا هذه الأمـة" (جريـدة "الحيـاة" ٦/٥/ ١٩٩٣).

□ □ □

ان من مآسي الوضع السياسي في المملكة، ان الاعلام الرسمي لا يجهد لتوسيع دائرة ما هو مسموح التداول بـه، وخاصـة ان هناك مجموعة من الاقلام السعودية المرموقة التي تتمتع بكفاءة عالية، وكنا سنراها تسعى حثيثا لخدمة الـصالح العـام، لولا ضيق ساحة الحركة والكتابة المتاحة لها. فهؤلاء مضطرون إلى مراعاة ثوابت كثيرة تحكم الصحافة وتوجهاتها، ممـا

لحبط الكثيرين منهم، فاستشعروا عدم جدوى الكتابة في مجتمع لا يتمتع بقدر من الانفتاح وسعة الافق. فلجأ بعضهم، من دون حرج شديد، إلى النشر في الصحافة الخارجية، وصمت البعض الآخر.

ان التنظيمات السعودية الجديدة، وبكل ما تحمله من بوارق طموحات وآمال للعديد من السعوديين والعرب، تبقى ناقصة بل ربما مجهضة - إذا لم يرافقها وعي اعلامي راق، يسعى لكسب صداقات جديدة للمملكة تمكنها من اجتياز مسالك صعبة امامها، لا يمكن للاعلام الرسمي تجاوزها عن طريق تجاهلها. إذ ان التجربة "الدستورية" الفريدة من نوعها لم تعد تسمح، إذا اريد لها النجاح، ان يدخل الصحافي إلى المملكة متعاطفا، ويخرج مشمئزا. وقد خرج الاعلام الرسمي في السنوات الماضية من الاعداء أكثر مما كسب من الاصدقاء.

فحالة الحوار المطلوبة، تتطلب التمييز والتفريق بين اللباقة والنفاق. كذلك الحالة الاعلامية المرجوة، تتطلب الاعتماد على المعلومة والرقم والمصارحة والثقة، ومعرفة ماذا يدور من مصادره الاصلية، لتعطي الصورة الصحيحة والامينة، والتي فيها وحدها، حماية البلاد والنظام. كل ذلك حتى لا تبقى التنظيمات "الدستورية" الجديدة، خطوات خارج التاريخ، وحتى لا يبقى الاعلام الرسمي خطوة متقدمة إلى الوراء.

٦ - السعودية

التنظيمات والحكم:

٣ - افول "العهد السعودي"

بتوقيع اتفاق غزة - اريحا في ١٣ ايلول ١٩٩٣، دخل العالم العربي في "العهد الاسرائيلي"، اراد هذا أم لم يرد، اعترف بذلك أم لم يعترف. ومنذ ان طوى اليهود العهد القديم من التوراة، لم يتحقق الكثير من نبوءات انبيائهم، كما تحققت في السنوات القليلة الاخيرة التي اعقبت حرب الخليج الثانية. ولو عاش قدامى الأنبياء اليهود الذين تحفل التوراة بسير حياتهم وحروبهم، لصدقوا احاديث العرافين وقد اصبح اكثرها واقعا على الأرض العربية اليوم.

كل ذلك استباق لسؤال: في أي عصر يعيش العالم العربي اليوم؟

سألت هذا السؤال، وقد شعرت ان الذي يغيب عن احداث العالم العربي، ولو اسابيع قليلة، يدرك حدود السرعة التي تتحرك بها احداثه. وهي على بطئها، تجر إلى متغيرات ربما لا يستطيع اللحاق بها. لكن في الوقت نفسه يعرف ان كل هذه المتغيرات المتحركة ما هي الا من قبيل المراوحة في مكان واحد.

والمراوحة في المكان الواحد، هي سمة العالم العربي الرئيسية منذ حرب الخليج وبعد مرور ثلاث سنوات كاملة على وقف النار واستسلام العراق. فإذا كانت حرب الخليج هي الاصل، ثم اصبحت الفرع، فهي لم تكن عنوانا للبداية كما انه ليس من الضروري أن تكون عنوان النهاية. لذلك يأتي سؤال في أي عصر يعيش العالم العربي في اواسط عقد التسعينات، كمحاولة "لترسيم" ملامح السنوات المتبقية من هذا القرن، وكأنه "حدود" فاصلة بين الذي أتى عند تأسيس دولة إسرائيل قبل حوالي سبع واربعين سنة، وبين الآتي بعد ست سنوات، حين يغلق القرن العشرون ابوابه على عصر عربي متخم بالتراجع ومشبع بالهزائم وذليل بالانكسار ومقيم في التخلف، واقعا في اسر زمن قد "يؤلف ولا يؤلفان".

□ □ □

إذا كان لا بد أن يكون هناك معلم لبداية السقوط الذي يجد العالم العربي فيه نفسه اليوم، فلا شك انه اتفاق كامب دافيد بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٧، الذي فتح "صندوق باندورا"، ونقله من حيز الاسطورة الروائية، إلى حيز الواقع السياسي. إذ تقول الاسطورة انه عندما فتحت "باندورا" صندوقها، خلافا لنصيحة ابيها، طارت منه الحشرات وخرجت الزواحف وغيرها، لتلوث السماء وتعيث في الأرض فسادا. في تلك السنة سقطت ريادة مصر العربية، وكانت بداية "العهد السعودي" . ولان مصر كانت هي المشكلة، وكانت هي بداية السقوط، فإن "العهد السعودي" ولد ومن رحم كامب دافيد، فشرب من حليب الفورة والثورة النفطية التي عرفها العالم عند ارتفاع اسعار النفط بشكل خرافي من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات، وبقي مسيطرا على الاقدار العربية حتى وصلنا إلى حرب الخليج وما بعدها.

ولعل أول من استعمل مصطلح "العهد السعودي" كان وزير خارجية تونس الاسبق محمد المصمودي في حديث له مع مراسل جزيرة "المنار" اللندنية في بيروت نهاد المشنوق. إذ يقول المصمودي في حديثه لـ "المنار" في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧[١]:

"نحن الآن نعيش في العهد السعودي شئنا أم أبينا. فإما ان تجرنا السعودية ونصبح كلنا عملاء لامريكا، واما ان تجرنا لنكون الضمير العربي الواعي، رغم ان امكاناتها البشرية والادارية لا تسمح بذلك".

كان حديث وزير خارجية تونس قبل سبع عشرة سنة، ابان العهد البورقيبي، وقت كان اتفاق كامب دافيد طريا يحز في النفس العربية، التي لم تكن قد "تتمسحت" كما هي عليه اليوم، وفي ظل ظروف هي غير ظروف زماننا الحاضر. وكان حديث المصمودي قد جرى والحرب اللبنانية شارفت على نهاية "حرب السنتين"، ومؤتمر وزراء الخارجية العرب في تونس منعقد يحاول تطويق مشكلة "قوات الردع العربية" وجنوب لبنان، والتواجد الفلسطيني يفجر الوضعين السياسي والعسكري في لبنان، والسعودية مشغولة بتطويق اغتيال الرئيس اليمني إبراهيم الحمدي في الجزيرة العربية، ودول الخليج ترفض، بل تخاف، التواجد الاجنبي على أراضيها وتتعامل معه على استحياء شديد، ومشكلة "أمن الخليج" تدور في حلقة مفرغة وسط حوار طرشان لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا. وكان مؤتمر جنيف لا يزال بين اخذ ورد، وحرب الصحراء المغربية بين الجزائر والمغرب بين شد وجذب، تستقطب اهتمامات المغرب العربي برمته، في الوقت الذي بدأت مطامع ليبيا في تشاد تظهر وتتخذ شكلا عسكريا.

وكان حديث المصمودي عن "العهد السعودي"، قد جاء وسط هذه الاحداث كلها، في معرض قوله: "ولسوء الحظ ان وزن مصر ضائع مع حكامها الذين ليسوا في مستوى حل المشاكل العربية (٠٠٠) فالسعودية هي الدولة الوحيدة المطلوبة والمحترمة والغنية في ظل غياب الدور المصري".

وبالطبع، وبعد حوالي عقدين من الزمن، لم تجرنا السعودية لنكون "الضمير العربي الواعي"، بل لم تستطع ذلك، فهذا شرف لا تدعيه. ولا هي دفعتنا إلى ان "نصبح كلنا عملاء لامريكا"، وهذه تهمة تنكرها، بل هو دور لم ترده. فلا فضل لسعودي على غيره من العرب في هذه التقوى.

وهنا يعاد طرح السؤال بشكل آخر:

---

[١] راجع جريدة "المنار" ـ لندن ـ العدد: ٤، الصفحة : ٩ ـ ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧. "المصمودي: نحن الآن في العهد السعودي شئنا أم أبينا".

هل بدأ افول "العهد السعودي"؟ وهل نحن نشهد انتقالا، في ظل الاوضاع العربية الحالية، من هذا العهد إلى عهد آخر لم تتكون ملامحه بعد، ولم تتحدد هويته، ولم يتفق على اسمه، ولم تظهر سماته حتى الآن؟ مع ذلك كلنا نعرف اسمه، ولكن لا أحد يريد ان ينطق به، حتى لا يقال انه يروج للاحباط العربي.

□ □ □

كان العالم العربي قد دخل في "العهد السعودي" عندما بدأ تراجع مصر اثر حرب ١٩٦٧، حسب ما يقول محمد حسنين هيكل [1]، وان ما يسميه هيكل بـ "الحقبة السعودية" قد بدأت اطلالتها منذ ذلك التاريخ عندما دعمت السعودية باموال النفط دول المواجهة. وقد تحولت هذه الاطلالة إلى وجود مؤثر بعد حرب ١٩٧٣. وظنت السعودية أن مال النفط يستطيع تكملة ما بدأه السلاح ولم تكمله السياسة عام ١٩٧٣. إلى ان جاءت حرب لبنان واحتلال إسرائيل لبيروت ١٩٨٢، وسقط النفط عند الامتحان الأول. وتكرر سقوطه بعدها بعشر سنوات عندما جاء غزو الكويت ليظهر النفط عاريا في شوارعها، بعد ان ظهر عاجزا في مداخل بيروت.

ولما لم يكن لدى السعودية أي جدول أعمال لاستراتيجية سياسية ذات اولويات تستجيب وتلبي. ولما كان من سمات السياسة السعودية، التردد وغياب التخطيط السياسي الواضح والمتفق عليه بين اطراف الحكم السعودي، وضحالة المحتوى الفكري (الإسلامي وغيره) الذي يملكه السعوديون، إلى جانب انعدام حرية النقاش وحركة الجدال التي يجب ان تكون متاحة لفرقاء العمل السعودي، فإن ذلك كله قد ساق السياسة السعودية من فشل إلى فشل، توج بحرب الخليج ومضاعفاتها التي يدفع العالم العربي يوميا ثمنها. عند هذا الفشل تلقف "العهد الاسرائيلي" العرب من "العهد السعودي"، والقوى العربية القومية متلاشية، والقوى النفطية عاجزة، والقوى الإسلامية مستشرسة. فنفخ الاسرائيليون في الصور فانهارت اسوار العرب عند ابواب اتفاق غزة ـ اريحا.

وأرادت السعودية في معرض نفيها لكل منجزات ما سبق ان حققته عهود الحقبة القومية، ان يكون الإسلام بديلا من العروبة، محاولة ان تنسب إليها تهمة التعامل مع الشيوعية ومشتقاتها اليسارية. واعتبرت الإسلام حزبا سعوديا، كما كانت القومية العربية حزبا ناصريا. فأخذت تدعم كل "القضايا الخاسرة" في القوس الممتد من القرن الافريقي، حتى الشمال المغاربي. ومن الشمال التركي حتى باب المندب في جنوب الجزيرة العربية. وبعد قيام الثورة الإيرانية، اعتبرت نفسها في مواجهة بين "الإسلام السعودي" و"الإسلام الإيراني"، من دون أن تدرك الفارق بين ديناميكية المفهومين الاسلاميين المختلفين. فشجعت الحرب بين العراق القومي وبين إيران الإسلامية، ودعمت بغداد بلا حدود. وتحت ستار المؤتمرات الإسلامية، حاولت الاختراق باسلامها كل نشاط اسلامي مهما كانت خلفيته ودوافعه ومراميه، دون ان تميز بين الاسلاميين الحقيقيين والاسلاميين المدعين. وفتحت خزائنها لكل من يريد ان يغرف منها باسم الإسلام ، تحت أي ادعاء أو مظهر، أو باسم أي فريق وهمي. وكان للمسلمين السود في الولايات المتحدة نصيب، كما كان للمسلمين البيض في جنوب افريقيا نصيب آخر. ناهيك بالمسلمين الصفر في الفيليبين واندونيسيا والصين وماليزيا، بالاضافة إلى مسلمي افريقيا السمر.

---

[1] راجع "السفير" ـ بيروت ـ ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٤. "هيكل في صالون احسان عبد القدوس".

وكانت جذور افول "العهد السعودي" قد بدأت تتنامى عندما اعلنت السعودية الجهاد في افغانستان لا في فلسطين، واذا بالمال السعودي يتدفق إلى المجاهدين في افغانستان، وتنظم له حملات التبرع سنة بعد سنة في المملكة. هذا الدفق المالي لم تعرفه قضية عربية، لا فلسطينية ولا غيرها، لا من قبل ولا من بعد. ولما بدأ الإسلام يتململ بين أيدي السعوديين بعد ان انتهت الحرب الافغانية "الخارجية"، بخسارة الجناح السعودي في الحرب القبلية الدائرة هناك. من هنا أخذ الوهن يتسلل إلى "العهد السعودي"، واذا بالاسلاميين الافغان الذين مولتهم السعودية ودربتهم المخابرات المركزية الأمريكية، ينتقلون إلى "الجهاد" داخل السعودية وغيرها من الدول التي كانت حليفة للسعودية، أكانت مصر أم الجزائر أم الأردن أم تونس، أم سواها. ولم يشفع هذا الاهدار الكبير للموارد المالية السعودية لدى الاسلاميين، فكانت المواجهة مع حركة الاصوليين الوهابيين التي اسفرت عن حركة "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية"، والتي سبقت اعلان النظام الاساسي للحكم ونظام المناطق ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى وتشكيله.

أما هزيمة الإسلام السعودي فقد كانت كاملة في القرن الافريقي، في غياب السعودية التام عن ازمة الصومال (العربي)، وامتداداتها، بعد أن ساندت رئيسها السابق سياد بري سنوات طوالا وحالت دون سقوطه مرارا. بقدر ما كانت بعيدة عن الدولة الافريقية الجديدة في اريتريا، وقد مولت أحد اطراف جبهات التحرير الاريترية عقودا طويلة. حتى في السودان، التي "انتصر" فيها الفكر الإسلامي وفاز بالحكم، فانه كان اسلاما مغايرا ومعاديا للاسلام السعودي. في الوقت الذي خسرت فيه السعودية رهانها على الحركات الإسلامية التي تدعي موالاتها في دول آسيا المسلمة. أما في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فلا وجود للاسلام السعودي الا في شكل مصاحف مطبوعة في مطبعة القرآن الكريم في مكة المكرمة، وبين ايدي ناس لا يجيدون العربية.

□ □ □

ولما كانت السعودية دولة ذات مقومات اقتصادية لا تجارى، مارست من خلالها دورا سياسيا فريدا من نوعه في العالم، فإن أي تقليص لمقوماتها الاقتصادية تلك يعني، تحديدا، تقليصا لنفوذها السياسي. وبالتالي فإن افول "العهد السعودي" يعود في الدرجة الأولى إلى امرين أساسيين:

الأول: انخفاض القدرة الاقتصادية السعودية إلى اقصى حد منذ حرب الخليج وحتى اليوم، والتي بلغت نفقاتها الرسمية المعلنة من الجانب السعودي وحده ٥٥ مليار دولار. رافق ذلك انخفاض اسعار النفط إلى ادنى مستوياتها قبل خمس سنوات حيث بلغ سعر البرميل أقل من ١٣ دولارا، بعد ان وصل في خضم الطفرة النفطية إلى حد وسطي بلغ ٢٨ دولارا ويزيد. وزاد في ضعف القدرات الاقتصادية السعودية الشره الزائد إلى شراء السلاح بتحريض واضح من الدول الصناعية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، مما زاد من العبء المالي على المقومات الاقتصادية للسعودية.

الثاني: الصدمة السياسية التي أصابت السعودية نتيجة لحرب الخليج، ومضاعفاتها الداخلية، من سياسية واجتماعية ودينية من جهة. ومن جهة ثانية مضاعفاتها العربية، في سقوط النظام العربي الواحد الممثل في الجامعة العربية ومؤسساتها، بعد ان اضعفه قيام مجلس التعاون الخليجي طوال عشر سنوات، واطلق عليه صدام حسين بغزوه الكويت، الرصاصة الاخيرة. اما مضاعفاتها الدولية، فكانت في تواجد قوات التحالف الغربي على أرض الجزيرة العربية وما جر معه من نتائج، تبدأ بتحرك المجموعات الاصولية الإسلامية بمختلف مذاهبها على امتداد العالم العربي، مستخدمة العنف وسيلة لتحقيق مآربها السياسية، ولا تنتهي عند تفتيت العراق إلى اجزاء جغرافية - اثنية - طائفية، وتجويع شعبه بحصاره، لا

بحصار نظامه المذنب. من الناحية العربية، حدث الشرخ بين دول "الضد" ودول آل ـ "مع" حتى اصـبحت عـودة اللحمـة إليه، عملا محفوفا بالمخاطر. ومن الناحية الدولية، سبق السيف العذل، في عودة الاستعمار الجديد مقنعا بقـرارات دوليـة ونظام عالمي جديد وسوق شرق اوسطية، بحيث صار يحتاج إلى جهود هرقلية لاستعادة شـيء مـن الـسيادة والاسـتقلال للعديد من الدول العربية.

وقد أدت الصدمة السياسية هذه إلى ترهل سياسي، داخلي وخارجي في المملكة، سجل عليها افول نجمهـا الـسياسي بـافول نفوذها الاقتصادي. ولضعف سلاحها الاقتصادي ـ وهي القوة الوحيدة التي تملكها ـ اصبح من الممكن استفرادها سياسـيا وتحميلها المزيد من الاعباء المالية، تحت ألف غطاء وغطاء، مما يوهن وضعها الاقتصادي، ويقلص من قـدرة تحركهـا السياسي. فالنظام السعودي يعرف ان هبوط العائدات المالية للمملكة يؤدي تلقائيا إلى هبوط في نفوذه الخـارجي والـداخلي. وتدخل السعودية اليوم عداد الدول المديونة فعلا وبمقدار كبير.

واذا كان للترهل السياسي اسبابه المباشرة، وأهمها الوضع الاقتصادي السيء الذي تعاني منه المملكـة، الا ان لـه اسـبابه غير المباشرة. منها واهمها ان القوى الكبرى في العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ما زالـت تخلـق هاجـسا امنيـا للسعودية ودول الخليج في المنطقة، بتخويفها من استمرار نظام صدام حسين في العـراق، والمطـامع التوسـعية للنظـام الإسلامي في إيران، بحيث تدفعها إلى شراء السلاح ولسنوات طويلة. سلاح لا تحتاج إليه ولا تجيـد اسـتعماله ولا تملـك ثمنه. لذلك تحاول الدول الغربية المصنعة للسلاح اقناع السعودية باستعدادها لاقراضها أي مال تحتاج إليـه لـشراء هـذا السلاح، لقاء ربط النفط واسعاره بتلك الدول، كضمان لديونها. فهناك شعور لدى الكثير من السعوديين، ان ثمـة مـؤامرة غربية مستمرة عليهم وعلى المنطقة، تسعى لربط المستقبل الاقتصادي للمملكة ومعها دول الخليج، باستمرار الحاجـة إلـى الغرب عن طريق شراء السلاح وخدمته بالخبراء الغربيين الاجانب، بقصد رهن الثروة النفطية إلى آجال طويلة.

عند الأمر الأول الاقتصادي، لا بد من التذكير ان احتياطي السعودية عام ١٩٨٣ كان ١٨٠ مليار دولار. في ذلـك الوقـت كان الاقتصاديون لا ينامون الليل، لانهم لا يعرفون من أين سيأتون بدولار النفط لكي تـدفع الـسعودية التزاماتهـا. فـي السنوات العشر الاخيرة، لم يصرف هذا الاحتياطي الهائل على مشاريع التنمية والمشاريع الاجتماعية والـصحية والاعمـار فقط، كما لم يقتصر صرفه في الداخل والخارج على الحركات السياسية من اسلامية وسواها، لـشراء الـولاء والرضـى والحلفاء في اصقاع المعمورة كلها. انما صرف بالدرجة الأولى على السلاح. ومنذ حرب الخليج، صار شراء السلاح هـو المصروف الاساسي.

بالطبع يعود شراء السلاح من الولايات المتحدة، ومن ثم من الدول الغربية الصناعية كبريطانيـا وفرنـسا، بالفائـدة علـى الاقتصاد الأمريكي والاوروبي، الا انه يؤسس في المدى البعيد لعلاقات أمريكا بايران الشاه في السبعينات يوضـح كيـف يمكن ان تسفر هذه العلاقات عن خطأ يودي بها إلى غير رجعة. فالـسلاح، ومـصادره، لا يمكـن ان يؤمنـا الاسـتقرار الداخلي لأي بلد، كما انهما لا يؤكدان وجود صداقة أو تحالف دائم بين طرفي الصفقة. ولعـل التـذكير أيـضاً بعلاقـات الاتحاد السوفيتي بالدول التي كان يبيع أو يهب لها السلاح، يوضح مجددا احتمال انقلاب هذه العلاقة عنـد أي متغيـر فـي النظام السياسي للبلد المصدر.

الا أنه ما دام هناك عطش دائم في الغرب والعالم إلى النفط، فستجد الولايات المتحدة وأوروبا طريقة مـا لتـدوير دولارات النفط لصالح الاقتصادين الأمريكي والاوروبي. وما دام هناك نهم في السعودية ودول الخليج إلى تكديس الـسلاح، فـستبقى

الولايات المتحدة وأوروبا المصدرين الوحيدين له، فليس عندهما ما يبيعانه لها سوى سلاح مقابـل الـنفط. وسـتبقى تلـك العلاقة غير متكافئة وغير صحية. وستبقى علاقة فوقية تمارسها واشنطن والعواصم الأوروبية مع دول النفط في الجزيـرة العربية.

لقد صرفت السعودية على السلاح سنويا منذ حرب الخليج والى اليوم ١٦ مليار دولار، بالاضافة إلـى ٦ مليـارات دولار لاسطول طائرات مدنية جديدة، نالتها الشركات الأمريكية ضد الشركات الاوروبية في صفقة اعلنت في ١٦ شـباط ١٩٩٤، بعد ان تدخل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون شخصيا مع الملك فهد، لاعطاء هذه الصفقة للولايات المتحدة. مما دعا الـسفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان إلى القول "اننا نؤمن ان القدر جعل الامريكيين القوة العظمـى الوحيـدة فـي العالم"، بعد ان طلب من الشركات الأمريكية المصنعة للسلاح والتي تطالب السعودية اليوم بـ ـ ٣٠ مليـار دولار هـي فواتير سلاح لم تدفع، بجدولة هذا المبلغ، واعادة تقسيطه، نظرا إلى النقص في السيولة النقدية الذي تعـاني منـه المملكـة. مما دفع وزارة الدفاع الأمريكية إلى طمأنة شركات السلاح، ان السعودية لا تعتزم الغاء طلباتهـا، انمـا اعـادة جدولـة مستحقاتها فقط، ضمن خطة جديدة يتفق عليها.

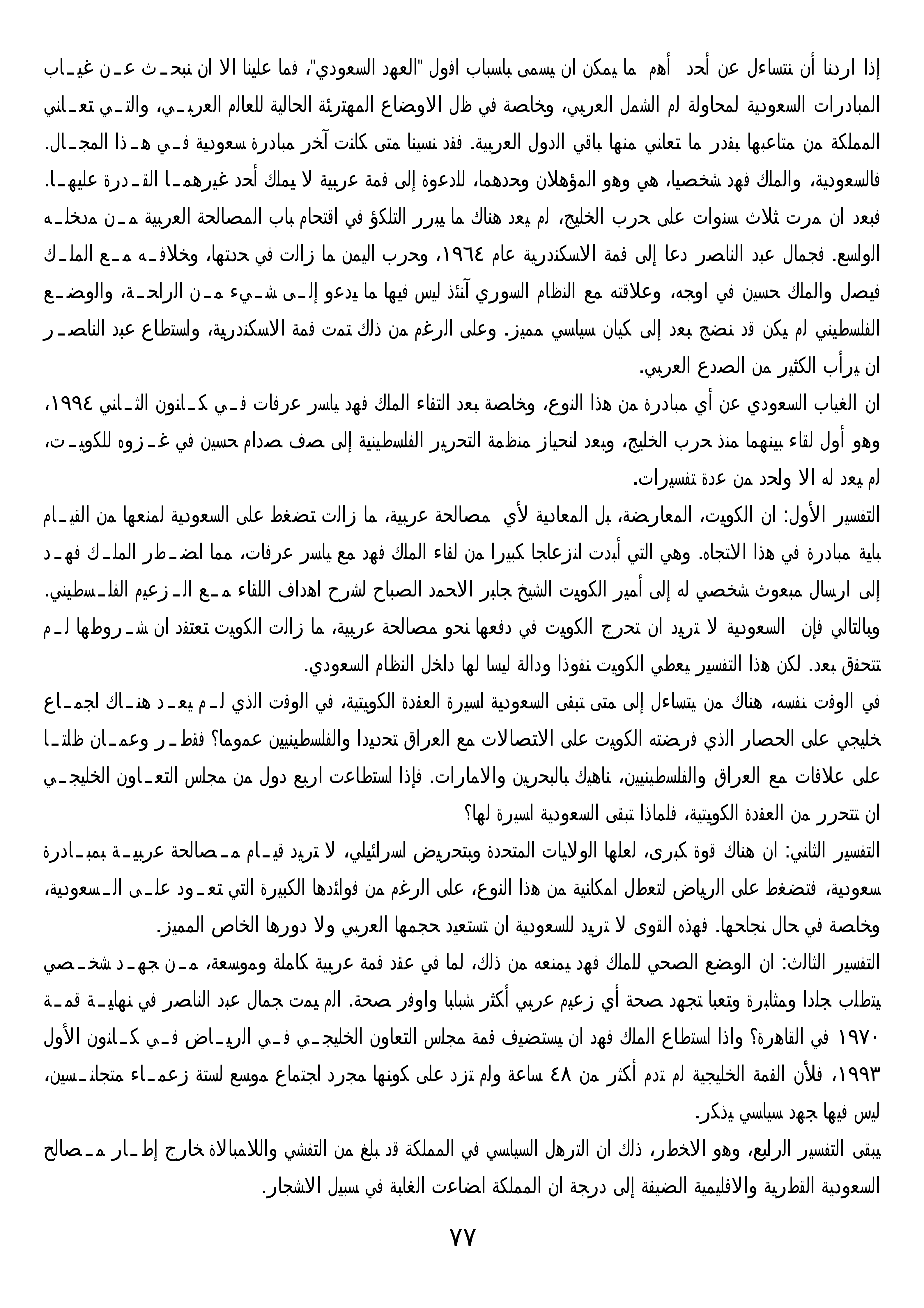
كل هذا لا يعني ان السعودية دولة على شفير الافلاس، فدخلها السنوي، بأسعار النفط المتدنية اليوم، هو ٤٠ مليـار دولار، والنفط الذي ما زال في باطن الأرض سيبقى ثروة مخزونة لعشرات السنين. الا ان الازمة المالية الحالية، لا بـد ان تـدفع المملكة إلى سياسة تقشفية، بدت واضحة في موازنة ١٩٩٣، بخفض الانفاق بنسبة ٢٠ بالمئة. الا ان أي تقـشف قـد يثيـر تململا في داخل السعودية، وخاصة ان الادارة الأمريكية تدفع الحكومة السعودية باتجاه التفكير في فرض ضـرائب علـى دخل الافراد وارباح الشركات، لشعب لم يعتد ان يدفع ضريبة قط في حياته، مما قد يعكر من صفو "الـسلام الاجتمـاعي" في الداخل. بالاضافة إلى الرغبة الأمريكية في بيع الحكومة للقطاع الخاص مؤسسات القطاع العام التي تشكل عبئـا ماليـا وخسارة دائمة للدولة. فعجز الموازنة السعودية الجديدة البالغ حوالي ٧,٥ مليارات دولار، هـو ضـعف عجـز الموازنـة الأمريكية. مما دفع وزير المالية السعودي محمد ابا الخيل إلى الاعلان ان: "الحكومة الـسعودية عازمـة علـى مواصـلة سياسة ضبط الانفاق، بل وتقويتها أكثر فاكثر خلال السنوات الثلاث المقبلة حتى تتخلص نهائيا مـن آثـار الاعبـاء الماليـة لحرب الخليج"، مؤكدا ان الوضع العام سليم من دون ان ينفي وجود ازمة مالية [1].

وفي غمرة هذه الازمة، يتم توقيع اتفاق غزة ـ اريحا، الذي يحتاج إلى دعم مالي لا حدود له، فيبدأ الغرب بـالتطلع نحـو السعودية ودول الخليج للحصول على المال اللازم لتشغيل وتفعيل هذا الاتفاق، في الوقت الذي لا تـستطيع الـسعودية ولا دول الخليج، ممارسة كرم لم تعد تسمح به موازناتها ومداخيلها، على الأقل حاليا. لكن في النهاية ستضطر السعودية إلـى دفع الفاتورة الفلسطينية، على الرغم من غضبها من السياسة العرفاتية خلال حرب الخليج. وستدفع الـسعودية ومعهـا دول الخليج ثمن السلام الفلسطيني ـ الاسرائيلي لمعرفتها بأهمية تحقيق السلام لمشاريعها التنموية والسياسية في المنطقة.

□ □ □

---

[1] لمزيد من التفاصيل عن الوضع الاقتصادي السعودي والموازنة الجديدة، راجع: "فايننشال تايمز" (١٠/ ٩/ ١٩٩٣) ـ ـ "نيويـورك تـايمز" (٨/٧/ ١٩٩٣) ـ نشرة أنباء "رويتر" (١٣/ ٩/ ١٩٩٣) ـ "الايكوموميست" (١٥/ ١/ ١٩٩٤).



إذا اردنا أن نتساءل عن أحد أهم ما يمكن ان يسمى باسباب افول "العهد السعودي"، فما علينا الا ان نبحث عن غياب المبادرات السعودية لمحاولة لم الشمل العربي، وخاصة في ظل الاوضاع المهترئة الحالية للعالم العربي، والتي تعاني المملكة من متاعبها بقدر ما تعاني منها باقي الدول العربية. فقد نسينا متى كانت آخر مبادرة سعودية في هذا المجال. فالسعودية، والملك فهد شخصيا، هي وهو المؤهلان وحدهما، للدعوة إلى قمة عربية لا يملك أحد غيرهما القدرة عليها. فبعد ان مرت ثلاث سنوات على حرب الخليج، لم يعد هناك ما يبرر التلكؤ في اقتحام باب المصالحة العربية من مدخله الواسع. فجمال عبد الناصر دعا إلى قمة الاسكندرية عام ١٩٦٤، وحرب اليمن ما زالت في حدتها، وخلافه مع الملك فيصل والملك حسين في اوجه، وعلاقته مع النظام السوري آنئذ ليس فيها ما يدعو إلى شيء من الراحة، والوضع الفلسطيني لم يكن قد نضج بعد إلى كيان سياسي مميز. وعلى الرغم من ذلك تمت قمة الاسكندرية، واستطاع عبد الناصر ان يرأب الكثير من الصدع العربي.

ان الغياب السعودي عن أي مبادرة من هذا النوع، وخاصة بعد التقاء الملك فهد بياسر عرفات في كانون الثاني ١٩٩٤، وهو أول لقاء بينهما منذ حرب الخليج، وبعد انحياز منظمة التحرير الفلسطينية إلى صف صدام حسين في غزوه للكويت، لم يعد له الا واحد من عدة تفسيرات.

التفسير الأول: ان الكويت، المعارضة، بل المعادية لأي مصالحة عربية، ما زالت تضغط على السعودية لمنعها من القيام باية مبادرة في هذا الاتجاه. وهي التي أبدت انزعاجا كبيرا من لقاء الملك فهد مع ياسر عرفات، مما اضطر الملك فهد إلى ارسال مبعوث شخصي له إلى أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح لشرح اهداف اللقاء مع الزعيم الفلسطيني. وبالتالي فإن السعودية لا تريد ان تحرج الكويت في دفعها نحو مصالحة عربية، ما زالت الكويت تعتقد ان شروطها لم تتحقق بعد. لكن هذا التفسير يعطي الكويت نفوذا ودالة ليسا لها داخل النظام السعودي.

في الوقت نفسه، هناك من يتساءل إلى متى تبقى السعودية اسيرة العقدة الكويتية، في الوقت الذي لم يعد هناك اجماع خليجي على الحصار الذي فرضته الكويت على الاتصالات مع العراق تحديدا والفلسطينيين عموما؟ فقطر وعمان ظلتا على علاقات مع العراق والفلسطينيين، ناهيك بالبحرين والامارات. فإذا استطاعت اربع دول من مجلس التعاون الخليجي ان تتحرر من العقدة الكويتية، فلماذا تبقى السعودية اسيرة لها؟

التفسير الثاني: ان هناك قوة كبرى، لعلها الولايات المتحدة وبتحريض اسرائيلي، لا تريد قيام مصالحة عربية بمبادرة سعودية، فتضغط على الرياض لتعطل امكانية من هذا النوع، على الرغم من فوائدها الكبيرة التي تعود على السعودية، وخاصة في حال نجاحها. فهذه القوى لا تريد للسعودية ان تستعيد حجمها العربي ولا دورها الخاص المميز.

التفسير الثالث: ان الوضع الصحي للملك فهد يمنعه من ذلك، لما في عقد قمة عربية كاملة وموسعة، من جهد شخصي يتطلب جلدا ومثابرة وتعبا تجهد صحة أي زعيم عربي أكثر شبابا واوفر صحة. الم يمت جمال عبد الناصر في نهاية قمة ١٩٧٠ في القاهرة؟ واذا استطاع الملك فهد ان يستضيف قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض في كانون الأول ١٩٩٣، فلأن القمة الخليجية لم تدم أكثر من ٤٨ ساعة ولم تزد على كونها مجرد لاجتماع موسع لستة زعماء متجانسين، ليس فيها جهد سياسي يذكر.

يبقى التفسير الرابع، وهو الاخطر، ذلك ان الترهل السياسي في المملكة قد بلغ من التفشي واللامبالاة خارج إطار مصالح السعودية القطرية والاقليمية الضيقة إلى درجة ان المملكة اضاعت الغابة في سبيل الاشجار.

لقد عودت السعودية العرب قبل حرب الخليج على مبادرات واتصالات في كل القضايا العربية، من مشروع الملك فهد بن عبد العزيز للسلام في قمة فاس ١٩٨١، إلى تحرك وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل الدائم، إلى الملك فهد نفسه عندما حاول حل قضية الصحراء المغربية بين الجزائر والمغرب حينما جمع الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد والملك الحسن الثاني في مطلع الثمانينات. بينما تبدو اليوم السياسة الخارجية للسعودية في حالة ركود يكاد ينسي العالم العربي ادوارها السابقة، فلا الملك يبادر، ولا وزير خارجيته يتحرك. اما وزير اعلامه فحدث ولا ولعل الخطر ما في الترهل السياسي في الاوضاع الخارجية، امكان انتقاله إلى الوضع الداخلي. فالناس، وقد اخذته على محمل الجد، تتوقع بعد قيام مجلس الشورى وبدء نشاطه في جلسة افتتاحية عقدت في ٢ كانون الثاني ١٩٩٤، ان يؤدي دوره الاستشاري المنتظر منه في التشريع وسن القوانين والرقابة على اجهزة الدولة بموجب قانون تأسيسه، وخاصة ان اسم الملك فهد قد ارتبط بهذا المشروع. فأمامه ٢٣٠ قانونا من قوانين الادارة الحكومية التي تتطلب تحديثا وبتا. وقد يكون من السابق لاوانه، ولم يمض على قيام المجلس سوى أشهر معدودة، توقع الكثير منه. لكن الكل يتوقع بعد قانون مجلس الوزراء، الذي حدد مدة بقاء الوزراء بأربع سنوات، ان يستقيل منه مجموعة من الوزراء صار لها في الوزارة أكثر من عشرين سنة. الا انه حتى الآن ليس هناك بوادر تغيير حكومي، ولا حتى محاولة لملء شواغر مناصب وكلاء الوزارات، وبعضها يدار بالوكالة والانابة منذ سنوات وسنوات.

كل ذلك يغذي الترهل، على الرغم من ان وضع الملك فهد والحكم السعودي يعتبر اجمالا، ممتازا في الداخل. خاصة بعد المصالحة مع الشيعة التي تمت في خريف ١٩٩٣، وبعد ضبط التعامل مع الاصوليين الاسلاميين من الوهابيين الذي ازعجوا الحكم طويلا منذ غزو العراق للكويت ووصول القوات الاجنبية إلى السعودية في صيف ١٩٩٠.

ومن المؤسف ان امكانية استمرار الترهل السياسي في الداخل، وانعكاساته الخارجية، تساهمان في مقولة افول "العهد السعودي" إلى درجة انهما قد تلغيان تدريجيا الدور السعودي عربيا، ولامد طويل، ما لم تقم مبادرة سريعة تعيد لملمة الاطراف المبعثرة، على الرغم من الشعور داخل النظام السعودي بشيء من المرارة لكثير من التصرفات العربية.

□ □ □

إذا كانت السعودية هي "الدولة الوحيدة المطلوبة والمحترمة والغنية في ظل غياب الدور المصري" – حسب قول المصمودي – فعليها ان تواجه مسؤولياتها في التصدي "للعهد الاسرائيلي"، فتتحامل على ما تعتبره "جراحاتها" العربية، معتبرة ان السنوات التي مرت منذ تلك الدعوة التونسية، ليست سجلا بفشلها، انما تحفيز جديد لدور ما زال يبحث عمن ينفض عنه غبار الهزيمة. وحتى يبقى كذلك السؤال عما إذا كان العالم العربي لا يزال يعيش في عصر عربي، مبررا. وهناك قول انجيلي مأثور: "ومن سخرك أن تسير معه ميلا واحدا، فسر معه ميلين[1]".

---

[1] انجيل متى (٤١/٥).

٧ـ السعودية

التنظيمات والحكم:

٤ ـ الاتفاق السعودي ـ الشيعي

في الأول من كانون الثاني ١٩٩١، صدر في لندن العدد الأول من مجلة شهرية في اثنتين وخمسين صفحة باسم «الجزيـرة العربية». في وقت كانت فيه قوات التحالف الدولي، وفي طليعتها القوات الأمريكية، جاثمة على أرض الجزيـرة العربيـة بمختلف فصائلها وجنسياتها، استعدادا لشن حرب تحرير الكويت ضد القوات العراقية الغازية. وكان الاستعمار الجديد قد وصل مدججا بالسلاح إلى دول الخليج، ومستعدا لاستعراض عضلاته التكنولوجية في أول حرب من نوعها، ضد عدو لا أحد يملك تقويما حقيقيا لقدراته العسكرية.

كان العالم العربي في حالة الهيجان والترقب، لم يألف مثلها منذ حرب ١٩٧٣. وكان العرب يتوزعون بين مؤيد ومعـارض للغزو العراقي للكويت من جهة، ولوجود قوات اجنبية على أرض عربية من جهة ثانية. ثمة من هو مع ومن هو ضد. فضلا عمن هو متحمس لفريق وفاتر الحماسة لفريق آخر. وكان الغليان سمة ذلك الشهر.

ولم تكن المجلة، التي قدر لها ان تمثل دورا سياسيا كبيرا في فترة زمنية قصيرة، في حينه، بأكثر من منشور من منـشورات المعارضة لانظمة الخليج التي انتشرت في لندن خلال الثمانينات. انما اللافت للنظر فيها، انها كانت أكثر جدية ورصـانة، واكثر مهنية من ناحية التبويب والشكل. وحمل العدد الأول منها تعريفا تحت اسمها: «مجلة شهرية سياسية تعنـى بـشؤون الجزيرة العربية (السعودية)». كما حملت افتتاحية العدد الأول، وسط ذلك الجو المكفهر من الاحداث العربية، نبرة تفاؤليـة تقول: «يطل علينا عام ١٩٩١، والامل يحدونا بامكانية حدوث تغييرات سياسية (٠٠٠) في دول المنطقـة الخليجيـة، تكـون حدوث تغييرات سياسية (٠٠٠) في دول المنطقة الخليجية، تكون مقدمة لبدء حياة جديدة مستقرة، تمـارس فيهـا الحريـات السياسية، وحرية التعبير عن الرأي، ضمن الاصول والاعراف الدينية».

كان هذا الكلام من قبيل العبارات العادية لصحف المعارضة الخليجية، يعني الكل ولا يعني احدا. إلى ان صدر العدد الثاني (شباط ١٩٩١)، واذا بملامح مجلة «الجزيرة العربية» تزداد وضوحا بقولها: «انها تعبر عن المعارضة السياسية في المملكة العربية السعودية، بمختلف اتجاهاتها، رغم ان القائمين عليها ملتزمون بالنهج الإسلامي. وهي امتداد لجميع الدوريات التـي اصدرتها المعارضة في الماضي، والتي أدت على امتداد اعوام طويلة رسالتها. وستكون هذه المجلة على هذا الاساس منبرا للمعارضة في المملكة ككل وبشتى اتجاهاتها وبغض النظر عن كونها تختلف أو تتفق في اطروحاتها مع رأي القائمين علـى المجلة». وتضيف المجلة الاضافة الاوضح إلى هدفها بقولها تلك الجملة الفصل: «ان الهدف المركزي الذي تتوجه المجلة إلى تحقيقه، هو خلق رأي عام داخلي وخارجي يدفع بعملية التغيير لهيكل النظام السياسي السعودي المتخاف إلى نهاية اصـلاحية تستجيب لمتطلبات المرحلة المعاصرة».

ولم يكن من بين المراقبين السياسيين لحركات المعارضة الخليجية، من يتصور ان هذه المجلة الشهرية ستحقق الكثيـر مـن اهدافها المذكورة، بعد صدور منتظم استمر ٣٢ عددا في ثلاث سنوات إلى ان توقفت في آب ١٩٩٣، ولم يوزع العدد الاخير منها (عدد ايلول ١٩٩٣) بعد ان كان قد طبع كجزء من صفقة العصر السياسية.

فما هي هذه الصفقة؟ وما هي خلفيتها؟ وما هو دور هذه المجلة في ذلك؟

□ □ □

بين ايلول وكانون الأول ١٩٩٣، تمت أهم صفقة سياسية بين نظام حكم ثابت، هو المملكة العربية السعودية، وبين معارضـة تمثل اقلية عددية، ذات لون طائفي، وتعاني من عقدة اضطهاد تاريخية، هي المعارضة الشيعية، الممثلة في الحركة الاصلاحية السعودية. هذه الصفقة وقعت ضحية صمت اعلامي مدبر، اراده طرف النظام الحاكم، والتزم به طرف المعارضة كشرط من شروط الاتفاق.

فاللافت للنظر ان المعارضة الاعلامية الناجحة للحركة الاصلاحية، والتي كانت سببا اساسيا، للتوصل إلى الاتفاق السعودي ـ الشيعي، والتي لم تكن المعارضة تملك سلاحا غيرها، لم تستطع استعمالها لاعلان نجاحها. فعلى الرغم مـن ان الـسعودية تسيطر سيطرة مباشرة على معظم وسائل الاعلام العربية، من صحافة واذاعة وتليفزيون وقنوات فضائية، وخاصـة خـارج حدود العالم العربي، وذات تأثير مباشر على العديد من المطبوعات والقنوات الاعلامية داخل الاقطار العربية، لجأت إلـى الصمت حيال هذا الموضوع وهي التي تهيم بالدعاية المبالغ بها لاقل الانجازات.

والسبب ان النظام السعودي، الذي قدم التنازلات الاساسية، اراد عن طريق الصمت عدم تعميم هذا الحدث وتفاصيله، حتى لا يصبح سابقة تتخذها حركات معارضة مماثلة مستقبلا، وحتى تبقى «مكرمة» من مكرمات النظام، فلا تبدو تنازلا منه أو ضعفا في بنيته. بالمقابل امتنعت المعارضة عن اثارة ضجة حول هذا الحدث الاستثنائي، حنكة منها، لحماية نجاح الاتفاق وتنفيـذه، بالاضافة إلى ان كتمان الاتفاق كان شرطا من شروط النظام، التزمت به بمصداقية كبيرة. لذلك تمت عملية التعتيم الاعلامي بنجاح كبير، فلم تتداول الصحافة هذا الاتفاق ـ الحدث الا في نطاق محدد، وفي نشرات خاصة لجأ معارضو الاتفاق إلـى ترويج معظمها في محاولة للطعن فيه وافشاله. فقد كانت كلتا الحكومة والمعارضة، مدركة ان الاعلام عن سير المفاوضات ونتائجها، قد يدخلها في تعقيدات بروتوكولية تتعلق بخصوصية النظام السعودي من ناحية، وقد يساهم في الكشف عن سريتها من ناحية ثانية، مما قد يعطل من مسيرتها. لذلك كان الصمت، قبل وبعد الاتفاق، هو ما ناسب الطرفين.

□ □ □

ما الذي جعل هذا الحدث الاستثنائي ممكنا؟

سؤال من عدة اسئلة، كلها تبدأ من حرب الخليج، الأولى والثانية. فبين الحرب الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية) والثانيـة (حرب تحرير الكويت) خف التوتر بين الشيعة في بلدان الخليج العربي وبين الانظمة الحاكمة إلى درجة معقولة. في الحرب الأولى، اثبت الشيعة ولاءهم الوطني وعروبتهم بانحياز اكثرهم إلى الصف العربي ضد إيران الفارسية. وما ان وضعت هذه الحرب اوزارها، حتى سرى ارتياح عام في اوساط الشيعة. اما في الحرب الثانية فقد وقف شيعة الخليج كلهم فـي الـصف المعادي لغزو العراق للكويت، مؤكدين ولاءهم للانظمة الحاكمة ومعارضتهم لصدام حسين، الذي لم يكن بينهم وبينه عبـر تاريخ الحكم البعثي في العراق، أي تفاهم. لذلك رفض الشيعة كل مبادرات واتصالات النظام العراقي، ابان غزو الكويـت، للتعاون معه.

كل هذه كانت عوامل ساهمت في تخفيف التوتر بين الشيعة الخليجيين وبين السلطات الحاكمة، وخاصـة الـسعودية، عنـدما ادركت هذه السلطات ان الشيعة ليسوا طرفا، على وجه العموم، في الخطر العام للحكومة السعودية في حرب الخليج الثانيـة تحديدا، وخاصة عندما دعا الشيخ حسن الصفار، رئيس الحركة السابق ومرشدها الحالي، إلى اشتراك الشيعة في التعبئة العامة التي سبقت هجوم التحالف الغربي على القوات العراقية المحتلة للكويت.

من خلال هذه الانفراجات، بدا ممكنا فتح حوار حول مطالب الشيعة في السعودية.

قبل ذلك، ما هي اوضاع الشيعة في السعودية، وما هي مطالبهم؟ النظام السعودي نظام لا يشبه أي نظام آخر في العالم. فهو نظام لا يتعايش مع الآخرين. والسبب في ذلك، ان المذهب الوهابي ـ وهو مذهب السلطة الحاكمة ـ مذهب مغلق رافض لكل المذاهب الأخرى، ولا يتعايش مع أي منها. فهو الدين كاملا، وهو الإسلام نفسه، كما يفهمه اصحابه. لا قبله ولا بعده. فاما ان تكون من اتباعه والا فهو يرفضك. وهذا سبب عدم انتشاره خارج نجد وبعض شواطئ الخليج. كذلك هو نظامه الـسياسي فاما ان تكون معه، بكل ما له وما عليه، والا فأنت من الخارجين عليه. فالبنية الدينية للوهابية، هي البنية السياسية نفسها التـي يتألف منها النظام الحاكم ويجري التعامل من خلالها.

من هنا تفهم علاقة آل سعود المتوترة بالشيعة فيما يسمى اليوم بالمملكة العربية السعودية. فمنذ ثورة الإخوان الأولى، التي اشتركت مع الحركة السلفية بطابعها الديني المتعصب وتشددها الوهابي. والاخوان يكنون كرها شديدا للشيعة، الذين اعتبروهم «كفرة» يجب ردهم إلى الدين الصحيح بالقوة.

وفي مؤتمر الارطاوية عام ١٩٢٦، الذي عقده الإخوان كبداية حركتهم ضد الامام (الملك فيما بعد) عبد العزيز، منكرين عليه تصرفات عديدة منها تنصيب نفسه ملكا، لأن الإسلام يحرم الملكية، ومنها استخدامه السيارات والتلغراف والتليفون لأنها من أعمال السحر. ومنها أيضاً سكوته على شيعة الاحساء والقطيف وتقاعسه عن فرض الإسلام الوهابي عليهم (البند العاشر) [1].

واحال الملك عبد العزيز بعد ذلك بحوالي سنة في مؤتمر الرياض في كانون الثاني ١٩٢٧، مطالب الإخوان إلى العلماء طالبا الافتاء في شأنها. فأفتوا فيما يتعلق بالشيعة على عبد العزيز ان يلزمهم البيعة على الإسلام الوهابي ويمنعهم من «اظهار شعائر دينهم الباطل»، ويمنعون ـ من جملة أمور أخرى ـ من زيارة المشاهد (كربلاء والنجف). كذلك تهدم أماكنهم «المبنية لاقامة البدع في المساجد وغيرها. ومن ابى قبول ما ذكر ينفى من بلاد المسلمين». [2]

ويشكل الشيعة حوالي ٣٥ بالمئة من مجموع سكان المملكة يتواجد اكثرهم في المنطقة الشرقية، وهي المنطقة الحساسة الغنية بالنفط وآباره ومنشآته والايدي العاملة المحلية والاجنبية، والتي يبلغ تعدادهم فيها حوالي مليون نسمة. ويتوزعون على اربـع مناطق سكن رئيسية هي: الدمام (وتضم مدن الدمام وثقبة والخبر والظهران). والاحساء، وهي منطقة زراعية وثاني منطقـة سكنية. والقطيف، وهي المنطقة الزراعية الثانية، والمدن الصناعية في الخفجي وجبيل ورحيمة وأبقيق.

□ □ □

بعد ذلك، كيف نظم الشيعة السعوديون انفسهم، وما هي الحركة الاصلاحية؟

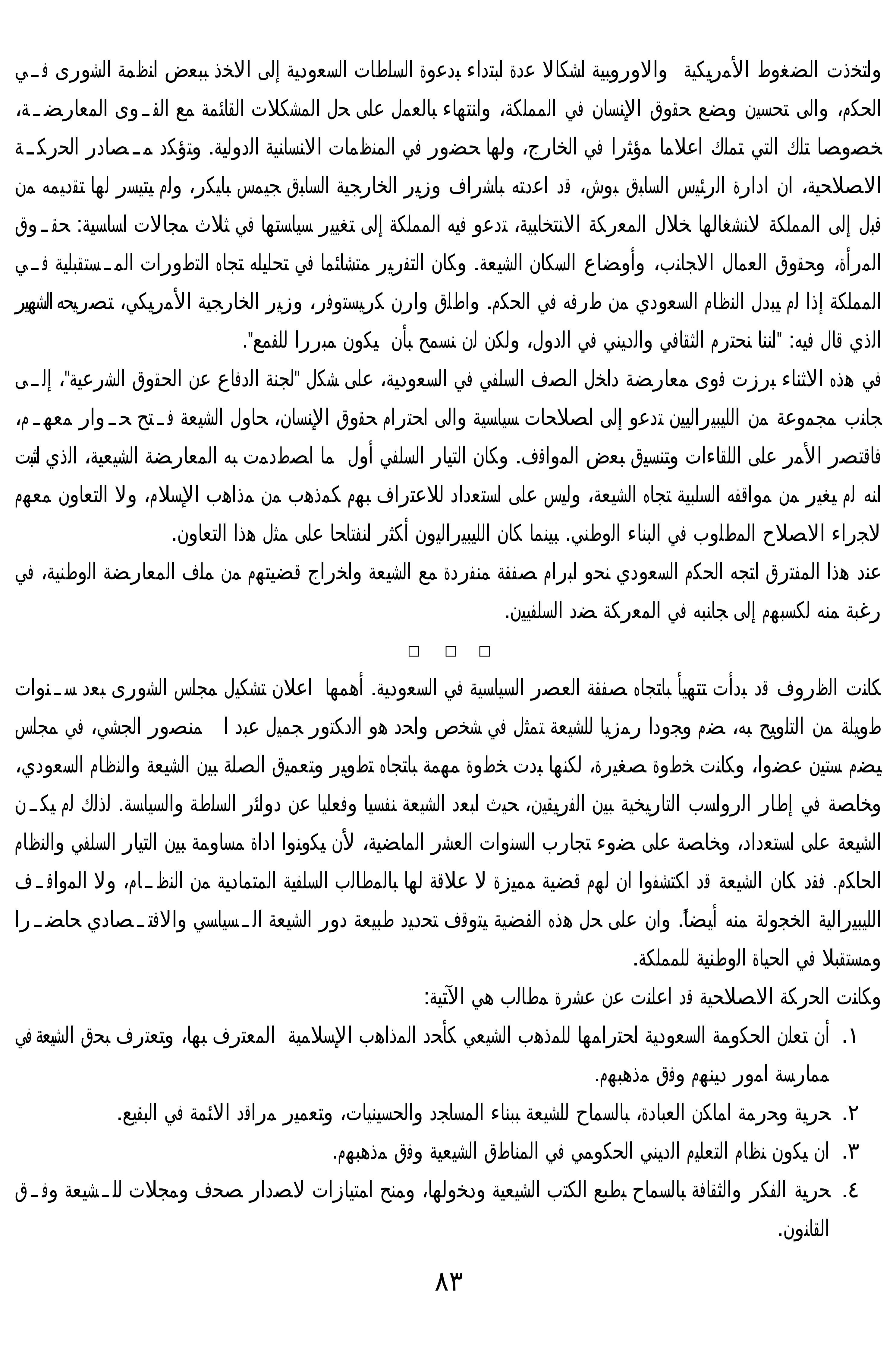
كانت «منظمة الثورة الإسلامية » جزءا من حركة أكبر تسمى «حركة الرساليين الطلائع»، تاسست في العام ١٩٦٨، وظلت في إطار تنظيم سري، وفق اسس العمل الحزبي التقليدي. ولم يعلن عن فروعها مثل الجبهة الإسلامية في البحرين، ومنظمة العمل الإسلامي في العراق، ومنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية (السعودية)، الا على مدار عدة سنوات. وخرج تنظيم «الثورة الإسلامية» إلى العلن في العام ١٩٧٥، واستمر إلى أواخر العام ١٩٩٠، وتحديدا حتى بعيد الغزو العراقـي للكويت. عند هذا المعطف جرى تبديل النظام والاهداف والاسم، وتزامن مع صدور مجلة «الجزيرة العربية»، حيث جـرى

---

[1] كتاب "الاصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز" للدكتور عبد الفتاح أبو علية. (الناشر غير معروف).

[2] كتاب "اصدق البنود في تاريخ عبد العزيز آل سعود" ـ لعبد ا الزامل ـ (الناشر غير معروف).

اعلان اسم «الحركة الاصلاحية»، وتم التباين عن الحركة الام. واعلن الإصلاحيون ان علاقتهم مـع "الرسـاليين الطلائـع" وفروعها القطرية الأخرى "مجرد علاقة رفاق سابقين".
كان من أهم أسباب تغيير الاسم، والانفصال عن التنظيم الماضي، هو تأكيد الاصلاحيين الفصل بيـنهم وبـين حـزب ا السعودي، في الوقت الذي طرأ تحسن نسبي بين المملكة وايران، حتى ان هناك من يعتقد ان إيران لـم تعـارض التقـارب السعودي مع الاصلاحيين الشيعة، على الرغم من استمرار معارضة حزب ا للاتفاق، قبل وبعد حدوثه. فقد كان هناك مزج دائم بين أي تنظيم اسلامي في الخليج وبين حزب ا الموالي لايران. فالحركة الاصلاحية لم تكن من دعاة تصدير الثـورة الإسلامية على الطريقة الإيرانية إلى دول الخليج، بل كانت حركة محلية تمثل الاقلية الشيعية في السعودية، لها مطالب معينة من النظام السعودي الحاكم، تريد تحقيقها بالوسائل السلمية والضغوط الاعلامية، لا بالشعارات الثورية والعمل التخريبي. وكان يقود هذه الحركة مجموعة من المثقفين الشيعة يعيشون في الخارج، ينقسمون إلى مجموعتين اساسـيتين: مجموعـة لنـدن ومجموعة واشنطن، لهم مرشد سياسي هو الشيخ حسن الصفار الذي كان يقيم في دمشق. ولهم مرجع ديني هو آية ا محمد الشيرازي الذي يقيم حاليا في طهران. لذلك عرفوا في اوساط حزب ا بالشيرازيين، نسبة إليه. ولم تكن المجموعة المثقفـة هذه على علاقة وطيدة بالاجهزة الإيرانية، مما شجع السعوديين على القبول بفتح حوار معهم .
وتميز نشاط الحركة الاصلاحية باسلوب جديد غير معروف في الاوساط التقليدية للشيعة، إذ اتخذ شكل انتاج اعلامي ودعائي متطور شمل العديد من الكتب والدراسات والمنشورات بالعربية والانكليزية في العاصمة البريطانية، اخذت تعتمدها المؤسسات والاحزاب الاوروبية والامريكية كمصدر من مصادر المعلومات الحقيقية عن السعودية. والى جانب نشاطها في لندن، فتحت الحركة الاصلاحية مكتبا تنسيقيا في واشنطن، يعنى بانتهاكات حقوق الإنسان في دول الخليج، مؤسسة واجهة لها باسم "اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في الخليج والجزيرة العربية" واخذت تتصل بشكل يومي مـع منظمـة العفـو الدوليـة، "امنيـستي انترناشونال" و"ميدل ايست وتش" ومنظمة "ليبرتي" البريطانية، ومنظمات امريكية وغربية أخرى. واصدرت الحركة نـشرة باللغة الانكليزية باسم "آرابيا مونيتر"، اوصلتها إلى المئات من رجال الصحافة والشخصيات والمنظمات في الولايات المتحدة. وتمكنت من انتزاع مصداقيتها في الاوساط الأمريكية عندما نالت منحة وقدرها خمسون ألف دولار من "المؤسسة الوطنيـة لدعم الديموقراطية"، وهي من أهم المؤسسات الامريكية الداعمة لنشاطات المنظمة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان.
واستطاع شباب الحركة ان يقيموا علاقات واسعة مع الاعلام الأمريكي ورجال الكونغرس والعديد من الشخصيات المؤثرة في القرارات الأمريكية. وكثرت التساؤلات عن هوية الحركة (وواجهتها اللجنة الدولية) ومطبوعاتها، بقدر ما ازدادت التساؤلات في الاوساط الأمريكية عما يدور داخل المملكة. وعبر الاعلام الذكي ذي النوعية المؤثرة، استطاعت الحركة ان تصيب من النظام السعودي مقتلا في أكثر الاماكن حساسية له، وهو الاعلام الأمريكي خصوصا، والاعلام الغربي بشكل عام.
وتضافرت مجموعة العوامل الاعلامية هذه، مع الانفتاح القسري للمملكة العربية السعودية أثناء وبعد حرب الخليج الثانيـة، حيث تدفق آلاف الصحافيين الاجانب إلى السعودية ودول الخليج الأخرى، لتغطية أهم حدث سياسي - عسكري منذ الحرب العالمية الثانية. في الوقت نفسه تضاعفت الضغوط الداخلية من التيار السلفي الديني والتيار المدني الليبيرالي (كل من زاويته المختلفة) مطالبة باجراء اصلاحات سياسية وتوسيع المشاركة في الحكم. وكثفت مجموعات الضغط الأمريكيـة والغربيـة حملاتها على النظام السعودي، لتغييبه الديموقراطية واضطهاده الشيعة وحرمانه المرأة من حقوقها وتزمته الديني، والى مـا هناك من تقاليد ارتكز إليها الحكم السعودي منذ نشأته.



واتخذت الضغوط الأمريكية والاوروبية اشكالا عدة ابتداء بدعوة السلطات السعودية إلى الاخذ ببعض انظمة الشورى في الحكم، والى تحسين وضع حقوق الإنسان في المملكة، وانتهاء بالعمل على حل المشكلات القائمة مع القوى المعارضة، خصوصا تلك التي تملك اعلاما مؤثرا في الخارج، ولها حضور في المنظمات الانسانية الدولية. وتؤكد مصادر الحركة الاصلاحية، ان ادارة الرئيس السابق بوش، قد اعدته باشراف وزير الخارجية السابق جيمس بايكر، ولم يتيسر لها تقديمه من قبل إلى المملكة لانشغالها خلال المعركة الانتخابية، تدعو فيه المملكة إلى تغيير سياستها في ثلاث مجالات اساسية: حقوق المرأة، وحقوق العمال الاجانب، وأوضاع السكان الشيعة. وكان التقرير متشائما في تحليله تجاه التطورات المستقبلية في المملكة إذا لم يبدل النظام السعودي من طرقه في الحكم. واطلق وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي، تصريحه الشهير الذي قال فيه: "اننا نحترم الثقافي والديني في الدول، ولكن لن نسمح بأن يكون مبررا للقمع".

في هذه الاثناء برزت قوى معارضة داخل الصف السلفي في السعودية، على شكل "لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية"، إلى جانب مجموعة من الليبراليين تدعو إلى اصلاحات سياسية والى احترام حقوق الإنسان، حاول الشيعة فتح حوار معهم، فاقتصر الأمر على اللقاءات وتنسيق بعض المواقف. وكان التيار السلفي أول ما اصطدمت به المعارضة الشيعية، الذي اثبت انه لم يغير من مواقفه السلبية تجاه الشيعة، وليس على استعداد للاعتراف بهم كمذهب من مذاهب الإسلام، ولا التعاون معهم لاجراء الاصلاح المطلوب في البناء الوطني. بينما كان الليبراليون أكثر انفتاحا على مثل هذا التعاون.

عند هذا المفترق اتجه الحكم السعودي نحو ابرام صفقة منفردة مع الشيعة ولاخراج قضيتهم من ملف المعارضة الوطنية، في رغبة منه لكسبهم إلى جانبه في المعركة ضد السلفيين.

□ □ □

كانت الظروف قد بدأت تتهيأ باتجاه صفقة العصر السياسية في السعودية. أهمها اعلان تشكيل مجلس الشورى بعد سنوات طويلة من التلويح به، ضم وجودا رمزيا للشيعة تمثل في شخص واحد هو الدكتور جميل عبد ا منصور الجشي، في مجلس يضم ستين عضوا، وكانت خطوة صغيرة، لكنها بدت خطوة مهمة باتجاه تطوير وتعميق الصلة بين الشيعة والنظام السعودي، وخاصة في إطار الرواسب التاريخية بين الفريقين، حيث ابعد الشيعة نفسيا وفعليا عن دوائر السلطة والسياسة. لذلك لم يكن الشيعة على استعداد، وخاصة على ضوء تجارب السنوات العشر الماضية، لأن يكونوا اداة مساومة بين التيار السلفي والنظام الحاكم. فقد كان الشيعة قد اكتشفوا ان لهم قضية مميزة لا علاقة لها بالمطالب السلفية المتمادية من النظام، ولا المواقف الليبرالية الخجولة منه أيضاً. وان على حل هذه القضية يتوقف تحديد طبيعة دور الشيعة السياسي والاقتصادي حاضرا ومستقبلا في الحياة الوطنية للمملكة.

وكانت الحركة الاصلاحية قد اعلنت عن عشرة مطالب هي الآتية:

١. أن تعلن الحكومة السعودية احترامها للمذهب الشيعي كأحد المذاهب الإسلامية المعترف بها، وتعترف بحق الشيعة في ممارسة امور دينهم وفق مذهبهم.
٢. حرية وحرمة اماكن العبادة، بالسماح للشيعة ببناء المساجد والحسينيات، وتعمير مراقد الائمة في البقيع.
٣. ان يكون نظام التعليم الديني الحكومي في المناطق الشيعية وفق مذهبهم.
٤. حرية الفكر والثقافة بالسماح بطبع الكتب الشيعية ودخولها، ومنح امتيازات لاصدار صحف ومجلات للشيعة وفق القانون.

٥. حرية انشاء الحوزات والمدارس الدينية في البلاد كما كانت في الماضي.

٦. وقف حملات التشهير بالشيعة والطعن في مذهبهم واعطائهم حرية الدفاع عن مذهبهم.

٧. إعطاء الصلاحيات الكاملة للقضاء والمحاكم الشرعية الشيعية، كسائر المحاكم في البلاد.

٨. حرية ممارسة الشيعة لشعائرهم المذهبية.

٩. تكافؤ الفرص، بالغاء التمييز الطائفي ضد الشيعة في الجامعات والمؤسسات التعليمية والوظائف الحكومية السياسية والعسكرية والامنية.

١٠. الاهتمام العمراني بالمناطق الشيعية، ووضع حد لما تعاني منه من اهمال وحرمان.

وسط هذه الاجواء، اقتنعت السلطة السعودية، بشخص رأسها الملك فهد بن عبد العزيز، بضرورة طرح مبادرة في هذا الاتجاه.

وقبلت التفاوض مع طرف سياسي معارض باعتباره ممثلا لفريق من المواطنين السعوديين، متجاوزة القنوات التقليدية التي تعتمدها السلطات لاتصالاتها بالجماعات والطوائف المختلفة. وكان مجرد تغيير هذه القنوات، بمثابة تثبيت لنوع جديد من التفكير وأساليب العمل.

وتقدمت السلطة السعودية، باسم الملك فهد، عبر سفيره في لندن الدكتور غازي القصيبي، بعرض إلى الحركة الاصلاحية يقبل البحث في تلبية مطالبهم ويسعى لتسوية الخلافات معهم، ويسمح بعودتهم إلى البلاد، شرط ايقاف نشاطهم الاعلامي الفاعل، المتمثل في العديد من المنشورات والكتب وعلى رأسها مجلة "الجزيرة العربية"، وتجميد اتصالاتهم الاعلامية بالصحافة البريطانية والامريكية والمؤسسات السياسية والجامعية والانسانية والاحزاب السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا.

ولم يكن القصيبي أكثر من ساعي بريد موثوق بين ملكه والمعارضة، في الوقت الذي كانت تجري فيه اتصالات أخرى يقوم بها اشخاص اخرون في طليعتهم الأمير محمد بن فهد (ابن الملك فهد) أمير المنطقة الشرقية، حيث التواجد الشيعي الكثيف في السعودية. فقد كانت معايشة الأمير الطويلة للمنطقة قد جعلته أكثر اطلاعا من غيره من افراد الاسرة الحاكمة، على مواقف الشيعة من القضايا المطروحة على الساحة السعودية، وخاصة مظالم التمييز التي يتعرضون لها. كذلك الاتصالات التي قام بها الأمير تركي الفيصل (ابن الملك فيصل وشقيق وزير الخارجية) رئيس الاستخبارات السعودية الخارجية، ونائبه الأمير سعود بن فهد (ابن الملك فهد أيضاً). إلى جانب الدور الذي يمكن ان يكون قد لعبه السفير السعودي في دمشق أحمد الكحيمي في اتصالاته مع بعض افراد المعارضة الشيعية هناك. وما كان ممكنا لهؤلاء ان يقوموا بكل هذه الاتصالات، لولا موافقة الملك فهد عليها، ورغبته الشخصية في نجاحها، مما أضفى على هذه المبادرة طابعا استثنائيا لم تعرفه المملكة من قبل.

□ □ □

تدارست جماعة الحركة الاصلاحية في لندن المبادرة السعودية وكانت منقسمة بين عدة تيارات، كما كانت تحسب حساب ما تسميه بالرفاق السابقين في المنظمة الام، وهي تعرف انهم ليسوا فقط معارضين للاتفاق، بل سيعملون أيضاً على افشاله. كما كان لا بد لها ان تأخذ مشورة آية ا محمد الشيرازي على ما يبدو بعد ان حذر من غدر الطرف الآخر، ترك الأمر شورى لما تراه الاكثرية.

وتوصلت الحركة إلى موقف موحد يقول: ان المبادرة جيدة إذا حققت شرطين. الأول: حق العودة لجميع المبعدين، والثاني: تنفيذ حد معقول من المطالب وليس كلها. وقالت في الشرط الأول، ان أي عودة إلى المملكة تبقى مرهونة بلقاء مع الملك، وسماع تطمينات منه شخصيا إلى تحقيق المطالب العاجل منها وغير العاجل. وقالت في الشرط الثاني، بضرورة اطـلاق سراح المعتقلين السياسيين من الشيعة، والغاء قرارات منع السفر.

وافقت الحكومة السعودية على شروط الاصلاحيين، وسافر وفد من مسؤولي الحركة إلى السعودية في ٢٧ أيلول ١٩٩٣، مؤلف من اربعة اشخاص هم: توفيق السيف (المعروف بتوفيق الشيخ) الامين العام للحركة الاصلاحية منذ عـام ١٩٩١. جعفر الشايب، نائب الامين العام للحركة، والمتحدث باسم اللجنة الدولية لحقوق الإنسان في واشنطن. صادق الجبران، وهو عالم ديني تخلى عن اللباس الخاص برجال الدين قبل سنوات. عيسى المزعل، دكتور في الدراسات الشرقية، الـذي كـان موجودا في المملكة.

وبقي الوفد في المملكة، بين جدة والرياض، مدة ٢٢ يوما، امضى معظمها في زيارات للمنطقة الشرقية لشرح ما حصل ورصد ردات الفعل عليه من الجماعات الشيعية هناك. إلى ان استقبلهم الملك فهد في قصر السلام في جدة في منتـصف تشرين الأول ١٩٩٣ بحضور أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد. واستمرت المقابلة حوالي الساعتين في جو ودي للغاية (حسب ما وصفته مصادر الحركة) جرى خلالها تباسط في الحديث، بعيدا عن أجواء البروتوكول الرسمية، تم فيها استعراض مطالب الحركة، ومستقبل شبابها بعد عودتهم إلى بلادهم.

وحقق لقاء الملك فهد زعماء الحركة المطالب التالية فورا:

١. اطلاق سراح اربعين معتقلا سياسيا شيعيا، بمن فيهم اولئك الصادرة في حقهم احكام الاعدام.
٢. البدء باصدار جوازات سفر للذين يرغبون في العودة إلى البلاد، إلى أي اتجاه سياسي انتموا. (كانت مطالب الحركة تصر على ان يشمل الاتفاق كل افراد المعارضة الشيعية ولا يقتصر على المنتمين إلى الحركة، للالتفاف علـى أي محاولة من خارجها لافشاله).
٣. البدء باعادة النظر في قرارات منع السفر التي كانت تشمل حوالي الفي مواطن، والتي بدأ ينخفض عددها تـدريجيا. وستبقى حالات خاصة سيتم النقاش حولها ودراستها واحدة واحدة.
٤. احالة لائحة المطالب الأخرى إلى دوائر الاختصاص في الوزارات المعنية، والبدء باجراءات تخفيفية في وقف التمييز ضد الشيعة. منها السماح، ولو بطريقة غض النظر، بدخول الكتب الخاصة بالشيعة أو بأقلام كتاب شيعة. ثم تعـديل كتاب التاريخ الذي يدرس في المدارس المتوسطة، والذي يذكر في طبعته القديمة، ان الشيعة هم من الفرق الضالة. أما الطبعة الجديدة فتذكر ان في المملكة خمسة مذاهب اسلامية، هي المذاهب الاربعة المعروفة لاهل السنة والجماعـة، والمذهب الخامس هو مذهب الامامية الإثني عشرية.

وتحفظ حزب ا السعودي على الاتفاق، لاسباب عديدة، منها وأهمها انه لم يكن طرفا في هذا الاتفاق وانه إذا لم يؤيده فانه لن يعارضه، بانتظار مساره التطبيقي. وانتقد حزب ا الحركة الاصلاحية تخص طائفة بعينها لا أكثر. ورأى الحزب ان الحركة قد قضت على نفسها بنفسها عندما تخلت عن حركتها الاعلامية ووافقت على وقف مطبوعاتها في الخارج وخاصة مجلة "الجزيرة العربية". وان السلطات السعودية قد نجحت في احتواء قوة معارضة كانت سبب قلق واحراج لهـا فـي

علاقاتها الدولية، وذات نفوذ في الجاليات العربية والاسلامية في الخارج، دون أن تقدم السلطات السعودية في المقابل شيئا يذكر.

□ □ □

لا شك ان الاتفاق السعودي - الشيعي، يفتح صفحة جديدة في علاقة النظام السعودي برعاياه، وخاصة مع الاقلية الشيعية في المملكة، بقدر ما يفتح - إذا استطاع النظام السعودي ان يبني عليها ويطورها - صفحة جديدة في العلاقات السنية - الشيعية على امتداد العالمين العربي والاسلامي. لذلك لم يعد هذا الاتفاق شكلا من اشكال اعلان نوايا، بقدر ما أصبح بحاجة إلى ترسيخ يثبت من مبادئه، وينقله من حدوده الدنيا التي تم التوصل إليها، إلى واقع ارحب يجعله ركيزة لاتفاقات مماثلة لدول خليجية أخرى، تعاني من مأزق مماثل في علاقاتها مع مواطنيها الشيعة.

ومن الانصاف القول ان هذا النوع من المبادرات يمثل سابقة قلما تحدث في العالم العربي. فليس من المألوف لحاكم عربي ان يستدعي معارضيه للاجتماع بهم والتحاور معهم وبحث مطالبهم توصلا إلى التفاهم معهم، كما حدث بين الملك فهد بن عبد العزيز وزعماء الحركة الاصلاحية. وخاصة إذا كان الحاكم ملك المملكة العربية السعودية، الذي تحكم علاقته وعلاقة نظامه بالشيعة، جملة موروثات تاريخية وتعقيدات طائفية وفتاوي مذهبية، يقع معظمها خارج إطار الوضع الراهن، ليعود إلى تاريخ لم يشاركوا في صنعه. لذلك هناك من يتربص بهذا الاتفاق لافشاله، من داخل النظام السعودي أكثر من خارجه. لأن هذه النقلة النوعية تفتح في حال تثبيتها، آفاقا للاصلاح داخل المملكة، لا يريده اعداء النظام.

لذلك يبقى السؤال المطروح هل يريد النظام السعودي فعلا تطوير علاقته مع المعارضة الشيعية إلى درجة الالتحام الوطني، طاويا صفحة قديمة غير مشرقة مع مواطنيه الشيعة، فيندرج ذلك في تصور مستقبلي تخطو فيه المملكة بواقعية، خطوات حقيقية - ولو بطيئة - نحو الاصلاح والانفتاح؟ أم ان الأمر مجرد عمل آني، في مرحلة تكاثرت فيها الضغوط الداخلية والخارجية على المملكة؟

فالاصلاحيون يدركون ان النظام السعودي يجد صعوبة شديدة في تطوير وتحسين اوضاع الشيعة، دون استفزاز الكيد لقطاعات واسعة من الاتجاهات الدينية التقليدية، وخصوصا عند السلفيين. وهم غير متوهمين بأن اتفاق النظام معهم، هو اجراء في سياق لجراءات أخرى تبنتها الحكومة لامتصاص الضغوط الداخلية والخارجية معا. لذلك ليس في نيتهم اللجوء إلى التصلب والتصعيد، مانحين النظام كل الفرص الممكنة.

□ □ □

الجواب على هذا السؤال - واي سؤال آخر في هذا السياق - ليس في متناول أي منها في هذه المرحلة، مع الاعتراف بأن هامش المناورة ليس واسعا بما فيه الكفاية لاحد. فليس هناك ضمانات كافية لديمومة هذا الاتفاق كما انه ليس نهاية الصعوبات، بل بدايتها. وبانتظار ان لا يسقط، لا النظام ولا المعارضة، امام هذه التحديات الخطرة، يحلو التفاؤل.

□ استند في معلومات هذا الفصل على لقاءات شخصية مع عدد من اعضاء الحركة الاصلاحية في لندن بين أيلول وكانون الأول ١٩٩٣، وما نشر في مجلتهم "الجزيرة العربية". بالاضافة إلى ما نشر في مجلة "العالم" - لندن (١٣/ ١١/ ١٩٩٣) - ونشرة "صوت البحرين" - لندن (كانون الأول ١٩٩٣) - ومنشور "رسالة الحرمين" (الموالية لحزب ا) - لندن (تشرين الثاني ١٩٩٣)، ومجلة "النصر" (الموالية لايران) - لندن (كانون الأول ١٩٩٣).

٨ ـ السعودية

علاقات الجوار:

١ ـ من الحج إلى النفط

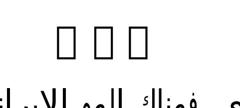
في الاسبوع الذي قدمت فيه إسرائيل إلى الخليج العربي، كانت دول مجلس التعاون الخليجي مشغولة بايقاف العـراق دون الوصول إلى العالم العربي. وبين المفاوضات المتعددة الاطراف لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط حول موارد المياه التي عقدت في العاصمة العمانية مسقط، وتلك المفاوضات المتعددة الاطراف حول الحد من التسلح التي ستعقد في العاصمة القطرية الدوحة، كانت الرياض (عاصمة الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي) منهمكة في رصد ردات الفعل لبيانها المتشدد ازاء العراق الذي صدر عن وزراء خارجية دول الخليج في ٣ نيسان ١٩٩٤، الداعي إلى تأييد ابقاء العقوبات على النظام العراقي واستمرار حصار شعبه.

واستوقفني، من بين جملة مواقف لاطراف أخرى، الموقف السعودي المتصلب الذي عبر عنه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل في بيان مجلس التعاون الخليجي في دورته الخمسين، والذي حذر فيه من محاولات العراق العمل على شـق مجلس التعاون الخليجي "الذي كان الصخرة الصلبة التي تصدت لاطماعه ودمرت عدوانه"، والذي حاول من خلاله ان يضع حدا لما اثير عن تباين في مواقف دول المجلس تجاه العراق. وهو تباين تؤكده السياسة القطرية الجديـدة يوميـا، والـسياسة العمانية تقليديا، وتحاول السياسة السعودية لملمته.

لذلك لم يحاول الأمير سعود الفيصل ان يغطي العلاقات المتردية بين دول الخليج بالفاظ منمقة، إذ بادر إلى الاقـرار بـأن مجلس التعاون الخليجي يلتئم "في ظل ظروف مهما احسنا الظن بها فانه لا يمكن القول انها مطمئنة". أما عدم اطمئنان وزير الخارجية السعودية، فيعود إلى ان الديبلوماسية المستقلة التي تتبعها كل من سلطنة عمان ودولة قطر تحديدا، ترى السعودية فيها خروجا على سياسة "الاجماع" التقليدية لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي خروجا على سياستها. ولعلها المرة الأولى التي تعرب فيها السعودية علنا. وبهذا الوضوح، عن استيائها من انفتاح شريكتيها، وخاصة قطر، على العراق. من هنا جـاء التأكيد السعودي، ان النظام العراقي يبذل جهودا كبيرة وواسعة إلى امتداد الساحة العربية، محاولا من خلالها العمل على رفع الحصار المفروض عليه بموجب قرارات مجلس الامن، والشروع في تطبيع العلاقات معه من دون التقيد بالتنفيـذ الكامـل والشامل لما تنص عليه هذه القرارات والاسس المعروفة التي بنيت عليها. ومن هنا أيضاً جاءت دعوة الأمير سعود الفيصل لوزراء خارجية مجلس التعاون، إلى اصدار قرارات "تؤكد ثبات واستمرار موقفنا من هذا الأمر من أجل اقفال الباب امام أي محاولات من هذا النوع".

وصدر بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي، كما أراده الأمير سعود الفيصل، وبالمفردات التي انتقاها، وبالاجماع الذي ترغب فيه عادة السعودية. ولكن هل تم اقفال الباب امام محاولات التباين في الموقف الخليجي من العراق؟ من المؤكد لا. ومن المؤكد أيضاً ان هذا البيان لم يلغ أيضاً التباين في الموقف الدولي من موضوع رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، منذ ان اخذت دول كفرنسا وتركيا والصين وغيرها تدعو إلى ذلك. إذا فالبيان والاجماع عليه شيء، وكيف يتـصرف الافرقـاء الخليجيون على الأرض شيء آخر. فمحاولة السعودية اعادة توحيد الموقف السياسي الخليجي بشكل عام، وحيال العراق بشكل خاص، لم تكن بأكثر من تطبيق لمقولة "ان على المرء ان يسعى". فالسعودية تشعر بتقلص كبير في نفوذها السياسي منذ حرب

الخليج والى اليوم، في اوساط نظرائها في مجلس التعاون، وهي تنظر باستياء إلى التحركات الديبلوماسية التي تقوم بهـا دول مجلس التعاون، كل باتجاه مصالحه المتناقضة والمتضاربة مع المصلحة السعودية، دون ان تستطيع رد قضائه. أكانت سياسة قطر مع العراق، أم عمان مع اليمن، أم الامارات مع إيران، أم الكويت مع الكل. كذلك لم يكن الموقف السعودي مجردحركة تأييد للكويت في مشكلتها مع العراق، وهي المختلفة معها في العديد من اوجه سياستها، بقدر ما كان صرخة طرف منـزعج بأنه لم يعد قادرا على التحكم بالامور.



والهم العراقي ليس وحده الذي يشغل البال السعودي. فهناك الهم الايراني، الذي يفوق خطورة في المدى البعيد، الهم العراقي. وخاصة ان العلاقات السعودية ـ الإيرانية قد عادت إلى التوتر مؤخرا، بسبب الخلاف حول موضوعين اساسـيين: عـدد الحجاج الايرانيين، والسياسة النفطية حول سقف الانتاج والاسعار. وعلى الرغم من ان الأمير سعود الفيصل قد استعمل لهجة هادئة في حديثه عن إيران، الا أن إيران صعدت لهجتها في ردها على البيان الخليجي، الذي وصفته بأنه "يخدم مصالح قوى اجنبية في المنطقة".

من الواضح ان إيران اخذت على السعودية تأييدها لموقف الامارات من قضية الجزر الثلاث المتنازع عليها في الخليج بين أبو ظبي وطهران. الا أن للخلاف السعودي ـ الإيراني اسبابه الاعمق، وهو الذي سبب التوتر الدائم في العلاقات بين الطرفين، على الرغم من محاولات الرياض بين وقت آخر، السعي للتوصل إلى شبه تفاهم مع إيران، وان يكن من غير نجاح يذكر.

منذ الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، والزعماء الايرانيون يعطون لموسم الحج اهمية كبرى، فآية ا الخميني كان يعتبر الحج بمثابة مؤتمر سنوي لما لا يقل عن مليون مسلم يجتمعون في مكة من مختلف انحاء العالم، ليتبادلوا الرأي في قضايا العـالم الإسلامي ومشاكله، وسعيا لايجاد الحلول لها. ولما كان من طقوس الحج لعن الشيطان ورجمه، فقد اعتبر الخميني ان ذلـك يشمل رموز الشيطان على الأرض، الممثلة في الطغيان والالحاد والولايات المتحدة. لذلك اطلق على أمريكا اسم "الـشيطان الاكبر". وفي عز فورة الثورة الإيرانية. ارسل الخميني أكثر من ١٦٠ ألف حاج إلى مكة، ليتظاهروا ضد "قوى الاسـتكبار العالمي" و"الشيطان الاكبر".

واصبحت هذه التظاهرات عند كل موسم حج، مثار ازعاج مستمر للنظام السعودي، ومناسبة اصطدام دائم بين قوى الأمـن السعودية والحجاج الايرانيين. حتى كان ٣١ تموز ١٩٨٦، حيث التحمت قوى الأمن مع المتظاهرين الايرانيين، الذي كـانوا يهتفون هتافات معادية لامريكا واسرائيل، والنظام السعودي. وذهب ضحية هذا الاصطدام ٤٠٠ قتيل مـن بـين الحجـاج الايرانيين.

على أثر ذلك، هجم في اليوم التالي متظاهرون ايرانيون في طهران على السفارتين السعودية والكويتية ونهبوهما واحرقوهما، وقتل من جراء ذلك ديبلوماسي سعودي. وقطعت إيران العلاقات الديبلوماسية مع السعودية، وأوقفت ارسال الحجاج لمدةثلاث سنوات، إلى حين وفاة الخميني. وبعد ذلك بسنوات قتل ١٤٠٠ حاج دعسا بالاقدام في تموز ١٩٩٠، اثر انهيار نفق للحجـاج المسلمين. وبعد أشهر قليلة من تلك الدعوة اتخذ الملك فهد لنفسه لقب "خادم الحرمين الشريفين"، موحيا وكأن في هذه الخطوة نوعا من الرد الخفي على المطلب الإيراني.

إلى أن وقعت حرب الخليج، بعد احتلال العراق للكويت، حيث وقفت إيران حيالها موقفا محايدا وتصرفت بمسؤولية عاليـة، فبدأت العلاقات السعودية ـ الإيرانية تسير نحو التحسن. وفي العام ١٩٩١، تم التوصل إلى تسوية بين البلدين حـول قـضية

الحجاج. تحدد بموجبها عدد الحجاج الايرانيين والطريقة التي يسمح لهم بالتظاهر فيها. وعلى اساس هذه التسوية اخذت إيران ترسل كل سنة ١٢٠ ألف حاج، سمح لهم بالتظاهر والهتاف ضد "الكفار" و"الاستكبار" من دون تسمية، شرط ان يتم التظـاهر في معسكرات اقامة الايرانيين وبعيدا عن مرأى بقية الحجاج. الا ان السعودية اعلنت مطلع هذا العام (١٩٩٤)، أنها لن تسمح هذه السنة بأكثر من ٥٥ ألف حاج من إيران، بدعوى عدم وجود أماكن وتسهيلات كافية لهم أثناء أعمال توسعة الحـرمين الشريفين، ومتسلحة بقرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في عمان في آذار١٩٨٨، الذي أقـر نظـام حصص ينص ان تسمح السعودية بحاج واحد لكل ألف مواطن من تعداد سكان البلد الذي يفد منه.

واعتبرت إيران ان موقف السعودية هو من قبيل التراجع عن تعهداتها السابقة، لأن عددا كبيرا من الدول الإسلامية لا قدرة لها على استعمال هذه "الكوتا"، وأن مصر ترسل عادة أعدادا أكبر من المخصص لها بموجب هذا القانون. واطلق الـزعيم الإيراني ومرشد الثورة آية ا علي خامنئي الرصاصة الكلامية الأولى في خطبة له في عيد الفطر (١٣ آذار ١٩٩٤) معلنا ان المملكة قد حولت الحج إلى "اداة أخرى بيد أمريكا والقوى العظمى". واندفعت من بعده الصحافة الإيرانية في اعنف هجوم لها على السعودية، متسلحة ببيان وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي، والذي حث فيه المسؤولين السعوديين "على تسهيل اداء هذا الواجب المقدس (الحج) بدلا من نقض العهود واقامة العراقيل امام المسلمين الراغبين في الحج". وقال البيان الإيراني ان السعوديين "ملزمون بالتقيد باتفاق ١٩٩١ بشأن عدد الحجاج، وحق الايرانيين في تنظيم اجتماعات سياسية حاشـدة أثنـاء الحج، لأن الاتفاق ابرم بعد اقرار نظام الحصص".

وجاء الرد السعودي حاملا علامات الاستغراب من الهجوم الايراني، ومبديا "دهشته العميقة" من الموقف الإيراني العدائي من المملكة، والتناقض الحاصل بين الزعماء الايرانيين. فبينما يدعو الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى تحسين العلاقات بين البلدين، ويرسل الرسائل بهذا المعنى، يدلي الزعيم الروحي علي خامنئي "ببيانات غير مسؤولة"، لذلك لا يعرف المـسؤولون السعوديون ايا من الاطراف الإيرانية هي التي يجب ان يتوجهوا إليها أو يتعاملوا معها. ولم تخف حدة اللهجة الإيرانية، وسط حيرة السعوديين المستمرة، وهم يسمعون نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الإيراني محمد جواد لاريجاني، يقول في خطبة الجمعة (١ نيسان ١٩٩٤)، ان (من المعيب للسعوديين ان يرفضوا المسلمين الذين يودون زيارة الاماكن المقدسـة الإسلامية)، مؤكدا في خطبته ان إيران "لا تريد مال السعوديين ولا عروشهم، بينما أمريكا التي يعتمدون عليها، لا تريد سوى الاستيلاء على دولاراتهم البترولية والسيطرة عليهم".

وسط الدهشة السعودية حيال هذا الأمر، يصدر مكتب مرشد الجمهورية الإيرانية بيانا في ١٦ نيسان ١٩٩٤ يقـول فيـه ان السعودية سمحت بعقد تجمع للحجاج الإيرانيين في مكة المكرمة يعبرون فيه "عن كرههم لقوى الاستكبار والكفار"، وان هذه التجمعات ستجري دون مواجهة مع السلطة السعودية، وحددت حجاج إيران بـ ٦٥ ألفا. فما كان من المملكة الا أن اصدرت بيانا مضادا اعلنت فيه انها لن تسمح للحجاج بعقد أي تجمعات أو مسيرات أو رفع شعارات أو ترديد هتافات، قبل واثناء وبعد انتهاء مناسك الحج. اما عدد الحجاج الايرانيين الذين سيسمح لهم بالحج فسيكون بواقع ألف حاج لكل مليون نسمة من سـكان إيران. ولما كان عدد سكان إيران بموجب وثائق الأمم المتحدة في آخر احصاء مسجل عام ١٩٩٢، هو واحدا وستين مليونـا وستمائة ألف نسمة، فإن عدد حجاج إيران المسموح لهم لموسم حج هذا العام (١٤١٤ هـ)، فسيكون واحدا وستين الفا وستمائة حاج.

الا أن الدهشة السعودية من توتر الاجواء بين طهران والرياض، يجب أن لا تطول، حين تدرك المملكة أن موضوع الحجاج وعددهم، هو مجرد غطاء للخلاف الاخطر بين البلدين الا وهو اسعار النفط ومعدلات انتاجه، والذي اشار إليه لاريجاني في خطبته من طرف خفي. فمن المعروف ان دخل إيران من النفط قد هبط إلى ادنى مستوياته في السنة الاخيرة، نظـرا إلـى هبوط اسعار النفط في السوق العالمية. فالسنة المالية الإيرانية، التي انتهت في ٢٠ آذار ١٩٩٤، سـجلت ١٧ مليـار دولار مدخول إيران من النفط، بينما كان دخلها الحقيقي لا يتعدى ١٣ مليار دولار. وقلص مجلس النواب الإيراني في موازنة هذا العام (٩٤ ـ ١٩٩٥) مداخيل البلاد من النفط إلى ١٠ مليارات دولار. وهذا الرقم يمثل أقل من نصف مدخول إيران مـن النفط قبل اربع أو خمس سنوات.

وايران تضع اللوم في ذلك على السعودية، لانتاجها الفائض من النفط، الذي هو السبب في تدني الاسعار. ففي اجتماع "اوبك" (الدول الست المصدرة للنفط) في ٢٦ آذار ١٩٩٤، اقترحت إيران خفض الانتاج بنسبة ٦ بالمئة عن السقف المعتمد حاليـا. بينما اقترحت دول أخرى في "أوبك" خفض الانتاج بنسبة مليون إلى اربعة ملايين برميل في اليوم. وكانـت حـسابات هـذه الدول، ان هذا التخفيض سيرفع ٣ دولارات من سعر البرميل الواحد. وابدت ثماني دول نفطية أخـرى، خـارج "أوبـك "، استعدادها لتخفيض انتاجها بنسبة ٢٥٠ ألف برميل يوميا، لتمنع تفاقم انيهار سعر النفط. وعلى الرغم من خفض إيران ومعها عدد من دول "أوبك "، رفضت السعودية تخفيض انتاجها عن ثمانية ملايين برميل يوميا. لذلك لم يكن لدول "أوبك " الأخـرى خيار الا المحافظة على سقف الانتاج الحالي الذي هو ٢٤,٥٢ مليون برميل في اليوم، للدول الاثنتي عشرة مجتمعـة، علـى الرغم من حلول الصيف، حيث يقل استهلاك دول الشمال للنفط.

ولم يتردد وزير النفط الإيراني غلام رضا اقازادة، في التعبير عن استيائه للموقف السعودي من منع دول "أوبك" من التوصل إلى اتفاق يوصل سوق النفط العالمي إلى حالة من الاستقرار، ويمنع انهيار الاسعار. ولم ينف وزير النفط الإيراني الربط بين "العناد" السعودي حول "كوتا" الانتاج، وفتح إيران لملف الحجاج والاصرار على زيادة عددهم. ولم يغب ذلك أيضاً عن تعليقات الصحافة الإيرانية، التي انتقدت موقف المملكة السعودية "باعطاء المصالح الأمريكية الاولوية على مصالحها ومصالح جيرانها من دول المنطقة". ولا غابت وكالة الانباء الإيرانية عن التعليق (في معرض النفي، ولكنه تأكيد للربط) بأن على الـسعودية "التي فضلت مصالح الغرب على مصالح الدول الإسلامية في "أوبك "، ان لا تقحم الخلاف مع إيران حـول الحجـاج فـي موضوع انتاج النفط وأسعاره". هذا الاقحام الذي لا يمكن تفاديه، مهما حاولت كل من الرياض وطهران التنصل منه، سيبقى باسطا ظلاله على الخلاف السعودي ـ الإيراني لفترة طويلة قادمة.

لأن العلاقات السعودية ـ الإيرانية مقدر لها ان تبقى في وضع متوتر، للاختلاف في طبيعة النظامين وتحالفاتهما، أكثر مما هو في مذهبيتيهما المختلفتين والمتعارضتين، لا بد من سؤال يطرح على ضوء مؤشرات إلى متغيرات محتملة في الـسياسة الخليجية الراهنة. هل إيران بالفعل، هي استثمار سياسي واستراتيجي سيء؟ إذا كان الجواب بالنفي، فلا بد من اعادة النظر في الاسس التي عززت هذا الخلاف والتي زال معظمها بوفاة مؤسس الثورة الإيرانية آية ا الخميني. فحتـى تكـون إيـران استثمارا سياسيا واستراتيجيا جيدا لجيرانها دول الخليج العربية، ينبغي لهذه الدول ان تخترق "حاجز الخوف" منها، كما اخترق انور السادات حاجز الخوف الاسرائيلي قبل حوالي عقدين من الزمن، وان تتعلم من اخطائه الفادحة الكثيرة. ففي الوقت الذي وصلت فيه إسرائيل إلى قلب عاصمتين خليجيتين حتى الآن، لم يعد من الصعب على السعودية، ومعها دول مجلس التعـاون

الخليجي، ان تصل هي بدورها إلى قلب طهران، إذا احسنت اعادة حساباتها واساليب تعاملها على ضوء متغيرات استراتيجية وسياسية واقتصادية في المنطقة لم يعد فيها شيء من المسلمات التقليدية. فلم يعد المطلب في السياسة اليوم السعي نحو "امور صغيرة"، كتحجيم دور قطر مثلا، الذي كاد يصبح مطلبا خليجيا، ولا الوقوف في وجه طموحات عمان وسياستها المـستقلة، بقدر ما اصبحت السياسة سعيا وراء استراتيجية مصالح. فالتحالفات قد تتغير مع تغير الظروف، ولكن المصالح تبقى.

ويجب النظر إلى فكرة الاستثمار السياسي والاستراتيجي في إيران، على ضوء الحركة الضخمة التي يقوم بها نظام صـدام حسين لفك الحصار عنه، والضجيج الذي يثيره للفت النظر إليه بعد ان تآكل نظامه من الداخل بالانهيار الاقتصادي الكامـل والشلل السياسي الذي يعيشه. فالتقارير الغربية تشير إلى ان النظام الصدامي قد وصل إلى حد الاختناق، وان هناك ملامـح كثيرة قد بدأت تظهر في هذا الاتجاه، لم تكن معروفة عنه سابقا. من هنا يخشى ان يقوم صدام بمغامرة جديدة، عندما يفقـد نهائيا الامل في رفع الحصار، ولما يعد لديه شيء يخسره.وقد يقوم بهذه المغامرة اليوم قبل الغد، لانه مع مرور الوقت سيفقد سيطرته تدريجيا على قواته المسلحة، التي على الرغم من امتيازاتها الكثيرة، فهي تعاني من ضيق العيش كما يعـاني كـل الشعب العراقي. وبالتالي قد ترفض هذه القوات الانصياع لاوامره في غزو عسكري جديد، بل وقد تجـدها مناسـبة طيبـة للاطاحة به.

وعلى عكس ما تشير إليه التقارير الغربية، فإن مغامرة صدام حسين العسكرية المحتملة، عندما يضنيه الحـصار "وتـصل السكين إلى الرقبة"، لن يكون مسرحها شمال العراق. فهو لا يهمه استعادة السليمانية مثلا وضرب أكراد العراق، وخاصة انهم ضمن "مناطق آمنة" في حماية التحالف الغربي، ولا انهاك قواته، وقد استعادت حوالي ثمانين بالمئة من قدراتها القتالية السابقة حسب رأي خبراء الأمم المتحدة. فهكذا مغامرة لن تحقق اهدافه. بينما لو اتجه جنوبا نحو البصرة، وكرر الزحف نحو الكويت مرة ثانية، ومنها إلى آبار النفط السعودية في المنطقة الشرقية الأمر الذي لم يقم به في مغامرته الأولى في ٢ آب ١٩٩٠، فانه سيكون قد حقق انتقامه "البدوي" من السعودية، التي تتزعم حركة الحصار ضده. وسيضطر هذه المرة إلى استعمال طيرانـه وخسارته في وجه الطيران السعودي - الأمريكي الذي سيقصف جيوشه في طلعات جوية من قاعدتي الظهران في السعودية والمحرق في البحرين. وربما لا يصل صدام إلى نصف الطريق، ولكن ما همه إذا كانت عقدة شمشون قد استبدت به، فيحرق نصف العالم على رأس نصف العالم الآخر، ليحصل الانهيار المجنون عليه وعلى اعدائه في وقت واحد!

هذا "السيناريو" المخيف، ليس سرا من الاسرار، في خلد من يعرف كيف يقرأ شخصية صدام حسين والمتابع لتحركاته. لذلك لا بد، بعد انهيار النظام العربي القديم بغزو العراق للكويت في صيف ١٩٩٠، من البدء بصياغة نظام عربي جديد، قبـل ان يرتكب صدام حماقة جنونية جديدة، مهما بدت مستبعدة اليوم، ومهما بدت مهمة صياغة النظام العربي الجديد مستحيلة.

فالاستحالة ليست في صعوبة المهمة، بقدر ما هي في صعوبة الادراك ان العقلية التآمرية العربية التي اسقطت لبنان في دوامة حرب اهلية، واسقطت بعده العراق في اتون حرب خارجية، واسقطت القضية الفلسطينية في وثيقة استسلام ذليل، قد تـسقط العرب كلهم في معارك خاسرة. كذلك لن تفلح تلك العقلية إذا اوكلت هذه المهمة إليها. انما الذي قد يفلح، وسط الاستحالات التي يعيشها العالم العربي اليوم، هو الادراك، بعد طول معاناة، انه ليس هناك امن خليجي بمعزل عن أمن عربي عام. بـل هناك امن قومي عربي واحد لا يتجزأ.

ربما كنا بحاجة إلى ان تصل إسرائيل إلى الخليج، لندرك بداهة هذا الأمر. فالايام ما زالت حبلى بالمفاجآت.

٩ ـ السعودية

علاقات الجوار:

٢ـ بين الفهد والحسين

منذ صبيحة الغزو العراقي للكويت، والعلاقات السعودية ـ الاردنية لم تمر بمرحلة اخطر ولا أدق مما هي عليه اليوم، بكل انعكاساتها السلبية على الاوضاع العربية المتردية. فالسحب لم تنقشع بين الرياض وعمان وقد مر عليها قرابة الاربع سنوات حتى الآن، حيث لم يفلح أصحاب المساعي الحميدة (وهم قلة) في تبديدها، بينما نجح أصحاب المساعي السيئة (وهم كثر) في تلبيدها. فالاجواء المكفهرة بين البلدين قد وصلت إلى حد بات يصعب معه الاعلان عن اية نشرة جوية سياسية تشير إلى تحسن في الطقس أو انقشاع في الرؤية.

ولما كانت السماء ملبدة بين الأردن والسعودية، وخبراء الارصاد الجوية السياسية لا يلمحون أي بارقة انفراج في العلاقات في المدى المنظور، فذلك يعود إلى ان لا أحد من المراقبين السياسيين (على كثرتهم) يعرف تماما حتى الآن ما هي الأسباب الحقيقية التي منعت الملك فهد، عاهل المملكة العربية السعودية، من لقاء الملك حسين، عاهل المملكة الاردنية الهاشمية، في مكة المكرمة في ٢٧ رمضان (٨ آذار ١٩٩٤) أثناء ادائه فريضة العمرة. هذا الحادث، على بساطته، ترك من المضاعفات السيئة بين البلدين والمرارة الشخصية بين الملكين ما يحتاج إلى وقت طويل لازالته.

□ □ □

لعل قصة اللقاء الذي لم يتم بين الملكين، وما جر ويجر من ذيول إلى الآن، تبدأ من اليوم الأول لدخول القوات العراقية إلى الكويت صبيحة الخميس ٢ آب ١٩٩٠، وممثلو مجلس التعاون العربي المؤلف من: مصر، الاردن، العراق، واليمن، مجتمعون في الاسكندرية، حيث تم الاتفاق فيها بين الرئيس حسني مبارك والملك حسين، على ان يطير الملك حسين إلى بغداد بعد اتصال هاتفي مع الرئيس العراقي صدام حسين، لاقناعه بالحضور إلى جدة يوم الاحد ٥ آب، للاجتماع بالملك فهد والشيخ سعد العبد ا السالم الصباح ولي عهد الكويت ورئيس الوزراء، بالاضافة إليه والرئيس مبارك في قمة مصغرة لحل الخلاف العراقي ـ الكويتي. وكان التنسيق يبدو كاملا بين الرئيس مبارك والملك حسين، والحل العربي هو الحل المطروح للخروج من الازمة التي سببها صدام. كذلك كان قد تم التفاهم على ان يؤجل مجلس الجامعة العربية المجتمع في القاهرة اصدار أي بيان في موضوع الاعتداء العراقي، بانتظار لقاء جدة الموعودة.

وغادر الملك حسين الاسكندرية صباح الجمعة ٣ آب إلى عمان، ليتوجه منها إلى بغداد يوم السبت ٤ آب، ويصطحب معه منها صدام إلى جدة يوم الاحد ٥ آب. وفوجئ الملك حسين عند وصوله إلى عمان بصدور قرار مجلس الجامعة العربية المجتمع على مستوى وزراء الخارجية، في اليوم التالي السبت ٤ آب ١٩٩٠، بادانة الغزو العراقي للكويت، على عكس ما كان متفقا عليه، وهو تأجيل اصدار أي قرار عربي من مجلس الجامعة، (حيث كان وزراء الخارجية العرب مجتمعين في القاهرة على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية) إلى ما بعد ذهاب الملك حسين إلى بغداد. وصدر قرار الادانة المعروف بأكثرية، ١٤ دولة ضد ٨ دول. وكان في خلفية هذا الموقف اصرار الملك حسين على السعي حتى اللحظة الاخيرة إلى حل عربي، بعد ان كان الرئيس مبارك قد تسلم صبيحة الغزو رسالة من جيمس بايكر وزير الخارجية الأمريكية، يطالب فيها بإصدار قرار عربي فوري بادانة الغزو العراقي للكويت. لذلك كان الاتفاق في قمة الاسكندرية، ان

يؤجل الرئيس مبارك الرد على رسالة بايكر، ويمنح الملك حسين الفرصة الاخيرة للتفاهم مع صدام. لذلك لما صدر قرار الادانة العربي، هتف مروان القاسم، وزير الخارجية الاردنية في القاهرة: "لقد سقط الحل العربي".

وحصل ما حصل بعده في القمة العربية في القاهرة التي التأمت الاربعاء ٨ آب ١٩٩٤. وتم ترتيب الحل الأمريكي، وفشلت محاولة الملك حسين لانقاذ الحل العربي من قبل ان تبدأ. ومن يومها شعر الملك حسين بعتب كبير على مصر، وليس على السعودية. وبدأ الأردن يتحدث عن افشال مصر للحل العربي. وبدأت مصر تتحدث عن دور للاردن في مؤامرة صدام حسين ضد الكويت. وبدأ تشكيل التحالف الغربي ضد العراق، الذي لم ينضم إليه الأردن، وبدأ مع كل ذلك وصول القوات الاجنبية إلى الجزيرة العربية، حتى كانت "عاصفة الصحراء" وحرب الخليج المدمرة وتحرير الكويت.

□ □ □

في حمأة هذه الاوضاع، ارتكب الملك حسين خطأ "تكتيكيا" باطلاق لقب "الشريف" حسين" على نفسه تشبها وتيمنا بأجداده الهاشميين، حكام الحجاز حتى العام ١٩٢٤، داعيا الناس إلى مناداته بهذا الاسم. وقد زاد هذا الأمر من شكوك السعوديين تجاهه، عززتها معلومات مصرية كانت تصل إلى السعوديين عن وجود اطماع للملك حسين في الحجاز. بالاضافة إلى ان الملك حسين كان قد تحدث في زيارته الأولى للولايات المتحدة أثناء ازمة الخليج، امام بعض الامريكيين، ان الحجاز بلاد اجداده الهاشميين، الا أنه لا مطامع له فيها، وانه معترف اعترافا كاملا بالوضع القائم وبالسيادة السعودية عليها. ونقل الامريكيون هذا الكلام إلى السعوديين، مما زاد أكثر من شكوكهم تجاه نواياه. واصبحت العلاقة الشخصية بين العاهلين، السعودي والهاشمي، معدومة وغذى الاعلام الاردني (المتعاطف مع العراق، منذ بداية ازمة الخليج حتى نهاية الحرب وما بعدها، بوقوفه مع صدام) حالة التوتر والعداء بين البلدين وباقي دول الخليج. وعلى الرغم من التغيير الذي حدث في الموقف السياسي الاردني بعد هزيمة صدام ومحاولة الأردن اعادة اللحمة مع الدول الخليجية. الا أن الاعلام الاردني لم يتراجع بالنسبة نفسها عن مواقفه الموالية للعراق.

ومرت فترة هدوء توقع خلالها المراقبون ان تعود الأمور طبيعية وبشكل تدريجي بين الأردن والسعودية وباقي دول الخليج. وكان الأردن منذ البداية على علاقات طيبة مع سلطنة عمان، التي اتخذت موقفا من العراق مستقلا عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، ثم تعزز التقارب مع دولة قطر، نتيجة للتغيير السياسي الذي طرأ على موقفها من العراق، اثر الخلاف الحدودي مع السعودية وما تبعه من منحى "استقلالي" في سياستها. الا ان التحريض الكويتي المستمر للسعودية الاردن، منع أي تقارب بين عمان والرياض. وظلت العلاقات تراوح مكانها وفي حدودها الدنيا بين العاصمتين، مع بوادر انفراج هنا، وبوادر تقارب هناك، من دون مساع حقيقية لأي مصالحة بين النظامين.

إلى ان جاء رمضان (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م)، وكان الملك حسين، الذي اعتاد ان يؤدي العمرة كل سنة، والذي لم يؤدها منذ عام ١٩٩٠ - بسبب ازمة الخليج وما استتبعها - قد ابدى رغبة في زيارة مكة تلك السنة، طالبا لقاء الملك فهد أثناءها. وجاء الرد السعودي مرحبا بالزيارة غير انه رفض اشتراط مقابلة الملك فهد. فشعر الملك حسين بالحرج، وامتنع عن المجيء إلى مكة والقيام بالعمرة.

وما ان اطل شهر أيار ١٩٩٣، حتى اعلن الملك فهد عن تبرعه بعشرة ملايين دولار لترميم قبة الصخرة المشرفة والمسجد الاقصى في القدس، عن طريق الاونيسكو، وليس عن طريق الاردن، كما جرت العادة في الماضي، قافزا فوق دور الأردن التقليدي في هذا المجال، بحكم رعايته التاريخية لثاني الحرمين وأولى القبلتين وباقي المقدسات الإسلامية

في القدس. وجاء الرد عصبيا من الأردن، بالاعلان ان الترميم سيكون على حسابه، وان الحكومة الاردنية هي التي ستتولاه، حتى ان الملك حسين أعلن انه على استعداد لبيع قصره في لندن ورصد ثمنه (الذي قيل انه يساوي تسعة ملايين ونصف المليون جنيه استرليني) لترميم القبة والمسجد، واستغل ياسر عرفات الفرصة ليصب الزيت على النار فارسل برقية إلى الملك فهد يشكره على بادرته "السخية" مما وتر العلاقات السعودية - الاردنية وأزمها من جديد.

ومرت فترة أخرى من الهدوء، حاولت فيها سلطنة عمان بتستر شديد التدخل، من دون الحاح ومن دون احراج لأي من الطرفين، لاصلاح ذات البين بين السعودية والاردن. وطلب العمانيون من الأردن ان يتوقف الاعلام الاردني عن مهاجمة السعودية، مباشرة أو مداورة. وفعلا توقفت الحملات الصحافية ضد السعودية والخليج. حدث هذا في الوقت الذي أعلن فيه الملك فهد في بداية شهر رمضان (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م) عن حملة تبرعات لانقاذ المقدسات الإسلامية في القدس برعاية الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض. ورحب الأمير الحسن، ولي العهد الاردني، في تصريح صحافي بالبادرة الملكية السعودية، قائلا: "ان هذا ما عودتنا عليه السعودية". وبدا ان الاجواء قد صفت بعض الشيء، حين جدد الملك حسين رغبته في اداء العمرة.

وبدأت الاتصالات البروتوكولية تأخذ مجراها من أجل زيارة الملك حسين لمكة. وفعلا وصل رئيس التشريفات الملكية الاردنية ايمن المجالي يوم الاحد ٢٥ رمضان إلى السعودية لبحث ترتيبات الزيارة الهاشمية لمكة. ولتفق المجالي مع السعوديين على ان يقوم الملك حسين بزيارة إلى جدة الثلاثاء في ٢٧ رمضان، ويستقبل استقبالا بروتوكوليا عاديا، على اساس انها زيارة لاداء فريضة العمرة، وليست زيارة رسمية أو زيارة عمل. وطرح موضوع لقاء الملك فهد مع الملك حسين عند وجود الاخير في مكة. فقال السعوديون للمجالي انه عندما يصل الملك حسين إلى جدة ويطلب اللقاء مع الملك فهد، "يصبح لكل حادث حديث"، حسبما عبر عنه الطرف السعودي. ولم يعد السعوديون اطلاقا بلقاء الفهد مع الحسين، لا مباشرة ولا من طرف خفي. وبالتالي فإن زيارة الملك حسين لمكة برغبة لقاء الملك فهد، تصبح مجازفة ليس للسعوديين يد فيها. الا ان بعض السعوديين - كما يبدو - اوحوا إلى فريق التشريفات الاردني، ان احتمالات لقاء الملكين كبيرة، مما أطلق لدى الاردنيين "اوهاما كاذبة" في هذا الاطار. مع ذلك يؤكد السعوديون ان الاردنيين لم يشترطوا اللقاء، ولا هم اعطوهم هذا الانطباع.

وهكذا كان، واتخذ الملك حسين قراره بالسفر، ووصل إلى مطار جدة ظهر يوم الثلاثاء ٢٧ رمضان. وفوجئ ان في استقباله نائب أمير منطقة مكة الأمير سعود بن عبد المحسن بن عبد العزيز، بدلا من أمير منطقة مكة الأمير ماجد بن عبد العزيز، الذي كان موجودا في مكة. وبعد وصول الوفد الاردني إلى قصر الضيافة في جدة، الذي يستقبل فيه عادة الملوك ورؤساء الدول، بحوالي ساعة ونصف الساعة، تحرك الملك الهاشمي وركبه إلى مكة لاداء العمرة. وعندما سأل أحد موظفي التشريفات الاردنية زميله السعودي، عما إذا كان سيتبع ذلك لقاء الملك حسين مع الملك فهد، قال له: لم تأت تعليمات حتى الآن. وانتهى الاردنيون من اداء العمرة، قبل موعد الافطار بحوالي ربع ساعة. واذا بالموكب الاردني يتحرك باتجاه جدة، بعد أن كانوا يتوقعون ان يدعو إلى الافطار إلى مائدة الملك فهد في قصر الضيافة في مكة، حيث جرى التقليد ان يدعو الملك فهد إلى الافطار كل كبار الشخصيات والضيوف الاجانب ورؤساء الدول ممن يؤدون العمرة في ذلك اليوم. وقالت المراسم الملكية السعودية ان التعليمات لديها هي بالتوجه بعد العمرة مباشرة إلى جدة.

هنا يقال ان الملك حسين ما لبث ان بدأ يفقد صبره، ويظهر انزعاجه مما حصل، إلى درجة انه لم يتناول افطاره عند وصوله إلى جدة. صحيح ان السعودية لم يعدوه بأي لقاء، وأنه غامر وقبل بالذهاب إلى السعودية لشعوره بالحصار السياسي والاقتصادي محاولا كسر هذا الحصار، ولرغبته الدينية الشديدة في أداء فريضة العمرة في يوم ٢٧ رمضان (وهو ليلة القدر). الا أنه كان يأمل في داخله ان يتم هذا اللقاء في اللحظة الاخيرة. وفي العاشرة ليلا ابلغ الملك حسين رسميا انه لن يكون هناك لقاء، لعدم وصول "تعليمات" بذلك. فما كان من الملك حسين الا ان استقل طائرته إلى المدينة المنورة وأدى الصلاة في المسجد النبوي، وزار قبر جده، ليعود بعدها إلى عمان، وهو كظيم.

لكن لماذا لم يستقبل الملك حسين؟

تروي مصادر عربية مقربة من الطرفين، وهم من "سعاة الخير" بين البلدين، انه كان مقررا بالفعل ان يلتقي الملك فهد الملك حسين. ويعززون صحة هذا الاحتمال، بأن الأمير عبد ا بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، توجه الاثنين ٢٦ رمضان من الرياض إلى مكة من أجل هذا الغرض وليحضر اللقاء كذلك. ولما عرف ان اللقاء لن يتم، عاد في اليوم التالي الثلاثاء ٢٧ رمضان، مع مغادرة الملك حسين مكة، إلى الرياض مستاءً. وتقول هذه المصادر ان الملك فهد قرر في اللحظة الاخيرة عدم اجراء اللقاء، من دون ان يعرف اقرب المقربين إليه، لماذا. وان ثمة سببين محتملين للرفض: الأول، قد يكون موقفا شخصيا. والثاني: قد يكون تلقى في الساعة الاخيرة رسالة أو تقريرا من طرف عربي (يقال انه مصر ويقال انه الكويت) نقل إليه معلومات لغير صالح الأردن، جعلت الملك فهد يتخلى عن فكرة اللقاء.

هذا في الأسباب المباشرة. اما الأسباب غير المباشرة، فيدور التحليل حولها كالآتي:

أولا: انزعاج السعوديين من الدور الذي يحاول الملك حسين ان يلعبه في الجزيرة العربية، كاستضافته لفريقي الصراع اليمني، الشمالي والجنوبي، لتوقيع وثيقة "العهد والوفاق" في عمان قبل اسبوع واحد من زيارته للسعودية، وللوساطة التي يقوم بها في اليمن، وللمصالحات التي بدأها مع مجموعة دول الخليج (عمان - قطر - البحرين). وهي امور بدأت تأخذ ابعادا أكبر مما يريد لها السعوديون واوسع من دائرة تحملهم.

ثانيا: خوف المصريين من ان أي تقارب اردني - سعودي، قد يكشف ادوارا لعبتها مصر في حرب الخليج، وينتج عن ذلك تقليص للنفوذ المصري الحالي في دول الخليج، واحلال العمالة الاردنية مكان العمالة المصرية الكثيفة الوافدة. بالاضافة إلى الضغينة الكويتية ضد الأردن لموقفه من حرب الخليج.

ثالثا: غضب الامريكيين على الأردن لرفضه توقيع اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل، قبل سورية ولبنان، واستمرارهم في حصار ميناء العقبة، الذي يسبب خسائر اقتصادية ومالية فادحة للاردن. ويلاحظ ان الملك حسين قد شن هجوما عنيفا على أمريكا بعد عودته مباشرة من السعودية لهذا السبب بالذات. وهناك علاقة للسعودية بموضوع حصار العقبة، إذ ان الامريكيين يقودون السفن الكبيرة التي لا يستطيعون تفتيشها في عرض البحر، إلى ميناء جدة، حيث يجري انزال البضائع إلى ارصفة الميناء للتفتيش. وهناك تصبح من مسؤولية السعوديين اعادتها إلى سفنها بعد التفتيش. ولما لم يكن لاغلب هذه السفن وكلاء في جدة للمراجعة من اجلها، والتأمين لا يشمل تفتيش البضائع، وميناء جدة ميناء ضخم ومزدحم، فإن البضائع تهمل على الارصفة، فاما ان تتلف أو تضيع. في الوقت نفسه لا يستطيع الأردن ان يشن حملة على مصر،

لدورها "المعادي" له، ولانه يعرف ان أوراق ياسر عرفات كلها في يد مصر، وان أي تأزيم علني للعلاقات قد يعرقل من عملية السلام.

□ □ □

في خضم هذه التقلبات، كان الموقف الاردني على الصعيدين الشعبي والسياسي، من عدم لقاء الملك فهد مع الملك حسين، موقفا أقل ما يقال فيه، انه "متماسك الاعصاب". فعلى الرغم من الشعور بالغضب لما حدث في مكة، الا ان الاعلام الاردني، الرسمي وغير الرسمي، ومعه عشرون حزبا سياسيا مرخص لها، تجاهلوا كليا هذا الحدث من غير تعليمات من "القصر"، ولم يبدوا أي ردة فعل تذكر. فليس هناك مصلحة اردنية في تصعيد الازمة مع السعودية، في ظل الظروف السياسية المتقلبة التي تعيشها المنطقة حاليا. وليس هناك مصلحة اردنية أيضاً في الظهور وكأن الحكومة الاردنية ارتكبت خطأ فادحا في السياسة الخارجية. وظل الموقف الاردني الرسمي المعلن، قبل الزيارة وبعدها، يفيد أنّ رحلة الملك حسين قد تمت لاسباب دينية بحتة، وان اللقاء مع الملك فهد، لم يكن مطروحا ولا مشروطا. لكن هذا الموقف الرسمي لم يمنع الاروقة السياسية في عمان من التساؤل، لماذا ذهب الملك حسين إلى السعودية إذا لم يكن هناك اتفاق مسبق للقاء الملك فهد؟ ولماذا لم يتم ترتيب "صفقة" سياسية قبل اتخاذ القرار بالسفر؟ وهل كان ثمة "صفقة" لم تتم؟ وماذا حدث لهذه "الصفقة"؟ وما هي؟

اسئلة، أسئلة، لا يجيب عنها السياسيون الاردنيون ولا الصحافة. والسبب ان الاحزاب السياسية والاعلام الاردني، تعاملوا مع هذه الزيارة، لاعتقادهم ان "القصر" يريد ان يقلل من الاهمية السياسية لهذا الحدث، ولانهم لا يريدون ان يلاموا لتوتر العلاقة بين البلدين، بعد ان تحملوا وزر سوء العلاقات مع دول الخليج منذ بداية ازمة الخليج والى اليوم. وخاصة ان رئيس الوزراء الاردني عبد السلام المجالي قد اتهم الصحافة الاردنية في تصريح له في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٤، بأنها هي السبب في تدهور العلاقات الاردنية - الخليجية. بالاضافة إلى اعتقاد اغلب السياسيين ان المشكلة "شخصية" بين الملك فهد والملك حسين، ولا يريدون التدخل فيها.

هذا من ناحية التعامل المباشر مع الحدث. اما من ناحية المصالح الاستراتيجية للبلدين، فالاردن يدرك ان له مصلحة حيوية في العمالة الاردنية - الفلسطينية التي تبلغ مئات الآلاف، التي تعتمد على السعودية في مقوماتها الاقتصادية، والتي تخاف مزاحمة العمالة المصرية لها، إذا اصبح لها شروط سياسية. كما يعتمد الأردن، في طرق مواصلاته البرية والبحرية والجوية، على السعودية في الوصول إلى دول الخليج الأخرى والشرق الاقصى. لذلك يخشى الأردن ان تغلق السعودية، هذه الطرق لاسبابها السياسية. ناهيك بالمساعدات المالية والاقتصادية المباشرة التي كانت السعودية تدفعها للاردن.

من ناحية أخرى، هناك مصالح استراتيجية من صالح السعودية ان ترعاها وتحافظ عليها مع الأردن. أهمها الحدود البرية الطويلة المشتركة بين البلدين، والتي لو فتحها الأردن في وجه تهريب السلاح والمخدرات مثلا، لزعزع من اسس المجتمع السعودي واقلق النظام كثيرا. ويشهد السعوديون بصدق، ان الحدود مع الأردن آمنة ومنضبطة، وانه طوال فترة حرب الخليج، حيث كان السلاح العراقي يتدفق عبر الأردن إلى بغداد، لم تتسرب قطعة سلاح واحدة منه إلى السعودية. كما ان الأردن بقي حتى الآن حريصا على امن حدوده مع السعودية.

لذلك هناك اوساط سعودية، تدعو إلى مصالحة مع الاردن، من بينها الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي، الذي يعتبر ان الاردن يشكل جدارا امنيا جيدا للسعودية، يجب المحافظة عليه. ومن بينها أيضاً الأمير عبد ا بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي، الذي ارسل إلى الملك حسين قبل زيارته الاخيرة إلى مكة، رسالة غير مباشرة مع شيخ من شيوخ قبائل شمر (وهي قبائل تتنقل في الصحراء السعودية – الاردنية – العراقية – السورية المشتركة، حيث للامير عبد ا نفوذ فيها) تضمنت عتبا سعوديا، ليس لموقف الأردن من حرب الخليج، بل لحملات الصحف الاردنية على السعودية، لذلك كان الأمير عبد ا منزعجا من عدم لقاء الملك فهد مع الملك حسين. ويشكل شيوخ قبائل شمر حلقة وصل مستمرة بين السعودية والاردن تعود إلى أيام تأسيس المملكة السعودية وانتقال الهاشميين إلى الاردن، في العشرينات من هذا القرن.

□ □ □

نتيجة لهذه الصلات، اعلن الملك حسين أكثر من مرة في تصريحات صحافية، انه مستعد للاعتذار، "من الملك فهد ومن الاخوة الخليجيين، إذا شعروا اننا اتخذنا موقفا يمس بهم". وظن الاردنيون بعد هذه التصريحات، ان السعودية ستعيد سفيرها إلى عمان (محمد فهد العيسى). ولكنها لم تفعل. كذلك لم يعين الأردن سفيرا له في الرياض، بعد ان انتهت مدة السفير الحالي في تشرين الأول ١٩٩٤. واعتبر السعوديون ان هذا الكلام غير كاف، بينما اعتبرت اوساط عربية انه خطوة اولى، ولو كانت ناقصة. وظلت ناقصة من وجهة نظر السعوديين حتى الآن. ويؤكد الملك حسين في تصريح آخر له، ان ليس من سياسته اعتبار الخلافات في وجهات النظر السياسية بينه وبين غيره من الزعماء، خلافات شخصية، "والا لما تحدثنا مع ٧٥ بالمئة من العالم".

الأمر الهام الآخر، الذي لا بد للسعودية ان تحسب حسابه في خلافها مع الاردن، هو خطر اعادة العلاقات الاستراتيجية الوطيدة بين الأردن والعراق، مع انها غير مطروحة حاليا وفي ظل نظام صدام حسين القائم، الا ان هذا أمر يعادل في خطورته موضوع الحدود، ويقلق السعودية، كما اقلقتها محاولات الأردن ومساعيها في تحقيق مصالحة بين اطراف النزاع اليمني، مخافة ان يمتد النفوذ الاردني إلى اقصى الجزيرة العربية.

في ظل هذه التحركات ما زال هناك من يسأل عن الدور الفلسطيني في هذه المعمعة، ولماذا استقبل الملك فهد ياسر عرفات ولم يستقبل الملك حسين؟ ويأتي الجواب ان لا دور فلسطيني وسط هذه الاجواء، لأن لا أحد يستطيع ان يراهن على عرفات، بسبب الاعيبه المعروفة، وانعدام الثقة بينه وبين اغلب الزعماء العرب. اما لماذا استقبله الملك فهد، فذلك يعود إلى طلب امريكي ووساطة مصرية، لتعجيل موضوع اتفاق غزة – اريحا. وانه استقبل استقبالا فاترا، ولم يتعد اللقاء ٤٥ دقيقة، كان عرفات هو المتحدث فيها والملك فهد هو المستمع.

□ □ □

وما ان مر حوالي شهر على عودة الملك حسين من أداء العمرة وزيارة الحرم النبوي الشريف، حتى اقام في عمان احتفالا ضخما دعا إليه أكثر من ألف شخصية، لمناسبة انتهاء عملية ترميم قبة الصخرة، وكأنه اراد بذلك تأكيد حقه التاريخي في رعاية المسجد الاقصى في القدس. وثار هذا الاحتفال حفيظة السعودية، فاصدرت في ٢٠ نيسان ١٩٩٤، بيانا عنيفا وغاضبا اكدت فيه التزامها المساهمة في تنفيذ مشروع ترميم واعمار الاماكن المقدسة في القدس. ومن دون ان يشير البيان السعودي مباشرة إلى الاردن، أوضح ان السعودية "ليست حديثة عهد فيما تقدمه لمدينة القدس، بل سبق لها ان

بادرت منذ ثلاثين عاما إلى تقديم بعض الدعم والمساعدات لصالح المسجد الاقصى وقبة الصخرة". وانها ستمـضي "بقيـادة مليكها في مواصلة التزامها نفاذ هذا المشروع الاسلامي، من خلال الاتصالات القائمة والتشاور الدائم والتعاون الوثيق مـع منظمة اليونسكو ممثلة بمديرها العام".

بذلك أكد البيان السعودي اربعة امور، ونفي فيه نفيا قاطعا دور الأردن والملك حسين. الأول: ان عملية الترميم لـم تنتـه كما يقول الأردن. الثاني: ان الملك فهد هو ملتزم الترميم وليس الملك حسين. الثالـث: ان عمليـات التـرميم تقـوم بهـا الاونيسكو وليس الأردن. الرابع: ان الفلسطينيين ممثلين في ياسر عرفـات (وأورد نـص برقيتـه المؤرخـة فـي ١٢/ ٥/ ١٩٩٤) يؤيدون الالتزام السعودي، ولا يشيرون إلى الدور الاردني في عمليات الترميم.

وعادت العلاقات السعودية ـ الاردنية إلى نقطة الصفر.

□ □ □

إذا كان الصفر هو نهاية الاشياء، فهو بدايتها أيضاً. فالدبلوماسية هي فن ان تقول في عشر كلمـات مـا يمكـن ان تقولـه بشكل افضل في كلمتين. والخلافات السياسية بين العرب، هي كالمصائب، تبدأ كبيرة ثم تصغر مـع الوقـت. لـذلك هـي تحتاج إلى دبلوماسية العشر كلمات بدل الكلمتين، فالمهم هو الاسم تنجح ـ تلك الدبلوماسية ـ في اطلاقه علـى الحقـائق، لا الحقائق ذاتها. وهذا ما يذكرني بالمقولة الصحافية الشهيرة: "لا تدع ابدا الحقائق تتدخل في رواية قصة جيدة".

وازمة العلاقات بين السعودية والاردن، تحتاج اليوم إلى دبلوماسية تغير من أسماء الحقائق المتداولة، فربمـا تـنجح فـي تصغير حجم الخلاف الذي يتحدث به الناس، ولو لاحتاجت إلى كلام كثير بدل كلام قليل، وحتى لا تبقى تحت رحمة خبـراء الارصاد الجوية السياسية. عندئذ، ربما، تصبح قصة جيدة.

هذا إذا صحت السماء، وانقشعت الرؤية.

مزبلة

التاريخ الجديد

- صحيح ان دول الغرب تحاول تجزئة الحلول وتعاملنا كجغرافيا واحدة، الا ان ذلك من ضمن السعي إلى إيجاد حـل اقليمي شامل يشمل منطقة جغرافية معينة.

وليس مهما ان يكون الحل على حساب جغرافية قطرية معينة ـ كالعراق أو الكويت مثلا ـ يقضم حدودا من هنا ويـضيف حدودا من هناك، ما دامت الغاية ان يصل إلى تحديد بقعة ذات جغرافية محددة، بغض النظر عـن حـدودها التـي سـبق التعارف عليها.

أما المبادئ السياسية التي وقفت أو التي كانت تقف وراء موقف أي من دول المنطقة، فقد القيت في مزبلة التاريخ الجديد.

١ ـ الكويت

دولة لا يحتاج إليها أحد

لما سألته ما الذي يشغل بال الخليج من قضايا هذه الايام، وقد مرت ثلاث سنوات على حرب، حـررت الكويـت ودمـرت العراق وحمت انظمة الحكم الخليجية من السقوط واعادت الاستعمار إلى الخليج، بشكل جيوش واساطيل اجنبية لـم يعرفهـا تاريخ الجزيرة العربية منذ الغزو البرتغالي في القرن الثامن عشر، قال لي:

ـ "سأقبل سؤالك، وسأفيض في الاجابة عليه، إذا قبلت التعامل معي على اساس مبدأ الامام الشافعي".

قلت له: وما هو مبدأ الامام الشافعي؟

قال: "يقول الامام الشافعي: ان مذهبي صواب يحتمل الخطأ، ومذهب غيري خطأ يحتمل الصواب".

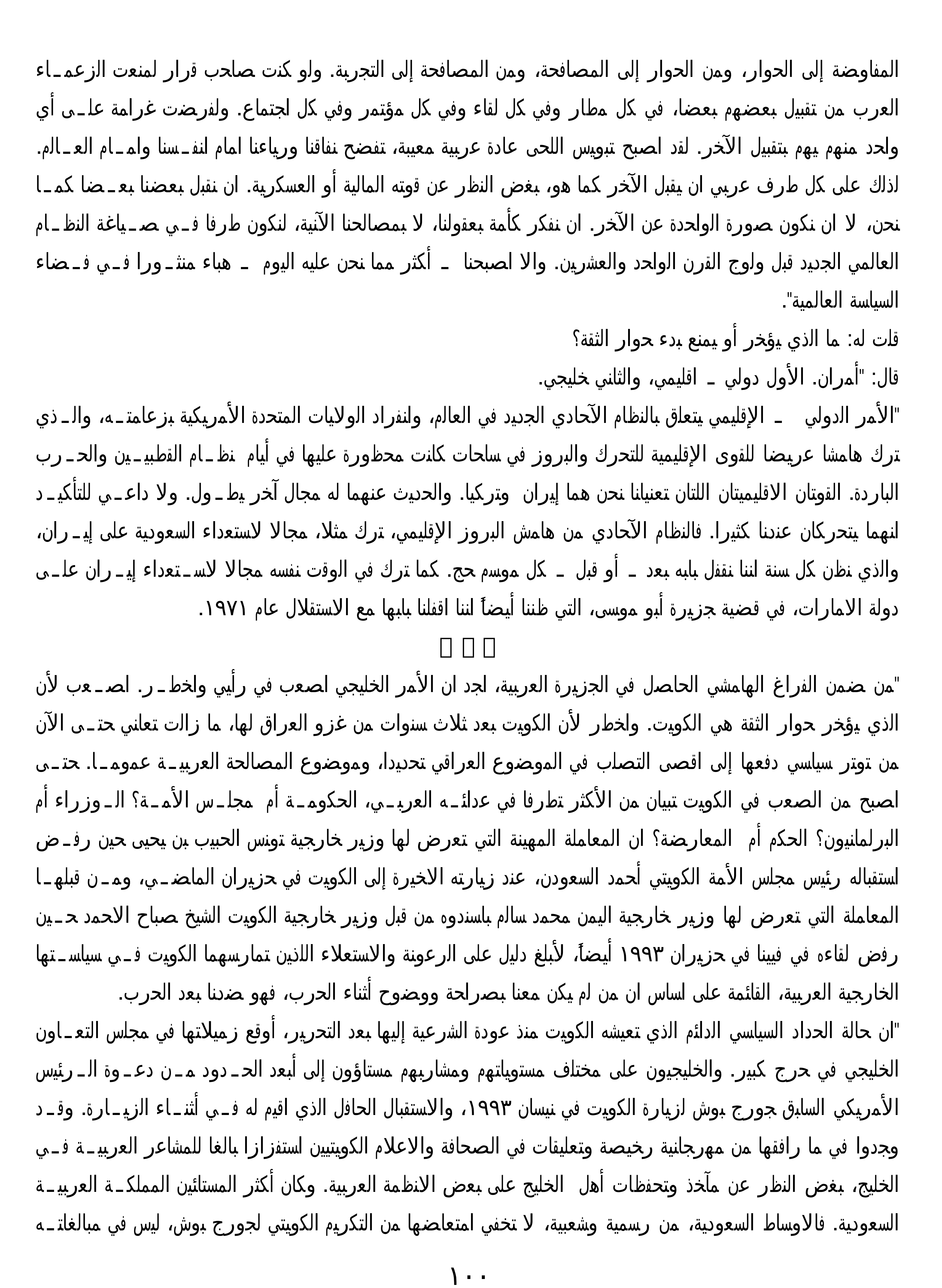
قلت: وهل هناك عرض اكرم من هذا العرض!

كان هذا الحديث في عاصمة خليجية في ربيع ١٩٩٣، حيث الحر كان ما زال مقبولا، والناس ما زالت تفكـر ايـن تقـضي الصيف، والازمة السياسية العربية في مجملها تراوح مكانها بعناوينها البارزة، أكانت مفاوضات الـسلام فـي واشـنطن أم حصار العراق نظاما وشعبا، أم الارهاب الاصولي في الجزائر ومصر، أم تراكم الخلافات العربية، أم حـديث الاعمـار "الحريري" في لبنان، والعدوان الاسرائيلي الذي اخره سنوات، ان لم يكن قد قضى عليه بالفعل. يضاف إلى ذلـك خلافـات دول الخليج نفسها حول شكل مجلس التعاون في عهد أمينه العام الجديد، وحول الموقف مـن الـسياسة الإيرانيـة الجديـدة المتشددة بعد احتلالها جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة، وغيرها وغيرها.

اما محدثي فكان أحد أبناء الخليج، الذين عاصروا نموّه وواكبوا تطوره وعملوا في اداراته المختلفة منـذ أيـام الانكليـز إلى أيام الاستقلال وحتى حرب الخليج وما بعده. وهو من الخليجيين القلائل الذين يملكون علاقات عربية ودوليـة نـادرة، ويتمتع بثقة الكثيرين من أصحاب القرار في عواصم عدة. الأهم من ذلك كله، انه يملك من الثقافـة التاريخيـة والتجربـة السياسية ما يجعل من اجاباته مداخل إلى استشراف المستقبل السياسي للوضع الخليجي برمتـه، دون ان يقحـم، بـين ادوات التحليل السياسي، الشأن الخاص في الأمر العام، وهذا ما يحدث غالبا في الكثير من محـاولات الاجابـة علـى التـساؤلات الكبرى. ما كان يعنيني شخصيا في تلك اللحظة، ان الرجل صديقي وانني موضع ثقته.

قال لي: "قبل ان ندخل في متاهات اسئلتك عن الافكار التي تنتاب دول الخليج، والقضايا التي تشغل حكامها وشـعوبها، هـذه الايام. وقبل ان نفلفش في اوراق الازمات المتراكمة امامنا على الطاولة، دعني ابدأ من القضية الأهم فـي رأيـي والتـي تعني دول الخليج أكثر مما تعني الدول العربية الأخرى، وهي انهاء حالة العداء المستفحل في العمق السياسي العربي منـذ حرب الخليج والى اليوم. وانا لا احب في هذا المجال كلمة المصالحة، لأنها تعطي طابعا آنيا للعمل الـسياسي، بقـدر مـا تعطي، أيضاً، انطباعا بالسهولة. فالخلاف سهل ما دامت المصالحة سهلة. وبعد كل مصالحة يمكن ان يقع خـلاف، وهكـذا دواليك. والتاريخ العربي الحديث مفروش بالمصالحات والخلافات على امتداد ثلاثين سنة.

"ان انهاء حالة العداء السياسي ـ لا الخلاف السهل ـ يبدأ من العودة مع سابق تصور وتصميم، إلى حوار الثقـة. وحـوار الثقة يكون بأن يكف فريق عربي ما عن العمل ضد فريق عربي آخر، قولا وفعلا. ومن أهم شروط حوار الثقـة، هـو ان لا ينتقل العرب، كما تعودوا وعودوا، من القتال إلى الهدنة، ومن الهدنة إلـى المفاوضـة، ومـن



المفاوضة إلى الحوار، ومن الحوار إلى المصافحة، ومن المصافحة إلى التجربة. ولو كنت صاحب قرار لمنعت الزعماء العرب من تقبيل بعضهم بعضا، في كل مطار وفي كل لقاء وفي كل مؤتمر وفي كل اجتماع. ولفرضت غرامة على أي واحد منهم يهم بتقبيل الآخر. لقد اصبح تبويس اللحى عادة عربية معيبة، تفضح نفاقنا ورياءنا امام انفسنا وامام العالم. لذلك على كل طرف عربي ان يقبل الآخر كما هو، بغض النظر عن قوته المالية أو العسكرية. ان نقبل بعضنا بعضا كما نحن، لا ان نكون صورة الواحدة عن الآخر. ان نفكر كأمة بعقولنا، لا بمصالحنا الآنية، لنكون طرفا في صياغة النظام العالمي الجديد قبل ولوج القرن الواحد والعشرين. والا اصبحنا - أكثر مما نحن عليه اليوم - هباء منثورا في فضاء السياسة العالمية".

قلت له: ما الذي يؤخر أو يمنع بدء حوار الثقة؟

قال: "أمران. الأول دولي - اقليمي، والثاني خليجي.

"الأمر الدولي - الإقليمي يتعلق بالنظام الآحادي الجديد في العالم، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامته، والذي ترك هامشا عريضا للقوى الإقليمية للتحرك والبروز في ساحات كانت محظورة عليها في أيام نظام القطبيين والحرب الباردة. القوتان الاقليميتان اللتان تعنيانا نحن هما إيران وتركيا. والحديث عنهما له مجال آخر يطول. ولا داعي للتأكيد انهما يتحركان عندنا كثيرا. فالنظام الآحادي من هامش البروز الإقليمي، ترك مثلا، مجالا لاستعداء السعودية على إيران، والذي نظن كل سنة اننا نقفل بابه بعد - أو قبل - كل موسم حج. كما ترك في الوقت نفسه مجالا لاستعداء إيران على دولة الامارات، في قضية جزيرة أبو موسى، التي ظننا أيضاً اننا اقفلنا بابها مع الاستقلال عام ١٩٧١.

□ □ □

"من ضمن الفراغ الهامشي الحاصل في الجزيرة العربية، اجد ان الأمر الخليجي اصعب في رأيي واخطر. اصعب لأن الذي يؤخر حوار الثقة هي الكويت. واخطر لأن الكويت بعد ثلاث سنوات من غزو العراق لها، ما زالت تعاني حتى الآن من توتر سياسي دفعها إلى اقصى التصلب في الموضوع العراقي تحديدا، وموضوع المصالحة العربية عموما. حتى اصبح من الصعب في الكويت تبيان من الأكثر تطرفا في عدائه العربي، الحكومة أم مجلس الأمة؟ الوزراء أم البرلمانيون؟ الحكم أم المعارضة؟ ان المعاملة المهينة التي تعرض لها وزير خارجية تونس الحبيب بن يحيى حين رفض استقباله رئيس مجلس الأمة الكويتي أحمد السعدون، عند زيارته الاخيرة إلى الكويت في حزيران الماضي، ومن قبلها المعاملة التي تعرض لها وزير خارجية اليمن محمد سالم باسندوه من قبل وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد حين رفض لقاءه في فيينا في حزيران ١٩٩٣ أيضاً، لأبلغ دليل على الرعونة والاستعلاء اللذين تمارسهما الكويت في سياستها الخارجية العربية، القائمة على اساس ان من لم يكن معنا بصراحة ووضوح أثناء الحرب، فهو ضدنا بعد الحرب.

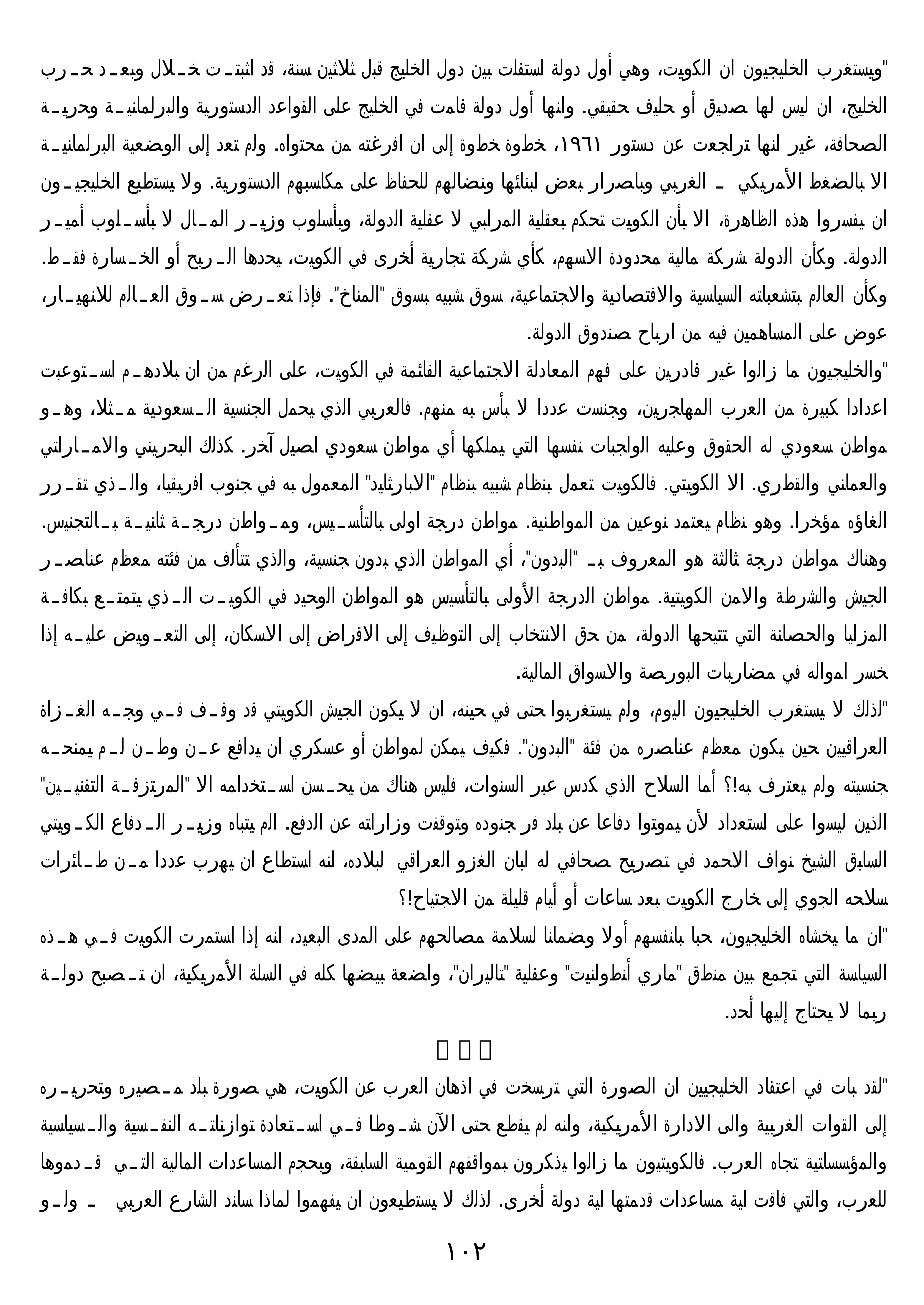
"ان حالة الحداد السياسي الدائم الذي تعيشه الكويت منذ عودة الشرعية إليها بعد التحرير، أوقع زميلاتها في مجلس التعاون الخليجي في حرج كبير. والخليجيون على مختلف مستوياتهم ومشاربهم مستاؤون إلى أبعد الحدود من دعوة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لزيارة الكويت في نيسان ١٩٩٣، والاستقبال الحافل الذي اقيم له في أثناء الزيارة. وقد وجدوا في ما رافقها من مهرجانية رخيصة وتعليقات في الصحافة والاعلام الكويتيين استفزازا بالغا للمشاعر العربية في الخليج، بغض النظر عن مآخذ وتحفظات أهل الخليج على بعض الانظمة العربية. وكان أكثر المستائين المملكة العربية السعودية. فالاوساط السعودية، من رسمية وشعبية، لا تخفي امتعاضها من التكريم الكويتي لجورج بوش، ليس في مبالغاته

فحسب، بل في مبدئه أيضاً. فهي تقول انه إذا كان لا بد من تكريم "بطل ما" كان وراء تحرير الكويت، فهذا "البطل" هو الملك فهد بن عبد العزيز لا جورج بوش. صحيح ان القوات الأمريكية تحديدا، ومن ورائها التحالف الغربي، العسكري والسياسي، هما اللذان هزما العراق واجليا قواته عن الكويت، الا انه لولا الملك فهد وقراره الجريء بدعوة القوات الأمريكية والغربية واستضافتها في بلاده، وبكل ما سببته وتسببه له ولبلاده من مضاعفات على الصعيد الاجتماعي والسياسي والديني إلى اليوم، لما كان من الممكن تحرير الكويت، ولا كانت تحررت. لذلك لما بلغ الغضب السعودي - وهو أكبر من الاستياء - الكويت، حاولت هذه الاخيرة اصلاح غلطتها بالاعلان عن دعوة الملك فهد لزيارتها تكريما لدوره في تحرير الكويت، الا ان السعودية اعلنت اعتذارها عن عدم قبول الدعوة.

"والاستياء السعودي تحديدا، والخليجي عموما من الكويت، ليس ناتجا فقط عن زيارة بوش والاستفزاز الصارخ للمشاعر العربية، بل من نتائجها العملية التي اسفرت عن قصة محاولة اغتيال الرئيس الأمريكي السابق وما وفرته من فرصة للقوات الأمريكية الجوية من ضرب العراق تحت غطاء الانتقام لمحاولة الاغتيال "المزعومة"، والتي ما زال المتهمون بها قيد المحاكمة ولم تصدر احكام بادانتهم حتى كتابة هذه السطور - الخليجية في إيجاد مخرج لعودة شيء من الحوار التضامني بين العرب، والذي قد يؤدي تدريجيا إلى فك الحصار الدولي الرهيب على الشعب العراقي، والذي اسفر عن تجويعه وارهاقه وتفكيك وحدته الاجتماعية والسياسية والدينية، دون ان يزحزح قيد انملة النظام الشرس الجاثم على صدره. بل هناك من يعتقد، ان استمرار الوضع الدولي كما هو بالنسبة إلى العراق، يساهم في تطويل عمر الحكم الصدامي.

"لذلك يأخذ السعوديون والخليجيون على الكويت عرقلتها لأي مساع جدية للوصول إلى حوار ثقة، بقدر ما يأخذون عليها انفرادها في الكثير من القرارات من دون التشاور معهم، والتي تنعكس عليهم سلبا. صحيح انهم كلهم حلفاء لامريكا، الا ان المبالغة في التركيز على الولايات المتحدة وحدها، واغفال مراكز القوى الأخرى في العالم، يفقد دول الخليج حرية المناورات السياسة على الساحة الدولية. وصحيح أيضاً انهم يسعون كلهم إلى تغيير نظام صدام حسين في العراق وتقويض سلطته، الا انهم في الوقت نفسه لا يريدون أي نظام بديل. وصحيح أيضاً وايضا ان الولايات المتحدة قد اصبحت ملتزمة بحماية الكويت وضمان استقلالها، الا انهم يستشهدون بكلام للسفير الأمريكي لدى الكويت، ادوار غنيم، العربي الاصل، (إذا كان لاصله العربي هنا اهمية تذكر) قاله في ندوة في احدى ديوانيات الكويت في ٢٣ تموز ١٩٩٣: "نحن مستعدون للدفاع عن الكويت معكم وليس عنكم". واضاف غنيم موضحا: "ان الامريكيين لا يدافعون عن أحد يدفع لهم ثمنا مقابل ذلك". والسفير الأمريكي في الكويت يتعاطى في الشأن الداخلي السياسي بشكل غير مألوف، إذ هو مثلا دائم الحضور في الديوانيات، مما دعا الخارجية الكويتية، بتحريض من المعارضة، إلى لفت نظره إلى هذا الأمر عدة مرات.

"ويرى الخليجيون في كلام السفير الأمريكي في الكويت مؤشرا خطرا، لعله الاوضح منذ حرب الخليج، وهو ان الولايات المتحدة لن تدافع عنهم بثمن مهما كان باهظا، ومهما كانت مصالحها تستدعي ذلك، من دون ان يدافعوا هم عن انفسهم أولا. فالعضلات الأمريكية وحدها ليست تحت تصرف من يدفع ثمن استخدامها، ومهما كانت أيضاً الحاجة الأمريكية إلى ذلك الثمن. فالرأي العام الأمريكي يتطلب من حكومته ان يتمتع البلد الذي تدفع بأبنائها للدفاع عنه، بما يتجاوز المصلحة المباشرة للولايات المتحدة، بل أن يمتلك من البنية الوطنية والرغبة في مقاومة المحتل، ما يؤهله لطلب المساعدة في الدفاع عن نفسه. وهذا ما ليس عند الكويت حتى الآن.



"ويستغرب الخليجيون ان الكويت، وهي أول دولة استقلت بين دول الخليج قبل ثلاثين سنة، قد اثبتت خلال وبعد حرب الخليج، ان ليس لها صديق أو حليف حقيقي. وانها أول دولة قامت في الخليج على القواعد الدستورية والبرلمانية وحرية الصحافة، غير انها تراجعت عن دستور ١٩٦١، خطوة خطوة إلى ان افرغته من محتواه. ولم تعد إلى الوضعية البرلمانية الا بالضغط الأمريكي - الغربي وبإصرار بعض ابنائها ونضالهم للحفاظ على مكاسبهم الدستورية. ولا يستطيع الخليجيون ان يفسروا هذه الظاهرة، الا بأن الكويت تحكم بعقلية المرابي لا عقلية الدولة، وبأسلوب وزير المال لا بأسلوب أمير الدولة. وكأن الدولة شركة مالية محدودة الاسهم، كأي شركة تجارية أخرى في الكويت، يحدها الربح أو الخسارة فقط. وكأن العالم بتشعباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سوق شبيه بسوق "المناخ". فإذا تعرض سوق العالم للانهيار، عوض على المساهمين فيه من ارباح صندوق الدولة.

"والخليجيون ما زالوا غير قادرين على فهم المعادلة الاجتماعية القائمة في الكويت، على الرغم من ان بلادهم استوعبت اعدادا كبيرة من العرب المهاجرين، وجنست عددا لا بأس به منهم. فالعربي الذي يحمل الجنسية السعودية مثلا، وهو مواطن سعودي له الحقوق وعليه الواجبات نفسها التي يملكها أي مواطن سعودي اصيل آخر. كذلك البحريني والاماراتي والعماني والقطري. الا الكويتي. فالكويت تعمل بنظام شبيه بنظام "الابارتايد" المعمول به في جنوب افريقيا، والذي تقرر الغاؤه مؤخرا. وهو نظام يعتمد نوعين من المواطنية. مواطن درجة اولى بالتأسيس، ومواطن درجة ثانية بالتجنيس. وهناك مواطن درجة ثالثة هو المعروف بـ "البدون"، أي المواطن الذي بدون جنسية، والذي تتألف من فئته معظم عناصر الجيش والشرطة والامن الكويتية. مواطن الدرجة الأولى بالتأسيس هو المواطن الوحيد في الكويت الذي يتمتع بكافة المزايا والحصانة التي تتيحها الدولة، من حق الانتخاب إلى التوظيف إلى الاقراض إلى الاسكان، إلى التعويض عليه إذا خسر امواله في مضاربات البورصة والاسواق المالية.

"لذلك لا يستغرب الخليجيون اليوم، ولم يستغربوا حتى في حينه، ان لا يكون الجيش الكويتي قد وقف في وجه الغزاة العراقيين حين يكون معظم عناصره من فئة "البدون". فكيف يمكن لمواطن أو عسكري ان يدافع عن وطن لم يمنحه جنسيته ولم يعترف به!؟ أما السلاح الذي كدس عبر السنوات، فليس هناك من يحسن استخدامه الا "المرتزقة التقنيين" الذين ليسوا على استعداد لأن يموتوا دفاعا عن بلد فر جنوده وتوقفت وزارته عن الدفع. الم يتباه وزير الدفاع الكويتي السابق الشيخ نواف الاحمد في تصريح صحافي له ابان الغزو العراقي لبلاده، انه استطاع ان يهرب عددا من طائرات سلاحه الجوي إلى خارج الكويت بعد ساعات أو أيام قليلة من الاجتياح!؟

"ان ما يخشاه الخليجيون، حبا بانفسهم أولا وضمانا لسلامة مصالحهم على المدى البعيد، انه إذا استمرت الكويت في هذه السياسة التي تجمع بين منطق "ماري أنطوانيت" وعقلية "تاليران"، واضعة بيضها كله في السلة الأمريكية، ان تصبح دولة ربما لا يحتاج إليها أحد.

□ □ □

"لقد بات في اعتقاد الخليجيين ان الصورة التي ترسخت في اذهان العرب عن الكويت، هي صورة بلد مصيره وتحريره إلى القوات الغربية والى الادارة الأمريكية، وانه لم يقطع حتى الآن شوطا في استعادة توازناته النفسية والسياسية والمؤسساتية تجاه العرب. فالكويتيون ما زالوا يذكرون بمواقفهم القومية السابقة، وبحجم المساعدات المالية التي قدموها للعرب، والتي فاقت اية مساعدات قدمتها اية دولة أخرى. لذلك لا يستطيعون ان يفهموا لماذا ساند الشارع العربي - ولو

عاطفيا - الغزو العراقي لبلادهم، ولماذا لم يفهم العرب عمق الصدمة التي تعرضت لها الكويت من جراء هذا الغزو، والتي لم تترك لهم خيارا سوى الاستعانة بالقوى العسكرية الأمريكية.

"فاليقين السائد لدى الكويتيين ان معظم العرب قد تخلوا عنهم في وقت المحنة، وانهم لولا الولايات المتحدة لما التفت اليهم أحد، وان العرب، منذ نشوء كياناتهم المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية فشلوا في تسوية اية قضية - ولو واحدة - وحلها. وانهم لو اعتمدوا على العرب، لكانوا لاجئين كمسلمي البوسنة اليوم - ولو اغنياء - في عواصم العالم. فالبنية النفسية الراهنة للكويتيين ما زالت تعتمد هذا المنطق، الحامل الرفض والخوف والحقد لكل ما هو عراقي، دون ان يقتصر على رجال السلطة في بغداد، بل ليشمل كل الشعب العراقي، مما يزيد في تعميق الهوة، ولاجيال قادمة، بين الدولتين والشعبين.

"لذلك اهتزت القيم العربية والثوابت القومية، في التفكير الحكومي والشعبي في الكويت واصبحت مقولات التضامن العربي والامن القومي العربي المشترك ووحدة المصير العربي، لا تلقى أي صدى لدى الكويتيين. واصبح التطرف في الانغلاق القطري في دولة هي عبارة عن مدينة، هو الموقف الشائع. وعلت صيحات "انا كويتي، أنا كويتي .. أنا خليجي، أنا خليجي" فوق صيحة "انا عربي"، حتى اصبح الحديث عن "تكويت الهوية"، واستبدال "الشخصية الخليجية" بالشخصية العربية، حديث افق يوميا واسع الانتشار، وكأن الكويتيين من عرق وجنس وشعب ومنطقة لا علاقة لها بالجزيرة العربية، بصحرائها وبحارها وخلجانها. وكأن العرب لم يأتوا منها ولم يتأصلوا في رمال هذه الجزيرة.

"واذا كانت التركيبة التاريخية للمواطن الكويتي لا تساعد كثيرا على الحد من تطرفه وانغلاقه القطري، فإن كلام السياسيين الكويتيين، حكاما ومعارضين، إلى جانب كتابات الصحافة الكويتية، يشعر العرب بشقيهم (المساند للعراق والمساند للتحالف الغربي مع الكويت) وكأن هناك دعوة مبرمجة للانسلاخ الجماعي عن الأمة العربية، وتتفاقم آثارها شيئا فشيئا لتستوي كعمل تاريخي في مقدورهم تحقيقه. ويتضح ذلك باستمرار من طريقة الفرز اليومي التي يمارسها الكويتيون بكل وضوح في تعاطيهم مع الاطراف العربية.

"هناك الكويت اولا، والخليج ثانيا، والدول العربية التي ساندت التحالف ثالثا، والدول العربية التي ساندت العراق رابعا. هذا الفرز، هو قاعدة التعامل مع العرب. ومنها ينطلق الكويتيون إلى تحديد المصلحة الكويتية: لا مساعدات اقتصادية بغير اتفاقيات سياسية. ولا تعاون مع النظام العراقي القائم، ولا تعاون مع النظام العراقي المقبل مستقبلا، ما دام اغلب العراقيين يعتقدون في قرارة انفسهم بأن الكويت جزء من العراق. ولا اتفاقيات امنية الا مع الدول الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية تخصيصا، مع الاستعداد لتحمل كافة تبعاتها المالية والسياسية. وهذا الموقف الذي يعتبر من صلب السياسة الخارجية للدولة، ليس موضع خلاف داخلي اطلاقا بين الحكومة من جهة ومجلس الأمة من جهة ثانية، أو بين الحكومة والمعارضة بمختلف اجنحتها القومية أو الإسلامية.

□ □ □

«إذا كان التاريخ مليئا بالالغاز، كما هو مليء بالرمال، فإن ترسيم الحدود بين العراق والكويت هو أحد هذه الالغاز. ففي مطلع هذا القرن رسم البريطانيون حدودا وهمية بين البلدين بناء على آبار المياه التي كانت تزورها القبائل، وحسب ولاء هذه القبائل لأي شيخ من الشيوخ. وفي عام ١٩٢٣ وضع المعتمد البريطاني جون مور يافطة تعلن الحدود بين البلدين، بعد ان مشى جنوبا عدة خطوات بين آخر بئر مياه واول نخلة في منطقة صفوان. وأعلن ان هذه هي الحدود. لكن في عام

١٩٣٠ ازال المتعمد البريطاني في البصرة اليافطة، وزرع عددا آخر من النخيل جنـوب صـفوان، التـي اورقـت عـام ١٩٤٠. فاتسعت الحدود جنوبا.

«عند ظهور النفط، كان حقل الرميلة إلى الشمال - الشرقي من نخيل صفوان وكان ميناء أم القصر الواقع علـى الخلـيج، والذي ساعد البريطانيون على بنائه، إلى الغرب من صفوان. وكانت جزيرتا وربة وبوبيـان مقابـل أم القـصر. وتقاسـم العراق والكويت، فيما بعد، حقل نفط الرميلة. وطلب العراق من الكويت تأجيره الجزيرتين، لاعطائه متسعا أكبر من الميـاه العميقة في الخليج قبالة شط العرب. ورفضت الكويت ذلك.. إلى ان كانت الحرب.

«واصدرت الأمم المتحدة قرارا عن طريق مجلس الأمن بتشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود نهائيا بين العـراق والكويـت. وصدر قرار مجلس الأمن الرقم ٨٣٣ الذي صادق على نتائج عمل اللجنة فـي آب ١٩٩٢. واعترضـت العـراق علـى الخريطة الجديدة للحدود، وقد طار منها حقل الرميلة ونصف ميناء أم القصر وخور عبد ا . اما جنى نخيل صـفوان فقـد اصبح تمرا لا يؤكل. واذا بالامم المتحدة التي ليس من بين مهامها تقسيم الدول، تخضع لتنفيذ القول القـديم، بـأن الـدول المهزومة في الحرب، تدفع عادة جزءا من أرضها ثمنا لهزيمتها.

«وتأكيدا لما اعتبرته الكويت حقها المكتسب من الشرعية الدولية في ترسيم الحدود الجديدة، سارعت إلـى تنفيـذ مـشروع بناء «حزام أمني» على الحدود، انطلاقا من مثلث العوجة في المنطقة الغربية الجنوبية، حيث تلتقي حدود العراق والكويـت والسعودية. ويتضمن مشروع «الحزام الامني» الكويتي، حفر خندق على طول امتداد هذه الحدود، بعمـق ثلاثـة امتـار وعرض خمسة امتار، يبتعد عنها داخل الاراضي الكويتية الجديدة، ما بين عشرة وخمسين مترا. وسيستخدم التـراب النـاتج عن حفر الخندق في اقامة ساتر ترابي خلف الخندق في اتجاه الاراضي الكويتية، يصل ارتفاعه إلى خمـسة امتـار. ويبـدو ان حكومة الكويت - وهي تعيش "بارانويا" حقيقية ازاء العراق، لم تسمع بخط «ماجينو» المسلح الـذي بنـاه الفرنـسيون على حدودهم مع ألمانيا - وكلها جبال وانهر وغابات وليست صحراء ولا رمال - قبل الحرب العالمية الثانية، وهو الـذي استدار الالمان حوله عند وقوع الحرب، ودخلوا الاراضي الفرنسية من دون ادنى عناء. ومنذ ذلك التاريخ، لم يفكر عاقـل يفهم في الاستراتيجية الحديثة، وفي عصر الطيران والفضاء، في خط «ماجينو» اخر، الا الكويتيون.

«وفي الوقت الذي تتعرض فيه دول مجلس التعاون الخليجي لضغوط أمريكية واوروبية كبيرة لحملها علـى التخلـي عـن مقاطعة اسرائيل، وهي التي رفضت مذكرة رسمية أمريكية من عشر نقاط بهذا الشأن، تبدأ من الـسماح للطـائرات التـي تهبط في إسرائيل بعبور اجواء الخليج والهبوط في مطاراته، كذلك للسفن التي تمر بموانئ اسرائيلية بالمرور علـى مـوانئ دول الخليج، إلى السماح بانتقال البريد بين دول مجلس التعاون واسرائيل، إلى الاستيراد المباشر للـسلع الاسـرائيلية، إلـى رفع الحظر على الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع اسرائيل، إلى رفض كل اشكال المقاطعة لاسـرائيل، التـي تـشكل خروجا على كل احكام مكتب مقاطعة إسرائيل منذ انشائه عام ١٩٥١، إلى مقررات الجامعة العربية بشأن المقاطعـة منـذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. في هذا الوقت بالذات، شذت الكويت عن باقي دول الخليج، واعلنت بلـسان نائـب رئـيس وزرائها ووزير خارجيتها الشيخ صباح الاحمد بأن «الكويت تحللت من المقاطعة غيـر المباشـرة لاسـرائيل»، وسـترفع أسماء الشركات التي تتعامل معها عن القائمة السوداء، وذلك لاعتبارات «تتعلق بالمصلحة الوطنية للدولة». وكـان ذلـك في الرياض أثناء اجتماع وزراء الخارجية لمجلس التعاون الخليجي في حزيـران الماضـي. ولـم يتـردد وكيـل وزارة

الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين، في ان يضيف إلى كلام وزيره قائلا: «ان الكويت تضع مصالحها اولا، وتفخر بموقفها في شأن المقاطعة».

«كل هذا في الوقت الذي رفضت فيه باقي دول الخليج طلب وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر بانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل أثناء جولته في المنطقة في آذار ونيسان ١٩٩٣. وكان من بين أسباب رفض الدول الخليجية، في الرد على المذكرة الأمريكية، والذي سمعه كريستوفر في جولته، ان رفع المقاطعة يدخل في نطاق تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وهو أمر ترفضه دول الخليج طالما لم يتم احراز تقدم ملموس في مفاوضات السلام، كما وانها حريصة على الالتزام بقرارات الجامعة العربية كما هي الآن. اما إذا عدلت فسيكونون أيضاً من ضمن الملتزمين بهذه التعديلات.

«وسط هذه الاجواء العربية المتوترة احرجت الكويت جيرانها، دول الخليج، بخرقها الاجماع العربي، اعتقادا منها ان السلام في المنطقة قد حصل، وانه إذا كان العرب قد احبطوها بمواقفهم منها في حرب الخليج، فعليها التقرب من اسرائيل، علها تفوز ببعض المكاسب الإقليمية والاعترافات الدولية، مما يعزز وجودها وينهي بعض مشكلاتها الداخلية. وكأن الانفراد بكسر المقاطعة مع اسرائيل، بغض النظر عما يجري في المعركة السياسية، يمنحها قوة اضافية. وهذا ما يجعل في رأي الكثير من الخليجيين، قيام حوار الثقة امرا صعبا ان لم يكن مستحيلا.

□ □ □

«غير ان الأمر الآخر الذي يؤخر حوار الثقة، والذي ليست الكويت أحد اسبابه، هو قضية الاسرى الكويتيين في العراق، التي اصبحت هاجسا وطنيا لكل كويتي. وقضية الاسرى الكويتيين ابتدأت بشكل واسع في الايام الاخيرة للاحتلال العراقي، خلال شهر شباط ١٩٩١، في الفترة ما بين الحربين الجوية والبرية، حيث سارع العراقيون إلى اعتقال أكبر عدد ممكن من الكويتيين في العراق بـ ٨٥٠ شخصا، بين مدني وعسكري. ولم تترك الكويت وسيلة من وسائل الضغط الا ومارستها في سعيها للافراج عن اسراها في العراق. لكن العراق استمر لا يعترف بوجود هؤلاء الاسرى لديه.

«هناك انزعاج واضح لدى الاوساط الكويتية من غياب الضغط الدولي على العراق في هذه القضية تحديدا. وتتساءل هذه الاوساط عن سبب تقاعس التحالف الغربي في الايام الأولى لانتهاء الحرب عن الضغط الفعلي على العراق للافراج عن الاسرى، وخاصة ان العراق افرج في آذار ١٩٩١عن جميع اسرى الحرب من قوات التحالف، ما عدا الكويتيين. ذلك لأن ضغط قوات التحالف الغربي اقتصر على اسراهم، وترك الاسرى الآخرين حتى وقت آخر. على هذا الاساس، تصر الكويت على ضرورة استمرار الضغط على بغداد للافراج عن اسراها، كجزء لا يتجزأ من تنفيذ القرارات الدولية التي صدرت ضد العراق، والتي ما زالت الأمم المتحدة ملتزمة بتطبيقها. كذلك تصر على دول الجامعة العربية، على ان لا عودة إلى علاقات طبيعية مع العراق، الا بشرط اطلاق سراح الاسرى الكويتيين أولا. وعلى الرغم من الاهمية القصوى التي توليها الكويت لهذه القضية، في الداخل والخارج، من لجان شعبية إلى مؤتمرات دولية إلى ندوات عن حقوق المعتقلين، فإن العراق، لا يسمع ولا يرى ولا يتحرك. وكأن ذلك ليس في سلم اولوياته، فالبلد المحاصر، حكومة وشعبا، برا وبحرا وجوا، تبقى هذه القضية الانسانية في آخر سلسلة همومه. أو تبدو وكأنها لا تعنيه على الاطلاق. وهو الغريق فما خوفه من البلل".

□ □ □

توقف صديقي عن الحديث، وقد سكت عن كل الكلام المباح، الذي يقال والذي لا يقال عن القضية - العقدة التي تشغل بال الخليج هذه الايام، وكأنه افرغ ما في صدره من احمال، فاستراح. لكنني شعرت ان مسحة كآبة قد بدأت تظهر على ملامحه وفي نبرة صوته. وشعرت بشيء من الندم، إذ جررته إلى حديث لعله في غنى عنه. وساد الصمت بيننا لحظات. إلى ان قطعه بقوله:

«ما أكرم الشافعي. هذا الامام الذي اعتبر ان صواب رأيه لا يلغي امكانية الخطأ فيه، وخطأ رأي غيره لا ينفي احتمال الصواب فيه! اين نحن اليوم من هكذا اتساع افق وعلو تفكير وديموقراطية، ولو كره جماعتنا في الخليج هذه الكلمة".

قلت له: وهل الجماعة في الخليج على استعداد لمناقشة الخطأ والصواب، أو البحث بتجرد في اصول وفروع أزماتهم المتعددة، أو حتى الاقرار بأن هناك خطأ ما في «مملكة الدنمرك»، على حد تعبير هاملت؟

قال: «هنا معضلة حوار الثقة، الذي بدأنا حديثنا به. لا خيار لك في العمل السياسي الجدي، الا ان تسمع الرأي الآخر. فدول الخليج لا تملك الصواب دائما. والصواب ليس نفطا ولا مالا ولا رمالا ولا بحرا. الصواب هو عقل منفتح محاور. اللهم خذ نفطنا واحفظ لنا عقولنا. حتى لا تتعطل لغة الكلام، وتغرق «مملكة الدغرك» في الخطأ دائما. ولا تجد من يدافع عنها أو يحررها».

ولم ينتظر ردي. فقد طوى عباءته ووضعها تحت ابطه وركز عقاله على رأسه، وابتسم مهرولا في اتجاه الباب، وكأنه تأخر عن موعد له مع صحافي آخر.

٢- الكويت

انفصام الشخصية

في اليوم السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٣، وقف أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح، امام مجلس الأمة الكويتي في افتتاح دورة انعقاده الثانية، ناصحا شعبه بالواقعية والتواضع في الاعتراف بحقيقة حجم الكويت وموقعها الجغرافي، مطالبا مواطنيه بعدم الخلط بين مفهومي الرخاء والترف.

وقال الأمير: «علينا ان نتوخى الواقعية وان ندرك حجمنا وان تكون طموحاتنا في حدود قدراتنا حتى لا نصاب بخيبة الامل (...) المطلوب هو ان نتعرف بعمق على مواقع قوتنا وعلى نقاط ضعفنا حتى نحدد بالضبط موقعنا من العالم، فلا نصاب بالغرور ولا نشعر بالصغر».

ولو كان هذا النصح قد قدم إلى الكويتيين عند تأسيس الدولة قبل حوالي ثلث قرن، وعملوا به، لو فروا على هذه الأمة اولا، ومن ثم على انفسهم، عمق المعاناة التي تسببوا بها، والتي قادت إلى حرب الخليج ونتائجها المدمرة، واوصلت الوضع العربي إلى الحالة الكارثية التي هو فيها اليوم.

وتزامن الخطاب الاميري مع احتفالات العالم هذه السنة بمرور ٢٥٠٠ سنة على نشوء الديموقراطية في اثينا، من دون ان يذكر ان العرب اخترعوا مرادفا لها، في زمن يسبق الاغريق، اسمه العشائرية. وعندما تطورت الديموقراطية عبر الممارسة، لتشمل تفسيرات عدة وتطرح نماذج مختلفة منها، كلها تدعي وصلا بالاصل الهليني، ظل مفهوم العشائرية عند العرب محافظا على جذوره التاريخية.

وعندما اخذت التجارب الديموقراطية في العالم العربي، تسقط الواحدة بعد الأخرى طوال ثلث القرن الاخير، جاءت العشائرية لتحيي عظامها وهي رميم في دولة في الجزيرة العربية اسمها الكويت. وكان احياء الديموقراطية على صورة وشاكلة الكويت، وكماارادها حكامها بالتوافق بين شيوخ القبيلة ورعاياهم. وعندما جاء الاستقلال إلى الكويت في العام ١٩٦٢كانت الديموقراطية الكويتية غير مؤذية للنظام في الداخل، وغير مسيئة إلى الحكم في الخارج. ومع تقدم مفهوم الديموقراطية في القرن العشرين، متخذا طابع المؤسسات الدستورية والبرلمانية، اختلط المفهومان في بلد كالكويت.

واذا بالديموقراطية تصبح، بمرور الوقت، عبئا على النظام، ينوء تحت وطأته صراع تيارات سياسية دولية واقليمية وطائفية في بلد عريق الجذور في الفردية. إذا بالاطار العشائري، الذي استطاع ان يحتوي احدث الاساليب الديموقراطية ويكيفها لحسابه، يهتز. كل ذلك دون ان يتخلى النظام عن أي من مميزاته القبلية. فقد كانت السيادة عند العرب للعشيرة الاقوى. وما زالت العشيرة الاقوى تحكم الكويت حتى اليوم.

لكن آل الصباح كان لهم في الكويت تاريخ يختلف عن باقي عشائر الجزيرة العربية. كلهم جاؤوا إلى الحكم بحد السيف. بينما وحدهم آل الصباح جاؤوا بالاختيار. فمن بين الاسر الخليجية الحاكمة، كان آل الصباح من العتوب الذين هاجروا من الزبارة، على ساحل قطر، في العام ١٧٥٢، واستقروا فيها. وقد رحب السكان بالقادمين الجدد في مواسم الهجرة إلى الشمال، لتأسيس مركز تجاري في الكويت. وظل آل الصباح لا يقطعون شعرة الا بعد ان يراجعوا «الجماعة». وكانت «الجماعة» تتكون من الاعيان والوجهاء والتجار واصحاب الحل والربط من المواطنين. إلى ان جاء الشيخ مبارك الصباح في العام ١٨٩٦، فأنهى عهد الشورى، وتحول الحكم في الكويت إلى نظام قبلي يسود عليه آل الصباح من دون مرجعية شعبية.

وبحلول العام ١٩٢١ قامت في الكويت أول حركة اصلاحية في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، تطالب بأن يشارك الاعيان من الاهالي الأمير في حكم البلاد. وكان المطلب الأول لهذه الحركة هو اتباع مبدأ الشورى في اختيار الأمير من بين افراد الاسرة الحاكمة. ثم تطور هذا المطلب إلى «انتخاب عدد معلوم من آل الصباح والاهالي لادارة شؤون البلاد على اساس العدل والانصاف». ولكن هذه الحركة فشلت بعد أشهر قليلة لم تتجاوز العشرة، لرفض الشيخ أحمد الجابر - الذي كان قد تولى الحكم حديثا - التعاون مع اعضاء مجلس الشورى وللخلافات الحادة التي دبت بين افراده.

وفي العام ١٩٣٨ تجددت الحركة الاصلاحية في الكويت، وقد انصبت اغلب مطالبها على اقامة حكم دستوري وتنظيم البلاد على اسس حديثة. وكانت مطالب حركة ١٩٣٨، والتي رافقتها حركات مماثلة في البحرين ودبي، متأثرة بثورة ١٩٣٦ في فلسطين، وسنوات الاضراب الفلسطيني الطويلة التي تبعتها. كما كانت متأثرة بحكم الملك غازي في العراق وتعاطفه القومي ومنحاه السياسي الذي كان يبدو معاديا للبريطانيين.

فقد كان من اللافت للنظر من بين مطالب الحركة الاصلاحية إلى جانب انشاء مجلس تشريعي، و «ضرورة ان يكون الأمير على اتصال بكل طبقات الشعب وان يسمع شكواهم»، ثلاثة امور:

١. السماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أي عربي من دخول البلاد.
٢. ضرورة التعاون بين الكويت والعراق لتحقيق المشروعات الاصلاحية.
٣. اغلاق ابواب الكويت في وجه اللاجئين الاجانب القادمين من إيران.

وكانت هذه المطالب من الاهمية في زمانها، بحيث تركت اثرا في الحياة السياسية في الكويت، دام أكثر من نصف قرن، وظلت معيارا لضبط مدى التقدم الدستوري في البلاد. وعاش المجلس التشريعي مدة ستة أشهر اصدر خلالها «القانون السياسي» الذي هو أول وثيقة دستورية في تاريخ الكويت، ونجح في اقامة ادارة مدنية في البلاد. لكن سرعان ما حل المجلس بعد ذلك وقمع مؤيدوه وشرد قادته واعدم بعضهم. وكان أول واخر اعدام يتم لاسباب سياسية في الكويت. [1]

وجاء دستور ١٩٦٢، الذي اقره مجلس الأمة الكويتي، الذي كان قد انشئ عام ١٩٦١ واعلن عند الاستقلال في تشرين الثاني ١٩٦٢، مكسبا وتتويجا لحركة ١٩٣٨. وكان السبب المباشر في جعله ممكنا هو مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق في ٢٥ حزيران ١٩٦١، فخاف آل الصباح من فتح ثغرة في الوضع الداخلي، حتى لا تبدو مطالب المعارضة الكويتية الداعية إلى الدستور والبرلمانية، وكأنها مقترنة بالانضمام إلى العراق، كبديل من الاصلاح في حال تخاف الحكومة عن اعلان الدستور. فقد كانت الايام أيام الوحدة السورية - المصرية، والمد القومي الوحدوي والناصري على أشده.

واعتبر دستور ١٩٦٢ حجر الاساس في تأسيس كيان الدولة في الكويت كما نعرفها اليوم. كما كان نتيجة نضال كل التجارب التي سبقته في الديموقراطية، والتي اختار الكويتيون في سياقها آل الصباح حكاما لهم، وبملء ارادتهم. لذلك اعتبروا ان ذلك الدستور هو الوثيقة التي تربط بين الحاكم والمحكوم، والتي لا بد منها، ليكون لهذا الاختيار شرعية سياسية ودستورية تحسم أي جدل قائم حول حكم آل الصباح مستقبلا. فيكون ولاء الكويتيين لال الصباح. بقدر ولاء آل الصباح للدستور، نصا وروحا.

لذلك يعتبر الكويتيون، الذين احتفلوا بالذكرى الثالثة والثلاثين لاستقلالهم في شباط ١٩٩٤، ان سبب الكارثة التي أحاقت بلادهم بعد ثلاثين سنة تماما، يعود إلى تجاهل آل الصباح هذا الدستور. فالكويت، هي الدولة الوحيدة في كل الجزيرة العربية والخليج، التي يمكن لها ان تدعي ان لها ارتباطا تاريخيا بشيء من مفهوم الديموقراطية الممارس بعضه في عالم اليوم، والمتجاهل كله في دول العالم العربي.

فالتجربة الديموقراطية لم تستطع في بلد صغير وغني مثل الكويت، ان تتخلص من «انفصام الشخصية» الذي تعانيه، في بحثها عن صيغة تجمع بين العشائرية الاصيلة، وبين الديموقراطية البرلمانية المستوردة. فهي ككل شيء في الكويت لها شخصيتان. بدءا بشخصية الكويتي القديم - بالتأسيس العشائري. وشخصية الكويتي الحديث - بالتجديد الديموقراطي. الأول قابل بالديموقراطية باعتبارها شرا لا بد منه في الدول العصرية. والثاني مطالب بها ومتمسك بشرعيتها لأنها تحمي مصالحه وتحقق طموحاته.

وانفصام الشخصية الكويتية يعود في الدرجة الأولى إلى حرص الكويتي القديم (الذي هو عادة مواطن بالتأسيس) على حصر الاستفادة من خيرات بلاده وامتيازاتها بشخصه الذي يعتقد ان النظام العشائري يحميه، بينما النظام الديموقراطي

---

[1] راجع كتاب «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)» للدكتور خلدون حسن النقيب - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٧.

يعرقله. في الوقت الذي يعتبر المواطن الكويتي الحديث، وربما غير المولود في الكويت، (الذي هو عادة مواطن بالتجنيس) والذي عاش وعمل دهرا، هو وابناؤه واحفاده في الكويت، فأعطاها علمه وخبرته وعرقه وشبابه، ان لولاه لما قامت الدولة بشكلها الحديث. هذا المواطن في سعيه الدؤوب للوصول إلى مستوى المواطن الاصلي، المادي على الأقل، هو أكثر تمسكا بالممارسة الديموقراطية البرلمانية وصولا إلى مساواته بمواطنه الاخر، في التغلب على القوانين المجحفة والتي تعرقل وصوله إلى مبتغاه.

الا ان هذا كله، لا يجعل من التجربة الديموقراطية في الكويت، وان ردت إلى اصولها العشائرية، وقد مر عليها ما مر، تجربة ناجحة. فالاخطاء التي لحاطت بها في الماضي، وقد جعلت كويتيين اليوم الخارج منهم من النظام والداخل فيه - يتمسكون بالديموقراطية بعد كارثة الغزو العراقي وحرب الخليج، أكثر من قبل. فقد كان الكويتيون يروجون في يوم مضى، لما اخترعته اثينا في يوم ما. وكان الطموح الكويتي يدعو علنا إلى تصديره إلى الجيران. وكانت الكويت تمارسه من خلال اقصى التحركات بالديبلوماسية والعمل السياسي، الذي كان يبرر لها اللعب على كل حبال الساحة الخليجية والعربية والاقليمية، مما افرد لها واعطاها دورا متميزا لعقدين من الزمن على الأقل. هذا التميز قام على توظيف الوضع الديموقراطي والحريات الصحافية النسبية التي كانت تتمتع بها دون كل دول الجزيرة العربية، في ديبلوماسية مرنة، مارست ادعاء الذكاء من دون ان تكون ذكية، معتقدة ان دولة صغيرة المساحة، ولو كانت غنية، تستطيع ان تمشي على حبال مشدودة بين مجموعة قوى طامعة بها، من دون ان تسقط.

وزلت قدمها أكثر من مرة عندما حاولت ارضاء الاطراف - الخليجية والاقليمية والدولية - المتناقضة معا، بعدم استيعابها لمتغيرات كثيرة حصلت على الأرض، ظنا منها ان في ذلك «توازنا» سياسيا. وقد اصيب التوازن السياسي بالخلل يوم ابطلت الكويت التجربة الديموقراطية والغت مجلس الأمة وعطلت الحياة البرلمانية تحت غطاء خطر الحرب العراقية - الإيرانية، فلم تستطع بعد ذلك ان تحافظ على صمام الامان الحقيقي والابقى في يدها، وهو الحالة الصحية النادرة والوحيدة التي كانت متوافرة بين دول المجموعة الخليجية، وهي الحالة الديموقراطية البرلمانية. ففقدت المناعة بفقدانها السلاح الوحيد الذي كانت تنفرد به. لذلك كان سقوطها عظيما عند الغزو العراقي.

* * *

ولما عادت الديبلوماسية الكويتية لترتكب اخطاءها التاريخية نفسها، وقد تم ما تم في الكويت بعد الغزو العراقي وحرب الخليج بذيولها العديدة، وجدت ان الديموقراطية البرلمانية، قد عادت بفضل شعبها في الدرجة الأولى، وعناده في الحفاظ عليها. ومن ثم بفضل الضغط المستمر الذي مارسه «ابطال» التحرير الأمريكي، ادارة واعلاما، ليبرروا امام شعبهم انهم لم يخوضوا حربا من أجل انقاذ اسرة قبلية حاكمة، انما من أجل انقاذ نظام سيقوم بتطبيق الديموقراطية. كل ذلك قد تم على الرغم من تلكؤ آل الصباح في قبول مبدأ العودة إلى الشرعية الدستورية، دون ان يتعظوا بأحداث الغزو ونتائجه.

ولعل الهم الاساسي للديبلوماسية الكويتية، وسط الظروف التي نتجت عن مواقفها بعد حرب الخليج وحتى الآن، والتي أقل ما يقال فيها انها ظروف سريعة التغير لا يمكن بناء اية مسلمات أو ثوابت سياسية عليها، انه ليس هناك إلى اليوم، التزام دولي واقليمي يجعل استقلال الكويت كدولة في مأمن من العدوان الخارجي. وان هذا الهم الكويتي يكبر مع مرور الايام. وذلك يعود إلى ان صدام حسين ما زال يسيطر على مقاليد الأمور في العراق، وليس هناك في المدى

القريب ما يشير إلى ان سيطرته قد تضعف، وان قبضته قد تهن. وما دام الوضع العراقي القائم لم يحسم لغير صالحه، ولا يريد أحد من «الحلفاء» حسمه لصالح اعدائه من الكويتيين وغيرهم من العرب، فإن استمراره في السلطة ما زال يشكل تهديدا مستمرا للكويت، وربما لغيرها من الجيران.

فأكثر ما يقلق الكويت واصحاب القرار فيها، هو غياب التنسيق الخليجي حيال الموقف من العراق. فليس هناك ما يبعث على الاطمئنان عند الكويتيين، وهم يرون دولا خليجية عدة كدولة قطر التي اعادت فتح سفارتها في بغداد، واستقبلت القائم بالاعمال العراقي في الدوحة، ناهيك بالزيارة التي قام بها معاون رئيس الاركان القطري الشيخ محمد بن فهد آل ثاني للعراق في كانون الأول ١٩٩٣، وهي الأولى لمسؤول عسكري خليجي إلى بغداد منذ غزو الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠. والزيارة التي قام بها وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إلى الأردن في ٢ كانون الثاني ١٩٩٤، لدرس «امكانية راب الصدع الذي احدثته ازمة الخليج في الصف العربي». إلى جانب اقامتها معرضا لترويج المنتجات التجارية للسودان (وهي من «دول الضد») في الدوحة كانون الثاني ١٩٩٤.

كما كانت قطر أول دولة خليجية تقوم بعرض برنامج تليفزيوني ليل الاحد ١٣ شباط ١٩٩٤، عن معاناة الشعب العراقي تحت الحصار الدولي وتأثيره على حياتهم اليومية. ومما قاله أحد العراقيين في التليفزيون القطري: «لقد عادت الكويت إلى اهلها، وعاد اميرها إلى الحكم، فلماذا يستمر الحصار علينا وتجويعنا؟». وللمرة الثانية يفاجئ التلفزيون القطري المشاهدين بحديث يجريه ليل الجمعة ١٨ شباط ١٩٩٤ مع وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف، يقول فيه ان هناك «أغراضا سياسية لابقاء الحصار لا علاقة لها بالازمة» وان القرار ٧٠٦، الذي يدعو العراق إلى تصدير كميات محدودة من نفطه لمواجهة احتياجاته الضرورية، «قرار غير قابل للتطبيق، لانه تحول من قرار انساني إلى قرار استعماري».

هذا الموقف القطري دفع الكويت إلى الاحتجاج لدى مجلس التعاون الخليجي، في رسالة ارسلها وزير الخارجية الكويتية إلى الامين العام للمجلس الشيخ فاهم القاسمي. كما استدعت الكويت السفير القطري لديها، إلى الخارجية الكويتية لبحث الازمة معه. كذلك استدعت الكويت سفيرها في الدوحة «للتشاور» بشأن العلاقات بين البلدين. وكان الرد القطري على الاحتجاج الكويتي، ان قام التليفزيون للمرة الثالثة بعرض حلقة جديدة عن «حصار العراق» مساء الاربعاء ٢ آذار ١٩٩٤.

وان دولة كسلطنة عمان التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد، وما زال سفير العراق مقيما في مسقط، والتي اقامت اسبوعا ثقافيا عراقيا قبيل الاحتفالات بعيدها الوطني في تشرين الثاني ١٩٩٣. ودولة كالبحرين التي دعا رئيس وزرائها الشيخ خليفة بن سلمان الخليفة في تصريح صحافي إلى ضرورة عودة العلاقات مع العراق، والتي دعت وفدا عراقيا من نقابة المحامين العراقيين إلى الاشتراك في اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في البحرين الذي عقد في ٢٥ كانون الأول ١٩٩٣، تحت شعار: «استعادة التضامن العربي في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الأمة العربية». ناهيك أيضاً بدولة الامارات العربية المتحدة، التي تغازل الموضوع العراقي من على بعد قريب، ويطلق المسؤولون فيها التصريحات الداعية إلى التسامح والعودة إلى التضامن العربي.

كل ذلك يستدعي القلق بالنسبة إلى الكويت، التي تقف في وجه عودة التضامن العربي لعدم ثقتهـا بالنظـام القـائم فـي بغداد، وليقينها بأنه مهما وقع من عقود ومعاهدات، فإن التزامه بمضمونها سيظل موضع شك بالنسبة إليها. لـ ذلك فهـي لا تريد «تجاوز مخلفات الماضي وعقده»، وبالتالي فإن كابوس عدوان عراقي آخر ما زال يؤرق الكـويتيين، حكومـة وشعبا. وحملت الديبلوماسية الكويتية هذا الكابوس طوال السنوات الثلاث الماضية متمسكة بـ «المبادئ الـستة»، التـي هي شرط لاعادة العلاقات العربية ومنطلقات لسياسة الكويت تجاه دول «الضد» التـي وضـعها «تـاليران» الـسياسة الكويتية، وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد، (اقدم وزير خارجية في العالم اليوم) بعد «تحرير» بـلاده مـن الغـزو العراقي والتي ادلى بها امام مجلس الأمة الكويتي في ٢٩ حزيران ١٩٩٣.

امام تداول هذه «المبادئ الستة» (التي من بينها: ادانة العدوان العراقي، الالتزام بقرارات مجلس الأمن، احترام سـيادة الكويت، الخ ...) وجد الشيخ صباح الاحمد نفسه محاصرا. فبعد ان مرت ثلاث سنوات على الغزو والتحريـر، بـدأت المتغيرات السريعة في المواقف الدولية والعربية والخليجية تظهر عقم هذه السياسة، وقد هاله حصرا تذبـذب المواقـف الخليجية، على الرغم من السياسات الرسمية المعلنة لتلك الدول. فكان لا بد من بدء مرحلـة «التكويـع» التـي دشـنت بجولة قام بها إلى دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى في كانون الثاني ١٩٩٤ لوقف التـدهور فـي الوضـع الخليجي، ولم تمض أيام على انفضاض القمة الخليجية الاخيرة في الرياض. في هذه الجولـة اطلـق الـوزير الكـويتي جملة تصريحات يفهم منها ان هناك تغييرا طفيفا قد طرأ على الـسياسة الكويتيـة. وعلـى الـرغم مـن التـصريحات التصعيدية التي اطلقها الشيخ صباح في جولته، ومنها انه يجب ان يسبق المصالحة «مواجهة الاخطاء التي ارتكبـت» متسائلا عما استجد لتحقيق المصالحة وان موقف بلاده في هذا الشأن لم يتبدل وهو أنه «عندما يزول الـسبب الـذي ادى إلى وجود هذه الخلافات، فإن الحديث عن المصالحة مع الآخرين يصبح عندها معقولا» [1].

على الرغم من كل ذلك لم يستطع القيم على الديبلوماسية الكويتية الا ان يلاحظ ان هناك رغبـة واضـحة لـدى بعـض دول الخليج في اعادة التوازن إلى العلاقات العربية، وذلك بالبدء في الاتصال بـ «دول الضد». ممـا اضـطره إلـى الاعلان عن مبادرة كويتية وتحركات ديبلوماسية في اتجاهها، يبدأها بسلسلة زيارات تـشمل الـيمن وتـونس والجزائـر والمغرب وموريتانيا، لتوضيح ما إذا كان هناك اية مواقف جديدة من هذه الدول تـستوجب اعـادة العلاقـات الطبيعيـة معها. فقد أدرك الشيخ صباح الاحمد ان بلاده لا تستطيع الاستمرار طويلا في المقاطعة السياسية للدول التـي سـاندت العراق، خصوصا ان دول الخليج الأخرى قد بدأت في مد الجسور مع تلك الـدول. وان الـذكاء الديبلوماسـي يـدعو الكويت إلى اجتياز الحواجز السياسية والنفسية باتجاه «دول الضد»، وبذلك تكون قد حققت انجازا ديبلوماسيا غير قليـل، وبدأت فعليا في محاصرة النظام العراقي الذي حافظ على علاقاته بالدول التي ساندته أيام الحرب، وساعده علـى ذلـك الموقف الكويتي الرافض لاعادة الجسور المقطوعة مع هذه الدول.

وما يشعر الكويت بالعزلة، وكأنها هي المحاصرة سياسيا وليس العراق، وهو النفور العربي - والخليجي تحديدا - مـن اندفاع المسؤولين الكويتيين إلى استفزاز المشاعر العربية، بمجمل تصريحات لا تقدم لقضية الكويت شـيئا، بـل علـى العكس تعمق من الهوة بينها وبين باقي العرب، حتى المتعاطفين مع مطالبها. ولخر هذه التـصريحات «المجانيـة» مـا

---

[1] راجع المؤتمر الصحافي لوزير الخارجية الكويتي الذي عقد في أبو ظبي في ١/٥/ ١٩٩٤.

أدلى به سفير الكويت في واشنطن، الشيخ محمد صباح السالم الصباح، أمام وفد يهودي امريكي جاء يزوره في عيد الفطر لـ «معرفة الاعداء الذين سيصبحون اصدقاء في المستقبل» - على حد تعبير رئيسه. إذ يقول السفير الكويتي متباهيا امام وفد اليهود الامريكيين: «نحن نعتبر يهود الخليج (...) واننا نجادل في كل شيء». فالمقارنة الفخورة بين يهود «الخليج» ويهود «أمريكا»، لم تجد حتى كتابة هذه السطور، مصدرا كويتيا واحدا يكذبها، ولا مصدرا خليجيا واحدا يحتج عليها. [1]

□ □ □

غير ان من الاشياء التي كبلت يد الدبلوماسية الكويتية وعززت من احساسها بأنها قد تصبح هي نفسها اسيرة مواقفها المتصلبة بدلا من العراق، هو التسيب السياسي والاقتصادي والامني داخل الكويت، نتيجة ضعف بنية النظام الكويتي نفسه والاهتزازات التي سببها الغزو العراقي للعديد من المؤسسات الكويتية. ولعل انفصام الشخصية الكويتية يبدو واضحا في التباعد السياسي بين أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح، وبين ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد ا الصباح. فالاخير يدرك ضرورة التحرك الدبلوماسي باتجاه «دول الضد»، كخطوة فعالة لحمل النظام العراقي على القبول بالقرارات الدولية المتعلقة بالكويت. وولي العهد يعارض ذلك ولا يرغب في أكثر من فتح أقنية مع «دول المع» ومن هو «ضد»، وجدت الدبلوماسية الكويتية نفسها تراوح مكانها. لذلك ظلت مرحلة «التكويع» بطيئة ما دامت الكويت رهينة «شرط المسكوب» التي وضعها الشيخ صباح الاحمد، وما دام «الفيتو الكويتي» الذي يحمله معه أينما رحل، ضد المصالحة العربية، قد بدأ يرتد على السياسة الكويتية.

فوزير الخارجية وحكومته يعتقدان ان العقاب الذي انزل بالعراق حتى الآن، لا يزال غير كاف ولا يطمأن إلى فاعليته ما دام صدام حسين في السلطة العراقية. ولكنه يعرف ان لا علاقة للكويت بذلك، ولا قدرة لها عليه، ولا امكانية لديها لاحداث أي تغيير داخل العراق. فاستمرار صدام في السلطة يتوقف على الشعب العراقي نفسه، وقدرته (وقدرة التحالف الدولي - الأمريكي) على الاطاحة به. وبالتالي فإن تعليق المصالحة العربية حتى يتم هذا الأمر، معناه تجميد اوضاع العالم العربي بحالته السيئة الحاضرة، إلى زمان لا يستطيع أحد حسابه، بانتظار «مجهول عراقي» يصعب توقع سياسته ومواقفه.

ناهيك ان «الفيتو الكويتي» لا يعاقب صدام حسين ونظامه، بقدر ما يعاقب الشعب العراقي ويحاصره بالجوع والاوبئة إلى درجة مأساوية. وهذا ما خلف في الوجدان العراقي جروحا عميقة لا تندمل ازاء الشعب الكويتي والشعوب العربية التي ناصرت الكويت، ستبقى إلى اجيال متعاقبة، تغذي فيه روح العداء والحقد والانتقام. وبالتالي فإن الموقف الكويتي قد حول الصراع بين الانظمة السياسية العربية إلى صراع تدميري بين شعوبها.

لكن الكويتيين، كما يبدو، لم يستمعوا إلى دعوة اميرهم إلى التواضع، وخاصة في موضوع الحدود، وهو الموضوع الأكثر حساسية بالنسبة اليهم. فلم يتورع وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين، من الاعلان لوكالة أبناء الامارات (١٧/ ١٢/ ١٩٩٣) ان بلاده قد «قدمت تنازلات للجانب العراقي في ترسيم الحدود»، بعد ان كانت اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق قد منحت الكويت شريطا اضافيا متوسط عرضه ٦٠٠ متر على طول

---

[1] الاسوشيتدبرس - «السفير» ١٢/٣/ ١٩٩٤.

الحدود البرية، اضافة إلى الجزء الجنوبي من مدينة أم القصر على ساحل الخليج العربي. وقد امتثلت العراق لذلك باجلاء رعاياها من الشريط العراقي الذي انتقلت ملكيته إلى الاراضي الكويتية، من دون ان تعترف رسميا بقرار ترسيم الحدود. وكيف يمكن للعراق ان يقبل بفكرة ملك المغرب، والكويت تقول بتعال انها «قدمت «تنازلات» للعراق في موضوع الحدود، بعد ان قضمت منها، ما لم يكن لها تاريخيا في الاصل؟

ايرضى القتيل، بعد كل ذلك، ولا يرضى القاتل!

وعلى اهمية تفاصيل «التنازلات» الكويتية، والتي تقول الكويت انها «نصف خور الزبير (وهو ذراع بحرية شمال غرب الخليج) وشريط طويل على امتداد الحدود البرية »، فإن اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، تعتبر مؤشرا إلى مدى قبول العراق بقرارات الأمم المتحدة. وليس هناك حتى الآن ما يشير إلى قبول العراق هذا الأمر الواقع، وبالتالي فإن الحدود سوف تبقى قنبلة موقوتة بين البلدين.

ومما يقلق الكويتيين كثيرا في هذه الناحية، ويدعو بعض العقلاء منهم إلى اعادة النظر في شروطهم «المسكوبية»، هو ان الولايات المتحدة عن طريق الأمم المتحدة، وقد تشددت كثيرا في موضوع تدمير السلاح العراقي وفرض الرقابة عليه، لا تظهر التشدد نفسه في حمل العراق على الاعتراف بالترسيم. من هنا يشتم الكويتيون ان واشنطن لا يعنيها كثيرا من اين تبدأ حدودهم ولا اين تنتهي، ولا سيادتهم على هذه الحدود. فالذي يعني أمريكا هو حدود النفط لا حدود الوطن. وترى الكويت في عدم التصلب الأمريكي في موضوع الحدود وموضوع الاسرى الكويتيين مع العراق، امرا يدعوا إلى التساؤل، بقدر ما يدعو إلى ضرورة تغيير السياسة الحالية للدولة.

ويصل عدم الثقة لدى الكويتيين إلى اقصى درجاته عندما يدركون ان السياسة الحالية لبلادهم لم تؤد إلى الغاء الخطر العراقي تماما من حدودهم. ولا استطاعت حليفتهم الكبرى، الولايات المتحدة، بكل ما تملك من وسائل القوة والضغط والحصار، لانتزاع اعتراف عراقي بالكويت كدولة مستقلة. مع ان هذا الاعتراف، ولو تم من قبل نظام صدام لا يلغي الخطر القادم من بغداد، وخاصة ان لصدام سوابق في الغاء اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ مع إيران الشاه حول حدود شط العرب، عند بدء حربه معها في ايلول ١٩٨٠. ولعل الكويت لا تأمن العراق الا إذا قام نظام آخر في بغداد، يعترف بالحدود الدولية ويقيم علاقات معها على اساس احترام مواثيق الأمم المتحدة المقرة بهذا الشأن. واللافت للنظر، ان المعارضة العراقية، بكافة فروعها واجنحتها وفصائلها، غير متفقة حتى الآن على الاعتراف بترسيم الحدود مع الكويت بالشكل الذي اقرته اللجنة الدولية، ولا هي متفقة على التخلي عن «المحافظة التاسعة عشرة».

بهذا يكبر الهم الكويتي، وقد أدركت الدولة ان الاخطار الخارجية تهدد أمن البلاد أكثر من أي خطر داخلي متوهم. من هنا أعطت الحكومة دفعا للعبة الديموقراطية عن طريق مشاركة مجلس الأمة في طرح قضايا شائكة وحساسة، كفتح ملفات الغزو والاختلاسات المالية، التي كان آخر أبطالها وزير المال والنفط السابق الشيخ علي الخليفة الصباح، والذي ما زالت محاكمته بتهم مختلفة مستمرة في الكويت، مما يساعد على تعزيز الموقع الدستوري للمجلس، بشكل يصعب التراجع عنه.

إذا كان التاريخ، حسب قول «غيبون» (مؤرخ «صعود وسقوط الامبراطورية الرومانية»)، «ما هو الا أقل من سجل لجرائم وحماقات ومآسي البشرية»، فبالأحرى بالنسبة الينا ان يكون الذاكرة التي تدعونا، نحن العرب، إلى معرفة حقيقة حجمنا وموقعنا من العالم، فنقر بتواضع واقعنا، ونعترف بحماقاتنا. كل ذلك قبل ان يجرفنا التاريخ مجددا إلى مأساة عربية جديدة، لا طاقة لنا على تحملها، ولا قدرة لنا على ردها.

هل هناك في الكويت اليوم، من يقرأ التاريخ، بتواضع؟

٣ ـ الكويت

اللجوء إلى الوحدة

وسط غمرة احداث الجزيرة العربية، استوقفتني جملة محطات اخبارية يمكن ان تشكل مؤشرات إلى متغيرات محتملة في السياسة الخليجية، على ضوء ما يجري في اليمن، وعلى نور ما يعده راسمو الخرائط الجدد للجزيرة العربية وهي على مشارف القرن الواحد والعشرين.

أول ما استرعى انتباهي محاضرة القاها وكيل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين[1]، دعا فيها إلى اتحاد كونفيديرالي بين دولتين أو أكثر من دول الخليج، في الوقت الذي تعمل فيه بلاده، بالمال والسلاح والتحريض، على تقويض وحدة اليمن. وتساءلت وأنا أقرأ نص المحاضرة، عما إذا كان ما قاله الديبلوماسي الكويتي هو فعلا ما تخطط له الكويت (وان كانت لا تريده)، وقد استدركت ان «الاستقلال» الذي تعيشه الكويت (ولا تمارسه) هو نعمة لا تدوم، في ظل جار طامع بها لا يعترف بهذا «الاستقلال»، وفي ظل حماية امريكة ـ غربية لا يمكن ان تتوافر لها عمليا في حال حدوث غزو آخر، بعد ان توافرت فرصة «التحرير» عند الاجتياح العراقي لها.

وعدت إلى التساؤل عما إذا كان هذا الكلام نوعا من تفحص الجو الخليجي لهكذا دعوة، يطير بها بالون الاختبار ويعلو إلى ان ينفجر في الجو. فاما ان يسقط من علو منخفض بهدوء ولا يلملم أحد بقاياه. أو ان ينفجر على علو شاهق بضوضاء كبيرة وتسقط شظاياه فوق مجلس التعاون الخليجي، وتصيب من تصيب. عندئذ تتحول من دعوة في المطلق، إلى دعوة سياسية محددة تسعى الكويت إليها جديا كوسيلة من وسائل حماية امنها، الذي اصبح غير قابل للحماية مهما كثر عدد المناورات المشتركة على ارضها التي تقوم بها القوات الكويتية (الضئيلة العدد) مع قوات التحالف الغربي بجنسيات دولها الكبرى المختلفة، وان منحها مجلس الأمة الحصانة الديبلوماسية في ١٢ نيسان ١٩٩٤، وهي سابقة لم يعرفها العالم من قبل، ان تمنح جيوش لا أفراد، الحصانة التي لم تكن لجيوش الاستعمار والانتداب في العصر الكولونيالي. فيحق بذلك للقوات الاجنبية ان تفعل ما تشاء دون ان تطالها القوانين الكويتية.

واذا سلمنا جدلا ان الهاجس الامني، هو الأكثر الحاحا لدى الكويت، منذ ان اطلق العراقيون هتافاتهم ابان غزوتهم للكويت في ٢ آب ١٩٩٠: «بالكيماوي يا صدام، من الكويت إلى الدمام»، فإن ما قاله سليمان ماجد الشاهين في محاضرته يحمل الكثير من المنطق، لو كان الافق السياسي الكويتي أكثر رحابة مما بدر من التصرفات الديبلوماسية الكويتية حتى الآن. إذ يقول الشاهين: «ولا شك ان الوحدة بين دول مجلس التعاون كونفيديرالية أو فيديرالية هي واحدة

---

[1] سليمان ماجد الشاهين ـ محاضرة ألقيت في الكويت في «المؤتمر الدولي لآثار العدوان العراقي على الكويت» ـ ٤/٤/ ١٩٩٤.

من صمامات الأمن للمستقبل حيث الحياة للتجمع الأكبر والاقوى». وفي هذا القول اعتراف صـريح أن لا حيـاة مـستقلة للكيانات الصغيرة، ولو كانت نفطية كالكويت، من دون ان تكون جزءا من كيان أكبر له مقومات الدولة ولديـه خـصائص الوطن.

ولم يأت هذا التفكير الكويتي عبثا. فبعد تجربة الغزو والتحرير معا، يقول الشاهين: ان «في غيـاب الامكانـات الخليجيـة الدفاعية الموحدة وحاجتها إلى التدريب والاعداد الاكبر، فقد اتجهت الكويت ودول مجلس التعاون إلـى التعاقـد الـدفاعي والامني والفني مع الدول العظمى. وسيظل هذا التعاون الثنائي حتى تتمكن دول المجلس مـن اعـداد نفـسها تحاشـيا لأي فراغ امني».

ويضيف: «ولا شك ان التفكير في أمن الخليج يتطلب مشاركة جميع دوله بما فيها إيران والعراق. ولكن العـراق ونظامـه الحالي المرفوض اقليميا والمعزول دوليا، لا يمكن ان يؤتمن على أي تعاقد جماعي أمني، وهو الذي قـام بتهديـد جيرانـه واحتل واحدة من اقرب الدول إليه. وفي غياب هذه المعادلة فإن التعاون الثنائي مع الدول العظمـى هـي الـصيغة التـي ستسود لمرحلة طويلة قادمة».

عند هذا المفترق تتضح ثلاثة امور: الأمر الاول، ان «الوحدة» المطلوبة مع دولة أو أكثـر مـن دول مجلـس التعـاون الخليجي هي الصيغة الاضمن لامن الكويت. الأمر الثاني، ان لا بديل من اتفاقات الدفاع الثنائية مع الدول الكبرى لـضمان أمن الثالث، ان الأمن «المثالي» لدول الخليج، لا يتم من غير مشاركة إيران والعراق، وهذا أمر غير متيسر حاليـا، لعلـة ما في موقف وسياسة كل منهما.

□ □ □

صحيح ان الشاهين لم يحدد أي دولة يريد الاندماج معها، الا ان من الواضح ان الطموح الكويتي في الـدعوة إلـى وحـدة فيديرالية أو كونفيديرالية مع دولة خليجية أخرى، يقصد به تحديدا السعودية. لذلك يدعو وكيـل وزارة الخارجيـة الكويتيـة إلى «اندماج هذه الدول (الخليجية) أو اندماج احداها مع الأخرى ثنائيا باسلوب متحضر يحقق آمال الـشعوب فـي حـدود اطر عمل قانونية مقبولة تتفق مع رغبات السلطات السياسية والوطنية العليا، يمكن قبوله بوصفه ضمانا أمنيـا لمواجهـة أي تهديد خارجي. ولدينا افضل مثال ودليل على ذلك التجمعات الدولية في العالم المتقدم».

ولكن هل تتفق رغبات السلطات السياسية في المملكة العربية السعودية مع الدعوة الكويتية؟

من البديهي أن السعودية لن تقبل أي فكرة وحدوية مع الكويت (بغض النظر عن فيديراليتها أو كونفيديراليتها) مـا دام فـي الكويت برلمان باسم مجلس الأمة، وما دامت الكويت تتمتع بديموقراطية تجري انتخابات برلمانية كل اربـع سـنوات، يـتم الاختيار فيها بالاقتراع السري الحر، وما دام فيها صحافة يملكها افراد، مارست في الماضي حرية مميزة وتمارس اليـوم حرية منضبطة في نقدها للحكومة وفي التعبير عن وجهات نظر متعددة في المجتمع الكويتي. ومن الطبيعي، وهـي الدولـة الاقوى والاكبر والاغنى، ان تطالب بذوبان المؤسسات الكويتية في المؤسسات السعودية، أو تتشابه معها.

هنا تقتحم الولايات المتحدة المشهد، في معارضتها لالغاء الديموقراطية ومؤسساتها فـي الكويـت، وتـصطدم المـصلحة الأمريكية، بالمطالب السعودية. فأمريكا تعتبر انها حققت مكسبين اساسيين عن طريق «عاصفة الـصحراء» فـي حـرب الخليج. الأول، هزيمة العراق عسكريا وتحجيم قدراته القتالية عن طريق تدمير اسلحة الدمار الشامل التـي كـان يملكهـا، بواسطة الأمم المتحدة. والثاني، اعادة فرض الديموقراطية البرلمانية في الكويت، على الرغم مـن معارضـة آل الـصباح

والسعودية وبعض دول الخليج. واعتبرت أمريكا ان في عودة الديموقراطية إلى الكويت مسوغا لتحرير الكويت لدى الرأي العام الأمريكي تحديدا، لا تحرير الكويت من احتلال عراقي من أجل النفط. واذا كان في الانجازين الامريكيين من مكاسب، فإن المكسب الديموقراطي يعادل في الاهمية المكسب العسكري. لذلك تجد أمريكا ان من الصعب عليها ان تتخلى عن الشق الديموقراطي في هذه المعادلة.

ومعارضة الولايات المتحدة للفكرة الاتحادية لا تقف عند هذه الحدود. بل تتعداها إلى موضوع التزاماتها الدفاعية لكل من الكويت والسعودية وباقي دول الخليج. فمن السهل ان تتولى مهمة الدفاع عن كل بلد خليجي على حدة، بحكم المعاهدات الدفاعية مع كل منها، ولكن من الصعب الدفاع عن كيانات اكبر، بزيادة العبء الدفاعي عليها. لذلك فهي لا تريد تكبير السعودية، بتكبير التزاماتها العسكرية. فالدفاع عن كيانات صغيرة منفصلة شيء، والدفاع عن كيان كبير واحد (كالكيان السعودي – الكويتي المشترك مثلا) شيء آخر. وبعد استبعاد واشنطن كونفيديرالية سعودية – كويتية مشتركة، فانها ترى أن الذي يمكن ان يضع حدا لهذه الفكرة (قبل الرفض السعودي لها للاعتبارات المذكورة) هي ان يتقبل العراق فكرة استقلال الكويت ويعترف بترسيم الحدود قانونيا.

من ناحية أخرى ترى واشنطن ان وراء بالون الاختبار الكويتي هذا، خوفا دفينا لدى الكويت، لا يقتصر على التهديد العراقي المستمر لاستقلالها، بل هو خوف من تخلي أمريكا عن الدفاع عنها في حال تعرضها مجددا لأي اعتداء. ويميل الظن لدى الكويت إلى ان في حال دخولها في كونفيديرالية ما مع السعودية، وحصول اعتداء عليها، ستضطر الولايات المتحدة إلى الدفاع عنها في «عاصفة» جديدة في الصحراء، لاهمية السعودية في الاستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية، وثقلها السياسي والنفطي في العالم. وبالتالي تحتمي الدولة الصغيرة بالدولة الأكبر والاهم. فلا يمكن لامريكا ان تقف متفرجة على حريق قد يشب في المملكة، دون ان ترسل أطفائيتها إليها.والا فانه سيلتهم كل المصالح الأمريكية في المنطقة.

في المقابل يثير الكثير من الكويتيين العاديين ضرورة تعزيز روابط الدفاع والسياسة الخارجية مع السعودية كخيار امني محتمل. انما يترددون كثيرا فيما لو كان ثمن الخيار هذا، التخلي عن مكتسباتهم الديموقراطية، التي يعتزون بها، والتي يعتبرون انهم ناضلوا للحصول عليها. ففكرة التحرك نحو نوع من الوحدة السياسية مع السعودية، لو طرحت علنا، (ومن اللافت للنظر ان الصحافة الكويتية لم تنشر أو تناقش محاضرة الشاهين) ستكون مثيرة للجدل والخلاف في الكويت بين مختلف الاتجاهات السياسية في الحكومة أو في مجلس الأمة أو في الشارع. وقد يتضح، فيما لو تم أي نقاش علني حولها، ان اكثرية الكويتيين لن تحبذها.

وعلى الرغم من ان فكرة الكونفيديرالية ما زالت فجة وغامضة، الا ان انعكاساتها على مجلس التعاون الخليجي بعد حوالي ثلاث عشرة سنة على قيامه، بدوله الست، ستكون قاضية عليه. إذ ستثبت فشله نهائيا كتجمع اقتصادي – سياسي – دفاعي، لم يحقق تكاملا اقتصاديا، ولم يحل خلافا حدوديا واحدا (وما أكثر الخلافات على الحدود) بين الدول الاعضاء، ولم يشكل قوة دفاع مشتركة رادعة، ولم يصل إلى تنسيق سياسي في أي قضية اقليمية. فمجلس التعاون الخليجي لم يعد أكثر من منبر للتلاقي في اجتماعات موسمية للوزراء وقمة سنوية للزعماء، تصدر بعدها بيانات مشتركة تكاد تكون متشابهة في نصوصها، وفارغة في المضمون.

□ □ □

ويأتي كلام الديبلوماسي الكويتي في الوقت الذي تتحرك الكويت في اتجاه «ديبلوماسية المصالحة»، بعد عودة وزير خارجيتها الشيخ صباح الاحمد من جولته في دول المغرب العربي، وهي التي كانت مصنفة من بين دول «الضد»، وقد منحت اسبابا تخفيفية، لاثبات مصداقية هذا التوجه. والمؤسف في الاستراتيجية الكويتية الجديدة ان «ديبلوماسية المصالحة»، على عكس ما يوحي التعبير، هي «كسب المزيد من الاصدقاء (للكويت) تعزيزا للحصار السياسي والديبلوماسي المفروض على العراق» [1].وان الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مستبعدان من هذه المصالحة، وان السودان مؤجل واليمن مرجأة بسبب الحرب.

واذا كانت دول المغرب العربي، هي «الأقل ضدا» من غيرها، فإن الكويت ما زالت تمنن، بلسان ولي عهدها ورئيس وزرائها الشيخ سعد العبد ا الصباح، «الاشقاء» الذين وقفوا «ضدها»، بالمساعدات التي قدمتها لهم وبـ «المساعي الخيرة» التي قامت بها لاصلاح ذات البين بينهم. هذا الموقف الذي لا يوحي ان الكويت قادرة - لظروف مزايدات سياستها الداخلية - على استعادة مرونة ديبلوماسيتها السابقة، أو انها راغبة في الانفتاح والتعاون، مع من لم يشاطرها الموقف أو الرأي، وان اراد لها الخير. فقد أعمى الغزو العراقي الكويت عن ان ترى أي لون آخر، سوى اللونين الابيض أو الاسود في تلك اللحظة. و«تلك اللحظة » ما زالت جاثمة على صدرها بعد اربع سنوات ونيف من الغزو، ممثلة في عدم الاعتراف العراقي بترسيم الحدود، وكذلك الاقرار العراقي بوجود اسرى كويتيين لديها. وهما امران ما زالا بعيدي المنال، بسبب منطق «ديبلوماسية المصالحة» ، لا لسبب آخر.

وموضوع الاسرى الكويتيين في العراق، هو الاقسى وقعا، وخاصة انه يصطدم برفض العراقيين البحث في هذا الأمر بأي شكل لسببين: الأول : حرص العراق على الاحتفاظ بورقة مؤثرة في أي مفاوضات مقبلة مع الكويت، وهو الذي ما زال يلعب بورقة الاسرى الايرانيين والعراقيين مع إيران، بعد مرور حوالي ثماني سنوات على وقف الحرب العراقية - الإيرانية. والثاني: استياء العراق من الطريقة التي عالجت بها الكويت موضوع الاسرى، واستعمال هذه القضية للضغط على مجلس الأمن الدولي لمنعه من رفع الحصار عن العراق، وعلى الدول الأخرى (عربية واجنبية) لوقف أي مصالحة مع النظام في بغداد. كذلك استعمال ملف الاسرى في الصراع الداخلي بين الاطراف الحاكمة في الكويت، وتأجيج روح العداء للعراق بين الكويتيين. ولعل افدح مثال على ذلك، هو الخلاف الذي وقع بين اللجنة الوطنية للاسرى، وهي لجنة حكومية يرأسها وزير الخارجية السابق الشيخ سالم الصباح، واللجنة الشعبية للاسرى، وهي لجنة شعبية يرأسها الدكتور غانم النجار. وقد ادى هذا الخلاف إلى حل الحكومة للجنة الشعبية، مما استدعى اعتراض الولايات المتحدة واحتجاجها. وتتهم اللجنة الشعبية اللجنة الحكومية بأنها تستعمل الاسرى «كرهائن» لتحقيق مكاسب سياسية محلية، متجاهلة الاوضاع الانسانية المتعلقة باوضاعهم واوضاع عائلاتهم، وان موضوع الاسرى كان من الممكن حله لولا استغلاله سياسيا.

وبمبادرة لكسر الحلقة المفرغة في موضوع الاسرى، وفي معلومات تذاع لأول مرة، فقد تشكلت في كل من سلطنة عمان ودولة قطر، وهما الدولتان اللتان تقيمان علاقات ديبلوماسية مع العراق، لجان شعبية، تعمل بمعزل عن حكومتيهما (وان كان بموافقتهما) لحل مشكلة الاسرى مع العراق، الذي يسميهم «مفقودين» لديه. وقد تم التفاهم والتنسيق بين كل من

---

[1] «الحياة» - لندن - ١٦/ ٥/ ١٩٩٤.

اللجنة الشعبية في عمان وقطر، وبين اللجنة الشعبية الكويتية حول سبل الخروج من الطوق الحكومي المفروض حول هذا الموضوع. كذلك تم الاتصال مع العراقيين في هذا الخصوص، على ان تبدأ اللجان تحركها خلال هذا الشهر. وقد وافق العراق على ان يتم الافراج عن عدد صغير من «المفقودين» (حوالي عشرة اشخاص)، تحت غطاء انه قد تم العثور عليهم لسبب ما. بينما يتم الافراج عن عدد محدود آخر بين وقت وآخر. على ان يسلموا للجنة الدكتور غانم النجار الشعبية في الكويت، لا للجنة الحكومية.

والفكرة من وراء تأسيس لجنة مسقط ولجنة الدوحة (وهناك محاولات لتأسيس لجان مماثلة في كل من الامارات والبحرين) هو تشجيع العراق على حل هذه المشكلة والتقليل من العوائق ضده، وسحب ورقة الاسرى من يد الحكومة الكويتية، وبالتالي أضعاف حجة الكويت في هذا الموضوع الحساس الذي تستعمله العلاقات ـ شيئا فشيئا ـ بين البلدين.

إذا التزم العراق بتعهداته لهذه اللجان وتم فعلا الافراج عن دفعة من المفقودين ـ الاسرى، الذي يتراوح عددهم بين ٤٠٠ و٦٠٠ شخص (لا بالآلاف كما تدعي الحكومة الكويتية)، تعطي اللجنة الشعبية الكويتية المصداقية المطلوبة بتحقيقها نتائج ايجابية في وجه اللجنة الحكومية التي لم تحقق شيئا، وينزع الموضوع السياسي عن الموضوع الانساني، ويسقط من يد الكويت الرسمية سلاح أسيء استخدامه، فاضر بحالة الاسرى كما سمم العلاقات بين البلدين من جهة، وبين دول الخليج كافة من جهة ثانية.

* * *

وفي غمرة كل ذلك، لم يتردد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي جاسم حمد الصقر في الدعوة إلى ضرورة خروج بلاده من اسر الانفعالات التي تتجاهل المتغيرات الدولية والاوضاع الإقليمية القائمة، مبديا خشيته ان تقع الكويت في عزلة خطرة. مؤكدا ان «الأمم الحية وهي في ذروة محنتها ترتفع فوق جراحها وتتعامل مع واقع الحياة».[1]

وبقدر ما فشلت الدبلوماسية الكويتية في الخروج من حساسيتها المفرطة لكل ما يقال عنها، ولهواجسها من النظام العراقي، مما شل كامل حركتها التقليدية، بتجاهلها المتغيرات القريبة منها والبعيدة، كذلك فشلت في ان تدرك انها إذا هي لم تتغير ولم تتجاوب مع المعطيات السياسية المتحركة يوميا، فإن غيرها يتحرك ويتجاوب. وبذلك تترك الدبلوماسية الكويتية وحدها في صقيع العالم الذي لا يهمه كثيرا مصيرها.

* * *

يقول الامام زين العابدين: «ليس عصبية ان يحب المرء قومه، بل العصبية ان يفضل شرار قومه على خيار قوم آخرين».

هنا تنبغي المكاشفة: ان تتعصب لقومك شيء، وان تختار شراره شيء آخر. ان تكون دائما انت على حق أمر، وان يكون غيرك دائما على خطأ أمر آخر. فالبراعة في الدبلوماسية تتطلب ان لا تتحول عصبية لشرار قوم إلى اتهام خيار قوم آخرين.

أين أنت يا زين العابدين ؟

---

[1] «الحياة » ـ لندن ١٨/ ٥/ ١٩٩٤.

البنية الهشة

- في بنية هشة كالبنية الخليجية، سيدفع الغرب بكل قوته ووسائله دول الخليج إلى كسر الجليد مع إسرائيل تحـت ألـف مبرر، من مؤتمر المياه في مسقط إلى مؤتمر التسلح في قطر إلى مؤتمر البيئة في البحرين، ليخلق منها ادوات حـوار بين العرب واسرائيل كجزء من حركة التطبيع.

١ ـ قطر

«الدولة العظمى»

يروى ان الملك فيصل بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية الراحل، استدعى على عجل وزير خارجيته الـدكتور عمر السقاف، ذات يوم بعد حرب ١٩٦٧، وكانت الهزيمة العربية قد اكتملت صورتها ووضحت ابعادها، فظن الـوزير ان الملك قد تلقى خبرا أو هاتفا ما يتعلق بالحرب وظروفها، والا ما معنى هذا الاستدعاء العاجل. الا ان السقاف الـذي كـان على علم بمواعيد ملكه، كان يعرف انه في الوقت الذي استدعي فيه، كان الملك فيصل على موعـد مـع الـشيخ صـباح الاحمد، وزير الخارجية الكويتية، الذي كان يقوم بزيارة خاطفة للمملكة. وغاب الوزير الظن ان الأمر قد يتعلق بموضـوع كويتي ما.

ولما دخل الوزير على الملك، بادره الملك فيصل بسؤال سريع: «قل لي يا عمر، هل تعرف ما هما الدولتان العظميان فـي العالم اليوم؟ ». ودهش السقاف لسؤال الملك البسيط والذي لا يستحق كل هذا الاستدعاء العاجل، فأجاب بشيء من الهـدوء: «الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي». فما كان من الملك فيصل الا أن ابتسم وأجابه: «اضف إلى معلوماتك بلدا ثالثا هـو الكويت».

تروى هذه النادرة للدلالة على «غرور» دولة الكويت وشعورها بالعظمة في حينه. طبعا كان ذلك قبل الغزو العراقي لهـا، وقبل «عاصفة الصحراء» وما جرى بعدها من تحرير وتقليص لدورها.

حكاية الملك فيصل مع وزيره حصلت قبل حوالي ثلاثين سنة، لكن لو يعيد التاريخ نفـسه، فيـستدعي الملـك فهـد وزيـر خارجيته الأمير سعود الفيصل اليوم، ليسأله السؤال نفسه، لكان الأمير أجابه، ومن غير دهشة: «دولة قطـر». والـسبب ان الأمير سعود الفيصل يعرف، ان سياسة بلاده بعد حرب الخليج، والتي لم تساهم فيها قطر الا بالنذر اليسير مـن القـوات أو الجهد، قد ولدت لديها الشعور بالعظمة، اين منه ما كان عند الكويت في عقدي الستينات والسبعينات!

صحيح ان العقيد معمر القذافي كان أول من اطلق في العالم العربي على بلاده لقب «العظمى»، عندما اعلن ان اسم ليبيـا الرسمي سيكون: «الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية الديمقراطية العظمى» ، مختصرا كل ذلك بكلمتين: «الجماهيريـة العظمى». الا انه لم يتصرف، قبل حصار «لوكربي» وبعده، وكأنه رئيس دولة عظمى. بل ظل علـى تواضـعه، زعـيم قبيلة يقيم في مضرب من مضاربه الكثيرة في الصحراء، غارقا في متاهات نظريات «الكتاب الاخضر»، واللجان الـشعبية وفوضى الحكم واحلام الوحدة العربية .

وصحيح أيضاً ان لا أحد في دولة قطر قد قرأ «الكتاب الاخضر»، أو تأثر به، الا ان من يتابع الـشؤون القطريـة، لا بـد وان يدرك ان سياستها الواضحة من تحركات وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، اظهار مـدى الـشعور

بالعظمة الذي يمارسه نتيجة لذلك في تصريحاته ومواقفه، وكأنه وزير خارجية دولة كبرى، لا دولة خليجية نفطية صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها الاصليين ١٥٠ ألف نسمة، ولا يتعدى تاريخها الحديث المعروف سبعين سنة من عمر الزمن.

وككل الدول العظمى، تمارس دولة قطر في تصرفاتها السياسية فوقية، لا تتناسب مع حجمها الجغرافي، ولا قدراتها العسكرية، ولا موقعها الجغرافي، ولا امكاناتها الاقتصادية، ناهيك بالفكر السياسي الذي تدعو اليه، والكفاءة الديبلوماسية التي يتحلى بها طاقمها. كل هذه متطلبات ليست متوافرة في قطر، لتدخل بها نادي «الدول العظمى».

***

لعل القصة تبدأ من التغيير الذي حصل في الحكم في قطر، عند تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد، رئاسة الوزراء، وتسلم مع فريق عمل تابع له مقاليد السلطة في البلاد. مما أدى إلى اقصاء والده الأمير، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ورجاله عن ادارة دفة الحكم في قطر منذ أن تولى السلطة عام ١٩٧٢، اثر انقلاب ابيض اطاح بابن عمه الحاكم السابق خليفة بن حمد آل ثاني انه رجل ديناميكي، وان كان حذرا في علاقاته العربية والدولية، فهو يعمل بشكل يومي دؤوب، حتى اصبح محط مقارنة في ادائه الناجح مع غيره من حكام الخليج.

كل ذلك تبدل لما كبر الاولاد، ومات الاشقاء، وتغيرت الظروف الداخلية والخارجية والمالية. هذان التبدل والتغيير كان عنوانهما والده البكر وولي عهده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي أتى بوزير خارجية شاب متعلم ومتحرك، هو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني عام ١٩٩٢، بعد اعفاء سلفه، ليقوم بتأكيد استقلالية القرار السياسي القطري، وخاصة في السياسة الخارجية.

في التغيير الذي حدث في بنية الحكم القطري، ارادت المجموعة الشابة بقيادة ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، كسر طوق الهيمنة السعودية، بتشجيع من أطراف خليجية معينة، نتيجة لمضاعفات حرب الخليج وما ترتب عليها من مستجدات اقليمية ودولية، وأعباء سياسية واقتصادية جديدة. لقد كان الشعور في الاوساط السياسية في الدوحة، بأن الوقت قد حان لأن تشب قطر عن الطوق السعودي، بعد حوالي عشرين سنة من الاستقلال، وهي التي كانت أكثر دول مجموعة مجلس التعاون الخليجي التزاما بالسياسة السعودية.

وتم لتخاذ القرار بأن توضع المصلحة القطرية الوطنية فوق أي اعتبار آخر. وعلى هذا الاساس بدأ التحرك الديبلوماسي على صعيدين: اقليمي وخليجي، مدفوعا بثلاث اعتبارات:

الأول: الشعور القطري ان مجلس التعاون الخليجي لم يتحمل مسؤولياته كاملة خلال أزمة الحدود بين قطر والسعودية اثر حادثة مخفر الخفوس عام ١٩٩٢، ولما تمر شهور على انتهاء حرب الخليج، مما أدى إلى استمرار التوتر بين البلدين فترة طويلة، انتهت مرحليا بوساطة مصرية، بعد فشل المساعي الخليجية كلها.

الثاني: استمرار الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين منذ عام ١٩٨٢، والذي لم تر قطر للسعودية فيه جهدا محايدا، حينما فشل مجلس التعاون الخليجي في حل الاشكال طالبا من الطرفين الحفاظ على «الوضع القائم»، مما جعل قطر تلجأ إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، بينما طعنت البحرين في صلاحية المحكمة.

الثالث: فقدان التوازن داخل مجلس التعاون الخليجي في آلية صنع القرارات واتخاذ المواقف من اقتصادية وسياسية، مما ادى إلى تهميش الدور القطري. وتضرب قطر مثلا على ذلك، برفض ترشيح سفيرها السابق في تونس، وكيل وزارة خارجيتها الحالي، حسين علي مفتاح، لمنصب الامين العالم المساعد لمجلس التعاون الخليجي، خلفا للعماني سيف بن

هاشل المسكري الذي انتهت مدة خدمته، إذ ان البحرين قامت بترشيح أحد دبلوماسييها لهذا المنصب. ونظرا إلى الحساسيات المعهودة، عين بدر بن عوض السنفري سفير مسقط في واشنطن، بصفة مؤقتة، حلا للاشكال. وقد دفع هذا الموقف قطر إلى التهديد بالانسحاب من مجلس التعاون، إلى ان عين في آذار ١٩٩٤، السفير في وزارة خارجية البحرين عبد العزيز عبد الرحمن بوعلي امينا عاما مساعدا للشؤون السياسية، مما أدى إلى تثبيت الشكوك القطرية.

ولتأكيد القرار القطري المستقل، ذهبت قطر ـ مدفوعة بهذه الاعتبارات إلى النهاية في كسر طوق الهيمنة السعودية، والخروج على بيت الطاعة الوهابي، باللجوء إلى سياسة ملوك الطوائف في الاندلس، حيث تحالف هؤلاء الملوك مع الفرنجة المحتلين للبلاد، ضد بعضهم البعض، من دون النظر إلى نتائج هذا التحالف الذي أدى إلى تقويض عروشهم وسقوط غرناطة، آخر الممالك العربية. فاتجهت الدوحة، باختيارها، إلى تل أبيب وطهران وبغداد، على تناقض ما بين تلك العواصم.

بالمنطق نفسه، اعتبرت قطر ان «الضرب» الذي يمكن ان يسجل لها هدفا سياسيا مباشرا ضد السعودية، هو الوصول إلى الولايات المتحدة عن طريق إسرائيل. فقطر لا يمكن ان تنافس السعودية في أهميتها السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية، لدى أمريكا مهما حاولت. لذلك اعتبرت ان بوابة إسرائيل هي التي ستفتح لها ابواب أمريكا، بحيث يصبح الدعم الأمريكي لها أهم من الدعم الأمريكي للسعودية، وخاصة إذا جاء هذا الدعم عن طريق إسرائيل. فالطريق إلى واشنطن ـ ليكون سالكا ـ لا بد وان يمر في تل ابيب. وعن هذا الطريق، يحسب الغرب حسابا مختلفا لقطر، لا علاقة له بحجمها السكاني أو مكانها الجغرافي أو امكاناتها النفطية أو المالية. فلتكن حصان طروادة الإسرائيلي، لتسقط اسوار طروادة السعودية نفسها.

لذلك عندما سئل وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في واشنطن (١٩٩٤/١/٢٧) عن اجتماعه في الاسبوع الذي سبق بوزير خارجية إسرائيل شمعون بيريز في لندن (١٩٩٤/١/٢٣) عما إذا كانت بلاده تعلب بالنار مع جيرانها في سياستها مع إسرائيل، أجاب: «من المثير في بعض الاحيان اللعب بالنار».[1]

هذه هي المرة الأولى، في علمي على الاقل، التي يعترف فيها وزير خارجي أي دولة، بأنه يلعب بالنار، مع ان من عادة، بل من مهام وزراء الخارجية اطفاء الحرائق لا اشعال النيران. كذلك ليس من العادة ان يبحث وزراء الخارجية، «عن الاثارة»، بل عن الهدوء.

لكن البحث عن الاثارة اصبح سمة السياسة الخارجية لدولة قطر، التي بدأت كردة فعل لسياسة السعودية حيالها تحديدا، بالاضافة إلى مجموعة قضايا خليجية أخرى، انفجرت في موضوع الاشتباك الذي تم في مركز حدود الخفوس (الذي يبعد عن العاصمة الدوحة، مسافة ١٢٠ كيلومترا) في العام ١٩٩٢، وكان التصعيد القطري لهذا الموضوع بداية اللعب بالنار. إلى ان اصبحت «النكاية» بالسعودية هي حجر الزاوية في التخطيط السياسي القطري. وتبلورت هذه «النكاية» حتى اصبح موضوع العلاقات مع إسرائيل وكأنه استراتيجية، هي الاخطر والافدح.

---

[1] راجع "النهار" و"الحياة" ـ ٢٨/ ١/ ١٩٩٤.

فالموقف القطري من إسرائيل تجاوز في تطرفه الموقف الكويتي، الذي كان حتى الاعلان الرسـمي عـن لقـاء وزيـري خارجية البلدين، لا يتعدى رغبة الكويت في رفع المقاطعة عن إسرائيل نتيجة ضغوط أمريكيـة وتـسديدا لفـواتير حـرب التحرير. وليس هناك حتى الآن ما يشير إلى ان أي لقاء بين الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتية، وبيريز قـد تـم، أو انه من المحتمل ان يتم في موعد قريب. بينما امامنا اعلان رسمي في مؤتمر صحافي، يعلن فيه وزيـر خارجيـة قطـر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ان سياسة قطر تجاه إسرائيل ليست موجهة ضد جيرانها، وان لقطر سياسـة مـستقلة تختلف عن سياسة دول مجلس التعاون الخليجي في الكثير من المجالات، وعلى رأسها الموضوع الإسرائيلي. ولـم يتـوان وزير الخارجية القطري عن الاعلان صراحة ان بلاده تنوي، بحكم استقلالية قرارها، ان تنفرد بالغـاء المقاطعـة الثانويـة ضد إسرائيل، إلى ان تتخذ الجامعة العربية قرارها بالغاء المقاطعة العربية، الاساسية والشاملة.

الا ان الأهم من ذلك كله، تأكيد الوزير القطري أنه تم البحث في اجتماعه مع الوزير الاسرائيلي، في اتمام صـفقة غـاز طبيعي بين قطر واسرائيل، لن يبدأ تنفيذها «قبل احراز تقدم في عملية السلام مع سورية ولبنان»، مـن دون تحديـد لكلمـة «تقدم»، التي قد تعني أي «تحرك» في هذا المجال، ومن دون ان يمثل هذا التحرك تقدما. مؤكدا انه ابلغ وزيـر الخارجيـة الأمريكية وارن كريستوفر والامريكيين «ان لقطر مصالح خاصة في تطوير عملية السلام» وأنه يأمل «بأن تؤدي عمليـة السلام إلى قيام نظام جديد وشرق اوسط جديد خال من سفك الدماء»، معلنا «أن قطر ستستضيف في نهايـة نيـسان ١٩٩٤، احدى جولات المفاوضات المتعددة الاطراف، وان قطر ستستقبل الديبلوماسيين الاسرائيليين كغيرهم من الديبلوماسـيين ».[١]

وجرأة وزير خارجية قطر لم تتوقف عند ذلك، بل تعداها بقوله ان اللعب بالنار «يجـب ان يـتم أمـان (٠٠٠) وان علاقـة قطر مع إسرائيل ليست موجهة ضد أي من الجيران (٠٠٠) وان كان لقطر بعض التعقيدات معهم، لكن لا نفعل ذلـك عـن قصد». معترفا بأن لدى بلاده خلافات مع دول مجلس التعاون الخليجي، دون ان ينفي أو يؤكد ان قطر قد نـسقت سياسـتها الجديدة حيال إسرائيل مع جيرانها من الدول الخليجية، في معرض تأكيده على استقلالية السياسة القطريـة بقولـه المـستمر «انها سياستنا».

ويبدو ان جرأة وزير خارجية قطر مستمدة من تشجيع وزير الخارجية الأمريكي، الـذي قـال: «سأشـجعه علـى اتخـاذ اجراءات تخفف آثار المقاطعة لاسرائيل وعلى اقامة علاقات اقتصادية وثقافية وثيقة بين بلاده والدولـة العبريـة، تمهيـدا لسلام حقيقي في الشرق الأوسط ». واتبع وارن كريستوفر تشجيعه لنظيره القطري بتحذيره مـن التقـارب مـع العـراق وايران، قائلا: «قلت له موقفنا بصراحة تجاه البلدين، وهو اننا لا نزال نعتبر ان العراق يخرق عددا مـن قـرارات الأمـم المتحدة. ونعتبر إيران خارجة على القانون دوليا (٠٠٠) ونصحته ان يأخذ في الاعتبار آراء الولايـات المتحـدة فـي هـذا المجال (٠٠٠) انني ارى انه من المهم للقطريين المحافظة على علاقات مع دول، اعتقد انها ستكون صـديقا اضـمن فـي المستقبل من هذين البلدين ».[٢]

---

[١] راجع "الحياة" ـ ٢٩/ ١/ ١٩٩٤.

[٢] المصدر السابق.

واتضح ان اللعب بالنار بالنسبة إلى قطر، سلاح ذو حدين. فما هو مسموح لها بالنسبة إلى التقارب مع إسرائيل، ممنوع عليها بالنسبة إلى جاريها الاساسيين: إيران والعراق. وان تمسك قطر باقامة علاقات جيدة مع كل من طهران وبغداد، يجب ان يوازيه اقامة علاقات مع تل ابيب. وكان لا بد للوزير القطري من ان «يستأذن» نظيره الأمريكي في الحدود المسموح له فيها اللعب بالنار مع جيرانه. ويبدو ان الاذن قد اعطي. وتمادت قطر في اللعب.

وكان قد سبق لقاء وزير خارجية قطر مع شمعون بيرز في لندن (والذي التقاه للمرة الأولى في نيويورك في ايلول ١٩٩٣، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة) ان نشرت جريدة «الشرق» القطرية في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٣ حديثا صحافيا اجراه مراسلها في القدس مع وزير خارجية إسرائيل، نشرته في صفحتها الأولى بمانشيت عريضة وصورة كبيرة لبيريز. وكانت تلك أول مقابلة صحافية تجريها صحيفة خليجية مع مسؤول اسرائيلي. وبررت «الشرق» القطرية هذا «السبق الصحافي» بقولها في افتتاحيتها: «ان الأمور تسير نحو صلح شامل تفرضه علينا الظروف والتحولات السياسية شئنا أم ابينا ».

وكانت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية قد اكدت في ٧ تشرين الأول ١٩٩٣، ان مسؤولا اسرائيليا كبيرا قد زار قطر، واجتمع مع كبار المسؤولين في الدوحة، وان هذه الزيارة لقطر والانفتاح تجاهها «يكشف عن رغبة عربية في تحريك العلاقات مع الدولة العبرية، وانها خطوة لاقامة علاقات اقتصادية بين إسرائيل وقطر».

□ □ □

لكن ما الذي حرك هذه السياسة المدمرة للتضامن الخليجي على الاقل، وللعلاقة القطرية السعودية التي عرفت في حدها الادنى منذ الاستقلال القطري عام ١٩٧١ والى اليوم، علاقات كانت «مثالية» بالنسبة إلى المملكة، و«مريحة» بالنسبة إلى قطر؟

الذي غير كل هذا الوضع، كان الخلاف على الحدود، بين المملكة «الأولى » في الجزيرة العربية والخليج، وقطر الامارة «الخامسة» في الاهمية في مجلس التعاون الخليجي. فكان اللعب بالنار، وكان الانفجار.

انفجرت الازمة الحدودية بين قطر والسعودية في ايلول ١٩٩٢، حينما هاجمت قوات سعودية مركز الخفوس الحدودي، الذي يقع جنوب شبه جزيرة قطر، ويبعد عن خور العديد، على مياه الخليج، مسافة كيلومتر واحد فقط. وذهب ضحية الهجوم السعودي جنديان قطريان، وجرح عدد آخر. وكان الرد القطري على الهجوم السعودي، ذا شقين. الأول، اعلان قطر لالغاء اتفاق ١٩٦٥حول الحدود بينها وبين السعودية من طرف واحد. والثاني، القيام بحملة اعلامية وسياسية ضد السعودية، لم تهدأ الا بتدخل عدد من الدول العربية والخليجية لتسوية الازمة.

وكانت قصة الحدود بين السعودية وقطر قد بدأت، عندما برزت المخاوف البريطانية من سيطرة آل سعود على قطر بعدما استولى الملك عبد العزيز على الاحساء عام ١٩١٣، واعتبر قطر جزءا منها في التقسيمات الادارية لجنده، مما عجل في وضع قطر تحت الحماية البريطانية بموجب معاهدة ١٩١٦. وكان الملك عبد العزيز قد اعلن للكابتن شيكسبير، المعتمد البريطاني في الكويت، ان عمان وقطر هما جزء من الاراضي التي يرغب في استعادتها. ورد شيكسبير ان بريطانيا ستدافع عن حلفائها شيوخ الخليج بلا تردد، وان الحدود السعودية - القطرية هي التي رسمها «الخط الازرق» بموجب الاتفاق بين بريطانيا وتركيا العثمانية في ٢٩ تموز ١٩١٣.

أما مطالب عبد العزيز آل سعود التوسعية، فكانت ترتكز على ان آل ثاني هم وهابيون كآل سعود، (كما هم القواسم في الشارقة وراس الخيمة) وان قطر خضعت للاحتلال السعودي عام ١٧٩٢، قبل تولي آل ثاني الحكم فيها، إذ كان يحكمها آنذاك، العتوب من آل خليفة الذين قدموا من لكويت، لكنهم اجبروا اثر الاجتياح السعودي، على الهجرة إلى البحرين، وظلوا فيها إلى اليوم. وكرر السعوديون مطالبتهم بقطر في مؤتمر العقير الذي عقد عام ١٩٢٢ بين عبد العزيز وبرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق، إذ طرح ابن سعود ضم اجزاء من اراضي قطر إلى بلاده. ورفض كوكس الطلب السعودي بشدة واوضح ان بلاده ستدافع عن قطر، معلنا ان حدود قطر «تبدأ من نهاية الخليج الواقع جنوب جزيرة البحرين ويمتد إلى الشرق من انباك». وقد عرف هذا الخط بـ «تصريح كوكس» .[1]

ونامت قضية الحدود، وهي بين مد وجزر حسب الظروف السياسية المتقلبة للمنطقة، حتى مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢، بعد اتصالات بريطانية - سعودية، بهدف تسوية مشاكل الحدود مع قطر وابو ظبي وعمان. وفشل المؤتمر عندما رفضت السعودية، ما طالبت به قطر، وهو ان تقع حدودها «في خط يبدأ عند غار البريد على دوحة سلوى، ثم يتجه شرقا عبر ثلاث قارات هي: حزم سودة وناثيل وعقلة المناصير إلى نقطة تقع على الساحل الغربي لخور العديد، على ان تحتفظ قطر برقعة الأرض التي يبلغ عمقها خمسة وعشرين ميلا والتي تقع عند قاعدة «شبه الجزيرة»»، وهي التي كانت مدرجة في المطالب السعودية. إلى ان عادت المفاوضات عام ١٩٦٥، واعلن الطرفان عن اتفاق «ودي» لم تتم المصادقة عليه رسميا. على ان «تمتد الحدود من رأس خور العديد، سودة ناثيل، ومنها في اتجاه غربي، لتنتهي عند رأس خليج سلوى »، وعندما تمكنت المملكة من الحصول على خور العديد بموجب اتفاق ١٩٧٤ مع أبو ظبي باتت جارة لقطر من ناحية الجنوب. وعلى الرغم من عدم الاعلان عن اتفاق جديد لترسيم الحدود بين قطر والسعودية، حرصت قطر (وكان نزاعها الجديد على الحدود مع البحرين حول جزيرتي حوار وفشت الديبل قد تفجر) على كسب ود السعودية كحليف لها ضد البحرين، جعلها تتنازل عن شريط حدودي، أصبحت بموجبه منطقة خور العديد بأكملها ضمن الاراضي السعودية [2]. وهذا ما شجع السعودية على اغلاق الحدود القطرية في وجه الامارات، بتحويلها الطريق البري الذي يربط بين قطر والامارات، معطية لنفسها منفذا على البحر في خور العديد. واصرت السعودية على ان الطريق الجديد يعتمد اتفاقية ١٩٦٥، التي كانت قطر قد الغتها من طرف واحد. وكانت قطر قد طلبت ممرا للامارات عبر الاراضي السعودية، غير خاضع للتفتيش السعودي.

وخسرت قطر المعركة بعودتها إلى العمل باتفاقية الحدود مع السعودية لعام ١٩٦٥، اثر وساطة الرئيس المصري حسني مبارك، حين جمع في المدينة المنورة في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٢، الملك فهد والشيخ خليفة، لانقاذ القمة الخليجية الثالثة عشرة التي كانت ستعقد في اليوم التالي في أبو ظبي، والتي هددت قطر بمقاطعتها والانسحاب من مجلس التعاون الخليجي. وهكذا لم تحصل قطر من السعودية الا على تنازل بسيط، وهو اعداد «خريطة نهائية للحدود يتم انجازها خلال سنة». كذلك خسرت قطر المعركة الاعلامية، حيث استطاعت السعودية، بسيطرتها على وسائل الاعلام العربية، التعتيم على الموقف القطري.

---

[1] راجع كتاب "نزاعات الحدود في الخليج" - سالم مشكور - مركز الدراسات الاستراتيجية - بيروت - ١٩٩٣.

[2] راجع كتاب "الصراع على الخليج العربي" - عبد الرحمن محمد النعيمي - المركز العربي الجديد للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٩٢.

على الصعيد الاقليمي، كانت قبلة التحرك إيران، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين دولة الامارات العربيـة المتحـدة وايران في اسوأ مراحلها، بسبب الخلاف على الجزر الثلاث: أبو موسى، والطنب الكبرى والطنب الصغرى. كـذلك كـان الخلاف بين السعودية وايران، بين صعود وهبوط، حول أكثر من قضية تبدأ بالعلاقات مع الولايات المتحدة وتنتهـي بعـدد الحجاج الإيرانيين والحد من حرية حركتهم.

مع إيران دخلت قطر في العمق، عندما وقع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد في طهران في تشرين الثـاني ١٩٩١، ولما تنقض سنة على حرب الخليج، اتفاقا يقضي بتزويد قطر بمياه الشرب من إيران عبر انابيب تمر تحـت البحـر، تقـدر تكاليفها بنحو مليار دولار. كما تم التفاهم بين طهران والدوحة حول تقاسم حقول غاز الشمال الواقعة في مياه الخليج بـين البلدين. وأكدت قطر رغبتها في توسيع وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إيران، التي وصفها وزيـر الخارجيـة القطري بأنها طيبة، وان «لدى البلدين النيات الحسنة لتطويرها ». مضيفا: «ان قوة إيران هي من مصلحة المنطقة». كمـا تم توقيع اتفاق اعلامي وتبادل ثقافي بين البلدين في ايلول ١٩٩٣.

وحاولت قطر ان تلعب دورا ولو متواضعا في الخلاف الاماراتي - الإيراني حول الجزر الثلاث، عبر زيارة رسمية قـام بها أمير دولة قطر إلى دولة الامارات في ١٧ كانون الأول ١٩٩٣، قبل أيام قليلة من انعقـاد القمـة الخليجيـة الرابعـة عشرة في كانون الأول ١٩٩٤، بعد ان كانت تلك الزيارة قد تأجلت أكثر من مرة، للخلاف الحاد في وجهـات النظـر بـين أبو ظبي والدوحة، حول التقارب القطري - الإيراني الذي تعتقد الامارات انه يسيء إلى قضية الامارات في خلافها مـع إيران، وان هذا التقارب كان على حسابها وحساب الموقف الموحد لمجلس التعاون الخليجي من هذه القضية.

فعندما ذهب أمير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني للقاء رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سـلطان آل نهيـان، كـان يحاول ان يقنع نظيره بأن علاقاته مع إيران كفيلة بشق الطريق إلى حل سلمي - سياسي لازمة الجزر، لـو تـساهل الـشيخ زايد قليلا. وخاصة ان هناك ادراكا عاما بضرورة منع تفاقم الوضع في الخليج والحؤول دون وصوله إلـى حالـة صـدام مسلح مع إيران، اين منه الصدام مع العراق. . وان الخليج يحتاج إلى فترة هدوء واستقرار طويلة. يعيد فيها بنـاء قـدراتها الاقتصادية التي استهلكتها حرب تحرير الكويت، وخاصة في ظل تدني اسعار النفط الحالية، وصفقات التـسلح العـسكري الضخمة التي تتهافت عليها دول الخليج، حماية لامنها المهدد.

بعد إيران كان التحرك باتجاه العراق، حين اعادت قطر العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ حرب الخليج، بعـودة الـسفير القطري إلى بغداد في كانون الأول ١٩٩٢، وسط «همس» احتجاجي في الاوساط السياسية الخليجية، وعلـى الـرغم مـن الاحتجاجات الكويتية الصاخبة على الموقف القطري «الخارق» للتضامن الخليجي الاسمي في مـسألة العـراق. وبـررت قطر موقفها باعلانها التزامها بقرارات مجلس التعاون الخليجي فيما يخص الموقف من العراق، وانها شاركت فـي قـوات التحالف الدولي التي حررت الكويت. لكن بعد التحرير، كان لا بد لقطر من اعادة التوازن إلى علاقاتها الخارجيـة، كجـزء من قرارها السياسي المستقل.

وسعت قطر في تبرير تحركها نحو العراق، إلى ترميم العلاقات الكويتية - العراقية، بعرض وساطتها بـين البلـدين فـي موضوع الاسرى الكويتيين المحتجزين في العراق، وقضية ترسيم الحدود. الا ان الكويـت رفـضت نهائيـا البحـث فـي الموضوع. ودخلت لعبة كرة القدم في الازمة، عندما استأجر نادي الوكرة القطري لاعبين عراقيين، وسط احتجاج رئـيس

اللجنة الاولمبية الكويتية الشيخ أحمد فهد الاحمد الصباح، الذي وصف هذا العمل بأنه «مؤسف ومـؤلم »، لأن علـى دول مجلس التعاون الخليجي ان تقاطع العراق في جميع الميادين و «من ضمنها الميدان الرياضي».

وازداد توتر العلاقات القطرية - الكويتية عندما زار معاون رئيس الاركان القطري الشيخ محمد بن فهد آل ثاني العـراق في كانون الأول ١٩٩٣، ووصفه بأنه «بلده الثاني». وهي الزيارة الأولى لمسؤول عسكري خليجي إلى بغداد منـذ غـزو العراق للكويت. وتبع ذلك البرامج التليفزيونية الثلاث التي بثها تليفزيون قطر عن العراق تحت عنوان «الحـصار» منهـا حديث مع وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف وحديث آخر مع وزير التجارة مهدي صالح، مما دفع الكويت إلـى استدعاء سفيرها في الدوحة، واتهام قطر بأنها تضع قناة تليفزيونية بتصرف العراق لبث برامجها من خلالها، وهو ما نفـاه مدير التليفزيون القطري. وبدأت حملة اعلامية شعواء بين البلدين لم تنته حتـى الآن، اصـبح بعـدها اصـلاح العلاقـات القطرية الكويتية امرا صعبا. ولم يبق في التحالف الخليجي ضد عراق صدام، سوى السعودية والكويت، في الوقـت الـذي مدت فيه باقي الدول الخليجية الجسور إلى بغداد.

□ □ □

وسط هذا التخبط الديبلوماسي لتأكيد استقلالية قرار قطر فرصتها للعب بالنـار، مـن دون ادنـى ادراك لحـساسية مـسألة العلاقات والتحالفات، وان الانفتاح في السياسة الخارجية لا يعني لحراق المسلمات المبدئيـة فـي العلاقـات مـع الـدول المجاورة، لمجرد اثارة خبر في الصحف. وان «النكاية» لا تشكل، في نهاية المطاف، اسـتراتيجية، خـصوصا إذا كانـت نابعة من الخوف. سواء خوف تسلط دولة أخرى أو هيمنة جارة أو خلاف حدود. فالنجومية الديبلوماسية، لدولة أو لـوزير، لا تقوم على الاثارة فقط. كذلك ليس هناك امان حين يلعب أحد بالنار. والخروج على المألوف لا يتطلب ان يجـدع المـرء انفه نكاية بوجهه.

الوحدة

أم جليس السوء

- لقد خرجت اليمن من مشكلة الحاكم السياسي الواحد، عن طريـق الـشرعية البرلمانيـة والديموقراطيـة الـسياسية والتعددية الحزبية، فاليمنيون لا يختارون اليوم السيد عليهم، بل من يسود.

ففي عملية انفعالية قصيرة النظر، خدمت السعودية اليمن بطردها الوف اليمنيين من أراضيها اثر حرب الخلـيج. وعـاد هؤلاء اليمنيون إلى بلادهم، وهم يحملون مرارة سياسية نتيجة القرار السعودي الواحد التعسفي، فدعموا فكـرة النظـام الديموقراطي الوحدوي، وحاربوا دفاعا عن وحدة اليمن وأسقطوا الانفصال □

١ ـ اليمن

الدور السعودي ـ الكويتي

إذا كان «الايمان يمان والحكمة يمانية» ـ حسب قول حديث شريف منسوب ـ فلا بد ان هناك حكمة مـا فـي الـصراع السياسي الذي يدور حاليا في اليمن، ذلك الصراع المعقد والدقيق، تعقيد تاريخ الـيمن العريـق، ودقـة توازنـات الـيمن الجغرافية والقبلية والدينية.

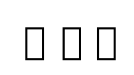
ولعله ليس من الحكمة في شيء الدخول إلى متاهات هذا الصراع، الذي اغرق الاخبار العربية، حتى كاد يطغى على الحدث العربي الابرز، وهو الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

واكثر ما يشعر المرء باغراق الحدث اليمني إذا قام بزيارة إلى الخليج، حتى يكاد يلمس ان الصراع السياسي اليمني قد وصل إلى بلدان الخليج. ان لم يكن قد وصل فعلا إلى اطرافها واصبح شاغلا للدوائر السياسية فيها، يزاحم قضايا الأمن الخليجي وموضوع الجزر الثلاث والعلاقات مع إيران وغيرها مما يؤرق البال الخليجي. والاسئلة اليمنية التي تلح على زائر الخليج كثيرة هذه الايام، وكلها تدور حول من يذكي الصراع الدائر اليوم بين الشمال والجنوب، بين صنعاء وعدن، بين علي عبد ا صالح وعلي سالم البيض. ولم تكن هذه الاسئلة ذات بال، عندما كانت اسوار صنعاء تلوح من كل عاصمة خليجية، وكان ميناء عدن القديم يختال يوميا على اشرعة سفن بحر العرب وهي ترسو في مرافئ الخليج، وكانت وجوه آلاف اليمنيين المنتشرين في بلدان الخليج، تحمل حكايات بلادهم وطموحاتها وتنقل نزاعاتهم إلى بلاد جديدة. فقد كان اليمنيون في الخليج كتلة من الالوان السياسية الزاهية، ومركانا من النشاط الاقتصادي الذي لا يخمد.

كل ذلك تغير بعد حرب الخليج. لقد سدت الابواب في وجوه اليمنيين لمجرد ان حكومتهم راهنت على طرف سياسي خاسر، ودفعتهم شحنة عاطفية في ظرف سياسي نادر، إلى التصفيق لحاكم لم يكن في مستوى اللحظة التاريخية للحدث.

لكن الابواب التي ظنت بعض الانظمة الخليجية انها اغلقتها في وجه اليمنيين عقابا لموقفهم السياسي من حرب الخليج، لم تستطع ان تمنع الصراع السياسي الذي يدور حاليا في اليمن، من ان يقتحم الساحة الخليجية، ملقيا بظلاله على ادوار اطراف خليجية معينة في الذي يدور بين صنعاء وعدن، أكثر مما يدور بين حزب المؤتمر أو الحزب الاشتراكي، ويتعدى شخص علي عبد ا صالح وشخص علي سالم البيض.

ان دول الخليج مقحمة في الموضوع اليمني، ليس فقط لأن اليمن واستقرارها يشكلان ثقلا سياسيا وامنيا هاما في الجزيرة العربية، بل، وهو الأهم آنيا، لأن بعض هذه الاطراف الخليجية المعنية، وجدت في الازمة اليمنية المستمرة فصولا، مناسبة لتسديد فاتورة موقف اليمن الذي بدا متطرفا في معاداته للتحالف الغربي في حرب الخليج، أكثر من كونه مؤيدا للعراق في غزوها للكويت.



ومن الممكن اختصار المشكلة السياسية في اليمن، بأن شطريها اقدما على الوحدة عام ١٩٩١، من منطلق عاطفي، وسط ظروف دولية فرضت على النظام في صنعاء شمالا، وعلى النظام في عدن جنوبا، تحقيق الوحدة اليمنية، التي هي شعار النظامين ومطلبهما التاريخي. وعندما أتاحت المتغيرات العالمية تنفيذ هذا المطلب، وقع الشطران اسيري هذه الفرصة التاريخية، وسط مد جارف من الحماسة الشعبية للوحدة، بحيث لم يعد من السهل على أي من صنعاء أو عدن ان تفرض شروطها على الطرف الآخر، خوفا من ان تعرقل هذه الشروط عملية الوحدة، فيدوسهما المد الوحدوي الجماهيري، ويدينهما باضاعة هذا الحلم التاريخي.

واعتبر النظامان انه من خلال اتمام عملية الوحدة، يمكن «التشاطر» على بعضهما البعض، وقد قبل كل منهما طواعية الدخول في اللعبة، ولكن كل لاسبابه الخاصة. اليمن الجنوبي لم يكن له خيار في الوحدة، وهو النظام العربي الماركسي الفريد من نوعه، وقد انهارت الشيوعية، وافلست الخزانة السوفيتية، وأقفلت ترسانة التسلح، وتفكك الحليف الاقوى، وانهار النظام العالمي القديم، الذي اوجد مبررا لكيان اليمن الجنوبية منذ الاستقلال عام ١٩٧٠ وحتى يوم الوحدة عام ١٩٩١. ولم

يكن هناك سوى الوحدة مخرجا من المأزق ومدخلا جديدا إلى العالم العربي. وظـن الحـزب الاشـتراكي الحـاكم فـي الجنوب، انه بحكم تنظيمه الماركسي، وايديولوجية عسكرييه وقواعده الحزبية، يستطيع ان يسيطر على الحكـم فـي الـيمن ويبز منافسه في الشمال.

كذلك لم يكن للنظام في اليمن الشمالية خيار في الوحدة. فهو النظام الام، وهو اليمن التاريخية، وهو المقبول عربيا وغربيـا وصاحب العلاقات الاوسع، وهو الداعي إليها منذ أيام امامة آل حميد الدين ومن قبل الجمهورية. فضلا عن كونـه البلـد الطامح لاستيعاب اليمن الجنوبية عبر التاريخ. وعندما قرع التاريخ باب الوحدة، رحب به كل من حزب المـؤتمر الحـاكم في الشمال، والحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب، ووافقا على وحدة اليمن، ليس فقط من منطلق الرضى الـسياسي عـن العملية الوحدوية، بل لتبرئة نفسيهما امام الشعب اليمني من تهمة رفض الوحدة. فالوحدة اليمنيـة، مـن الناحيـة العاطفيـة الشعبية، شكلت تهديدا مستمرا لكل من النظامين في صنعاء وعدن. وكان من الصعب على أي منهما ان يعلن رفضه لهـا تحت أي غطاء، في الوقت الذي كان الحزبان الحاكمان يبتزان بعضهما البعض بالمطالبة والادعاء في كل مناسبة رغبتهمـا في الوحدة وبأسرع وقت.

ولما تمت وحدة ٢٢ ايار ١٩٩١، اكتشف الحزب الاشتراكي الجنوبي، ان حزب المؤتمر الشمالي، وهو الحـزب الـسياسي القبلي التقليدي، كان أكثر شطارة ومهارة منه في التنظيم والسيطرة. بقدر ما اكتشف أمينه العـام، علـي سـالم البـيض، الرئيس السابق لليمن الجنوبية، ان علي عبد الله صالح، رئيس حزب المؤتمر، والرئيس السابق لـلـيمن الـشمالية، والـرئيس الحالي لكل اليمن الموحدة، هو الرئيس الفعلي المسيطر على مفاتيح السلطة، وأنه (أي البيض) كنائب لـلـرئيس، رجـل بـلا سلطة. لقد اصبح علي سالم البيض موظفا عند علي عبد الله صالح. وعبر اختلافاتهما الظاهرة والكبيرة، ناهيـك بـالحواجز النفسية والمصلحية بين الرجلين، اخذ كل منهما يبحث عن مبررات معارك ضد الآخر من أجل ان يفـوز احـدهما بغنيمـة الحكم كاملة.

ولا بد هنا ان تفرض المقارنة نفسها بين الوحدة اليمنية وظروفها والوحدة المصرية - السورية عـام ١٩٥٨. فكمـا تمـت الوحدة اليمنية، كذلك كانت قد تمت الوحدة المصرية - السورية في ظروف متغيرات دولية معينة في حينـه، وتحـت مـد عاطفي شعبي سوري بالدرجة الأولى، تحقيقا لحلم الوحدة العربية التاريخي، الذي لم تستطع مصر جمال عبـد الناصـر ان ترفضه أو تقاومه. وكما ظن السوريون، بخبرتهم الحزبية والسياسية الواسعة انهم أكثر «شـطارة» مـن المـصريين فـي الامساك بمفاتيح السلطة، حتى «ألغاهم» عبد الناصر عبر نظامه السياسي، وهمشهم. وكما سـلم شـكري القـوتلي رئـيس الجمهورية السورية، وسط الحمأة التاريخية والعاطفية للوحدة مفاتيح السلطة إلى جمال عبد الناصـر، وتحـول مـن حـاكم لسورية إلى «المواطن العربي الأول»، مع فارق واسع بين الحالتين، كذلك سلم علي سالم البيض، وان كان بذهنية أخـرى، الحكم في اليمن الجنوبي إلى علي عبد الله صالح. ومع الفارق بين شكري القوتلي «اليمني»، علي سالم البيض الـذي لـم يكن مستعدا لتسليم الحكم اصلا ولا ان يصبح «المواطن اليمني الأول» في جمهورية علي عبد الله صالح فإذا بـه يـصبح «المواطن اليمني الثاني».

* * *

من هنا تدخل في الازمة اليمنية دول خليجية يشغلها الموضوع اليمني مباشرة. انما كل لاسبابه الخاصة بـه. وهـذه الـدول تجد في الصراع السياسي اليمني، بخطورته وحدته، مجالا لتنفيذ مآربها السياسية القصيرة الامد أو الطويلة الاجـل، ولعـل أهم هذه الادوار في هذا التدخل ولخطرها هو الدور السعودي.

والدور السعودي بدأ من نقطة الخطأ في الصراع السياسي اليمني، إذ انجرف السعوديون فـي ارتكـاب الغلطـة المميتـة بتسفير اليمنيين بعد حرب الخليج، نتيجة موقف غاضب من سلوك الحكومة اليمنية، ولـم يحـسنوا التعامـل مـع الكبريـاء اليمني. والكبرياء عادة لا يقبل الغضب. فانجرح الكبرياء اليمني من العنجهية السعودية، التي اعتادت المملكة التعامل بهـا على مر السنين مع اليمن واليمنيين. وخسرت السعودية بهذه الغلطة كل رصيد المساعدات التي قدمتها للـيمن. وحيـث ان الكبرياء العربي ـ وتحديدا البدوي ـ اعمى لا يقبل المنطق، فقد انهارت نتيجة لذلك العلاقـة الـسعودية ـ اليمنيـة فـي العمق.

ومنذ البدء كانت السعودية ضد الوحدة اليمنية، الا انها قبلت بها على مضض، نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي وافلاسـه قبـل انهيار الشيوعية وسقوط نظامها في موسكو، بقدر ما كان قبولها نتيجة أيضاً لرغبة الغرب في احتواء الـيمن الجنـوبي ذي النظام الماركسي بادخاله في النظام العربي العام عن طريق الجارة الكبرى السعودية. وبقدر مـا كانـت الـسعودية ضـد الوحدة اليمنية، كانت أيضاً ضد الديموقراطية والتعددية الحزبية والبرلمانية وحق المرأة بالانتخاب وحرية الـصحافة. هـذه الاقانيم كانت شرطا من شروط تحقيق وحدة اليمنين، ومباركة وتشجيع الغرب لهذه الوحدة. وحاولت الـسعودية ان تعرقـل المسيرة الديموقراطية في اليمن، خوفا من ان تصل عدواها إلى داخل حدودها. ولم تفلح. كما حاولت في انتخابـات نيـسان ١٩٩٣، دعم جماعات لها في الداخل اليمني، بشكل مستتر. الا ان هذه الجماعات لم تنجح في الوصول إلى المجلـس علـى الرغم من المال السعودي الوفير الذي صرف على حملتهم الانتخابية.

ولما بدأت أزمة الحكم بين علي عبد ا صالح وعلي سالم البيض عقب انتخابات نيسان، ارتدت السعودية إلى فكـرة فـصم الوحدة باستغلال الخلاف بين صنعاء وعدن. وهنا ارتطمت السعودية بمجموعة خطوط حمراء، لم تستطع تجاوزها.

اولها وأهمها ان لا فصم للوحدة ولا اعادة للتشطير، ولا عودة عن الديموقراطية ولا تراجع عن تعدد الاحـزاب ولا عـن اصدار الصحف. وأكد هذا الموقف بشكل قاطع بيان وزارة الخارجية الأمريكية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٣، الـذي قـال بوضوح ان ادارة الرئيس كلينتون «تؤيد بقوة وحدة اليمن كونها تشكل المصلحة الافضل للشعب اليمني ولشعوب المنطقـة ككل». واضاف البيان: «ان الانتخابات اليمنية ـ وهي أول انتخابات على اساس التعددية الحزبية في الجزيـرة العربيـة ـ سجلت تطورا مهما في تاريخ المنطقة، وان ذلك ينسجم مع دعم الولايات المتحدة للديموقراطية ».

ثانيها، ان تفكيك الوحدة اليمنية أمر في غاية الصعوبة، ليس فقط لالتفاف الجماهير اليمنية حولهـا، علـى حـدة خلافاتهـا السياسية وانقساماتها القبلية، بل لأن التشطير لا يعني عودة الاوضاع في اليمن إلى سابق عهدها، في يمـن شـمالية ويمـن جنوبية، بل قد يعني في حالة حدوثه في المدى البعيد، يمنا في حضرموت ويمنا في عدن ويمنا في صنعاء وربما يمنـا فـي تعز.

وثالثها ان السعودية قد ادركت ان لا مصلحة لها، لا آنية ولا حتى مستقبلية، في الدفع إلى التشطير. فالانفصال اليمنـي لـن يتم بشكل سلمي حتما، وهي بتجربتها في الحرب بين الملكيين والجمهوريين فـي الـستينات، ستـضطر ان تفـتح حـدودها لآلاف اليمنيين الذين سينزحون إليها نتيجة لحرب الانفصال، في الوقت الذي ما كـادت فيـه فرحـة الـسعودية تكتمـل

لتخلصها من حوالي مليون يمني اثر حرب الخليج. كل ذلك سيخلق مشكلة للسعودية، هي غير قادرة عليها في الظروف الدولية الحالية. بل لعل الأهم من ذلك كله، من منظور سعودي، ان عملية اعادة تشطير اليمن ستكون مكلفة اقتصاديا، والسعودية ليست قادرة الآن، ولاعوام قادمة، على تحمل اعبائها المالية.

نتيجة لهذا الموقف، راح المأزق السعودي يتعاظم. فإذا تركت السعودية اليمنيين يتوحدون في نظام ديموقراطي حزبي تعددي، له أكثر من ١٣٠ صحيفة من كل الاجناس والاحجام، تهاجم الرئيس وتفضح وزراءه وتطالب بالاصلاحات وتنادي بالحرية، سيكون موقفها كطواحين الهواء التي لا يمكن ان تقف في وجه رياح التغيير. وهي وان حاولت ان تعمل لتشطير اليمن وفصله، فانها ستجابه وضعا هو من الخطورة السياسية والعسكرية والمالية بحيث تعجز عن مجابهته. إلى جانب انها ستكون في حالة تحد للرغبات الأمريكية المباشرة في الحفاظ على الوحدة اليمنية وديموقراطيتها، مهما واجهت، هذه الاخيرة، من عقبات واعتراضتها صعوبات. لذلك لجأت السعودية إلى حل هامشي، هو منع اليمنيين الذين ما زالوا يعملون في أراضيها ، من تحويل أي اموال إلى بلادهم، امعانا في الضغط على الازمة الاقتصادية المتعاظمة في اليمن.

□ □ □

لكن الخلافات الحدودية بين اليمن والسعودية تبقى هي الاخطر والاطول زمنا. فهي تعود إلى العام ١٩٣٤، حين خاض آل سعود آخر حرب لهم في الجزيرة العربية. وكان النزاع قد بدأ بين السعوديين واليمنيين بعد استيلاء الملك عبد العزيز على الحجاز وعسير، وبعد ان استقل الامام يحيى حميد الدين باليمن بعد انسحاب الاتراك منه في نهاية الحرب العالمية الأولى. وكان في خلفية هذا النزاع، النفوذ الديني بين السعوديين الوهابيين واليمنيين الزيديين. فالملك عبد العزيز ينتمي إلى المذهب الوهابي السني والامام حميد الدين إلى المذهب الزيدي الشيعي. وكانت الحدود بين السعودية واليمن غير مرسومة ولا محددة. فطالب الامام يحيى بنجران، وتقدم بجيشه، العام ١٩٣٣ إلى جبال جيزان (حيث كانت تقوم في السابق امارة الادارسة) وتجاوزها إلى نجران على البحر الأحمر.

قبل ذلك كان الأمير الحسن الادريسي لاجئا في صنعاء، فقام، بتحريض من الايطاليين وبحماية بارجة ايطالية، باحتلال جيزان في تشرين الثاني ١٩٣٢ مدعوما بفريق من الحجازيين المعارضين لحكم الملك عبد العزيز. وكانت الخطة تقضي بأن تدخل قوات الادريسي إلى جيزان في حماية الامام يحيى. وظلت القوات الادريسية في جيزان ونجران بين تشرين الثاني ١٩٢٣ وشباط ١٩٣٣، حتى دخول الجيش اليمني الحرب وهزيمته مع الادارسة امام القوات السعودية وفرار الادريسي وصحبه إلى اليمن.

وكان الملك عبد العزيز قد ارسل انذارا إلى الامام يحيى بالانسحاب لكن الاخير تجاهله. فما كان من الملك عبد العزيز الا ان ارسل قواته في ٥ نيسان ١٩٣٤ على جبهتين. الأولى بقيادة ولي عهده وابنه الأمير سعود (الملك فيما بعد) والثانية بقيادة ابنه الأمير فيصل (الملك فيما بعد). توجهت قوات سعود من نجران مستهدفة لاحتلال الجبال في منطقة القبائل الزيدية (الشيعة). وسارت قوات فيصل على الشاطئ عبر تهامة مستهدفة الحديدة ومناطق قبائل الشوافع (السنة). هزم اليمنيون قوات سعود هزيمة نكراء، بينما انتصرت عليهم قوات فيصل باحتلالها سهل تهامة ومدينة حرض واستيلائها على الحديدة.

اثر احتلال قوات الأمير فيصل للحديدة، سارعت هيئات عربية إلى التوسط بين الملك عبد العزيز والامام يحيى، وتألف وفد الوساطة من: الأمير شكيب ارسلان (لبنان) والحاج امين الحسيني (فلسطين) وهاشم الاتاسي (سورية) ومحمد علي علوبة (مصر). ونجحت الوساطة في ايقاف الحرب في ٢٧ نيسان ١٩٣٤، وبدأت مفاوضات الصلح بين البلدين في الطائف بعد حرب دامت ٢٢ يوما. واسفرت معاهدة الصلح التي وقعت في جدة في ٢١ ايار ١٩٣٤، عن الحاق جيزان ونجران ومناطقهما (إلى جانب عسير) بالسعودية وتسليم الادريسي إلى السعوديين، ودفع غرامة للملك عبد العزيز مقدارها ١٠٠ ألف جنيه تعويضا له. وانسحب السعوديون من الحديدة وتهامة. واذا باتفاق الطائف هزيمة لليمن.[1]

منذ ذلك التاريخ والحدود بين السعودية واليمن جرح ينزف بين البلدين، زادته الاكتشافات النفطية في الأرض المشاع والمختلف عليها بين البلدين، نزفا واشتعالا. ولما تمت الوحدة اليمنية، وتلتها حرب الخليج واتضح حجم النفط المخزون في اليمن، واعيد فتح ملف خلافات الحدود في الجزيرة العربية، اثر الخلاف القطري - السعودي في العام ١٩٩٢، والاتفاق على ترسيم الحدود نهائيا بين اليمن وسلطنة عمان، ادى كل ذلك إلى ضرورة تضميد هذا الجرح - إذا كان ممكنا - بين السعودية واليمن، ببدء مفاوضات جدية حول الحدود بينهما. الا ان ذلك تزامن مع بدء الصراع السياسي داخل اليمن، اثر الانتخابات النيابية الاخيرة، وارتفاع حدة الخلاف بين فريقي الحكم فيها.

وتألفت لجنة سعودية - يمنية مشتركة من الخبراء للتفاوض من أجل التوصل إلى حل لمشكلة الحدود. واجتمعت اللجنة حتى الآن ست مرات، على ان تجتمع مرة سابعة في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٣ في صنعاء. ولم تسفر هذه الاجتماعات عن أي نتائج بسبب تمسك السعودية بمعاهدة الطائف للعام ١٩٣٤، التي تقضي بمنح السعودية المناطق الثلاث: نجران وجيزان وعسير. وطالب السعوديون من اليمنيين ضرورة الاتفاق على ترسيم العلامات الحدودية التي وضعت بين البلدين بموجب معاهدة الطائف. أي ان السعودية تريد اعترافا رسميا من اليمن، بترسيم الحدود بشكلها الحالي نهائيا، بحيث تبقى كل من نجران وجيزان وعسير تابعة للسعودية وفي وضع غير قابل للتراجع أو النقض.

أما الجانب اليمني في اللجنة، فقد اعتبر ان معاهدة الطائف للعام ١٩٣٤، لاغية منذ ايلول ١٩٩٢، وهو يعارض تجديدها. وقدمت اليمن إلى الجانب السعودي خلال اجتماع اللجنة في تعز في آب ١٩٩٣، مقترحات تتضمن البدء بالتفاوض على خط الحدود الذي لم تتضمنه معاهدة الطائف، والممتد شرقا من نقطة جبل ثار حتى الحدود مع سلطنة عمان. على ان يترك موضوع خط الحدود الغربية، المنصوص عليه في معاهدة الطائف، والممتد من جزيرة ميسم على البحر الأحمر حتى جبل ثار، إلى ما بعد الاتفاق على الحدود الشرقية. والهدف اليمني من هذا الطرح، هو عدم اعطاء السعودية اعترافا نهائيا وشرعيا بالحدود الواقعة بين البلدين جنوب نجران. الا ان الجانب السعودي تمسك بالمشروع الذي اقترحه عند بدء المفاوضات في ايلول ١٩٩٢، وهو الابقاء على معاهدة الطائف كما هي. بالاضافة إلى ترسيم حدود بحرية في البحر الأحمر غير منصوص عليها في المعاهدة.

ومما لا شك فيه ان اليمنيين يشعرون ان السعوديين يتفاوضون معهم من موقع اقوى، بعد التدهور في العلاقات بين البلدين اثر حرب الخليج، وطرد أكثر من مليون عامل وتاجر يمني من السعودية. إلى جانب انعكاسات الصراع السياسي الداخلي

[1] راجع كتاب محمد المانع «توحيد المملكة العربية السعودية» - الدمام - ١٩٨٢. وكتاب حافظ وهبة «الجزيرة العربية في القرن العشرين» - القاهرة - ١٩٦١.

بين اطراف الحكم في اليمن، الذي يضعف أكثر واكثر موقف اليمن في هذه المفاوضات. لذلك يتحايل اليمنيون على هذا الضعف بقولهم انهم مرتاحون ما دامت المفاوضات مستمرة. «فطالما هناك تفاوض وحوار - حسب قول عضو يمني في اللجنة - فإن الأمور ايجابية، ولا بد ان يتم التوصل إلى نتائج ».

لكن الأمور ليست مرهونة بنتائجها فقط، انما هي مرهونة بمواقفها أيضاً. ومن بين هذه المواقف، العقدة السعودية من الوصول إلى مياه المحيط الهندي عن طريق لاختراق حدود اليمن إلى بحر العرب، وعدم المساس بمعاهدة الطائف للعام ١٩٣٤، بأي شكل، لأنها أحد انجازات عهد الملك عبد العزيز في توحيد الجزيرة العربية. يقابل ذلك العقدة اليمنية التي عبر عنها الرئيس علي عبد ا صالح في كلام له إلى أحد زواره، بأنه يستحيل عليه القبول باتفاق حدود مجحف مع السعودية، يسجل فيه على نفسه وعلى اولاده من بعده بأنه باسم اليمن تخلى عن أرض يمنية لدولة اقوى وأغنى منه، كسبتها بحرب غزو غير متكافئة. فعقدة التاريخ هي التي تتحكم بالمواقف، من دون التطلع إلى النتائج.

الا ان موقفا سعوديا متشددا مقابل موقف يمني متشدد لا يمكن ان يوصل إلى حل لمشكلة الحدود. فمن مصلحة الطرفين التوصل إلى حل، حل عادل ضمن الخلفية التاريخية للمشكلة والواقع المنطقي الراهن لها. فلا الحق التاريخي يسمح بها، ولا الأمر الواقع يمكن ان يستمر فيها. فالطرفان مضطران إلى التعايش، وبالتالي مضطران إلى اتفاق يقود إلى حدود مستقرة لا ينبش تاريخها كل نصف قرن، ولا تغير علاماتها عند كل نزاع. والا فستبقى مشاكل الحدود بين البلدين - كما قال لي احدهم - ألف سنة.

□ □ □

الدور الآخر في الازمة السياسية اليمنية، هو الدور الكويتي. فدور الكويت في تصعيد الخلاف بين شطري اليمن وحزبيها المتصارعين، هو دور تشف من موقف اليمن حيال غزو العراق وحرب الخليج. فكما انتقمت الكويت من الفلسطينيين والاردنيين لموقفهما المماثل من موضوع الاحتلال العراقي، وجدت فرصتها اليوم للانتقام من اليمن، بتغذية الانقسامات فيها طموحا إلى فصم وحدتها. ولم تتورع الصحافة الكويتية (فؤاد الهاشم في " الوطن") عن ان تكتب قائلة ما معناه، انه ما الذي يمنع الكويت التي دفعت الملايين خلال السنوات العشرين الاخيرة في مساعدة اليمن واعمارها، من ان تدفع الملايين اليوم من أجل اعادة تشطيرها، لتأديبها؟ فهذا أمر لا يضيرها! وتضيف "الوطن" الكويت: "يسعدنا ان نزف البشرى إلى كل أبناء الشعب الكويتي حول احداث غير سعيدة يمر بها حاليا اليمن السعيد. بوادر الانفصال آتية لا ريب فيها بين الشمال والجنوب، والتي من مصلحتنا ان نغذيها من لأجل مصلحة الكويت ودول الخليج وكل العرب". مما دفع الشيخ صباح الاحمد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتية إلى التنصل من هذا الكلام، في محاولة منه لاخفاء الدور الكويتي.

والمأخذ الكويتي على اليمن، وخاصة على جنوبها، ان الكويت كانت أول من دعم مشاريعها وساهم في اعمارها فأسست مكاتب للتنمية في عدن، واقامت اللجان للتعليم والصحة وسواها من وسائل المساعدات في صنعاء. ويعتقد الكويتيون ان علي سالم البيض والحزب الاشتراكي العدني لم يكونا يريدان الوقوف مع العراق، وانهما كانا أكثر عقلانية من نظيريهما في الشمال، حيث كان علي عبد ا صالح وحزب المؤتمر متعاطفين مع صدام حسين بسبب خلافه مع السعودية. لذلك كان الكويتيون يأملون ان تبقى اليمن على الاقل، على الحياد. لكنها حينما اتخذت ذلك الموقف من حرب الخليج، اعتبرت الكويت ان "على نفسها جنت براقش" في اليمن.

والدور الكويتي، دور هامشي وصغير في الصراع السياسي الداخلي في اليمن، مقارنة بالدور السعودي. والمال الكويتي مال ضئيل إذا قورن بالمال الذي صرفته وتصرفه السعودية، التي كانت، حتى حرب الخليج، تقوم بدفع رواتب موظفي الحكومة اليمنية. فالدور الكويتي ليس مهما بحد ذاته، في ترجيح كفة فريق من الفريقين اليمنيين المتنازعين. لكن الجغرافيا الكويتية، التي كانت صاحبة المصالحة العربية العامة، تعود إلى عرقلة أي مساع قد توصل إلى "تطبيع" العلاقات العربية مجددا، بحيث يبقى موقف التشفي هو الموقف الكويتي الذي يملي على الكويت سياستها المرحلية.

٢ ـ اليمن

متاهة التدخل

ثمة شخصان كانا يبتسمان في العالم العربي، بينما يخوض اليمنيون، شمالهم ضد جنوبهم، حربا مدمرة، اما باسم الوحدة أو باسم الانفصال.

الاول، الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية. والثاني، الشيخ صباح الاحمد الجابر، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت.

الأمير سلطان بن عبد العزيز لانه المكلف بحمل ملف اليمن منذ قيام الثورة اليمنية في العام ١٩٦٢، وما تبعها من حرب اهلية بين الملكيين والجمهوريين في الشمال، وما لحق بها من حرب أهلية أخرى بين الجبهة القومية وجبهة التحرير في الجنوب، قبل وبعد استقلال اليمن الجنوبية عن بريطانيا في العام ١٩٦٧. ومنذ ذلك الحين والى اليوم، والامير سلطان ممسك بالسياسة السعودية في اليمن، حتى انه قطع لجازته الخاصة في روما (الثلاثاء ١٠/ ٥/ ١٩٩٤) ليعود إلى بلاده لمتابعة الاوضاع.

والشيخ صباح الاحمد، لانه منذ قيام الجمهورية في اليمن، ادرك أنها الطريق الذي يجب ان تسلكه الكويت ليصبح لها مكانة في الجزيرة العربية. فهو يلعب دورا رائدا باسم بلاده في تقديم مساعدات لليمن، من بناء المدارس والمستشفيات إلى العديد من المساعدات لليمن، من بناء المدارس والمستشفيات إلى العديد من المساعدات الاقتصادية والوساطة السياسية، منذ الايام الأولى للثورة اليمنية إلى الايام الأولى لغزو العراق للكويت. وظلت اليمن بفضله تحتل مكانة خاصة عند الكويتيين، لذلك كانت الصدمة كبيرة لديهم عندما اتخذت الحكومة اليمنية موقفا اعتبرته الكويت معاديا لها في حرب الخليج. وهكذا بقي ملف اليمن قريبا من اهتمامات الشيخ صباح في الدولة الكويتية، وهو وزير الخارجية الاقدم عهدا بالشؤون اليمنية، وبالمنصب، من كل وزراء خارجية العالم اليوم.

□ □ □

في غضون السنوات الاربع الاخيرة، كادت الابتسامة تختفي عن وجهي الأمير سلطان والشيخ صباح ـ كل لاسبابه الخاصة ـ عندما يأتي ذكر اليمن. لقد تمت الوحدة اليمنية، وكانت السعودية ترى فيها خطرا على مصالحها ونفوذها وهيمنتها في الجزيرة العربية. وقد تمت هذه الوحدة من غير رأي السعودية وعلى الرغم من معارضتها الخفية لها. ولكنها تمت بترحيب من الكويت، إلى ان وقعت حرب الخليج الثانية، واتخذ النظام الوحدوي الجديد في اليمن (بشقيها الشمالي

والجنوبي) موقفا مؤيدا لصدام حسين والحل العربي، ومعارضا التحالف الدولي ووجـود القـوات الأجنبيـة علـى أرض الجزيرة العربية. ودفعت اليمن ثمنا باهظا لموقفها هذا، بطرد أكثر من ٨٠٠ ألف يمني من السعودية، وحـوالي ٣٠٠ ألـف يمني آخر من الكويت. وحل الغضب الساطع السعودي والكويتي معا، على اليمن، وتم تصنيفها بين دول "الضد".

وانطلق السعي في الرياض والكويت للعمل على تقويض الوحدة اليمنية، كل حسب قدرته، وكل حسب اتصالاته. انمـا معـا بالمال وهو ملح الأرض اليمنية. وفتح كل منهما خطوطه الخاصة به إلى صنعاء وعدن في محاولة دائمـة لتوسـيع شـقة الخلاف بينهما، توصلا إلى انفصال يعيد اليمن إلى سابق عهدها من شمال وجنوب (وربما إلى تشطير أكثـر) يحقـق كـلا البلدين "انتقامه" عبرها من الدولة، التي لو نمت وحدتها واستمرت وتطورت، لصارت بالتأكيد الدولة الديموقراطية الأولـى في الجزيرة العربية.

ولما بدأت الحرب الاهلية بين صنعاء وعدن، اما سعيا وراء الانفصال أو سعيا وراء الوحدة، عادت الابتسامة إلـى وجهـي الرجلين، وكأن مساعيهما قد بدأت تثمر بعد اربع سنوات من العمل الدؤوب. فالذي شغل بال هذين الـرجلين منـذ الايـام الأولى لاعلان الوحدة، (والتي كانت قبل أشهر من اندلاع حرب الخليج، إلى اليوم الذي اطلقت فيه الرصاصـة الأولـى في حرب الانفصال) كان المنظر اليمني الذي امامهما، في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، والموقف الأمريكي منه، وهـو الموقف المؤثر في سياسة بلادي الرجلين؟

□ □ □

المتاهة في الحديث عن اليمن واسعة. لذلك يتسلل إلى أي تحليل للمشكلة اليمنية، قبل وبعد الحرب الاهلية الدائرة اليوم، شيء من القدرية وكأن اليمن مجرد حجر شطرنج في لعبة جغرافية سياسية، تعير نفسها باستمرار إلى "النظرية التآمرية" في السياسة ـ الداخلية والخارجية. بل وكأن اليمن لا تملك القدرة، أو حتى الرغبة، في ان ترفض أو تقبل ان تتحرك ضمن رقعة هـذه اللعبة، وفق مصلحة هي غير مصلحتها أو وفق ارادة هي فوق ارادتها. وكأن كل شيء في تاريخ اليمن قد قرره آخـرون. ولعل مقولة "حرب الآخرين" لغسان تويني تنطبق على اليمن أكثر مما تنطبق على أي بلد عربي آخر. من هنا ندخل إلى عالم السياسة اليمنية الفسيفسائي، حيث التآمر والتآمر المضاد بين الاشخاص والاحزاب والقبائل، يذهل أي كاتب بوليسي. وحيـث تنتقل الولاءات بين الافراد والهيئات والمناطق، بسرعة برقية تدهش أي محلل سياسي. وحيث تصبح شخصية "العليين" مدار حيرة أي مؤلف روائي. ففي هذا العالم المنمق بالزخرفة السياسية، المشاكس لكل ما هو متعارف عليه في عالم وتقاليد السياسية العربية ـ على الأقل ـ لا بد من ان يبدأ حديث الحرب الاهلية المستعرة بين شمال اليمن وجنوبها، عند الـرجلين اللـذين بسببهما كانت الوحدة، وباسميهما يتم الانفصال، أو يتم تثبيت الوحدة لصالح احدهما، وان لم يكن لصالح اليمن، بحل عسكري يسحق فيه الواحد منهما الآخر.

العلي الأول، رئيس الجمهورية علي عبد ا صالح، ضابط قبلي من حاشد تولى السلطة في اليمن، اثر انقلاب عسكري عـام ١٩٧٨، قضى فيه على منافسه الرئيس عبد ا الحمدي، وحكم اليمن كرئيس لها منذ ذلك الحين. وهو رئيس حزب المـؤتمر الشعبي الذي ادخل الحزبية والانتخابات البرلمانية إلى البلاد.

العلي الثاني، نائب رئيس الجمهورية، علي سالم البيض، مدني من اشراف الجنوب، اشتراكي حاليا وماركسي سابقا، والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني، وصل إلى السلطة اثر مذبحة المكتب السياسي للحزب في عدن عام ١٩٨٦. قاد دولة الجنوب إلى وحدة مع دولة الشمال، ويقودها اليوم إلى الانفصال عنها.

منذ ولادة دولة الوحدة في العام ١٩٩٠، لم يعد "العليان" يلتقان الا لماما. حتى آب ١٩٩٣، حين سافر البيض إلى واشـنطن، حيث اجتمع بنائب الرئيس الأمريكي آل غور، من دون ان يستأذن أو يحيط علما رئيسه علي عبد الـ صالح، وكان ذلك بداية الخلاف. كما كان بداية الاتصال الأمريكي ـ اليمني الجنوبي. وعاد البيض من واشنطن إلى عدن من دون ان يعرج علـى صنعاء، وظل فيها إلى اليوم. وقلما حدث ان سياسيا قد سبب كل هذا الخلل في الدولة، واوصلها إلى اتون حرب اهلية، مـن دون ان يفعل شيئا كثيرا، سوى ان يقول "لا". فقد كان الرفض وما زال سلاحه الأول.

مع مرور الشهور اخذت مظاهر الخلاف تتراكم إلى مطالب يعلنها علي سالم البيض من عدن، حتى بلغت ثمانية عشر مطلبا، يشترطها لعودته إلى صنعاء ولممارسته مهامه السياسية كنائب لرئيس الجمهورية، وهو يعرف سلفا ان علي عبد الـ صالح لن يقبل بها، ولو كان من بين هذه المطالب دعوات اصلاحية محقة، وتطورت هذه المطالب وتعديلاتها إلى "وثيقة العهد والوفاق" التي وقعت في عمان في شباط ١٩٩٤، دون ان يمد علي الجنوب (البيض) إلى علي الشمال (صالح) يده ليصافحه، لـولا ان الملك حسين دفعه خجلا إلى المصافحة، عند توقيعها. ولم يكن قد جف الحبر على الوثيقة، عندما وقع الاصطدام العـسكري الأول في جنوب اليمن في اليوم التالي. ومن عمان، طار علي سالم البيض إلى جدة حيث التقى الملك فهد، وكانت بداية علنية للتحالف السعودي ـ اليمني الجنوبي.

ومنذ ذلك اليوم التفاؤلي والاحتفالي في العاصمة الاردنية واوساط نائب الرئيس اليمني من مواقعها في عدن ترسل الاشارة تلو الاشارة إلى ان اليمن الجنوبية وحزبها الاشتراكي الحاكم سابقا، قد اتخذا القرار بالانفصال، وانهما ينتظران فقط العذر والسبب والمبرر معا، ليعلنا هذا الأمر. بل ينتظران القرار واي شكل يتخذ.

في الواقع ان انفصالا، من نوع ما، كان حاصلا على الأرض. فالاشتراكية في الجنوب كان لهم جيشهم وشرطتهم وأمنهم، التي لم تندمج في مؤسسة دولة الوحدة مع الشمال. ولاشهر خات، كان لهم سياستهم الخارجية المستقلة، وهم يحاولون استمالة دول الجوار وغيرها إلى وجهة نظرهم في الخلاف مع الشمال. حتى موظفو الخدمة المدنية الذين انتقلوا إلى العمل في الوزارات بصنعاء، عادوا كلهم إلى الجنوب من دون اذن، وما زالت صنعاء تدفع لهم رواتبهم.

وفي الوقت الذي يقول فيه الشماليون ان خلافهم ليس مع الجنوب، ولا حتى مع الحزب الاشتراكي، بل مع مجموعة من زعماء هذا الحزب، يبادر الجنوبيون إلى القول ان الرجل العادي في عدن، من الحزبيين أو من خارجهم، لم تعطه الوحدة شيئا، بينما كلفته الكثير. ففي الشمال نظام قبلي ـ جمهوري مفكك، بينما في الجنوب مجتمع مدني وسياسي مبني على اسـاس النظـام الجنوبية، التي هي أكثر انضباطا وعصرنة، واجتاحت الانجازات الاجتماعية التي حققها الحزب الماركسي الواحد، أكان نظام التطبيب المجاني أم الخدمات الاجتماعية أم الضمانات الاشتراكية الأخرى.

لذلك يشعر الجنوبيون العاديون ان الانفصال هو في صالحهم اقتصاديا. فالجنوب يملك ثلث مخزون النفط في اليمن، وان كان لا يشكل الا سدس عدد السكان. وميناء عدن الحر، قد ازدادت حركته التجارية، واصبحت مداخيله تشكل موردا يشجع علـى الاستثمار. كذلك يدعي الجنوبيون ان اموال المغتربين من حضرموت وسواها من مناطق الجنوب في البنوك السعودية وحدها، تبلغ ٢٥ مليار دولار. وان كان هذا الرقم مبالغا فيه، الا ان جزءا كبيرا منه مستعد للانتقال إلى اليمن الجنوبي للاستثمار فيه. ويذهب البعض إلى القول ان مجموعة من رجال المال السعوديين، ذوي الأصل الحضرموتي، يشجعون اركـان الحـزب الاشتراكي على الانفصال، عن طريق الاغراء باستثمارات ضخمة، وتأكيدا لولائهم السعودي.

وخلال تسعة أشهر من ازمة سياسية تراوح مكانها بين "العليين"، ومن ازمة ثقة بين صنعاء وعدن، تدفق المال السعودي لشراء السلاح لحلفاء الرياض الجدد، وهم "الشيوعيون" السابقون والماركسيون المرتدون، حتى بلغ حجمه في تقدير مصادر غربية ٢٠٠ مليون دولار من آب ١٩٩٣ إلى اليوم [١]. وقد وجدت السعودية (ومعها الكويت) فرصتها التاريخية لانهاء الوحدة التي هددتها في الاربع سنوات الاخيرة، بقدر ما وجدت فرصتها للانتقام من الموقف اليمني (الشمال تحديدا) من حرب الخليج، ومن مفاوضات الحدود.

عند هذا المنعطف يدخل "الآخرون" إلى المسرح اليمني، وتتخذ المتاهة اليمنية شكلا خارجيا، ليست اليمن هي اللاعب الاساسي أو الوحيد فيه. لذلك لم يتردد رئيس وزراء اليمن بالوكالة محمد سعيد العطار في ان يعلن "ان الوحدة اليمنية والديموقراطية القائمة على التعددية السياسية، قد ازعجتا بعض الدول التي كانت لا تريد لهذه التجربة ان تنجح". مضيفا: "ان العناصر المتمردة تتلقى المساعدات المالية والمادية والاسلحة والعتاد من جهات كثيرة" [٢].

أما وقد نجحت السعودية في اشعال الحرب الاهلية في اليمن، فقد عادت مخاوفها من نزوح اليمنيين إلى أراضيها نتيجة لهذه الحرب، مما اضطر وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز، إلى التصريح "ان ليس هناك أي مبرر لنزوح الاخوة اليمنيين في اتجاه الاراضي السعودية. واتمنى ان لا تجبرهم الظروف على هذا الأمر قبل وقوعها[٣]". ولم يحدد وزير الداخلية السعودي، وقوع ماذا؟

الا ان مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط روبرت بيلليترو كان أكثر وضوحا حين اعلن خشيته، اثر عودته من صنعاء بعد يومين من بدء الحرب، بقوله "ان الحرب ستؤدي إلى مشكلة لاجئين يسعون إلى ملاذ في دول مجاورة (السعودية) مما سينجم عنه صعوبات وعدم استقرار" [٤]. ونظرا إلى الانتشار القبلي على الحدود اليمنية ومجاورة السعودية لهذا النزاع (بغض النظر عن تدخلها) فإن ذلك قد يؤدي إلى ازمة لاجئين اسوأ من أزمة اللاجئين الصوماليين، والذين ما زال بعضهم في معسكرات داخل اليمن حتى اليوم.

قبل بضعة أشهر، قال سياسي خليجي، ردا على استفسار لي عما إذا كانت اليمن هي مشكلة الجزيرة العربية، بأن اليمن اليوم (أو حتى الامس) هي صاحبة النظام السياسي الأكثر منعة ومناعة في الجزيرة العربية. لقد خرجت اليمن من مشكلة الحاكم السياسي الواحد، من طريق الشرعية البرلمانية والديموقراطية السياسية والتعددية الحزبية، فاليمنيون لا يختارون اليوم السيد عليهم، بل من يسود. ففي عملية انفعالية قصيرة النظر، خدمت السعودية اليمن بطرد الوف اليمنيين من أراضيها اثر حرب الخليج. وعاد هؤلاء اليمنيون إلى بلادهم، وهم يحملون مرارة سياسية نتيجة قرار الفرد الواحد التعسفي، فدعموا فكرة النظام الديموقراطي، من غير ان يكون لهم خيار الا ان يعملوا في بلادهم، فزادوا الهيكل

---

[١] "الغارديان" - لندن ٧/ ٤/ ١٩٩٤.

[٢] "النهار" - بيروت ١٢/ ٥/ ١٩٩٤.

[٣] "الحياة" - لندن ١٢/ ٥/ ١٩٩٤.

[٤] "السفير" - بيروت ١٢/ ٥/ ١٩٩٤.

الاقتصادي اليمني منعة وعافية، وحققوا لليمن، للمرة الأولى في تاريخها المعاصر والمضطرب، أول انتقال سلمي للسلطة السياسية.

سقط هذا الكلام التفاؤلي كله وسط الحيرة الأمريكية ، على الرغم من دعم الولايات المتحدة للوحدة اليمنية ومؤسساتها الديموقراطية، وان كان بعضها معطلا عن العمل، كدولة "كبرى" في الجزيرة العربية، تملك البشر والموقع الجغرافي والاستراتيجي، كما تملك النفط، كبديل من السعودية، وفي منافسة معها. وخاصة ان هناك قلقا واضحا في الاوساط السياسية الأمريكية حيال "استقرار" المملكة على مدى السنوات المتبقية من هذا القرن. ولا ترى الولايات المتحدة أيضاً مانعا، في حال تعثر الوحدة وفشل الشمال في الحفاظ عليها والابقاء عليها بقوة السلاح، في ان يكون هناك يمنان منفصلتان فيهما حد أدنى من الممارسة الديموقراطية المقبولة غربيا، وحد اقصى من النفط الحريص عليه الغرب. وقد يكون من الاجدى للولايات المتحدة ان يكون لديها أكثر من بوليصة تأمين، بدلا من بوليصة واحدة.

ويستمر قتال الفقراء الذين اكتشفوا كنز النفط مع الديموقراطية، فرفض بعضهم ان يظل شعبا واحدا في بلدين، بينما اصر البعض الآخر ان يبقى شعبا واحدا في بلد واحد، معيرا ارضه وسماءه وبحره إلى من يدفع ثمن السلاح ليدمر الشعب والبلد والارض فتعود اليمن، كما ارادوا لها ان تكون دائما، إلى العصور الوسطى.

ولا اعرف إذا كان الأمير سلطان والشيخ صباح ما زالا يبتسمان، وقد دخلت الحرب الاهلية اليمنية مراحلها الصعبة. فالستارة لم ترتفع عن المسرح بعد، والممثلون لم يصعدوا على الخشبة حتى الآن، والجمهور ما زال نائما. لعله ينتظر النشيد الوطني لأي وطن عربي، ليستيقظ. اما التصفيق فقد يأتي لاحقا.

□ □ □

ليس مهما، والحديث عن اليمن يبدو وكأنه حديث سيطول، إذا كان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، قد اعطى علي سالم البيض، لقب "فخامة الرئيس"، في اشارة واضحة إلى انه رئيس "جمهورية اليمن الديموقراطية"، مشكلا بذلك اعترافا غير مباشر بالدولة الانفصالية الجديدة. المهم ان الشيخ زايد قد انضم إلى فريق المبتسمين من الزعماء الخليجيين، جراء اعلان جنوب اليمن انفصاله عن شماله في دولة الوحدة اليمنية.

وبزيادة عدد المبتسمين العرب واحدا أو أكثر، فإن الابتسامة التي تركناها على وجه كل من الأمير سلطان بن عبد العزيز والشيخ صباح الاحمد، قد تحولت إلى قهقهة غداة عيد الاضحى، عندما اعلن البيض الانفصال بعد اربع سنوات تماما، الا يوما واحدا. (٢٢ ايار ١٩٩٠ ـ ٢١ ايار ١٩٩٤).

وهذا اليوم هو علامة فارقة في مخططات النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والمفتش العام في المملكة العربية السعودية، وجهود النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت. لقد نجحا في هذا اليوم، حيث فشل اليمنيون، ومعهم كل النوايا العربية الحسنة، ونجحت السعودية ومعها الكويت وبتأييد متأخر من الامارات، في تقويض أهم مشروع حضاري وحدوي عربي متكامل عرفه هذا القرن. وفشلت اليمن، مع ورثة سيوف بن ذي يزن، في تحقيق حلمها التاريخي في الابقاء على الوحدة بعد حوالي ٥٠٠ سنة من التشطير.

□ □ □

منذ بداية الحرب الاهلية في اليمن، والتحريض الخليجي على الانفصال يأخذ عدة اتجاهات، اخذت معالمها تتضح منذ اعلان الولادة الثانية لدولة الجنوب اليمني. وكانت البداية دعوة الملك فهد بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية،

الزعماء اليمنيين إلى التحلي "بالواقعية في التفكير"، التي اعلن عنها في كلمة له في عيد الاضحى، وفسرها المراقبون بأنها اعتراف ضمني بتقسيم اليمن.

ومما لا شك فيه ان البيض قد حصل على وعود خليجية واضحة بالاعتراف بدولته، وان دولا من بين دول الجوار قد حفزته على سرعة اتخاذ قرار الانفصال، واقنعته "بأن قرارا كهذا هو السبيل الوحيد لتدويل الازمة واخراجها خارج حدود اليمن". مما دفع صنعاء، وقد هالها أمر التحريض هذا، إلى بذل اقصى الجهد لحمل السعودية على وقف دعمها لعدن، ولو أدى الأمر إلى التنازل عن الموقف اليمني الرسمي من موضوع الحدود، وابرام صفقة تتخلى فيها اليمن عن بعض بل كل مطالبها في نجران وجيزان.

والخوف من تدويل الازمة اليمنية، هو الذي يدفع الولايات المتحدة إلى عدم الاعتراف باليمن الجنوبي خشية من تحول النزاع اليمني إلى نزاع اقليمي، يؤدي إلى استقطابات جديدة في العالم العربي.

وهو تحول لا أحد يعرف اين ستؤدي به الحرب اليمنية، ولا إذا كانت ستجعل من اليمن افغانستان ثانية، كما يخشى الامريكيون على لسان وزير خارجيتهم وارن كريستوفر، وهو يحذر دول مجلس التعاون الخليجي من التدخل في اليمن ويدعوهم إلى العمل لوقف تدفق الاسلحة إلى الاطراف المتحاربة، ملوحا ان "الحرب ستستمر إلى ما لا نهاية وسوف تساهم في الاضطرابات في المنطقة". ومن الواضح ان الولايات المتحدة في هذه المرحلة، قد اكتفت بالتلميح دون التصريح، في تحذير حلفائها الخليجيين، وتحديدا السعودية أولا ومن ثم الكويت، من اللعب بالنار اليمنية.

ومن اللافت للنظر ان ردات فعل الدول الخليجية على الحدث اليمني، كانت وظلت شاحبة بل باردة، من دون أي حماسة ظاهرة لأي طرف من الاطراف، ومن دون أي قلق مما يمكن ان تؤدي إليه الحرب اليمنية من مضاعفات لها انعكاساتها الخطيرة على مجمل الوضع في الخليج. وعلى الرغم من شماتة الاعلام السعودي - الكويتي وتحيزه الواضح إلى الفريق الجنوبي، الا ان المواطن العادي الخليجي، الذي تتنازعه عوامل عدة تترجح بين التشفي من اليمنيين وبين الخوف من ان تجر الحرب، إذا طالت، بلدانهم إلى "مستنقع فيتنامي" لا بد وان ينزلقوا إليه، ما زال هذا المواطن غير مقتنع بامكان أي حل عربي، وغير متحمس لأي نوع من انواع الوحدة، وقد ترعرع في نعيم الانفصال وغرف من مكاسب القطرية.

وفي غياب أي تصور لما يمكن ان تؤدي إليه الحرب اليمنية، هناك شعور بـ "الامان الكاذب" لدى أكثر الخليجيين، ان اليمن بعيدة عنهم، وان أي قلاقل في اطراف جنوب شبه الجزيرة العربية، لن تنعكس عليهم. وفي زمن اضمحلال أي شعور عربي قومي موحد، وفي مناخ سقوط أي مفهوم من مفاهيم "التضامن العربي" بعد حرب الخليج، وكذلك اختراع دول "الضد" و "المع"، وانهيار الجامعة العربية كمؤسسة تمثل سقف البيت العربي الواحد، فلا أحد يهمه إذا قامت حرب عربية - عربية لا أحد يعرف مداها! اما وقد اصبح "الاستعمار" هو الحماية لكل بلد من بلدانهم، صار التعاطف مع احداث البوسنة والبكاء على المسلمين هناك، أهم من الالتفات إلى تمزيق اليمن. كما سبق ان كانت الدعوة إلى الجهاد في افغانستان وتحرير كابول من السوفيتي، أهم من الدعوة إلى الجهاد في فلسطين لتحرير القدس من الصهاينة.

□ □ □

في العام الميلادي ٨٣٧، اتى المعتصم، خليفة المأمون وثامن الخلفاء العباسيين، الخبر ان امبراطور الروم قد اغار بجيشه على بلدة تقع على الخط الفاصل بين أرض العرب وأرض الروم، فاهلك اهلها وسبى نساءها واحرقها.

ونقل إلى الخليفة العباسي وهو في عاصمته بغداد، ان امرأة عربي من اهالي تلك البلادة، صرخت وهي تساق إلى الاسر: "وا معتصماه". فما كان من المعتصم الا ان تململ وصاح: "لبيك، لبيك"، مقررا الانتقام لتلك المرأة العربية التي نادته. فقام بفتح عمورية التي كان يقال عنها "عين الروم"، والبلادة الثانية بعد القسطنطينية، والتي استعصت على الفتح منذ كان الإسلام . وكان هذا العمل من أهم الانتصارات العربية في العصر العباسي.

وفي العام الميلادي ١٩٩٤، اتى حكام ثلاث دول عربية، الخبر ان حربا اهلية قد نشبت بين شمال اليمن وجنوبها على الخط الفاصل بين أرض السعودية ودول الخليج الأخرى، فاهلكت اهالي اليمن وأحرقت أرضها واتت على اقتصادها.

ونقل إلى هؤلاء الحكام الثلاثة، كل في عاصمته، ان وزيرا للخارجية في "جمهورية اليمن الديموقراطية" القديمة ـ الجديدة، اسمه عبد ا الاصنج، هو مبعد عن عاصمة بلاده عدن، منذ ٢٧ سنة، قد صرخ وهو يساق إلى الحكم: "وا زيداه، وا فهداه، وا مباركاه، وا اسلاماه" [١]، مستغيثا الضمير العالمي ومستصرخا الشعب العربي لانقاذ "اشراف" اليمن الجنوبية الانفصالية من "اشرار" اليمن الشمالية الوحدوية.

فما كان من الحكام الثلاثة الا ان تململوا وقرروا الانتقام لذلك الوزير الذي استغاثهم، بدعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد واصدار قرار بتعيين مبعوث شخصي للامين العام للأمم المتحدة لمحاولة إيجاد فرص لهم للتدخل، أكثر من إيجاد فرص للتفاهم بين الفريقين المتنازعين. ونسي الوزير اليمني المستغيث ان يستبدل في نداء استغاثته كلمة "وا نفطاه" بكلمة "وا اسلاماه"، أو يضيفها ليحرك عجلة التدخل، لأن النفط هو اكسير الحرب بقدر ما هو اكسير الحياة بالنسبة إلى دول الجزيرة العربية. فكلمة "وا اسلاماه" لن تحركهم بأبعد ما حركتهم حرب البوسنة، بينما قد تحركهم كلمة "وا نفطاه" ـ ـ بل هي بالفعل قد حركتهم ـ وان كانوا يعتقدون ان في العجلة الندامة وفي التأني السلامة. فالتأني سيزيد من عدد القتلى في اليمن وسيزيد من الدمار والخراب. اما العجلة فهي من الشيطان، الذي سيكون اسعدهم، لو توافرت له فرص "الانقاذ" في اليمن السعيدة.

وبالطبع لن يقوم هؤلاء الحكام بفتح عمورية اليمنية، ولا بهزيمة "امبراطور" الروم اليمني علي عبد ا صالح، وليس هناك من ابي تمام لينظم القصائد حولهم، وليس علي سالم البيض بتلك المرأة العربية التي سبيت. لكن من المؤكد انهم يريدون ان يحققوا "انتصارا عربيا" في العصر النفطي الجديد.

□ □ □

صحيح ان العرب لا يخوضون فتوحات ضد الروم اليوم (أي روم)، فهم بالكاد قادرون على الحفاظ على حدودهم القطرية الضيقة في وجه الغزاة الجدد من القبائل العبرية المتحالفة مع النظام العالمي الجديد. فبلبلة القبائل العربية، بحدودها المائعة، قد عادت لتحط وسط المتاهة اليمنية. وقد اصبح الصراع على من يفلح في تشطير اليمن أكثر وضوحا مما كان حتى الآن. فلا أحد يريد ان يخوض غمار فتوحات جديدة. فلا تخوم ولا امصار تستحق العناء. ولا استغاثة تستوجب، في عصر الدويلات القبلية، انزال ـ أو ربما رفع ـ علم جديد عن سارية الأمم المتحدة.

لعل الصدى الوحيد لما يجري، هو ما قاله أبو الطيب المتنبي لسيف الدولة الحمداني (وكان قد بدأ عصر التمزق العربي في نهاية العصر العباسي) محتجا على السياسية "الانفصالية" لتلك الفترة:

---

[١] "النهار" و"السفير" ـ بيروت ١١/٦/ ١٩٩٤.

"وســوى الــروم خلــف ظهــرك روم فعلـــى أي جانبيـــك تميـــل"

يا انفصاليي العالم اتحدوا!

٣ ـ اليمن

الهزيمة الروسية

- "إذا سأل احفادنا الجد العظيم سيف بن ذي يزن عن عصرنا بماذا سيجيبهم؟ (٠٠٠).

"سيكتشف ان عصرنا كان كذبة طويلة (٠٠٠) سيقرأ عن سد مأرب وسيعرف انه حسنة من الـشيخ زايـد بـن سـلطان. سيبدأ بقراءة نقوش الوحدة اليمنية وسيعرف انها صدقة من الشيخين جورج بـوش وميخائيـل غورباتـشوف حفظهمـا الرب. سيبحث عن وقع النفط وما احدثه من تغيير فينا فلن يرى له اثرا. ثم سيقرأ عن انجازاتنا فسيعرف اننا قمنـا ببنـاء مصنع كبير جدا للغزل والنسيج لحياكة اربعة عشر مليون كفن. وقمنا بتوسعة مقبرة الشهداء وفتح فـروع لهـا (٠٠٠) على مستوى اليمن الموحد".

عبد ا أحمد النعمان[1]

في الوقت الذي يقاتل فيه الرئيس اليمني علي عبد ا صالح لابقاء بلاده موحدة، بعد ان نجحت الـسعودية فـي تـدويل قضية اليمن، نجد "حليفه" الرئيس العراقي صدام حسين منشغلا بنوم وزرائه حتى الظهر، معتبرا ان القضية المـصيرية التي تهدد بلاده، هي كيف يداوم الوزراء في الساعة الثامنة صباحا بدلا من النوم حتـى الـضحى، كـ ـ "الجـزاء أول " لاخراج العراق من ازماته الكثيرة والمتلاحقة. منبها إلى ان "كل من لا يستطيع ان يستيقظ باكرا عليه ان يحـاول النـوم باكرا"، مشددا على ان فاعلية الحكومة تعتمد على "النظام النفسي والجسدي"، دون أي اشـارة إلـى النظـام العقلـي أو السياسي![2].

وشتان ما بين الازمتين. الأولى تنحصر في كيف نحافظ على وحدة بلد في وجه التدخل الاجنبي في الـشؤون الداخليـة للدول؟ والثانية: كيف نتجاهل انقسام بلد يعج بالكوارث السياسية والاقتصادية، عن طريق التشديد على تفاهـات الـروتين الحكومي كمخرج وهمي لازمة لا حل لها الا بخروج الحاكم! والازمة هي الحاكم في كلا البلدين.

منذ خمسة عشر عاما تولى علي عبد ا صالح الحكم في اليمن في تموز ١٩٧٨. وكانت احلام اليمنيين تـشير إلـى ان المسؤولية لا يستطيع ان يتحملها إنسان بمفرده، بل عليه ان يستعين بكل الشرفاء والمخلصين وان يمد يده إلى كـل مـن يسعى لخدمة امته بصدق وأمانة. وان الرئيس صالح قد قبل امانة تحمل مسؤولية رعاية وحماية الأمة والحفـاظ علـى كرامتها وحرياتها واموالها. وطمح اليمنيون بعد ان دخلوا في عصر الوحدة ان يتحقق فيهم القول الـشهير: "لا يـصلح القوم فوضى لا سراة لهم / ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا". واذا بالجهال يسودون، وتسقط الوحدة اليمنية. وبـسقوطها تأكد للعديد اننا لا نستحق الاستقلال ـ ولو الاسمي ـ الذي نعيشه، واننا ربما حصلنا عليه مئة سنة قبل اوانه.

---

[1] كاتب وسياسي يمني ـ "الحياة" ـ لندن " ٢٠ ايار ١٩٩٤.

[2] ارجع "النهار" ـ بيروت ـ ٣١ ايار ١٩٩٤.

ومنذ عشرين سنة (أقل أو أكثر) تولى صدام حسين الحكم في العراق (بمنصب أو بآخر). وكانت احلام العراقيين معلقة على جيل يربى خارج الخلل الذي كان يعيشه جيل الآباء. واذا بجيل الأبناء الذين رباهم صدام يسودون العراق بجهالتهم فيما يدخل السراة العراقيون السجون والقبور. واذا بقواعد اللعبة السياسية تتركز على البحث عن زعامة عربية "أوحدية"، أدخلت العراق والعالم العربي في حربين مدمرتين، لا منطق ولا مصلحة فيهما، سوى سيطرة الفرد على القطيع. واذا بالعراق القوي الموحد، يصبح العراق الذليل المحاصر والمجزأ. وكما لم يستشر سيف بن ذي يزن في اليمن، بشمالها وجنوبها، ولا في وحدتها ولا في انفصالها، ولا في الحرب بين شطريها، كذلك لم يستشر صلاح الدين الايوبي في العراق. بعربه وأكراده، لا في حرب إيران ولا في غزو الكويت، ولا في طموح الزعامة الفردية التي تنطحت لتقزم الأمة العربية بكاملها. فكان الحصار وكان التقسيم وكانت المذلة.

□ □ □

لا أحد يعرف تماما من خدع من، لكن الثابت ان الشعوب العربية قابلة دائما للخداع. وبما ان الحرب اليمنية، وقد دخلت هذا الاسبوع مرحلة التدويل (بنجاح السعودية ومعها كتلة دول مجلس التعاون الخليجي (ما عدا قطر) في عرضها على مجلس الأمن الدولي) فمعنى ذلك ان الحرب، بأشكالها المتعددة مستمرة في اليمن لعشرين سنة قادمة على الاقل، مما سيفتح صندوق "باندورا" في الجزيرة العربية لتخرج منه مجموعة ازمات لا أحد يعرف اين ستؤدي بدول الخليج العربي المتصارعة على تشطير اليمن، كل لسبب خاص بمصالحه الآنية والفورية، دون وعي لانعكاسات ذلك على المتغيرات التي يمكن ان تؤدي إليها اطالة حرب الانفصال أو الوحدة، فيما يختص بأمن دول الجزيرة العربية ومستقبلها، بل حتى شكلها على خريطة العالم سنة ٢٠٠٠ وكما يبدو فإن السعودية هي الدولة الوحيدة التي تستعد لهذه الحرب الطويلة، بشخص وزير دفاعها الأمير سلطان بن عبد العزيز على الأقل، الذي يزور يوميا، منذ بداية الحرب اليمنية، المعسكرات والقطعات العسكرية في مناطق الجنوب الحدودية المتنازع عليها مع اليمن (جيزان ونجران وعسير) محرضا على التصدي لـ"اعداء الإسلام والمملكة" من دون تحديد لهوية هؤلاء الاعداء.

وموضوع اليمن ومضاعفاته الخليجية لا يثير اهتمام أي من دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المرحلة، إلى درجة ان دولة كقطر، لم تعر موضوع اليمن أي اهتمام، وانصرفت إلى الاهتمام بالموضوع الفلسطيني حيث ارسلت أول وفد اعلامي عربي إلى "المناطق المحررة" في غزة واريحا، نكاية بالسعودية وتوددا إلى أمريكا عن طريق إسرائيل. مظهرة ان اهتمامات "دولة كبرى" يهمها موضوع الشرق الأوسط ، والسلام الآتي ونتائجه الدولية البعيدة، أكثر مما يهمها موضوع "محلي" كحرب اليمن في جوارها.

□ □ □

هذا الاستطراد يقودنا إلى استطراد جديد، وهو غياب موضوع اليمن عن اهتمامات "دولة كبرى" أخرى، هي روسيا. وخاصة انها الدولة الراعية في العهد السوفيتي لدولة اليمن الجنوبية السابقة، والتي لولا رعايتها على امتداد عقدين من الزمن، لما كان هناك في العالم العربي دولة ماركسية - لينينية ذات حزب اممي في الطرف الجنوبي من الجزيرة العربية (مهد الإسلام) وعلى حدود السعودية المملكة القائمة على خدمة الحرمين الشريفين. حتى اصبح اليمن الجنوبية اليوم - بقيافتها الانفصالية الجديدة - حليفة السعودية الأولى في الجزيرة العربية.

ولم يرد موضوع اليمن اطلاقا في جولة فيكتور بوسوفاليوك المبعوث الخاص للرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى منطقة الشرق الأوسط، التي قام بها في ايار ١٩٩٤، إلى عدة بلدان عربية، قاصرا مهمته على البحث في سبل ازالة العراقيل من طريق المسيرة السلمية للمحادثات العربية - الاسرائيلية حتى تستطيع التقدم. وكأنه بذلك يؤكد دور بلاده الشكلي كراع رسمي آخر (مع الولايات المتحدة) لمحادثات السلام. ولم يشر بوسوفاليوك بالطبع، إلى انه لولا سقوط الاتحاد السوفيتي السياسي وافلاسه الاقتصادي، لما كان هناك وحدة يمنية، وان تخلي بلاده عن عدن هو الذي دفعها إلى احضان صنعاء.

واذا كان موضوع اليمن لا يشغل بال روسيا الان، الا أن روسيا دولة تشغل بال العالم اليوم، وعليها ان تشغل بال العرب أكثر من غيرهم. لا لأنها وريثة الاتحاد السوفيتي، الحليف السابق لنصف الدول العربية على الاقل، ولا لأنها في ظل النظام العالمي الجديد ما زالت تطمح ان تغسل اقدام جنودها في مياه الخليج العربي الدافئة، (وان كانت لا تبدي هذه الرغبة علنا ولا تظهر اهتماما بالقضايا العربية كما كانت) ولا لأنها ما زالت قوة عظمى تملك سلاحا نوويا جبارا، لا أحد يعرف كيف سيتم التصرف فيه. بل لكل هذه الأسباب، ولغيرها، على العرب ان يعوا الوضع الروسي، ويعيدوا النظر في سياساتهم المتعددة حيال روسيا.

كان دين لتشيسون، وزير الخارجية الأمريكية السابق قبل حوالي اربعين سنة، يقول ان بريطانيا فقدت امبراطوريتها ولم تجد لنفسها دورا. وفي خلال ثلاثة عقود من الزمن، خسرت بريطانيا امبراطوريتها، الا انها استطاعت ان تجد في فكرة "الكومنولث" بديلا من امبراطوريتها المترامية الاطراف والمتعددة الاعراق والاجناس، وان تلملم بقاياها في هيكلية مؤسسة حافظت من خلالها على بعض نفوذها وبعض مصالحها. الا ان روسيا خسرت امبراطوريتها في خلال ثلاث سنوات من دون ان تجد في "الكومنولث" الذي نقله معدلا - وفق مواصفاتها - ما يحمي مصالحها ويحقق لها شيئا من بقايا نفوذها القديم.

ويقول وليام هايتر، سفير بريطانيا السابق في موسكو، ان "روسيا اليوم هي في الموقع الدولي نفسه الذي كانت فيه قبل الثورة البلشفية. ودولة كبرى، كغيرها من القوى العظمى، تأمل ان تلعب دورا (ان لم تكن تبحث عن دور) في مجالس أوروبا". ومن الطبيعي ان تطمح روسيا، وقد اعتادت الحياة الامبراطورية طوال سبعين من قيام الاتحاد السوفيتي، إلى ان يكون لها اليوم دور الدولة الكبرى ونفوذ القوة العظمى. وتاريخ توسع الاستعمار الروسي، منذ أيام القياصرة والى اليوم، تاريخ يتكرر في كل الحقبات. وكثيرا ما يتوقف المؤرخون عند سؤال، لماذا ارادت روسيا في القرن السابع عشر ابان العهد القيصري، وكانت تملك أكبر مساحة من الاراضي في العالم، بلغت سدس المعمورة، التوسع نحو مزيد من الاراضي؟ ولماذا تجد صعوبة اليوم، في ادراك انها خسرت امبراطوريتها؟ ولماذا ترفض الاعتراف بالامر الواقع؟

* * *

بعض المحاولة في الجواب على هذه التساؤلات يستحق وقفة سريعة اليوم عند تاريخ السياسة الروسية في الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد فتحت بعض الملفات وتوافرت بعض المصادر، وصار من الممكن للمؤرخين

ان يكتبوا بشيء من الحرية [1]. فلم يعد من الضروري الآن العودة إلى الاسلوب السوفيتي في التعامل مع التـاريخ فـي المنطقة العربية، بأن هناك مجموعة من الإقطاعين الاشرار وعملائهم من الاستعماريين والامبرياليين يمتصون خيـرات الشعب، بينما الجماهير المحبة للسلام تناضل مع حلفائها الاصدقاء الاشتراكيين السوفيتي، الذين يقدمون لها المـساعدات من أجل بناء حياة جديدة. (أو شيء من هذا القبيل).

في المقابل، سقطت أيضاً النظرة الغربية إلى التاريخ الروسي ـ السوفيتي في الشرق الأوسط، التي كانـت تـذهب إلـى القول ان هناك اتحادا سوفيتيا عدواني المقاصد مؤلف من مجموعة متآمرين يجلسون في الكرملين، لا هم لهم الا التـآمر لوقف امدادات النفط إلى الغرب، والتوسع إلى حدود المحيط الهندي، بجند مـن الثـوار يريـدون ان ينـشروا مبـادئ الشيوعية في كل مكان (أو شيء من هذا القبيل أيضاً).

الصورتان الروسية والغربية ـ اختلفتا كليا في السنوات الثلاث الاخيرة، إلى درجة اصبح هنـاك اعتقـاد انـه طـوال تاريخ الاتحاد السوفيتي لم يكن هناك مفهوم واحد أو سياسة واضحة أو مدروسة أو تخطـيط طويـل الامـد، أو حتـى مفهوم استراتيجي عام يمكن ان يسمى "السياسة السوفيتي في الشرق الأوسط "، ولا حتى في إطـار العلاقـات الثنائيـة بين موسكو والعديد من دول العالم العربي .

حتى القول ان الاتحاد السوفيتي كان يمارس شيئا من البرغماتية وشيئا من المثالية، في سياسته الـشرق اوسـطية، بخلـق نوع من التوازن بين الفكر الشيوعي الطوباوي في بعض مفاهيم الدولة الماركسية ـ اللينينية، وبين المـصالح القطريـة الآنية في احيان، والضيقة في احيان أخرى، للاتحاد السوفيتي كدولة كبرى ـ قول فيه شـيء مـن المبالغـة. فالاتحـاد السوفيتي دائما بين العقيدة والمصالح الوطنية، وكان يسعى إلى الممكن عمليا في التطبيق السياسي، مقابل المستحيل فـي الدعوة العقائدية. وفي الواقع، ان التوازن بين العقيدة والمصالح الوطنية في السياسة الـسوفيتية، كـان مرتبطـا دائمـا ومعنيا باستمرار بالزمن كان يتم فيه هذا التوازن أكثر من المكان الذي تنفذ فيه هذه السياسة.

الاماكن التي كانت تعني الاتحاد السوفيتي أكثر من غيرها، كانت البلدان المجاورة لحدوده. فـي هـذه البلـدان كانـت السياسة السوفيتية مبنية على المصالح الوطنية وكانت تسعى إلى قيام علاقات جوار حسنة مع أي نظام كـان يحكـم فـي تركيا أو إيران أو افغانستان حتى عام ١٩٧٨. وكما كان يحدث بالنسبة إلى الولايات المتحـدة، حيـث كانـت الـسياسة الأمريكية أكثر مزاجية وترددا وتغيرا في البلدان التي كانت تبعد عنها (كما حدث في فيتنـام والـصومال والبوسـنة). كذلك الاتحاد السوفيتي، كانت سياسته أكثر ايديولوجية واكثر تمسكا بالتنظيرات العقائدية كلما كانت البلدان الحليفـة لـه أكثر بعدا عن حدوده. وقد تمثلت هذه السياسة باقصى تطبيقاتها في اليمن الجنوبي، حيث اراد الاتحاد السوفيتي ان يبنـي الاشتراكية العلمية، وسط بلد قبلي، تتناحر قبائله وعشائره، بقدر ما يتقاتل اعضاء الحزب الماركـسي الحـاكم، ويغتـال اعضاء المكتب السياسي بعضهم البعض وسط الاجتماعات والمؤتمرات. وكانت صورة اليمن الجنوبية نموذجـا لفـشل السياسة السوفيتية المبنية على الايديولوجية غير القابلة للتطبيق.

□ □ □

---

[1] راجع كتاب ـ الكسي فاسيلييف ـ "السياسة الروسية في الشرق الأوسط ".

aLEXEI VASSILIEV - RUSSIAN POLICY IN THE MIDDLE EAST - ITHACA - LONDON 1994.

ومن الممكن رد الكثير من فشل السياسة السوفيتية في الشرق الاوسط، إلى قرار جوزف ستالين عـام ١٩٤٥، باخـضاع كل من إيران وتركيا لسياسته، ووضعهما في موقع دوني للاتحاد السوفيتي. الأمر الذي دفع هذين البلدين إلى الارتبـاط والتحالف مع الولايات المتحدة. مما دفع نيكيتا خروتشوف من بعده إلى التوسع نحو بلدان بعيدة كل البعد عـن حـدوده، لم يكن لها أي تأثير يذكر، حتى ذلك التاريخ، في السياسة السوفيتية ولم يكن لموسكو أي نفـوذ فيهـا. واعنـي تحديـدا العالم العربي. ومع صفقة السلاح التي ابرمها خروتشوف مع جمال عبد الناصر فـي مـصر عـام ١٩٥٥، وصـلت الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط.

وكانت سياسة خروتشوف مزيجا من التبشير بالشيوعية باندفاع ايديولوجي يحمل شيئا مـن المثاليـة الماركـسية، ومـن البرغماتية السياسية التي تحقق مصالح الاتحاد الـسوفيتي فـي الـشرق الأوسـط . وكانـت سياسـة ناجحـة، ونجـح خروتشوف، حيث فشل بريجنيف من بعده. نجح خروتشوف لانه كان محظوظا بوجـود زعـيم تـاريخي كجمـال عبـد الناصر، فهم التوازنات الدولية وعرف كيف يوفق بين مصالح بلاده والمصالح العربية وبين المصلحة السوفيتي. وفـشل بريجنيف، لانه كان قليل الحظ، في مفترقين: الاول، قيام حرب ١٩٦٧ العربية - الاسرائيلية ، التي اظهـرت الـضعف المصري والعربي، مخيبة السياسة التي ارساها خروتشوف وعبد الناصر. والثاني، ان بريجنيف اضـطر إلـى التعامـل مع زعيم يختلف جذريا في مفاهيمه عن عبد الناصر، هو انور السادات. في الوقت نفسه اثبتت مصر، انها ليـست قويـة بما فيه الكفاية، لتتحمل عبء التوقعات السوفيتية منها، لذلك لم يكن من الممكن للمـساعدات العـسكرية الـسوفيتية ان تصل إلى مستوى يهدد بحرب نووية مع الولايات المتحدة. وجاءت السبعينات من هذا القـرن، لتـشهد انحـدار النفـوذ السوفيتي في العالم العربي، الذي بدأ بطرد السادات بالطبع هناك من المسؤولين الروس الحديثين من يـضع الموضـوع في إطار اوسع من ذلك، ويعزو فشل السياسة السوفيتية في العالم العربي، إلى تنامي قوة الطبقات البورجوازيـة، علـى تنوعها وتعددها في العالم العربي، وانحراف هذه الطبقات عن المسار الثوري. بل إلى الأهم مـن ذلـك، إلـى فقـدان التفاؤل السياسية والاقتصادية في العالم الاشتراكي. ومع حلول العام ١٩٧٩، لم يكن لدى الاتحاد الـسوفيتي لا القـوات العسكرية ولا الاصدقاء الذين يعتمد عليهم، ويحتاج اليهم في سياسته التوسعية. وفي هذه اللحظة، وقع الاتحاد الـسوفيتي في الخطأ التاريخي المميت، حين ارتكب حماقته الإقليمية الكبرى بغزو افغانستان واحتلالها.

لكن من اتخذ القرار الغبي بغزو افغانستان؟

الجواب، على الرغم من محاولات الباحثين والمؤرخين في السنوات الاخيرة، ما زال مجهولا. وبحكم العادة يلقى اللـوم على الاموات. هل هو بريجنيف (الامين العام للحزب) أم اندروبوف (رئيس آلـ" ك. جي. بي") أم غروميكـو (وزيـر الخارجية) أم سوسلوف (منظر المكتب السياسي ورئيسة)؟ أكثر المراقبين يشيرون إلى ان بريجنيف وكـان قـد وصـل إلى حالة مرضية تمنعه من التركيز، هو صاحب هذا القرار الخاطئ. ولكن كاكثر انظمة الحزب الواحدة الفردية، فـإن الاجهزة ورجالاتها كانوا لا يريدون ازعاج الرجل الحاكم، بأي احتمالات ممكنة للفشل في السياسة التي يتبناهـا، سـوى احتمالات النجاح.

خلال الثمانينات، انهارت السياسة السوفيتية وانهار معها الاتحاد السوفيتي. ولكن ماذا بعد ذلـك؟ الجـواب الاكيـد، ان روسيا عائدة إلى الشرق الأوسط لا محالة. ولكن مرحليا، فإن أي سياسة روسية تحمل في طياتها نوعا مـن المواجهـة مع الولايات المتحدة، ستكون كارثة. في الوقت نفسه ان أي سياسة روسية تتعاون مع الولايات المتحـدة بتبعيـة وذيليـة

واضحة، ستكون أسوأ. فلروسيا مصالحها المستقلة في الشرق الأوسط ، وخاصة في القوس الشمالي الممتد من تركيا إلى إيران إلى افغانستان. وعليها ان تبعد أي تهديد لامنها ومصالحها في تلك المنطقة، وخاصة إذا تواجدت قواعد اجنبية فيه. كما عليها ان تراقب بحذر شديد، أي نشاط تركي أو إيراني في جمهوريات آسيا الوسطى، لتتمكن من استعادة نفوذها التاريخي والتقليدي في مناطق الجوار، التي كانت لاكثر من اربعمائة سنة خلت، جزءا دائما من امبراطوريتها.

□ □ □

ومهما قيل، ومن أي وجهة نظر كانت، لا بد من الاقرار بأن تدويل الازمة اليمنية في غياب أي دور لروسيا هو هزيمة لسياستها في الشرق الأوسط وتقزيم لحجمها "الامبراطوري" - القديم والجديد. في الوقت نفسه هو نجاح - حتى الآن - لدور السعودية وطموحاتها "الامبراطورية" الجديدة في الجزيرة العربية . فـ "السعودية الكبرى" تكبر بتمرير سيطرتها في الجزيرة العربية عبر دول مجلس التعاون الخليجي الخمس (إذ ان قطر الدولة السادسة في المجلس قد شذت عن السياسة الخليجية). وكلما حققت السعودية اهدافها في اليمن، زادت سيطرتها على مفاصل الازمات الخليجية، واصبحت دول مجلس التعاون أكثر طواعية للمفاهيم السعودية. لكن قطر، على الرغم من التشجيع الإسرائيلي لديبلوماسيتها الجديدة الرعناء، وغض النظر الأمريكي عنها مرحليا، لا بد ان تعود إلى بيت الطاعة السعودي - كما اعتادت عبر تاريخها كله - إذا نجحت الرياض في الفصل النهائي بين صنعاء وعدن، واذا اقتدرت على تشطير اليمن "دويلات نفطية" تمتد من حضرموت والمهرة إلى عدن ولحج ومن تعز وصنعاء إلى الحديدة.

كذلك، ومهما قيل، فإن الازمة اليمنية وحربها الطاحنة المدمرة حتى الآن، هي مثال حي على الغرور العربي الذي لا بد وان يؤدي إلى هزيمة نكراء لكل القيم السياسية العربية - العادية لا المثالية - للنظام العربي العام. فموقف اليمن الشمالي في لجوئه إلى القوة العسكرية لحسم قضية الوحدة مع الجنوب فيه غرور، لا يدانيه الا الغرور العراقي في الحسم العسكري في حربه مع إيران أو في غزوه للكويت - مع اختلاف المعطيات والاسباب والدوافع في الحالتين.

واذا كان أكثر المراقبين مجمعين، من قبل ان تقع الحرب بين شطري اليمن، على صعوبة تثبيت الوحدة بعمل عسكري يقوم به طرف من الاطراف (وهذا ما ثبت على الأرض حتى الآن) فكيف يغامر علي عبد الله صالح بحرب لاسقاط علي سالم البيض وحزبه الاشتراكي في الجنوب، دون ان يصل إلى نتيجة ايجابية لصالحه أو لصالح الوحدة، وقد مر شهر على الحرب، التي بدأت ترتد، فاقحام الأمم المتحدة فيها وتدويلها، عليه وعلى قضية الوحدة. اليس الغرور العربي عنوان هكذا سياسة؟

بالقدر نفسه، يمكن للغرور العربي الذي تمارسه السعودية، بما تملك من اتصالات دولية وقدرات مالية ونفوذ في اروقة الأمم المتحدة في نيويورك، وفي الادارة الأمريكية في واشنطن والعواصم الاوروبية، ناهيك بصناع القرار في الدول العربية وجامعتها العتيدة، ان يرتد عليها إذا فشل تدويل القضية اليمنية مرحليا، في تثبيت وقف اطلاق نار حقيقي على الساحة اليمنية، يؤدي إلى انفصال الجنوب، وما بعده جغرافيا عن عاصمة الوحدة صنعاء وبالتالي فإن موافقة حكومة صنعاء على مجمل قرار مجلس الأمن قد لا يقدم ولا يؤخر في تطويل امد الحرب ونتائجها، بقدر ما يؤكد مدى الكارثة التي دفع الغرور العربي اليمن إليها. هذا الغرور الذي دفع حاكما عربيا إلى اعتبار ان مشكلة النوم عند وزرائه هي

القضية التي تستوجب تعديلا وزاريا لحكومته، وهو الغرور نفسه الذي دفع حاكما عربيا آخـر إلـى اعتبـار ان حربـا يشنها نصف الدولة على نصفها الآخر، هو شأن "داخلي" لا يستوجب التدويل.

ولما لم يعد هناك من "امبراطوريات"، قديمة أو حديثة، تليق بالغرور العربي الذي نعيشه، تبقى اقوال الجد العظيم سـيف بن ذي يزن لاحفاده، هي الاوقع في النفوس. والا فمعامل حياكة الاكفان، ستكون هي الصناعة الوحيـدة الرابحـة فـي عالم عربي يعيش على حسنات مجلس الأمن وصدقات الاجاويد من شيوخ خليج النفط العربي، ايـا كانـت اسـماؤهم أو القابهم. ولا داعي للتأكيد ان عصرنا كان كذبة كبيرة.

يا أمة ضحكت من جهلها وغرورها..!

٤ ـ اليمن

الدور الأمريكي ـ السعودي

يقال ـ والعهدة على الراوي ـ ان دبلوماسيا امريكيا التقى مؤخرا في واشنطن دبلوماسيا سعوديا، كان في عـداد الفريـق السعودي (وهو غير فريق كرة القدم) الذي يعمل بين الأمم المتحدة في نيويورك والخارجية الأمريكيـة فـي واشـنطن، لاقناع اعضاء مجلس الأمن الدولي من جهة وادارة الرئيس كلينتون من جهة ثانية، بوجهة النظر الـسعودية الداعيـة إلـى فصم الوحدة اليمنية والاعراف باليمن الجنوبية الجمهورية "ديموقراطية" مستقلة.

ويقال ان الدبلوماسي الأمريكي، بعد ان استمع مطولا إلى شرح زميله السعودي عن فوائد الانفصال، سأله: ماذا كـان يـا ترى سيقول الملك عبد العزيز آل سعود، باني وموحد المملكة العربية السعودية كما نعرفها اليوم، لحفيـده الأميـر سـعود الفيصل وزير خارجية هذه المملكة، لو سمعه يكرر المقولة التي اصبحت لازمة للسياسة الـسعودية فـي سـياق الازمـة اليمنية، وهي ان الوحدة لا تفرض بالقوة أو بالحرب؟ كان على الاغلب، سيؤنبه.

ولم يشأ الدبلوماسي الأمريكي ان يخوض عميقا في تاريخ توحيد الجزيرة العربية، اراد فقط ان يذكر زميله الـسعودية، ان المملكة العربية السعودية التي يمثل سياستها الدبلوماسية اليوم، ما كانت لتكون "مملكة" ولا "سعودية" لولا ان المـلـك عبـد العزيز قد وحد قبل ستين سنة بحد السيف بين نجد والحجاز والاحساء وحائل وعسير وغيرها مـن المنـاطق، وجعـل مـن شتات قبائل الجزيرة العربية، بالقوة، مملكة ودولة.

ويتساءل الدبلوماسي الأمريكي (مستلهما التاريخ) ماذا سيكون موقف الحكومة في الرياض، لـو ارادت الحجـاز ـ علـى سبيل المثال ـ ان تنفصل عن المملكة السعودية اليوم ؟ وهي التي كان قد اخضعها بالقوة الملك عبد العزيـز فـي العـام ١٩٢٤ وسط رفض اهلها لهذا الضم، بعد ان كان الحجازيون قد اعلنوا فـي جـدة قيـام "حكومـة الحجـاز الدسـتورية الديموقراطية" خوفا من الغزو الوهابي، وطالبوا باعتراف الدول الاجنبية باستقلال الدولة الجديدة. لكن تلك الخطوة لـم تـتم لعوامل عدة، أهمها تدخل الانكليز لصالح السعوديين في وجه الهاشميين. ماذا لو حصل ذلك مجددا؟

هل ستسمح الحكومة في الرياض للحجاز بالانفصال لمجرد ان الملك عبد العزيز قد فرض عليها الوحدة بالقوة قبل نـصف قرن ونيف؟ أم ستعتبر هذه المطالبة عصيانا يجب قمعه بالقوة وتمردا على الشرعية يجب سحقه سلما أو حربـا؟ أم ربمـا ـ لو تمادينا في تطبيق المنطق السعودي ـ ستعتبر الحكومة في الرياض ان من حق الحجاز وغيرهـا مـن المنـاطق، ان تخرج من الوحدة السعودية، وان تطالب بتدويل قضيتها وان تستغيث بجيرانها والمجتمع الدولي للاعتراف باسـتقلالها عـن

المملكة، من دون ان ترفع الرياض اصبعها اعتراضا؟ بل ماذا لو قـصفت الريـاض جـدة وجيـشت الجيـوش لتـسحق الانفصاليين الحجازيين؟ هل ستقبل بوقف النار وقواتها تتقدم نحو العاصمة الانفصالية قبل ان تعيـد تثبيـت الـشرعية إلـى المملكة؟ الن تعتبره شأنا داخليا ترفض فيه أي تدخل خارجي؟ أليس من واجبات كل حكم في كل دولة الحفاظ علـى وحـدة اراضيه؟ ام ان هذا المنطق غير قابل للتطبيق في السعودية، وقابل للتطبيق في اليمن؟

□ □ □

وحتى لا يبدو الدبلوماسي الأمريكي وكأنه يريد حشر زميله السعودي في إطار السوابق التاريخية لتأسيس وقيـام المملكـة العربية السعودية وحدها، قال له ما معناه: انه كأميركي ينتمي إلى دولة، ما كان يمكن ان تحقق وحـدتها، الا بعـد حـرب اهلية بين الشمال الأمريكي (الوحدوي) والجنوب الأمريكي (الانفصالي) وان هذه الحرب التي دامت اربع سـنوات (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) هي التي اوجدت الولايات المتحدة الأمريكية كما نعرفها اليوم. وهي أول حرب اهلية "حديثة" من نوعهـا فـي العالم، حيث استعملت فيها احدث اسلحة ووسائل اتصال ذلك العصر، واشترك فيها اربعة ملايين رجل، سقط منهم سـتمائة ألف قتيل، وتدخل فيها اطراف اجنبية كثيرة (الفرنسيون والاسبان) لصالح الجنوبيين، وانتهـت بتـدمير الولايـات الجنوبيـة تدميرا شبه كامل، ولكنها انقذت الوحدة الأمريكية من السقوط، وأدت إلى جعل الولايات المتحدة دولة كبرى. بالاضافة إلى ان التاريخ الاوروبي حافل بالسوابق والامثلة على ان الدول الاوروبية ما قامت ولا حققت وحدتها الا عن طريـق القـوة. بداية بالوحدة الالمانية في عهد بسمارك إلى الوحدة الايطالية في عهد مازيني وكافور. لذلك فإن أي كلام آخر في الوحـدة يعتبر مردودا بالنسبة إلى أي امريكي.

ولا تعرف مصادر الرواة ماذا كان رد الدبلوماسي السعودي على كل ما قالـه زميلـه الأمريكـي، الا انهـا تعـرف ان المصلحة السعودية والمصلحة الأمريكية قد افترقتا في موضوع الوحدة اليمنية. هنـا وجـب التأكيـد ان الوحـدة اليمنيـة موضوع يختلف عن موضوع الحرب الاهلية الدائرة الآن بين صنعاء وعدن، حيث يمكن ان تلتقـي الرغبتـان الـسعودية والامريكية في وضع حد لها. ولكن كل من وجهة نظر مختلفة.

الرغبة السعودية تريد وقف القتال لتثبيت انفصال الجنوب والتخلص من الوحدة اليمنية منعا لاجتياح الشمال نهائيـا لمعاقـل الحزب الاشتراكي الموالي (مرحليا) لها.

والرغبة الأمريكية تريد وقف القتال، خوفا من اتساع دائرة الحرب بجر اطراف خليجية واقليمية اليها، بحيث تهـدد الأمـن السياسي والعسكري والنفطي جديا في جنوب الجزيرة العربية، ولما تمر اربع سنوات على نهاية حرب الخليج الثانيـة فـي الوقت الذي ما زالت فيه واشنطن تعتقد ان في استمرار وتثبيت الوحدة اليمنية عامل استقرار في المنطقة يخـدم المـصالح الأمريكية، أكثر مما يخدمها الانفصال.

□ □ □

لكن ما هو في الحقيقة الموقف الأمريكي؟ وكيف يمكن قراءة مؤشراته حتى الآن؟

لعل القراءة يجب ان تبدأ من ان الولايات المتحدة قد اتخذت موقفا علنيا واضحا ورسميا منـذ الايـام الأولـى لتـصعيد الخلاف بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، وقبل توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمان فـي شـباط ١٩٩٣، قالـت فيه بالحرف الواحد ان ادارة الرئيس كلينتون "تؤيد بقوة وحدة اليمن كونها تشكل المصلحة الفضلى للشعب اليمني والـشعوب

المنطقة كلها (...) وان الانتخابات اليمنية (التي جرت في ٢٧ نيسان ١٩٩٣) سجلت تطورا مهما في تاريخ المنطقة، وان ذلك ينسجم مع دعم الولايات المتحدة للديموقراطية" (بيان وزارة الخارجية الأمريكية - ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٣).

كان ذلك الموقف قبل ان يقرر الرئيس علي عبد الله صالح حسم خلافه مع نائبه علي سالم البيض بقوة السلاح، ويختار توقيته في اليوم الذي كان فيه روبرت بيلليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط يزور فيه صنعاء وعدن ضمن جولة في دول الخليج في الاسبوع الأول من ايار ١٩٩٤، وحاول بيلليترو عبثا اقناع الرئيس اليمني بوقف القتال في الايام الثلاثة الأولى لاندلاعه، من غير ان يجد تجاوبا من علي عبد الله صالح، مما دعاه إلى ترك العاصمة اليمنية غاضبا - كما قيل. لكن توقيت زيارة بيلليترو لليمن واندلاع الحرب خلالها، تركا انطباعا بأن المبعوث الأمريكي لم يكن بالفعل جادا في الضغط لوقف القتال من قبل ان يتصاعد. وثمة تفسيران لهذا الأمر:

الأول: يشير إلى ان الامريكيين يقفون مع الوحدة وانهم ارادوا اعطاء علي عبد الله صالح الفرصة لحسم خلافه مع البيض والحزب الاشتراكي عن طريق القوة العسكرية، بعد ان طالت الازمة السياسية اليمنية ومعها اعتكاف البيض وخاصة بعد التوقيع على اتفاق العهد والوفاق في عمان، وان اليمنيين الشماليين اقنعوا بيلليترو أثناء وجوده في صنعاء بقدرتهم على الحسم العسكري ضد عدن في ايام، مما يثبت الوحدة اليمنية نهائيا وينهي الازمة، التي لم يكن الشماليون قادرين على القبول بحل سياسي لها.

وكان الأمريكيون راغبين في التوصل إلى حل سريع لها لأنهم وجدوا في استمرار الازمة اليمنية واطالتها مصدر قلق وعدم استقرار في الجزيرة العربية، يشغلهم عن القضية الاساسية الا وهي مفاوضات السلام في الشرق الاوسط، وقد نجحوا في ادخال دول مجلس التعاون الخليجي اليها، عن طريق المفاوضات المتعددة الاطراف (المياه في عمان والتسلح في قطر).

الثاني: يشير إلى ان الامريكيين لا يمانعون في خروج اليمن الجنوبية من دولة الوحدة، وانهم قالوا كلاما بهذا المعنى لعلي سالم البيض عندما زار الولايات المتحدة في آب ١٩٩٣، حيث اجتمع بنائب الرئيس الأمريكي آل غور في واشنطن. وقد عاد البيض بعدها مباشرة إلى عدن من دون المرور بصنعاء معلنا اعتكافه وبادئا حربه السياسية ضد علي عبد الله صالح، وكأنه عاد مسلحا "بقول امريكي ما".

وازدادت الشكوك في الموقف الأمريكي "وتشجيعه" لتمرد الجنوبيين - السياسي على الأقل - عندما رفض البيض ان ينضم سفير اليمن في واشنطن محسن العيني (شمالي) إلى لقائه مع نائب الرئيس الأمريكي، كما تقتضي الاعراف الدبلوماسية. مما دفع السفير العيني إلى السفر خارج العاصمة الأمريكية منعا للاحراج، ودفع رئيسه علي عبد الله صالح إلى الاعلان من صنعاء ان نائبه لم يستأذنه في هذا اللقاء ولا علم له به.

لذلك اراد بيلليترو - مع الاحتفاظ بالغضب الشكلي لاندلاع القتال - مع عدم الضغط الجدي إلى صنعاء، توفير المناسبة لعدن لامتحان قدرتها إلى الخروج من الوحدة بأقل خسارة ممكنة واستمزاج دول مجلس التعاون الخليجي بالدرجة الأولى للاعتراف بها. لذلك سرعان ما أعلن بيلليترو عند مغادرته عدن إلى صلالة، عن لومه علي عبد الله صالح لبدئه القتال، موفرا لعدن الغطاء السياسي لتبرر انفصالها. وكانت السرعة هي مفتاح الموقف الأمريكي. السرعة في ان تحسم صنعاء حربها مع عدن باسقاط الحزب الاشتراكي وتركيبته فتعزز الوحدة كما تريدها. فتقف واشنطن معها، معتبرة ان الموضوع قضية داخلية. والسرعة في ان تحسم عدن صراعها مع صنعاء في ان تنال الاعتراف بانفصالها بتدويل قضيتها. فتؤيد

واشنطن - بعد تريث - الانفصال عندما تبدأ الاعترافات العربية تتوالى. لكن الأمور لم تسر بالسرعة التي ارادتها السياسة الأمريكية. لذلك ظلت إلى اليوم تحمل سمات التردد ومعالم الغموض.

انطلاقا من هذا الموقف تجاهلت الولايات المتحدة الطلب السعودي لمعرفة موقفها من الاعتراف بيمن جنوبية مستقلة، في حال اعتراف السعودية ودول الخليج بالنظام في عدن. واعتبرته موقفا جذريا سابقا لاوانه. وقد عكس بيلليترو هذا الموقف في شهادة ادلى بها امام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في مجلس النواب الأمريكي في ١٤ حزيران ١٩٩٤، مؤكدا "ان الوفاق في اليمن لا يزال ممكنا" وان واشنطن "تعارض فرض الوحدة بالقوة، كما تعارض خطوة الانفصال في خضم الحرب". لذلك تخشى إذا لم تتوقف المعارك فورا ان تعتبر جهات خارجية ذات مصالح ان من الضروري اتخاذ اجراءات قد تسيء إلى فرص التوصل إلى اتفاق لوقف النار والعودة إلى طاولة المفاوضات، ذلك لأن واشنطن لا تزال ترى انه في الامكان المحافظة على يمن موحد (ربما في إطار سياسي جديد يختلف عن النظام القائم حاليا) إذا سعى الطرفان بجدية وصدق للتوصل إلى حوار وطني يحفظ الوحدة.

وظلت الخارجية الأمريكية حريصة على ابقاء مسافة بينها وبين مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة بعد بيان اجتماع ابها الذي هدد بالتدخل في اليمن. وكانت هذه المسافة تزداد بين واشنطن والرياض، كلما ازدادت التحركات السعودية باتجاه التحريض على الانفصال في اليمن الجنوبية، وخاصة بعد الاتهام العلني الذي وجهته الحكومة اليمنية للسعودية بالتدخل ضدها بالسلاح والمال. لذلك حددت الولايات المتحدة سياستها بوضوح أكثر للاطراف العربية في النزاع اليمني، في انه لا يتوافر لهذا النزاع الا الحل السياسي فقط، وان وقف اطلاق النار يمنع الآخرين من الاعتراف بانفصال اليمن الجنوبية بينما يزيد استمرار القتال من احتمالات هذا الاعتراف. فالانفصال يقلل من فرص الحل ويعمق الخلافات بين اليمن وجيرانها. من هنا جاء الطلب الأمريكي إلى دول المنطقة عدم ارسال أي اسلحة إلى الاطراف المتحاربة في اليمن، وضرورة تحييد آبار النفط في شمال وجنوب البلاد، وابقائها خارج دائرة القتال مهما احتدم.

* * *

بالطبع لا أحد يعرف على وجه الدقة حتى الآن، ماذا قال بيلليترو للرئيس علي عبد الله صالح أو لنائبه علي سالم البيض في كل من صنعاء وعدن عند زيارته السريعة لكل منهما في الايام الأولى لبدء القتال. لكن هذا الموقف الأمريكي المرتبك والمتردد يذكر بموقف شبيه، هو موقف سفيرة الولايات المتحدة في بغداد ابريل غلاسبي عند لقائها الرئيس العراقي صدام حسين قبل غزو العراق للكويت بأيام. حيث فهم العراق من كلام السفيرة انه يمكن لواشنطن ان تغض النظر لو شاء صدام ان يدخل الكويت، ثم تصرفت تصرفا مغايرا كليا لما وقعت الواقعة. وقد يكون بيلليترو قد قال "كلاما مزدوجا" للزعيمين اليمنيين يفهم منه استعداد واشنطن للوقوف إلى جانب أي منهما إذا انتصر حربا دون ان يضر بالمصالح الأمريكية، أو إلى جانب الزعيمين كليهما إذا اتفقا سلما، وحافظا على المصالح الأمريكية. ولم يدخل مساعد وزير الخارجية "القطري الضيقة" داخل الجزيرة العربية، من حيث حب أو كره هذه الدول للنظام في صنعاء، الا بقدر ما تزعج تلك المصالح أو تريح الاستراتيجية الأمريكية في الخليج.

لذلك كان بيلليترو حريصا في زيارته لعواصم خمس دول في مجلس التعاون الخليجي (ليس من بينها الرياض) بعد زيارته لليمن، على ان يركز الهدف الاساسي للسياسة الأمريكية في المنطقة وهو ضرورة انخراط دول الخليج في العملية السلمية وتطبيع العلاقات العربية - الاسرائيلية وتمويل اتفاق غزة - اريحا. إلى جانب التحذير من التقارب مع إيران

أكثر من الحدود الدنيا التي تتطلبها العلاقات الإقليمية، بحيث تبقى سياسة الاحتواء الأمريكية لايران قائمة، كذلك سياسة العداء والتباعد التاريخية. اما بالنسبة إلى العراق فسياسة الحصار والعزل ما زالت قائمة، وان واشنطن لا تنظر بعين الرضا إلى أي تقارب بين بغداد والعواصم الخليجية ما دام النظام العراقي غير ملتزم كليا ونهائيا بقرارات الأمم المتحدة.

ازاء هذه الاولويات الأمريكية في المنطقة، لم ترد الولايات المتحدة لحرب اليمن ان تشغل الاطراف الخليجية، وخاصة السعودية، عن الموضوع الشرق اوسطي، الا وهو بناء السلام العربي - الإسرائيلي بالمواصفات الأمريكية. لذلك لا تخفي واشنطن انزعاجها من استمرار القتال في اليمن، خوفا من ان يمتص القدرات السعودية والخليجية من اقتصادية وعسكرية، بحيث يشغلها ويبعدها عن الهدف الأمريكي الاساسي، وخاصة ان الاوضاع المالية في الخليج هي من السوء بمكان، نتيجة لانخفاض العائدات النفطية ولمصاريف مشتريات السلاح الباهظة وصفقات تجارية عملاقة لا داعي لها خارج منافع العمولات بحيث لم يعد هناك مال خليجي للضخ في الاقتصاد الأمريكي. ناهيك بالتوتر الأمريكي - الاوروبي - الياباني والحرج الخليجي نتيجة لاستئثار الشركات الأمريكية في السنوات الثلاث الاخيرة بمعظم عقود وصفقات السعودية والكويت وباقي دول الخليج. من هنا تخشى واشنطن ان تاتي حرب اليمن لتسرق المال أولا ، ولتسرق الاهتمام ثانيا من إسرائيل التي تشكل مدخلا للعلاقات الأمريكية مع الدول الخليجية، وخاصة ان السعودية لا تزال عاجزة حتى الآن عن حسم موقفها من التطبيع، سلبا كان أو ايجابا، أو من المفاوضات المتعددة الاطراف التي لم تستضف حتى الآن ، ايا من محادثاتها، بعد ان استضافت في الأشهر الماضية كل من عمان وقطر واحدة منها. وستستضيف البحرين محادثات البيئة في الخريف المقبل.

□ □ □

انطلاقا من هذه المخاوف الأمريكية، فإن الولايات المتحدة دعمت قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار وتزكية مهمة الاخضر الابراهيمي كممثل للامين العام للأمم المتحدة، حتى لا يتسع نطاق الحرب فتغرق فيه الاطراف الخليجية، التي لا بد ان ينقسم ولاؤها مع اطالة الحرب، من دون ان تتخلى عن تأييدها لمبدأ الوحدة اليمنية (حتى ولو قالت انها ضد فرض الوحدة بالقوة) وللشرعية الممثلة في علي عبد الله صالح وصنعاء. لذلك فالخارجية الأمريكية تستمر في التحذير من التدخل، وتعتبره موقفا ضابطا للسعودية، من دون ان يكون في بياناتها ما يشير إلى انها ترحب بالانفصال، ولو كان في بيانها الاخير زجر لعلي عبد الله صالح بتحميله مسؤولية استمرار القتال.

كل ذلك لانه ما زال في صلب السياسة الأمريكية لادارة الرئيس كلينتون الديموقراطية، طعم ارث ادارة الرئيس بوش الجمهورية السابقة، حيث ان أمريكا لا تدافع فقط عن انظمة قبلية رجعية متخلفة حفاظا على مصالحها النفطية الاستراتيجية، بل هي تدعم أي عمل تغييري بحجم الوحدة اليمنية والديموقراطية الحزبية التي بدأت بارسائها في كيان كبير وجديد يحمل شيئا من العصرنة بالمقارنة مع الانظمة الخليجية الأخرى.

لذلك لا تخفي الادارة الأمريكية قناعتها بأن وجود يمن ديموقراطي موحد، يمتد من البحر الأحمر إلى بحر العرب، قوامه ١٤ مليونا من السكان يملكون مؤهلات بشرية عالية ومقومات اقتصادية هائلة، ليس أهمها ولا اخرها النفط، لا بد ان يتطور بديموقراطيته نحو نظام لا بد كذلك وان يغري بحيويته السياسية جيرانه الخليجيين. فبلد بهذا امان للمصالح الأمريكية في جنوب الجزيرة العربية. هذا الحزام الذي يبدو شديدا إذا ما قورن بالحزام الذي تشكله الدولة السعودية، والذي تعتبره واشنطن حزاما رخوا ما دام التغيير المطلوب في مؤسسات النظام السعودي بطيئا ومترددا في المشاركة

الشعبية. وبالتالي لا ترى واشنطن ضررا في ان يكون لها استثمار آخر في الجزيرة العربية، اقوى ساعدا عند الملمات واشد بأسا عند الضرورة، يبقى موضع قلق ومنافسة وحذر بالنسبة إلى السعودية، التي ستضطر ان تجاريه في تطوير مؤسساتها السياسية.

في الوقت نفسه لا تريد الادارة الأمريكية ان تشعر السعودية بأنها تريد ان تحد من نفوذها في العالم العربي، وتحديدا بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهي في نهاية المطاف الحليف الاساسي لها. فلا مانع من ان تكسر شوكتها هنا أو هناك بعض الشيء من دون ان تسبب لها نكسة سياسية. لكن بالمقابل تعتبر إدارة كلينتون ان عددا من المؤسسات الأمريكية، قد صرفت الكثير من المال والجهد والنصيحة في دعم الفكرة الديموقراطي في اليمن ورعت الانتخابات الحرة فيها في محاولة منها لتأسيس قواعد للعمل السياسي الديموقراطية في دولة عربية حليفة للولايات المتحدة، تريد في المقابل - ربما للمرة الأولى في العالم العربي - ان تزاوج بين المصلحة الاستراتيجية والتركيبة الديموقراطية لانظمة الحكم. فلا تجد واشنطن نفسها انها تقايض مصالحها بانظمة قبلية أو قمعية أو عسكرية دائما، كما حدث من قبل في علاقاتها بدول أمريكا اللاتينية والجزيرة العربية.

بالطبع فإن الموقف الأمريكي هذا مرهون بعدم اتساع نطاق الحرب اليمنية ودخول عناصر جديدة إلى ساحة الصراع في الجزيرة العربية، فلا تطول ازمة اليمن كحرب البوسنة، عندئذ يصبح صرب العرب في صنعاء وكروات العرب في عدن، اسرى التدخل الاجنبي وميوعة القرارات الدولية. فتدوس المصالح الخارجية اليمن وشعبها، الذي اصبح كمسلمي البوسنة يقتات على فضلات موائد السعودية وسواها. فلا العرب (أي عرب) قادرون على انقاذ اليمن السعيدة، ولا أمريكا (أي ادارة) راغبة في يمن ديموقراطية موحدة، ولو كانت من بين حلفائها.

□ □ □

بعد ستين يوما من بدء الحرب الاهلية في اليمن، اصبحت المتاهة اليمنية أكثر وضوحا منذ ان اتهمت الحكومة اليمنية في صنعاء علنا السعودية بـ "الضلوع بالازمة والحرب الدائرة" منذ ١٥ أيار ١٩٩٤، معتبرة ان الموقف السعودي "ما هو الا تصفية حسابات تعود إلى أسباب متراكمة في العلاقات الثنائية والمواقف القومية والدولية".

ولم تكن صنعاء بحاجة إلى ادلة ثبوتية لضلوع السعودية في تأييد الانفصاليين في الجنوب، أكثر من القرار "الجمهوري" الذي اصدره علي سالم البيض في ٢٦ حزيران الحالي (١٩٩٤)، باعلان معمل المشروبات الكحولي (البيرة) في عدن، وهو المعمل الوحيد من نوعه في كل الجزيرة العربية. فقد كانت البيرة العدنية التي ساهم في صناعتها خبراء من المانيا الشرقية، من اجود انواع البيرة المحلية في العالم العربي.

ففي حمأة الحرب، وقد طوقت قوات علي عبد الله صالح عدن واحرقت مصفاتها واسكتت اذاعتها، ووصلت إلى مشارف حضرموت، لم يجد علي سالم البيض وسط مئات القتلى والجرحى الذين غصت بهم المستشفيات وانقطاع المياه والكهرباء، قرارا يتخذه أهم من قرار اغلاق معمل البيرة، في محاولة رخيصة لارضاء السعودية، مستخفا بذكاء مواطنيه في الدرجة الأولى، أكثر من استخفافه بما يعتقد انه يرضي السعودية. فاغلاق معمل للبيرة اسهل من احراق بئر للنفط. فشيوعيو الحزب الاشتراكي قد تحولوا بقرار جمهوري بعد ثلاثين سنة من الالحاد من شاربين للخمرة إلى شاربين للماء القراح، ومن ماركسيين - لينينيين إلى مسلمين مؤمنين يؤدون الصلوات الخمس. وعلى السعوديين ان يصدقوا هذه التقوى

المفاجئة، التي اصابت الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب وان يدفعوا ثمن البيرة التي جفت ينابيعها، مالا. وقد تكون هي المرة الأولى في تاريخ الحروب الاهلية التي تشتري البيرة سلاحا وتقايض تأييدا.

لا أعتقد ان قرار اغلاق معمل البيرة سيؤثر من قريب أو بعيد في الموقف الامريكي، لكن عملية الانتقال من سرية المواقف إلى علنيتها في الازمة اليمنية، لا بد وان يدفع كافة الاطراف العربية إلى اعلان انحيازها إلى أحد فرقاء الصراع. وقد بدأها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية، باعلان تهديده المبطن من على منبر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الاخير، بالتدخل في الحرب اليمنية ملوحا بالاعتراف الرسمي باليمن الجنوبية. وكرر موقفه خلال جولاته في العواصم العربية والغربية سعيا لجر هذه الدول إلى الاعتراف بانفصال عدن. واعقبه زميله الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتية، عندما تحدث عن امكان القيام بتحرك من أجل الاعتراف بـ "جمهورية اليمن الديموقراطية" في حال لم يتم تطبيق وقف اطلاق النار.

فعلنية الصراع هذه، ستدفع إلى استقطاب الفرقاء وتعزز من التحالفات، حتى يتضح الخيط الابيض من الخيط الاسود. فالحياد مرفوض - بالنسبة إلى السعودية - في الحرب اليمنية. فاما انت مع السعودية في اليمن، أو انك ضد السعودية في اليمن. وسيضيق نتيجة لذلك الافق السعودي في مناطق أخرى، وهذا ما يعيد فتح صفحة قديمة مشابهة تذكر بالصراع السعودي - المصري في اليمن إبان بداية الثورة اليمنية في الستينات، والذي استمر حوالي الخمس سنوات، بين الملكيين بدعم من السعودية، والجمهوريين بدعم من مصر.

وهذا ما حدث قبل اربع سنوات في حرب الخليج الثانية، حيث منحت السعودية "صكوك غفران" بعد "عاصفة الصحراء". فاذلت من كان "ضد" التحالف الغربي والقوات الاجنبية، من دون ان يكون بالضرورة ضد تحرير الكويت. واعزت من كان "مع" تحرير الكويت وقوات التحالف الغربي التي ادت إلى تدمير العراق. فالثواب والعقاب تمنحهما الرياض وحدها، وحسب مقاييسها. لأن في الحروب العربية مفهوما سقط منذ ان اذل صدام حسين بغزوه الكويت كل العرب.

وما دامت أدوات الصراع في اليمن هي نفسها عبر التاريخ: "البندق" و"الظلط" - أي السلاح والمال - مقابل النفوذ والنفط، فلا أحد يشكك في ان المغفور له الملك عبد العزيز كان سيشد على يد حفيده الأمير سعود الفيصل مهنئا هذه المرة، لا مؤنبا!

٥ - اليمن

شبه رسالة مفتوحة إلى

الرئيس علي عبد ا صالح

فخامة الرئيس،

مبروك لانتصار الوحدة، لا لانتصارك. لانتصار الوحدة أولا. لاحقا يأتي انتصارك.

وحتى يتكامل انتصار الوحدة مع انتصارك، اردت ان اتوجه اليك بشبه رسالة مفتوحة، لست مكلفا بها من أحد، الا - ربما - من بعض بقايا جيل "الديناصورات" الحالمين بامة عربية واحدة من المحيط إلى الخليج، والداعين إلى تثبيت الوحدة بالديموقراطية، ومزيد من الديموقراطية، حتى يقيها ا عثرات الزمان.

ولا أدري - يا فخامة الرئيس - إذا كانت تقاليد الصحافة العربية اليوم، لا تزال تسمح بأن يوجه صحافي رسالة مفتوحة إلى رئيس عربي، يقول فيها ما يعتقد ان المصلحة الوطنية والقومية تفترض قوله. لا لأن الصحافي يعرف أكثر من الرئيس، وليس لانه يملك من النصائح ما لا يملكه أو يعرفه مستشاروه، بل لأن الصحافي يصل إلى مسامعه ما لا يصل إلى مسامع الرئيس عادة، ويرى من موقعه المطل على أكثر من فريق، ما لا يراه الرئيس من عليائه دائما. والصحافي - في اغلب الاحيان - ليس عنده ما يخسره، إذا قال قولا ولم يقع وقعا حسنا. فالصحافي في أي عهد وتحت أي ظرف، هو اقرب إلى نبض الأمة من أي رئيس، وخاصة في الانظمة التي لا تملك آلية ديموقراطية وصحافة حرة.

اقول لا ادري، لانه في ظل الاعلام السعودي المهيمن الذي فرض على الصحافة العربية ان تكتب بقلم واحد، وبمداد واحد، وعلى ورق اخضر واحد، اقتصر "البريد" بين الصحافة والرئاسة، على رسائل الاسترحام أو الاستعطاف يكتبها الصحافي عادة، مرفقة بطلب أو طلبين شخصيين له. فقلما في علمي ان كتب رئيس إلى صحافي.

في ماضي الصحافة الغابر، أيام آبائنا، حفلت الصحافتان اللبنانية والسورية تحديدا، في عهد الانتداب وسنوات الاستقلال الأولى، بالتخاطب الدائم بين الصحافي والسلطة. "فالبريد" لم يكن أبدا باتجاه واحد، والحوار لم يكن بين "حكواتية" الشعب و"طرشان" السلطة. أما اليوم، فتبدو الأمور مفتعلة عندما تبادر "السلطة الرابعة" هذه الايام لا تنطلي على احد، وخاصة على الصحافيين.

اقول قولي هذا، يا فخامة الرئيس، لانه ليس بيني وبينك معرفة شخصية أو علاقة قد تحرجني أو تحرجك، ولان بلادك العظيمة (شمالها وجنوبها) التي زرتها وعرفتها من نحو عشرين سنة، لم تسمح لي الظروف بزيارتها منذ ان توليت السلطة. لذلك ارجو ان يسقط الافتعال من لغة التخاطب بيننا. الا انني كصحافي معني بالقضايا العربية، سبق له ان عاصر احداث اليمن منذ سقوط نظام الامامة وقيام الثورة في صنعاء، إلى حرب الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني وتصفية الثوار لبعضهم البعض في عدن، اجد نفسي مدينا لليمن بالكثير مما كتبته لأنها كانت مدخلي إلى متابعة شؤون الجزيرة العربية والخليج، وفهم الكثير من طلاسم السياسة العربية.

* * *

فخامة الرئيس،

في اليوم السادس والستين لحرب الوحدة والانفصال في اليمن، اختفت الابتسامة من على وجهي كل من الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران في المملكة العربية السعودية، والشيخ صباح الاحمد الجابر، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت. لأن في ذلك اليوم (٨ تموز ١٩٩٤) انتصرت الوحدة اليمنية.

الوحدة بالقوة، الوحدة بالقتال، انما الوحدة بالشرعية، لقد خسر الرجلان حرب الانفصال التي تبنياها، على امل ان تكون انت قد كسبت هذه المعركة بالضربة القاضية لا بالنقاط. عن هذه المعركة اريد ان يكون حديثي.

والحديث عن المعركة، يا فخامة الرئيس، يبدأ من التأمل في افول "العهد السعودي" الذي بدأ مع حرب الخليج الثانية وما تلاها من مضاعفات بعد تحرير الكويت، والذي وصل إلى مرحلة من التلاشي بعد هزيمة الانفصاليين في عدن. هذا التأمل ضروري لبحث مستقبل العلاقة بين السعودية واليمن. فمن اصعب الامور، في الواقع، ادارة هذه العلاقة.



لقد ظلت السعودية حتى الرمق الاخير، تقاوم فكرة صمود الوحدة في وجه الانفصاليين، ولاحتمال نجاح قوات الشرعية في السيطرة عسكريا على الجنوب اليمني. وفي اليوم الذي سقطت فيه عدن والمكلا في ٨ تموز ١٩٩٤، وفر منها اركان النظام الجنوبي الانفصالي، اجتمع مجلس الوزراء السعودي في جدة برئاسة الملك فهد، واصدر بيانا طالب فيه حكومة صنعاء "بوقف فوري لاطلاق النار والرجوع من دون شروط مسبقة إلى الحوار لحل الخلافات وفق قراري مجلس الأمن ٩٢٤ و ٩٣١"، وكأن ستة وستين يوما من الحرب لم تمر، ولم تغير من الحقائق على الأرض، وكأن شرعية دولة الوحدة التي دافعت عنها قوات صنعاء لم تنتصر في وجه قوات عدن التي ارادت الانفصال بدعم من السعودية.

ان السعودية لا تريد ان تعترف بهزيمتها السياسية في اليمن، وقد تجد من الصعب الاقرار بفشلها وفشل رجالاتها في المغامرة اليمنية التي ظنت انها قادرة على حسم نتائجها لصالحها. لذلك قد تكون أكثر عنادا في قبول شروط الهزيمة، مما يدفعها إلى التفكير في عرقلة قيام علاقات طبيعية مجددا بينها وبين اليمن، وبالتالي فتح صفحة جديدة بين البلدين. وفي هذه العقلية تكمن مخاطر المستقبل.

انطلاقا من هذه العقلية، فإن السعودية، يا فخامة الرئيس، سوف تصب جام غضبها عليك بطريقة أو بأخرى. بداية باحتضان زعماء الانفصال داخل حدودها، ومرورا برعاية حركة انفصالية تمولها، ونهاية بالتحريض على حرب عصابات داخل مناطق الجنوب وخاصة في حضرموت، حيث للحضارمة نفوذ اقتصادي وحضور كبير في المملكة. وليس لك إذا جازفت السعودية بسياسة من هذا الوزن، سوى الاسراع في الوفاق السياسي داخل بلادك، مما يعزز الوضع الاقتصادي المهترىء بسبب الحرب وتجاوزات ما قبل الحرب، ويشكل مناعة سياسية داخلية لنظامك السياسي، واستقرارا لشرعية الوحدة.

ودعوتك المملكة إلى فتح فصل جديد في العلاقات مع اليمن، هي دعوة جيدة، شرط ان تكون جدية. ولتكون جدية عليك الاستماع للطلبات الأمريكية، التي أهمها: "اعادة صنعاء التأكيد لجيرانها التزام اليمن الاستقرار الإقليمي ونياتها السلمية". وهي طلبات في صالحك، لانك لست بحاجة إلى فتح جبهة عداء واسعة ضد السعودية ولا سيما ان بلادك منهوك، والصراعات السياسية في داخله ما زالت تتمحور حول مكاسب الحرب، أكثر من تمحورها حول مستقبل ديموقراطية النظام.

□ □ □

من المصلحة، يا فخامة الرئيس، ان يكون لك علاقات طبيعية وجيدة مع الولايات المتحدة، التي وقفت ضد الانفصال لا حبا بك أو بالوحدة اليمنية، بل خوفا من ضياع الاستقرار الإقليمي في الجزيرة العربية، والذي كان تثبيته أحد شروطها. والعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة تحتاج إلى علاقات طبيعية مع السعودية، ولو على مضض. فالتزام أمريكا بالسعودية للحفاظ على مصالحها النفطية والاستراتيجية ولضمان أمن واستقرار الخليج، ما زال يعلو على أي التزام آخر، حتى لو عاد موفد الملك فهد الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي في واشنطن بخفي حنين بعد ان فشل في اقناع أمريكا والدول الصناعية السبع المجتمعة في نابولي في تموز ١٩٩٤ بالاعتراف بدولة الانفصال في الجنوب اليمني. فلن يكون هناك تطابق باستمرار في المصالح الأمريكية في السعودية واليمن. فالقراءة الجيدة للموقف الأمريكي تتطلب منك ان تكون على بينة من: متى تستطيع ان تستعمل اوراقك للضغط على السعودية، ومتى تصبح هذه الاوراق عديمة الفائدة إذا لم تحسن التوقيت. فالساعة لا تشير إلى توقيت واحد في صنعاء وواشنطن والرياض. ومن المعروف، يا فخامة الرئيس، ان

الامريكيين ليسوا اوفياء لاصدقائهم. والامثلة عبر التاريخ كثيرة، من عسكريتاريا أمريكا اللاتينية وجمهوريات الموز، إلى شاه إيران. وبالتالي لن يكونوا اوفياء للسعودية (على الرغم من اهميتها الفريدة في نوعها) أكثر من وفائهم لغيرهم. لذلك فإن موقفهم منك، ومن الوحدة اليمنية، هو موقف مصالح قابلة للتغيير دائما. فالعلاقات "المعكرة" بين الرياض وواشنطن، التي ادت إليها حرب الانفصال لن تدوم طويلا. فأمريكا التي منعت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي من الاعتراف بالكيان الجنوبي المستقل، قد تجد من مصلحتها في أيام مقبلة ان تغير من هذا الموقف، ولو كانت الحرب قد انتهت.

لذلك أتمنى ان لا تراهن كثيرا على ديمومة الخلاف الأمريكي - السعودي أو استمراره. وان لا تخير واشنطن بين صنعاء والرياض. فالخيار لن يكون دائما لصالحك. فالسعودية يزعجها - بعد ان استتبت الأمور عسكريا لصالح الوحدة - ان تتمدد صنعاء باتجاه الرياض بشكل يقلق استقرارها السياسي ويحد من تحركاتها الخليجية ويقلص من حجمها داخل مجلس التعاون الخليجي.

* * *

وفي غمرة الاهتمام برضا واشنطن - على اهميته - لا تنس، يا فخامة الرئيس، موسكو. صحيح ان روسيا لم تعد الاتحاد السوفيتي القديم، الا انها ما زالت دولة كبرى، ولو كانت هي بحاجة أيضاً اليوم إلى رضا أمريكا. ولكن لروسيا السوفيتية تاريخ في الجنوب، حيث أسست أول (وآخر) دولة ماركسية - لينينية في العالم العربي. وان كثيرا من هذه "المناقبية العلمانية" ما زالت تتحكم في تفكير اعضاء الحزب الاشتراكي، المعارض منهم أو الموالي للوحدة. وهو تفكير قد يخدمك في مواجهة التيارات الاصولية عندك. كذلك لا تنس علاقاتك القديمة بموسكو، منذ الثورة اليمنية ووقوفها إلى جانبها، وإلى اليوم. ولا تنس أيضاً المصالحة الذكية - ولو جاءت متأخرة - التي رعتها موسكو بين وزير خارجيتك محمد سالم باسندوه وعضو مجلس الرئاسة عندك سالم صالح محمد، وكلاهما جنوبي، والتي كانت - لو طالت الحرب - لصالحك وصالح الوحدة اليمنية، لأنها تمت في إطار شرعية دولة الوحدة. حتى ولو مالت موسكو إلى منطق اليمنيين حماية لمصالحها القديمة في وجه الهيمنة الأمريكية، فيما لو تم الاعتراف بعدن. ومع الاخذ بالاعتبار الحساسيات الأمريكية تجاه الخليج، فمن الممكن التقارب مع روسيا، بتغليب مصلحتها في احيان على مصالح الغرب، وبذلك تضمن حليفا لا بد ان يستعيد اهميته القديمة يوما ما.

* * *

لعل من الضروري التذكير والاتعاظ بتجربة زميلك السابق في الحكم "الرئيس" الجنوبي السابق علي سالم البيض، الذي اعلن رسميا اعتزاله العمل السياسي في بيان اذاعه من سلطنة عمان، والذي تروي مصادر خليجية انه بعد اتخاذه قراره بالفرار من المكلا، قد اعرب لاحد معاونيه وهو يعبر الحدود مع سلطنة عمان ليصل إلى صلالة، محاطا بجلال صمت الهزيمة، عن مدى شعوره بالاحباط ومرارة الخيبة، لأن الجميع قد خذلوه، وخاصة "الحلفاء" الذين ورطوه في الاقدام على المشروع الانفصالي، فدفع هو وبلاده ثمنا باهظا لحرب مدمرة وطاحنة كان في غنى عنها، لولا هؤلاء "الحلفاء".

في هذا الوقت كان "نائبه" - الذي فرضه عليه السعوديون - عبد الرحمن الجفري أحد ابرز المعارضين السابقين للنظام الماركسي في عدن، يطلق التصريحات العنترية من جيبوتي التي فر إليها مع مجموعة من الزعماء الانفصاليين، متوعدا بالعودة إلى عدن لانقاذها من "الاحتلال الشمالي". وهذه التصريحات هي جزء من تهيئة الجفري - الذي بقي في عدن

طوال أيام الحرب، بينما لجأ البيض إلى المكلا - لخلافة البيض في زعامة المعارضة اليمنية، بعد ان اعـادت الـسعودية تجميع قادة الانفصال في أراضيها اثر هربهم من عدن والمكلا إلى جانب من كان منهم خارج اليمن. وخاصة ان الحـزب الاشتراكي بعد سقوط البيض ومجموعته لم يعد صالحا لقيادة الحركة الانفصالية خارج الحدود. فلم تعد ماركـسية الحـزب وتنظيماته تخدم اغراض العمل الانفصالي داخل اليمن. فالحزب الاشتراكي يجب ان يبقى بقيادة جديدة أحد احـزاب دولـة الوحدة الممثلة في مجلس النواب اليمني، وجزءا اساسيا من التعددية السياسية والحزبيـة داخـل الديموقراطيـة والـشرعية اليمنية.

□ □ □

من بين هؤلاء "الحلفاء" كانت الكويت، التي وجه إليها البيض لوما كبيرا في حديث لجريدة "الخليج" الصادرة فـي الـشارقة (١/٧/ ١٩٩٤) والذي قال فيه انها "لم تف بوعودها بمساندته، وتلكأت في الاعتراف بالدولـة الجديـدة" التـي اعلنهـا فـي جنوب اليمن. هذه الكويت هي نفسها التي اصرت بلسان وزير خارجيتها، الشيخ صباح الاحمد على التهديـد فـي مـؤتمر "دول اعلان دمشق" المنعقد في الكويت في ٦ تموز ١٩٩٤ بالاعتراف وحدها باليمن الجنوبية إذا لم يـتم تطبيـق قـرارات مجلس الأمن بوقف اطلاق النار. كل ذلك في اليوم نفسه الذي انتهت فيه الحرب وتوقف القتال. ممـا دفـع وكيـل وزارة الخارجية الكويتية سليمان ماجد الشاهين، إلى تطويق كلام وزيره بكلام مناقض، مستبعدا "تفـرد دولـة مـن "دول اعـلان دمشق" الثماني باتخاذ موقف مغاير للموقف العام لدول الاعلان (٠٠٠) وان أمر الاعتـراف مرهـون باسـتعادة الـشطر الجنوبي لوضعه القانوني".

لا شك ان تخبط الديبلوماسية الكويتية التي يقودها "تاليران" الجزيرة العربية، قد اوصلت رجلا يملك خبـرة البـيض للجـوء إلى الصحف ليعكس مرارته من الموقف الكويتي، بعد ان استنفد كل القنوات الديبلوماسية لايصال رسـالته إلـى الحكومـة الكويتية التي دفعته بوعودها مع السعودية والامارات، إلى فخ المشروع الانفصالي.

اتعاظا بهذه التجربة عليك، يا فخامة الرئيس، الابتعاد عن سياسة الاحقاد الكويتية التـي دمـرت التـضامن داخـل مجلـس التعاون الخليجي، بعد ان اوقعته في سلسلة من الاخطاء السياسية، وجرته بحكوماته وشـعوبه إلـى صـراعات وحـروب وعداوات هو في غنى عنها. فاياك ان تعتمد سياسة "الضد" و"المع" التي اتخذتها الحكومة الكويتية مقياسـا للتعامـل معهـا. هذه السياسة التي شلت العمل العربي المشترك من قبل وبعد حرب الخليج ومزقت أي محاولة لرأب الصدع العربي حتـى الآن. فعليك ان تستميل بمزيد من سعة الصدر والتفهم من كان "ضد" الوحدة، لا ان تعاقبه، وعليك ان تحـافظ بمزيـد مـن المكاسب الديموقراطية، على من كان "مع" الوحدة. ان الديبلوماسية الكويتية التي كانـت مدرسـة رائـدة فـي الـستينات والسبعينات، اصبحت ما بعد حرب تحرير الكويت، عاملا تخريبيا في السياسية العربية، ادى إلى عزلها، لأنها لـم تـستنبط وسيلة تحيل بها وزيرها المخضرم إلى التقاعد. فحاذر منها وابق مسافة في التعامل معها، حتى لا تضطر يومـا مـا إلـى الادلاء بتصريحات للصحافة عنها.

□ □ □

ارجو ان تكون وفيا، يا فخامة الرئيس، لنص وروح البيان الذي اصدرته فور اكتمال الأعمال العـسكرية بـسقوط عـدن والمكلا وفرار الانفصاليين. واهم ما فيه: "مواصلة الالتزام بالنهج الديموقراطي والتعددية الـسياسية والحزبيـة وضـمان

حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان". ثم: "اعتماد مبدأ الحوار في ظل الشرعية الدستورية لحل اية خلافات سياسية ونبذ كل صور واشكال العنف في العلاقات السياسية".

ان الوفاء لهذه المبادئ يتطلب أكثر من بيان. بل يتطلب ممارسة فعلية على الأرض، تصون العمل الديموقراطي والحزبي والحريات الصحافية، بقدر ما توسع دائرتها التعددية. وبقدر ما يزداد السعي في هذا المنحى، يتأكد احترام حقوق الإنسان. وكلما نبذ العنف من العلاقات السياسية، يتأكد الحوار الديموقراطي، وتتعمق الشرعية الدستورية. ان هذه المجموعة بديهيات، لكنها بديهيات تحتاج إلى تطبيق. والتطبيق يتطلب ممارسة تحتاج إلى تسامح وسعة صدر كبيرين.

ولا تنس، يا فخامة الرئيس، انه إذا كان العمل العسكري هو الذي منع الانفصال وثبت الوحدة، فإن الاغراء الديموقراطي الذي حملته بنية الدولة الدستورية هو الذي صان الوحدة وحماها. فاليمنيون الوحدويون، على تحفظهم حيال ما شاب حكم الوحدة خلال اربع سنوات، من نقص في الممارسة الديموقراطية، الا انهم ظلوا متعلقين بها، مدافعين عنها، معتبرين ان الوحدة هي الاطار الذي يستوعب طموحاتهم التاريخية والقومية، ولاحلامهم الديموقراطية. بل ان الوحدة بحد ذاتها هي خيار ديموقراطي، يحمل في طياته بذور العمل السياسي المختلف في نهجه عن باقي الانظمة العربية التي لم تتعلم حتى الآن كيف تمارس تعددية العمل الديموقراطي. وبهذا تحقق يمن موحدة ذاتها بعد خمسة قرون من التشطير.

لذلك فالمصالحة السياسية ليست امرا ضروريا فحسب، بل يجب ان تتخذ شكلا علنيا، يتفق مع قرار العفو العام. فلا يخاف "الانفصاليون" (لاكثر من سبب) من ان ينضموا تحت لواء دولة الوحدة مجددا، ولا يتردد "المعارضون" في ان يدخلوا اللعبة السياسية. فيكون المحك مدى الالتزام بشروط اللعبة، لا شخصية اللاعبين، ومواقفهم السابقة من النظام أو بعض اشخاصه، فلا يستبعد أحد منها. ولا شروط مسبقة للمصالحة السياسية الا الالتزام بشرعية الدولة ودستورية قوانينها.

* * *

ان اعادة التوازن السياسي إلى تركيبة النظام تحتاج إلى اداء سياسي ناجح يحمي النصر العسكري الذي حققته القوات الوحدوية المسلحة في وجه الانفصاليين. لذلك فالحاجة ماسة إلى صيغة سياسية مناسبة تحظى بالاجماع الوطني، لتكون في مستوى التحديات الخارجية التي يواجهها اليمن، منعا لأي موقف خارجي محتمل لزعزعة الاوضاع الداخلية. وكل هذه التمنيات تصب في ضرورة قيام حوار وطني موسع، هو أحد الشروط الأمريكية التي بنت عليها واشنطن موقفها من الحرب. كذلك هو مطلب فرنسي، وفرنسا هي الدولة الاوروبية التي تلعب دورا متميزا ومهما في اليمن.

فالائتلاف الثلاثي الحاكم (حزب المؤتمر، حزب الاصلاح، والحركة الإسلامية) لم يعد كافيا ليشكل حكومة ما بعد الحرب. فالحزب الاشتراكي ما زال قوة سياسية في الشمال والجنوب قياسا على الاصوات التي حصل عليها في الانتخابات، وهو بزعامة جديدة، يستطيع ان يردم الهوة السياسية السحيقة التي ادت اليها الحرب. وخاصة انه لم يعد ندا لحزب المؤتمر في صناعة القرار.

انما الأهم من ذلك كله هو فصل الجيش عن الاحزاب، واخراج العسكر من السياسة، وتجريد الاحزاب من الجيوش. فتوحيد الجيش في مؤسسة عسكرية واحدة، بعيدة عن الحزبية التي ادخلها الحزب الاشتراكي في البنية العسكرية بموجب التنظيم الماركسي للجيوش في دولة الحزب الواحد، اصبح امرا يتطلب عناية خاصة بعد هزيمة الجيش الحزبي في حرب الانفصال. لذلك فاعادة بناء القوات المسلحة اليمنية على اسس جديدة وقواعد مغايرة لما كان شماليا أو جنوبيا، يتطلب

لاخراج المؤسسة العسكرية برمتها من السياسة الحزبية، بحيث يكون ولاؤها فقط لدولة الوحدة، ايا كان الحزب الحـاكم، مـا دام يملك الشرعية الدستورية بالطرق الديموقراطية.
ان الوحدة التي قامت باستفتاء شعبي، والدستور الذي أقر بانتخابات عامة، يحتاجان إلى حماية جديدة بعد اربع سـنوات مـن دولة الوحدة التي غيرت الكثير من واقع الأمور على الارض، قبل حرب الانفصال وخلالها وبعدها. هذه الـشرعية تحتـاج إلى حماية جيش وحدوي، خارج الحزبية (وان كان داخل القبلية التقليدية اليمنيـة) يلتـزم بـالقرار الـسياسي المـدني ولا يتجاوزه أو يتعداه. وهذا تحديك.

□ □ □

أنت تعرف، يا فخامة الرئيس، انك متهم "بعلاقة ما" مع صدام حسين. وان الكويتيين - تحديدا - والسعوديين حاولوا النيـل منك عن طريق هذا الاتهام في حرب الوحدة. بداية بأن الرئيس العراقي يغذيك بالمال والـسلاح والطـائرات والطيـارين، ونهاية بأنك تقلده في امور كثيرة. اعرف ان الشق الأول من هذا الاتهام يبدو متعذرا والعراق محاصر. اما الشق الثـاني، فأرجو ان لا يكون أكثر من نوع "تشويه السمعة"، الذي يكثر فيه القيل والقال في المحافل السياسية العربية.
فصدام حسين ونظامه "بيت سيء السمعة" ومثل لا يحتذى على أي مستوى، ارجو ان تبقى في منأى عنـه. ان تكـون ضـد حرب الخليج وتواجد قوات اجنبية على أرض الجزيرة العربية، أمر، وان تكون مع صدام حسين امرا آخر. ان تكون مـع وحدة العراق وضد حصار وتجويع شعبه شيء، وان تكون مع صدام حسين شيء آخر. ان تكـون ضـد غـزو الكويـت، موقف لم يعترف لك به احد، وان تكون مع حكومة الكويت، قرار دعاك إليه الجميع. وقد دفعت ثمنا باهظـا لموقفـك مـن حرب الخليج، لمجرد ان شعبك الوحدوي بغريزته قد وجد فيما قام به صدام حسين دغدغة لاحلامه القومية، فتغاضـى عـن سيئاته وهلل لما اعتقد ان فيه شيئا من الحسنات. فدفع ثمن ذلك بأن شرد حوالي المليون يمنـي مـن الـسعودية والكويـت والامارات وقطر لمجرد الوهج الحماسي الذي اظهره.
كان درس صدام حسين غاليا بالنسبة اليك، وخسائره فادحة، كادت تودي بوحدة وسلامة بـلادك كلهـا. فالرجـل، الـذي لا يرى حلا لازمة بلاده بعد اربع سنوات تماما من كارثة حرب الخليج الثانية (بعد كارثة حرب الخليج الأولى مع إيـران) الا في استيقاظ وزرائه باكرا ومداومتهم في مكاتبهم من الثامنة صباحا، أو في اغلاق الحانـات والنـوادي الليليـة وصـالات الرقص ومنع بيع الخمور في عاصمة الرشيد لوقف "السلوك المنحرف" في بلد لا يطعم راتب شهر فيه عائلة ليـوم واحـد، رجل كهذا لا يقتدى به، رغم ترحيب الصحف العراقية الرسمية بهذا القرار لانه يتفق مع "القيم العربية والاسـلامية"، فـي بلد اصبح فقيرا إلى درجة العوز والذل بسبب طغيان حاكمه، وكأن الفقر والجوع والمـرض تتفـق مـع القـيم العربيـة والاسلامية. ألم يذكرك هذا القرار بقرار "نائبك" السابق باغلاق معمل البيرة في عدن، والبلـد محاصـر لا مـاء فيـه ولا غذاء؟
عبر التاريخ، هكذا كان يفكر الطغاة، يا سيدي. فابق على مسافة بعيدة منه، وحذار ان يكون في صدام حـسين مـا يغريـك بالتشبه به أو بنظامه أو بممارساته. اما ان تتعامل معه كنظام قائم يحكم العراق، فهو حق من حقوق سيادة دولتك. لا أكثـر ولا أقل .
انت تعي، يا فخامة الرئيس، انك تواجه ارتيابا اقليميا، لأن هناك من يقول ان العراق وايران وليبيا والـسودان قـد سـاعدتك في الحرب، مما يعني انك ستمارس سياساتها في المنطقة. كما ان هناك من يدعو الولايات المتحدة والغرب إلـى مقاطعـة

نظامك، كما تقاطع الانظمة في بغداد وطهران وطرابلس والخرطوم. وانت تعي ان آثار الحرب - التدميرية والاقتصادية والسياسية والنفسية، وكلها أرض خصبة للشقاق - لن تزول ببساطة، بل قد تتخذ اشكالا مختلفة من التشفي والانتقام والاستنزاف في معارك هامشية قد تؤخر من اعادة اعمار اليمن في السياسة والاقتصاد. بل يذهب بعضهم إلى التساؤل عما ستفعله بانتصارك؟

ولعل الجواب البديهي هو ان تؤكد لهم ان انتصار الوحدويين هو انتصار لكل اليمنيين، وليس انتصارا للشمال على الجنوب. وان هذه الحرب يجب ان تكون آخر الحروب في اليمن. ولتكون كذلك لا بد من عملية تثقيف ديموقراطي واسعة وتنمية اقتصادية شاملة وتلاحم سياسي متين، لا يمكن ان يتم الا إذا وسعت صدرك وتعاليت على الخصومات الصغيرة، وفتحت ابوابك وشرعت نوافذك لرياح العصرنة التي لا بد ان تأتي بالتغيير الذي يطمح إليه اليمنيون، فتدخل منه بلادهم إلى القرن الواحد والعشرين، دولة نهضوية وديموقراطية وعصرية، تقايض الحداثة والتنمية بأغلال العصور الوسطى التي كبلتها منذ عهد الامامة إلى عهد الجمهورية الأولى ، وصولا إلى عهد الوحدة. وبهذا وحده يكون انتصارك.

* * *

فخامة الرئيس،

في البداية، قلت ان انتصارك يأتي لاحقا. إذ لا أحد يستطيع ان يدعي الانتصار في هذه المرحلة. فالانتصار الحقيقي هو ملك الذين يحسمون الجانب السياسي، وليس العسكري، من النزاع لصالح المبادئ التي حاربوا من اجلها. وانت حاربت من أجل الوحدة، فأكدت لليمنيين ان خيار الوحدة هو افضل خيار لهم. لانه خيار الكرامة الوطنية المحصنة بالديموقراطية والمسورة بالشرعية، والمحمية بالدستور الذي يكفل لهم الحرية ويفتح امامهم آفاق التنمية الاقتصادية. وبالنفط وحده، كما تعرف من تجارب جيرانك في الجزيرة العربية، لا يحيا الإنسان اليمني، وخاصة إذا كان تعداده ١٤ مليونا من البشر.

ان تفوز بالسلام الاهلي، وببناء مجتمع مدني، وان لا يكون الرد على كل دعوة انفصالية ستسمعها، هو القمع، بل نجاح نموذج الديموقراطية والرخاء الاقتصادي الذي يطمح إليه كل يمني، هو انتصارك.

اسدل ستارا كثيفا، يا سيدي، على "فصل الكويت" واشطب "فصل العراق" من التاريخ العربي المعاصر. فالامة العربية لم تعد تحتمل "صدام" آخر ولا "آل الصباح" من جديد. فقد تعبنا من رؤية اليمن ضعيفة وممزقة لعقد آخر من الزمن، وآن لنا ان نرى زعيما عربيا واحدا، لا يكون شخصه أهم من وطنه.

فخامة الرئيس،

أرجو ان لا تفجع في لحظات التفاؤل الوطني الذي تعيشه هذه الايام بانتصار الوحدة اليمنية، فتتذكر قول البحتري:

تقتل من وتر أعز نفوسها ... عليها بأيد ما تكاد تطيعها

إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها ... تذكرت القربى ففاضت دموعها

الجغرافيا الصعبة

والتاريخ السهل

▫ الجغرافيا هي التي تتحكم هذه الايام بالمستقبل السياسي للعالم العربي. والمنتصر هو الذي يكتـب عـادة التـاريخ، وان تاريخ الكثير من الشعوب والامم هو تاريخ مزور في العديد من نواحيه.

أما الجغرافيا الطبيعية فيصعب اللعب بصحاريها وأنهارها وبحارها واوديتها وجبالهـا، بينمـا يـسهل اللعـب بالجغرافيـا السياسية، التي قلما تخضع لمعطيات الجغرافيا الطبيعية. فالجغرافيا السياسية تتبع عادة مجرى التاريخ الآتي الحاصـل علـى أرض المتغيرات السياسية، والذي يثبته القوي عادة. □

١ ـ إيران وتركيا

الاستدارة إلى آسيا الوسطى

ماذا كان يفعل الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني، ومعه وفد من مئتي شخص في أوزبكستان وقرغيزسـتان وتركمانستان وكازاخستان، اتبعها فيما بعد بزيارة إلى اذربيجان، طوال الاسبوع الاخير من تشرين الأول ١٩٩٣؟

هل يا ترى استمع إلى "نصيحة" يتداولها عرب الخليج منذ فترة، تدعو إيران إلى الالتفـات نحـو آسـيا الوسـطى، حيـث مصالحها الحقيقية والمستقبلية، بدلا من الالتفات نحو الخليج، الأكثر استعصاء عليها، وتعكير مياهـه الـضحلة بالاصـرار على "فارسية" جزر عربية ثلاث، نصف مأهولة، لا تسمن ولا تغني من جـوع؟ لا اعتقـد. بـل علـى الاغلـب ان هـذه "النصيحة" لم تصله.

من المؤكد ان الرئيس الإيراني في زيارته، كان يستطلع اربع جمهوريات اسلامية آسيوية ناطقة بالتركية، تقع علـى حـدود بلاده الشمالية، للتعرف بها واستكشاف سبل التعاون الاقتصادي والسياسي - وربما الثقافي - معها، في محاولـة لتعزيـز نفوذ إيران في وجه النفوذ التركي التقليدي والتاريخي في تلك البلاد. من دون ان يـزور طاجكـستان، الدولـة المـشغولة بحرب اهلية بين السلطة الشيوعية الحاكمة، والاسلاميين الاصوليين المتمردين، وهي البلد الاقرب إلـى حـدوده والناطقـة بالفارسية، والمتهمة إيران بالتورط فيها بشكل ما، والتي لم توجه له دعوة لزيارتها.

لا شك ان الرئيس رفسنجاني ادرك بحدسه السياسي وحسه الاستراتيجي، ان لايران مـدى جغرافيـا واسـعا لا بـد مـن استكشافه شخصيا، ولا بد من التأكيد، من ثم، ان لبلاده دورا ومصالح اساسية فيه. وهو المدى الرحـب الـذي لا تـستطيع الولايات المتحدة ولا الغرب، ان يحتوياه بسياستهما المعادية. لذلك لم يكن رفـسنجاني بحاجـة إلـى "النـصيحة" العربيـة، ليعرف ان للخليج ضفتين. الضفة الفارسية حيث تقف إيران، ومن بعدها شمالا آسيا الوسطى. والضفة العربية حيـث يقـف العرب، ومن بعدهم جنوبا الجزيرة العربية. ولقد تصارع الجانبان وتعايشا طوال التاريخ. وعـرف الجانـب العربـي ان لا مصلحة له في استعداء إيران. وعرف الجانب الايراني، ان بيته من زجاج، وان اللاعبين فـي حديقتـه الخلفيـة المفتوحـة على آسيا الوسطى، أكثر عددا من اللاعبين في حديقته الامامية المفتوحة على الخليج، وبالتـالي فـإن مـشاكله الكثيـرة لا تحل عن طريق استعداء الجانب العربي في الخليج.

□ □ □



هنا لا بد من التوقف قليلا واستجلاء "نصيحة" التفكير السياسي الجديد في الخليج، الداعي إلى اقصاء إيران، عن طريق فتح ابواب آسيا الوسطى امامها من جهة، وادخال تركيا من جهة ثانية إلى لعبة التوازن الخليجي في منطقة الآسيوي - الإسلامي القديم.

لقد وفرت حرب الخليج لتركيا فرصة للعودة إلى الشرق الأوسط من البوابة التاريخية نفسها التي اغلقت في وجهها عند انهيار الامبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. فخمسة قرون من الحكم التركي في العالم العربي، وسيطرة السلطنة العثمانية على تخوم واسعة تحت مظلة الخلافة الإسلامية ، لم يتمكن من محوهما نصف قرن التتريك الاتاتوركي ولا من العلمانية الغربية، ولا من الايحاءات الاوروبية، ولا من التودد الأمريكي، ولا من التحالف الاطلسي. فالطعم العثماني الإسلامي ما زال تحت اللسان، وما زال لعاب الاتراك يسيل له، منذ ان انكفأ مصطفى كمال أتاتورك بجمهوريته الحديثة إلى آسيا الصغرى.

وهنا لا بد للتاريخ ان يتداخل مع السياسة، إذ ليس هناك تخطيط سياسي ثابت بمعزل عن العلاقات التاريخية ورواسبها، ينزوي بعيدا عن الواقع الجغرافي وتبعاته. فالمقارنة بين تركيا وايران في علاقاتهما مع العرب، تصبح واردة إذا اردنا ان نميز الفروقات بين هاتين العلاقتين، ومدى احتمالات نجاح الواحدة وفشل الأخرى. وهو تمييز يمسي ضروريا، في حالتنا هذه، لفهم ابعاد السياسة الخليجية وطروحاتها الجديدة.

لقد كانت تركيا جزءا متداخلا في الكيان العربي الإسلامي . كما كانت متداخلة في الجغرافيا السياسية العربية، وفي الحركات العربية الوطنية والقومية، وفي الارث الإسلامي العربي، بشقيه التاريخي والسياسي. بينما كانت إيران - فارس، امبراطورية بعيدة ذات حضارة عريقة قبل الإسلام ، صنعت امتدادها الجغرافي والسياسي كله قبل وصول الإسلام. وعندما دخل الإسلام بلاد فارس، تحول إلى اسلام الاقلية الشعوبية، وباتت تلك البلاد تمثل ذلك الإسلام الذي لم يستطع ان يتوسع خارج حدوده "الفارسية" ليصل إلى اسلام الاكثرية. حتى عند قيام دولة شيعية، كدولة الفاطميين في مصر، ظل النفوذ الفارسي بعيدا عن مصر، والتأثير الفارسي بعيدا عن قلب العالم العربي.

ولئن لم يكن الاتراك، قبل الإسلام، ذوي حضارة أو امبراطورية، تستحق الدفاع عنها، الا انهم استطاعوا بعد الإسلام وبسببه ان يكونوا، ولحدة، ساهم انتماؤهم اثناءها إلى اكثرية الإسلام السني، في ان يصل حضورهم إلى كل زاوية في العالم العربي والاسلامي. وان يكون هذا الوجود مقبولا دينيا، وان رفض سياسيا عند نشوء القوميات في ما بعد. فالاسلام هزم فارس وسيطر عليها. وظل الفرس إلى اليوم يحملون ضغينة هذه الهزيمة. بينما انتصر الاتراك بالاسلام، وظلوا إلى اليوم يتغنون بأمجاده، وان تخلوا سياسيا عن ادعائه.

وعندما جاء الإسلام إلى الاتراك، وحدهم واهلهم ليحكموا شعوب الإسلام العديدة. بينما شرذم الإسلام الفرس واخضعهم لحكم شعوب أخرى. فهزيمة العرب للفرس كانت هزيمة سياسية. وظل الاتراك إلى اليوم يحملون هم ايضا، كما الفرس، ضغينة هذه الهزيمة. لكن الهزيمة السياسية تكون عادة اخف وطأة من الهزيمة الحضارية، وبالتالي يكون التغلب عليها اسهل، وخاصة إذا كان العامل الديني حليفا لها.

فجذور الخلاف العربي - الفارسي قائمة في الاصول الثقافية والحضارية والقومية، المتباعدة والمختلفة للشعبين. والمشاركة والمساهمة في الحضارة الإسلامية لم تغيرا من احقاد العرب والفرس، وتباعدهما قبل الإسلام . والشخصية الفردية للامتين لم يلغ الإسلام منها شيئا ولم يذبها. ولم يحقق العرب عن طريق الإسلام اندماجا عضويا أو وحدويا مع

الفرس، بل استطاع الفرس ان يغيروا الكثير من المفاهيم الاولية والاصلية للاسلام كما جاء به العرب. فلقد كان لبلاد فارس، عبر التاريخ، شخصية مميزة وحضارة مستمرة وحدود مستقرة إلى حد ما. ذلك ان الفرس كأمة، ليسوا ممزقين كالعرب، بين الشعور الوطني القومي والاغراء الإسلامي الاوسع. لقد تخطى الانفصال الجغرافي، مع اللغة والثقافة المميزة للفرس، الشعور الديني المشترك مع العرب وغيرهم من مسلمي العالم. وجاءت المفاهيم السياسية الحديثة لتصعد من حدة الخلافات بين الفرس والعرب، مكرسة عدم الثقة بينهما، ومعمقة خوفهما المتبادل.

اما جذور الخلاف العربي ـ التركي، فقد كانت شيئا مختلفا.

مما لا شك فيه ان تركيا تتشوق، اليوم، إلى دور مشرقي، من خلال وجود دولتين توسعيتين وقويتين طامحتين في المنطقة، هما إيران واسرائيل. وخمسمائة سنة من اصل ألف واربعمائة سنة من التاريخ العربي الاسلامي، ليست فترة بسيطة لكي تنسى خلال سبعين سنة فقط من الانقطاع بين العرب والاتراك. على الرغم من ان السبعين سنة التي مرت، حفلت بانفراط عقد الامبراطورية العثمانية وزوال الخلافة الإسلامية ومرور حربين عالميتين، وعشرات الحروب الاقليمية، الا ان ذلك لا يذكر في حساب التاريخ أو الطموحات التاريخية التي لا تذوي مع الزمن.

وفشلت تركيا المتفرنجة، المتغربة، منذ نشوء الكيانات العربية المستقلة وتأسيس دولة إسرائيل وسقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية في إيران ومحاولتها الانفلاش خارج حدودها، في ان تجد لنفسها خلال نصف قرن ويزيد، دورا غربيا اوروبيا مقبولا، بقدر ما فشلت في اقناع أوروبا والاوروبيين بأنها جزء منها ومنهم. لذلك تحاول تركيا في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها العالم العربي، ان تستعيد تاريخ الخمسمائة سنة الذي انستها اياه سبعون سنة من التغريب غير المجدي.

لقد اكتملت اليوم، بالنسبة إلى تركيا، الدورة التاريخية التي بدأت بنهاية الحرب الكبرى وانتهت بسقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج، مرورا بالحروب العربية ـ الاسرائيلية الخمس، والحرب العراقية ـ الإيرانية التي طالت ثماني سنوات. وباكتمال هذه الدورة سقطت سياسة مصطفى كمال اتاتورك، الداعية إلى انكفاء تركيا إلى الداخل أو التعامل مع أوروبا ، والابتعاد عن العالمين العربي والاسلامي.

فمنذ ان هدأت "عاصفة الصحراء" في الخليج، والتفكير في اوساط صانعي السياسة الأمريكية في واشنطن ـ بتزكية خليجية ـ يتجه إلى اعطاء تركيا دورا أكبر مما لها الآن، في سياسة الشرق الأوسط ، وفي الجزيرة العربية تحديدا. فبعد زوال الخطر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي، تحررت القوات التركية من حماية حدود حلف الاطلسي مع الامبراطورية السوفيتية القديمة. مما اعاد لهذه الحدود حجمها الطبيعي مع دول الجوار التركي. لذلك تتوافر اليوم للقوات التركية، بوجود القواعد العسكرية الأمريكية الضخمة فيها وتجربة استخدامها في حرب الخليج، حرية الحركة. هذا إذا توافرت لها الفرصة، للتوجه جنوبا نحو الجزيرة العربية، في حال تعرض دول الخليج العربي لأي خطر إيراني (بعد ان كان سابقا سوفيتياً)، أو حتى لقلاقل داخلية قد تهدد الانظمة القائمة هناك.

فبدلا من ارسال قوات أمريكية "ملحدة" إلى اراض اسلامية محرم اكثرها على غير المسلمين (ولا سيما ان النقمة الإسلامية لوجود قوات غربية في السعودية ما زالت تتفاعل حتى الآن)، ترسل الولايات المتحدة بالنيابة عنها، قوات تركية مسلمة سنية إلى أرض تعرفها جيدا، وسبق لها ان تواجدت فيها عشرات السنين. فالقوات التركية ظلت في الحجاز وفي اليمن حتى عام ١٩١٨.

وما دام "اعلان دمشق" غير قابل للتنفيذ، ودور مصر العربي والاسلامي معطلا لسنوات قادمة، فإن تركيا تبقى الدولة المسلمة التي حوت آخر خلافة اسلامية في التاريخ، مدعوة للدفاع عن اراض اسلامية في زمن اتفاق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي الاخير. وبذلك يكون المسلمون هم الذي يدافعون عن المسلمين. وتبقى أمريكا بعيدة عن المواجهة العسكرية والاحتكاك المباشر مع العرب، ومع إيران (إذا اعتبرناها هي الخطر) فتحقق واشنطن سياستها في المنطقة بقدر ما تحقق الاطماع التاريخية لتركيا العثمانية ومن دون ان يخدش امريكي واحد.

وقد يكون الدور التركي في هذه المرحلة موجها ضد إيران، في محاولة لردعها عن أي طموحات خليجية. لكن يبقى دورا مرحليا ومؤقتا. فالخطر في ان يكون الامريكيون، في سياق سياسة استراتيجية، راغبين اليوم في ان يمسكوا بسيف السلطان العثماني الطويل، وان تقاعد. وان يحاربوا بجيش "تركيا الفتاة" المسلم، وان اصبح اطلسيا، لا لاحتواء إيران فقط، بل للوقوف في وجه المد الإسلامي والنفوذ الاصولي القادم من آسيا الوسطى، والذي قد يشكل تهديدا لهم منذ ان انهار القيصر السوفيتي وتفككت امبراطوريته.

من وراء هذه التراكمات التاريخية العاتية، تدخل تركيا ساحة الشرق الأوسط من باب الاقليات، بعد ان اتقنت لعبة التوازنات معهم عبر تاريخها العثماني الطويل. فمن جهة هناك الصراع الاذربيجاني - الارمني، والذكريات الارمنية المريرة في التاريخ التركي، ومن جهة ثانية هناك القضية الكردية ومضاعفاتها الخطيرة والمباشرة على الوضع الداخلي التركي. ومن جهة أخرى، هناك تركة الصراع التاريخي بين إيران الفارسية الشيعية وتركيا العثمانية السنية، وان استعملت في تعريفاته اليوم، مفردات أخرى. هذا الصراع سيكون الخليج ساحته الامامية، وآسيا الوسطى ساحته الخلفية. وقد يصبح العرب وقوده. فعندما تفتح أمريكا هذه الابواب لتركيا، بعد ان علاها الصدأ ثلاثة ارباع القرن، تكون دورة التاريخ قد اكتملت، إذ تستدير تركيا نحو الإسلام معطية ظهرها لاوروبا، بعد ان تعبت من احتقار الغرب، واهماله لها.

❑ ❑ ❑

لكن منذ متى بدأ البحث العربي عن صيغة لتغيير المسار الإيراني في الخليج؟

منذ ان جاءت الثورة الإيرانية باسم الإسلام حاملة المصاحف والسيوف، ودول الخليج العربي تعيد النظر في المسلمات التي تعاملت بها ابان حكم الشاه. لقد اصبح الخليج منطقة مستهدفة ايرانيا. وكانت بلاد فارس منذ فجر التاريخ تتطلع جنوبا نحو الجزيرة العربية. فمنذ ما قبل الإسلام وحتى هزيمتها في معركة القادسية، لم تغز فارس ولم تحتل الا شواطئ الجزيرة العربية في البحرين وعمان واليمن. وظل عرب الجزيرة يقاومون الغزو والتوسع الفارسيين منذ أيام الجاهلية حتى استقرار الحكم الاموي في دمشق. وظلت طموحات دولة الفرس التوسعية محصورة في حدودها الغربية والجنوبية. ولم تتطلع فارس قط نحو الشمال أو الشرق.

وجاءت إيران الحديثة، وريثة اطماع فارس القديمة، لتؤكد الواقع التاريخي. لقد تطلع الشاه رضا بهلوي غربا واقتطع عربستان مقتلعا اياها من جذورها العربية، وضمها إلى امبراطوريته الإيرانية . وجاء بعده ابنه الشاه محمد رضا بهلوي وتطلع جنوبا مطالبا بالبحرين ومقتطعا الجزر العربية الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، من اصحابها العرب. ولم يتطلع أي منهما إلى شبه القارة الهندية شرقا، ولا إلى افغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية (السوفيتية السابقة) شمالا. كان محور الهيمنة الفارسية - الإيرانية يدور دائما حول القوس العربي الممتد من العراق شمالا إلى عمان واليمن جنوبا. وجاءت ثورة الخميني الإسلامية لتمسك بالدورة التاريخية نفسها من جديد.



لذلك لم يكن ممكنا تصدير الثورة الإيرانية الا جنوبا. فالاتجاه نحو باكستان غربا تحول دونه بلوشستان المنقسمة بين إيران وباكستان والمهددة بالانفصال دائما. والاتجاه ذاك الوقت نحو افغانستان، المحتلة من قبل السوفيت والجمهوريات السوفيتية الإسلامية شمالا، ليس ممكنا، لأن اسلام الاتحاد السوفيتي أمر يصعب لختراقه من كابول إلى طشقند حتى باكو، لأن لختراق هذا الإسلام معناه، في حينه، الاخلال بموازين اللعبة الدولية. لذلك لم يكن هناك من سبيل امام ثورة الخميني الإسلامية الإيرانية الا ان تتجه جنوبا نحو دول الجزيرة العربية. فجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية لم تكن في وضع تستطيع فيه ان تستجيب لدعوة الثورة الإسلامية، ولا ان تفهم مضمونها.

كل هذا قد تغير بعد حرب الخليج وتفكك الامبراطورية السوفيتية وسقوط الشيوعية. وقد وفرت هذه المتغيرات الفرص لدول الخليج للبحث عن سياسة بديلة تجاه إيران، قد تدفع هذه الاخيرة إلى تغيير مسارها بالنسبة إلى طموحاتها في شبه الجزيرة العربية. فالقلق العربي لفكرة تقسيم العراق، بكل ما يمكن ان يحمله من نتائج سلبية على الدول الخليجية، وازدياد القوة العسكرية الإيرانية بمشترياتها الجديدة من السلاح السوفيتي، والرعونة الإيرانية في التهديد بهذه القوة عن طريق لحتلالها جزيرة أبو موسى مؤخرا، كل ذلك دفع الخليجيين إلى اعادة التفكير في المسلمات التي كانت دولهم تبني عليها سياستها تجاه إيران حتى السنوات الاخيرة.

لقد ادركت معظم دول الخليج، ان الفراغ الذي نتج عن هزيمة العراق بعد حرب الخليج، هو الذي دفع إيران - تحقيقا لطموحاتها التوسعية القديمة - إلى سياسة لوي الذراع الخليجية الجديدة. كل هذا يحدث في الوقت الذي تنشغل الدول العربية في المشرق بمفاوضات السلام في الشرق الأوسط والاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي الجديد، وتنشغل مصر والجزائر وتونس بالمد الاصولي وهجمات الجماعات الإسلامية على الانظمة هناك، وتنشغل ليبيا بقضية "لوكربي" والحصار الغربي المفروض عليها. كل هذه الأسباب مجتمعة، ولا سيما تقسيم العراق، ستنفخ الروح في الثورة الإيرانية، التي ستغذي المد الإسلامي الاصولي في دول الخليج، الذي هو أكثر خطراً على الانظمة الخليجية من القوة العسكرية لايران.

لذلك بدأت دول الخليج تعطي اهتماما كبيرا لاحداث آسيا الوسطى واوضاع الجمهوريات الإسلامية فيها، مستندة في ذلك إلى السوابق التاريخية، التي تشير إلى انه إذا كانت إيران منشغلة بحدودها الشمالية والشرقية، فإن اهتمامها بحدودها الجنوبية، سيضعف. وبالتالي، كلما تورطت إيران وانشغلت بأحداث افغانستان وطاجيكستان واذربيجان وسواها من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، خفّ خطرها على الخليج العربي. وقويت المصالح الإيرانية في تلك الجمهوريات، كلما اعارت إيران اهتماما أكبر لتصدير مفاهيمها الثورية الإسلامية اليها، وهي الدول التي قد تكون أكثر تقبلا لهذه المفاهيم من دول الخليج نفسها. وكلما استدارت إيران شمالا نحو آسيا، وحققت بعض النجاحات فيها، ضعف اهتمامها بالاستدارة جنوبا نحو الخليج، الذي يصعب تحقيق أي نجاح فيه.

* * *

هذه السياسة، في حال امكانية تطبيقها، تعني ان على دول الخليج ان تعمل في اتجاهين. الأول : إيران. والثاني: تركيا.

في الاتجاه الايراني، عليها ان تقنع طهران ان مصالحها الحيوية ومناطق نفوذها الاساسية هي في آسيا الوسطى، حيث لن تجد مقاومة أو معارضة كبيرة لها، وخاصة ان الجمهوريات الإسلامية هناك، بعد سبعين سنة من الحكم الشيوعي والسيطرة السوفيتية، متلهفة إلى اقامة علاقات مع دول الجوار الاسلامي، ومحتاجة إلى أي نوع من انواع المساعدات،

ومتعطشة إلى الاستثمار الاجنبي، وهي التي تملك النفط والذهب والقطن، وبالتالي تملك المواد الخام التي توفر عناصر النجاح لمشاريع التنمية. كما عليها ان تدفع هذه الجمهوريات نحو التعاون مع ايران، وتقنعها ان لها مصلحة استراتيجية في السير بهذا الاتجاه، عن طريق اقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية معها. وايران هي الدولة المؤهلة، بحكم غناها النفطي، ان تلعب دورا أهم من تركيا في مشاريع التنمية. وتأمل دول الخليج، ان نجاح هذه السياسة، قد يدفع الاذى الإيراني عنها.

في الاتجاه التركي، تحاول دول الخليج ان تقنع انقرة، ان الفراغ الذي خلفته العراق بهزيمتها في حرب الخليج، لا يمكن ان يترك لايران وحدها لتملأه، وخاصة ان القضية الكردية، التي افرزتها الحرب، هي الاخطر على تركيا من أي بلد آخر معني بها، وخاصة إذا استقرت الاوضاع على الارض، كما هي اليوم، وانتهت إلى قيام وطن كردي نواته شمال العراق، واطرافه تترامى في إيران وتركيا. هذا الوضع يجب ان يدفع تركيا إلى لعب دور أكبر في التصدي للدور الإيراني وذلك في الخليج وفي آسيا الوسطى.

وسياسيو الخليج يعرفون ان هناك استراتيجية واحدة في هذا المجال، تتجه إلى اشغال كل من إيران وتركيا في آسيا الوسطى، بحيث تتعاونان معا - مثلا - في حل الخلاف بين اذربيجان وارمينيا (وان بدون نجاح) لأن لهما مصلحة مشتركة في ذلك، وتتنافسان على النفوذ في بقية الجمهوريات الإسلامية. وبالتالي ينتقل الصراع من كونه عربيا - ايرانيا في الخليج، إلى كونه تركيا - ايرانيا في آسيا الوسطى. فروسيا (والى حد أقل إيران) تريد ان تبعد تركيا عن لعب دور محوري هناك، لأن روسيا تريد ان تحمي أمن حدودها، ومرافئها ومصالحها الاقتصادية والاقليات الروسية التي تعيش في اذربيجان وباقي الجمهوريات الإسلامية. وتركيا تستطيع ان تعلب على مصالح جارتيها معا.

لكن روسيا قد تجد في إيران الحليف الأقل خطرا عليها من تركيا، والاقرب إلى مصالحها. فكونها اليوم المصدر الاساسي للتسلح الإيراني، فإن مصلحتها تقضي بتعزيز الاهتمام الإيراني باستقرار آسيا الوسطى، فتتولى إيران الحفاظ على أمن حدود روسيا الجنوبية، مقابل تعهد روسيا الاستمرار في تزويدها بالسلاح. وحتى لا ينضب مصدر السلاح الوحيد لايران اليوم، عليها ان ترعى المصالح الروسية. وخاصة ان روسيا لم تعد دولة عظمى ذات عقيدة سياسية مغايرة تهدد سلامة النظام الإيراني وتوجهاته.

في الوقت نفسه، كلما دفعت تركيا إلى لعب دور في آسيا الوسطى، وجدت ان نفوذها قد لتسع في العالم الاسلامي، هذا النفوذ الذي ظلت محرومة منه منذ سقوط الامبراطورية العثمانية وقيام الكمالية العلمانية فيها، قبل سبعين سنة. وستضطر تركيا إلى القيام بدورها الإسلامي الجديد لتوازن بينها وبين المصالح الإيرانية والدور الإيراني الطاغي في العالم الإسلامي. وسياسة تركيا في "التصدي الخجول" لايران، ستجعلها تقف في وجه أي هيمنة ايرانية في الخليج، بقدر ما ستجعل إيران ترقب سياسة تركيا في تلك المنطقة بقلق شديد.

لذلك تدرس دول الخليج طموحات تركيا في القفقاس وآسيا الوسطى، لاعتقادها، ان تركيا - عضو حلف الاطلسي، والعضو المرشح مستقبلا لدخول سوق المجموعة الاوربية - قد منعت من قبل أمريكا والدول الاوروبية نفسها من التدخل في البوسنة ومن لعب أي دور في الصراع الدائر في البلقان اليوم، وهي الدولة المؤهلة للتدخل اصلا بحكم علاقاتها التاريخية منذ حربي البلقان الأولى والثانية بين عامي ١٩١٢ و١٩١٣. فحرمان تركيا من هذا الدور نتيجة للضغوط الأمريكية والاوروبية، والذي التزمت به الحكومة التركية، على الرغم من الطلبات الملحة لعدد من الاحزاب التركية

للتدخل إلى جانب مسلمي البوسنة، قد اعطاها ذريعة للمقايضة. هذه المقايضة - التي شجعها الغرب - تنص على اطـلاق يد تركيا في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، ذات الشعوب التركية، للحد من نفـوذ كـل مـن إيـران وروسـيا. فالغرب على استعداد لدعم هذا التوجه التركي الجديد، ما دامت تركيا تتطلع باتجاه آسيا، وليس باتجاه أوروبا. فقد كان هـذا هو الثمن الذي دفعته تركيا، وفي الوقت نفسه كان الجائزة التي نالتها. فقد اعتبر الغرب ان في هذه السياسة الجديـدة، التـي تعيد لتركيا منطقة نفوذ تقليدية لها في آسيا الوسطى والجزيرة العربية، فرصة يجب ان لا تفوت. على هذا الاسـاس تـشجع اوساط خليجية التركي الجديد، وخاصة إذا أبعد المخططات التركية عن سورية، لاعتقاد هذه الاوساط انـه كلمـا تقاربـت دمشق وانقرة، ابتعدت دمشق عن طهران. لذلك، فإن أي تقارب بين تركيا وسورية، وخاصة فيما يتعلـق بمـسألتي الميـاه والقضية الكردية، هو أمر تتحمس له دول الخليج. وهي حماسة تأمل الـدول الخليجيـة ان تـدفع سـورية إلـى موازنـة مصالحها، بين ابقاء تركيا على حدودها الشمالية في حالة رضا، وبين ابعاد إيران عن الخليج.

هذا النوع من التفكير يسيطر على مجموعة من السياسيين الخليجيين خوفا من تقـسيم العـراق الفعلـي وعزلتـه العربيـة والدولية والفراغ الناتج عن هذا الوضع. وخوفا من ان يدفع هذا الوضع إيران إلى التفرد بملء هذا الفراغ. ويبقى الخـوف الأكبر والاهم، متمثلا في ان تدفع الظروف الدولية الحالية والمتغيرات السريعة في السياسة الغربية إلـى تحقيـق تقـارب إيران - عراقي حقيقي، يقع الخليج بمقتضاه في قبضة محور طهران - بغداد، وهو الذي عانى الامرين من مواجهة كـل منهما على حدة: فكيف بهما مجتمعتين!

□ □ □

ان رياح الخوف التي تهب من جديد على الخليج العربي اليوم، هي التي دفعت دوله إلى التفكير في سياسـات بديلـة مـن الواقع الذي تعيشه. فالافكار المطروحة، ما هي في الواقع الا محاولة للاستعانة بالمتغيرات الدوليـة التـي حـصلت فـي السنوات الثلاث الاخيرة، مستخدمة سرعتها، للحسم بين ما هو ممكن ان يتحقق منها، وما هو مستحيل.

فالعدو بالنسبة إلى الخليج لم يعد وهميا، بل اصبح عدوا معروفا، علني المقاصد، مدججا بالسلاح وواضـح الاهـداف. أمـا الصديق فلم يعد يهم الخليجيين من هو.

٢- إيران وتركيا

مصالح ومطامع

لعل تفسير الازمة القائمة اليوم بين دولة الامارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، طنب الكبـرى وطنـب الـصغرى وابو موسى يبدأ من السؤال التالي: كيف تتفق واين تصطدم المصالح الإيرانية والمصالح العربية في الخليج؟ لكن قبل هـذا السؤال لا بد، أولا، من تحديد هوية الدور الإيراني ودوافعه الحقيقية، استنادا إلى السوابق التاريخية والحقـائق الجغرافيـة التي تؤثر في احداث اليوم وتضغط عليها.

□ □ □

ان الصراع على احتلال المركز الاقوى والاهم في الخليج، ليس وحده العامل الحاسم في كل الذي يحدث اليوم بين إيـران وعرب الخليج. فالوضع الجغرافي، مثلا، لا ينفرد بتقرير دور إيران الان، كما كان ينفرد بتقريره في الماضـي. إذ لـيس من قبيل الصدفة ان يكون الاعتقاد التاريخي السائد لدى الايرانيين ان الخليج "بحيرة فارسية" وان دورهم الحالي مـا هـو الا

استمرار لدورهم التاريخي السابق. فكل حاكم لبلاد فارس كان يتطلع إلى الخليج. والظروف الداخلية لهـذا الحـاكم أو ذاك ـ وخاصة إذا كانت مريحة ـ هي التي كانت تقرر حجم الدور الذي يمكن لايران ان تلعبه في الخليج، بقـدر مـا كانـت الظروف الخارجية تحد أو تدفع بهذا الدور إلى مداه الاضيق أو الاوسع.

فمن قبل ان تبدأ اهتمامات الشاه السابق بالخليج، اثر ثورة العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨، التـي أطاحـت بالنظـام الملكـي، شريكه في حلف بغداد، كانت علاقات إيران بمعظم الدول العربية علاقات ودية، بما في ذلك مصر وسـورية. حتـى انهـا ايدت مصر ضد إسرائيل وفرنسا وبريطانيا في حرب السويس عام ١٩٥٦ التي عرفت "بالعدوان الثلاثي". ذلـك ان إيـران كانت تشعر ان وضعها في الخليج سليم، ما دامت الملكية قائمة في العراق. كل ذلك تغير بعـد ١٤ تمـوز ١٩٥٨، حـين خافت إيران ان تؤدي الثورة العراقية إلى (دومينو) تنتقل إلى دول الخليج، فتطيح بالانظمة "الرجعية" هناك.

ومنذ ذلك الوقت والعلاقات العربية ـ الإيرانية تسير من سيء إلى اسوأ. وكانت هذه العلاقات تزداد سوءا كلما اتسع مـد القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر وأحزاب اليسار في العالم العربي. ولم يقتصر الخلاف مع إيـران علـى الـدول "التقدمية ـ الثورية"، بل تعداها إلى الدول الثلاث. ولم يسو هذا الخلاف الا في العام ١٩٦٨. الا انه ما لبث ان تجـدد مـع السعودية حول السيادة على جزيرتي "فارسي" و "عربي" التابعتين لها، واللتين تطالب بهما إيران. ولم يحـل هـذه الخـلاف الا عند استقلال دول الخليج في العام ١٩٧١، حيث تنازلت السعودية عن جزيرة "عربي"، الاقرب إلى الـساحل الفارسـي، لايران، واحتفظت بالسيادة على جزيرة "فارسي" الاقرب إلى سواحلها.

ثم كان احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١، بعدما كـان الخـلاف حول البحرين قد سوي باسقاط المطالبة الإيرانية بها، اثر استفتاء دولي باشراف الأمم المتحـدة، اعلنـت البحـرين بعـده استقلالها في ١٤ آب ١٩٧١. وقد جاء هذا الاحتلال بمثابة رد على الذين كانوا يقولون ان إيران لن تلجأ إلى القوة فـي حـل خلافاتها مع العرب. ولم يكن قد سبق لايران ان تحدثت عن حقوقها التاريخية المزعومة في الجـزر العربيـة الـثلاث، الا بعد ان سويت قضية المطالبة بالبحرين. وكأنها ارادت بهذا العمل ان تعوض من خسارتها بالتنازل عـن البحـرين. وكـان التوقيت الإيراني لاحتلال الجزر بارعا. إذ حدث قبل شهر تماما من انسحاب بريطانيا نهائيا من الخلـيج، أي فـي الوقـت الذي لم تكن تستطيع فيه لندن القيام بأي اجراء عسكري مضاد (على افتراض انها كانت ترغب فيه أو قادرة عليـه) وكـان هذا أول احتلال حقيقي لاراضي دولة من قبل دولة أخرى، منذ الحرب العالمية الثانية.

وفشل الايرانيون في فهم الاستياء العربي من عملية الاحتلال، وخاصة ان ردات الفعل العربية على هـذا الامـر، جـاءت كعادتها، مختلفة ومتناقضة ومتباعدة، تماما كما فشلوا من قبل في فهم عمق الاستياء العربي عندما ألغى الشاه الاتفاق حـول شط العرب مع العراق، والمعمول به منذ ٤ تموز ١٩٣٧، واستمر ساري المفعول إلى ان الغته إيران من طرف واحد فـي ١٩ نيسان ١٩٦٩، وكان سببا مباشرا ومعلنا لنشوب الحرب مع العراق بعد عقد كامل من الـزمن. إلـى ان كـان اتفـاق الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥، المذل للعراق، والذي رضخت فيه للامر الواقع، إذ قبلت بتخطيط حدودها النهرية مـع إيـران حول شط العرب بموجب الشروط الايرانية، لقاء وقف المساعدة الإيرانية للاكراد بزعامة المـلا مـصطفى البرزانـي، وانهاء التمرد الكردي ضد النظام البعثي في الشمال العراقي. وقامت الحرب بين البلدين بعد ذلك بخمس سـنوات، وكـان هدفها المعلن، أيضاً، الغاء هذا الاتفاق.

وجاء الانسحاب البريطاني من الخليج ومضاعفاته، ليوفر لايران الأسباب الكاملة للسيطرة والتدخل. فقد كانت إيران تعتبر نفسها، وحدها، الدولة المؤهلة لملء الفراغ العسكري والسياسي الذي تركته بريطانيا، وخاصة في وجه المنافسة الأمريكية - السوفيتية في المنطقة. وبات في اعتقادها تاليا، ان أمن الخليج هو مسؤوليتها منفردة، وعلى دول الخليج ان تقر وتقبل بهذا الدور وان تتعاون، أيضاً، معه. فراح الشاه يتصرف وكأنه صاحب الحق الوحيد، والوريث الشرعي لمصالح بريطانيا والغرب في الخليج، معتمدا على امور ثلاثة:

اولها: العجز العربي المتأصل في انظمة خليجية ضعيفة، لا تملك الكثافة البشرية ولا السلاح، وان ملكت النفط والمال. الى جانب عالم عربي لا يملك قوة الموقف الموحد ولا السياسة الواضحة في هذا المجال.

ثانيها: كون القوة العسكرية الإيرانية ، ذات التسليح الأمريكي - الغربي الحديث، هي الابرز والأقوى في المنطقة.

ثالثها: القوة الممثلة في الجالية الإيرانية الضخمة، المنتشرة من الكويت شمالا حتى رأس الخيمة جنوبا، والتي تشكل طابورا خامسا لأي نظام حاكم في طهران.

فعن طريق استخدام القوة العسكرية وتحريك الجاليات المدنية، كانت إيران تعتقد انها تستطيع تحقيق اغلب مطالبها، وربما مطامعها. يضاف إلى ذلك اعتبار إيران لنفسها انها الدولة الحامية للشيعة، من العراق شمالا إلى عمان جنوبا، مما كان يسيء باستمرار إلى ولاء الشيعة في الجزيرة العربية ويقحمهم، بالاكراه، في عملية المطامع الايرانية، ويعرضهم لحملات تشكيك دائمة في وطنيتهم الخليجية وعروبتهم.

وهكذا ظل كل ما في العلاقات العربية - الإيرانية ينذر بالخوف، ولم يزل هذا الخوف بزوال الشاه. إذ كان الخوف العربي في عهده خوفا جغرافيا. وعندما جاءت الثورة الإسلامية، تضاعف هذا الخوف، واصبح خوفا دينيا تدفعه طموحات جغرافية. وما كان تناسي العرب لخوفهم، خلال فترة قصيرة تزامنت ما بين سقوط الشاه وتولي الخميني السلطة، الا تفاؤلا منهم. لكن سرعان ما اغتال الايرانيون التفاؤل العربي ببراعة فريدة، عندما عاد الخميني إلى المطالبة بالبحرين كجزء من إيران، اما مباشرة أو عن طريق تصريحات لمجموعة من آيات ا ، ابرزها، تصريحات آية ا الخلخالي الشهيرة، ولا سيما عندما جرت محاولة قلب نظام الحكم في البحرين عام ١٩٨١.

ونسي نظام الثورة الإسلامية في إيران، ان الشاه لم يسقط المطالبة بالبحرين مجانا. بل انه استعاض منها باحتلال ثلاث جزر عربية، هي: طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لراس الخيمة، وابو موسى التابعة للشارقة. وصعق العرب من كون تجديد المطالبة "بفارسية" البحرين يحصل في عهد الثورة الإسلامية التي هللوا لها انتصارا وفرحا واعجابا. فهم عندما طالبوا باعادة الحق الذي اغتصبه الشاه (الطاغية الذي اسقطته الثورة) جاء جواب آيات ا الحاكمين في طهران: ان هذه الجزر هي فارسية وستبقى فارسية. واصبح منذ ذلك التاريخ للقوة الإيرانية - الشاهنشانية والخمينية - ثقل مبني على العجز العربي المتأصل، وعلى القدرة الدولية في استغلال هذا العجز الدائم. الا انه بين الهاجس الإيراني بالتوسع، والخوف العربي منه، خيط رفيع يفصل بين الضعف العربي والرعونة الفارسية.

لذلك ما ان هدأت رياح "عاصفة الصحراء"، حتى تطايرت رمالها من جديد في الخليج، بعد حرب ما زالت تجر فصولا، ولم يمر على انقضائها ثلاث سنوات. فالصحراء الخليجية تهدد اليوم بانفجار بين دولة الامارات العربية المتحدة وإيران، قد تؤدي إلى "عاصفة" جديدة، لين منها العاصفة الأولى . هذه الازمة هي مشكلة الجزر الثلاث بين البلدين، التي عامت

على سطح الازمات الملحة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي اليوم، والتي كانت نتيجة مباشرة لمخلفات حرب الخليج.

وكانت الازمة قد بدأت حين قامت إيران في نيسان ١٩٩٢ بطرد مجموعة من العمال الاجانب والمعلمين العرب من جزيرة أبو موسى، الذين كانت ترسلهم الشارقة إلى هناك للعمل في الجزيرة. وكانت حجة إيران في طرد هؤلاء انهم غير حاصلين على تأشيرات دخول ايرانية، وانها تريد تنظيم امور "السيادة المزدوجة" على الجزيرة. وابو موسى جزيرة تتقاسم السيادة عليها إيران والشارقة (الامارات) كما تتقاسمان نفطها وعائداته. فحين دخلت دولة الامارات العربية المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، عند استقلالها عام ١٩٧١، كان هذا الاستقلال ناقصا جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعيين لامارة رأس الخيمة، ونصف جزيرة أبو موسى التابعة لامارة الشارقة، والتي صار لها وضع خاص بحكم مبدأ "السيادة المزدوجة".

وقد قبلت الامارات في حينه هذا الاستقلال الناقص، لأنها كانت دولة ناشئة ذات تركيبة دستورية هشة وفريدة من نوعها، غير قادرة على التصدي لجارة قوية. بالاضافة إلى ان بريطانيا، الدولة المستعمرة، كانت في عجلة من امرها للانسحاب، ولم يكن يهمها، لا من قريب ولا من بعيد، ان تقضم إيران جزيرة من هنا وجزيرة من هناك، مما ليس من حقها. إلى جانب ان بريطانيا ارادت ان ترضي شاه إيران بالتنازل عن هذه الجزر للحفاظ على مصالحها في بلاده، ولو كان ذلك على حساب الامارات، الدولة التي كانت بريطانيا، وما زالت، تعتبر الأكثر رعاية لها ولمصالحها.

الا ان الأهم في هذه الصفقة، ان التخلي عن الجزر كان له ثمن، وهو الأفدح، إذا وضع في اطاره التاريخي، ذلك ان اعتراف إيران الشاه بدولة الامارات في حينه، يعود إلى ان الاخيرة كانت بحاجة ماسة إلى الاعتراف الإيراني بها للحفاظ على كيانها الجديد المستقل. إلى جانب خوف الدولة الفتية من النفوذ البشري الإيراني المتمثل في الجاليات الإيرانية الكبيرة في مدنها. ففي لحظة من لحظات غضب الشاه المحتملة، سيندفع هذا الاخير، إلى تحريك جحافل مواطنيه في داخل الامارات، مزعزعا الاستقرار في دولة ما زالت تحبو في مجالات البناء الداخلي والعلاقات الدولية. إلى جانب الخوف من القوة العسكرية الإيرانية التي لم تكون بريطانيا (ولا غيرها) قادرة في تلك الايام على ردعها - ولا اليوم. فكان مبدأ الاعتراف لقاء مبدأ التنازل والنفوذ. وعندما سقط الشاه، لم يسقط مبدأ التنازل، واستمر النفوذ بأشكاله الثورية والاسلامية الجديدة. وبقي الاعتراف.

ووقعت الإمارات في أول خطأ لها في مواجهتها لازمتها الجديدة مع إيران، بعد احتلالها لجزيرة أبو موسى، حيث عتمت على هذا الخبر في اعلامها لمدة تزيد على ستة أشهر، حرصا منها على هذا الخبر في اعلامها لمدة تزيد على ستة اشهر، حرصا منها على احتواء المشكلة عن طريق السكوت عليها، لعلها تحل بالتي هي احسن، وحرصا منها على عدم خلق مشكلة مع إيران، وخاصة في الوقت الذي ما زالت فيه مضاعفات حرب الخليج تزداد فصولا. ولما لم يجد الصمت، اعلنت الامارات غضبتها، وبدأت حملة احتجاج عربية ودولية واسعة على السياسة الايرانية، مطالبة بعودة سيادتها على الجزر الثلاث بكاملها، وليس سيادتها على نصف جزيرة أبو موسى وحدها. واعتبرت الامارات ان الجزر الثلاث مغتصبة، أكانت سلمت طوعا أم كرها، لايران عند الاستقلال.

ولم تول دول الخليج أهمية واضحة لهذا الخلاف عند بدايته، لاسباب عدة. منها ان موضوع جزيرة أبو موسى، موضوع فريد من نوعه. فهي جزيرة ذات سيادة مشتركة بين إيران والشارقة، جرى الاتفاق على وضعها عند توقيع وثائق استقلال دولة الامارات، يتم بموجبها تقاسم البلدين عائدات نفطها، ويدخلها ويعمل فيها مواطنو البلدين. وقد استمرت هذه التجربة "بنجاح" طوال عشرين سنة من دون شكاوى علنية معروفة، إلى حين وصول اعداد متزايدة من الاجانب إليها عن طريق الشارقة من دون تأشيرات ايرانية، فعمدت إيران إلى توقيفهم، ومن ثم طردهم من الجزيرة، دون ان توقف وصول مواطني دولة الامارات. ولفرادة هذا الموضوع وخصوصيته الاماراتية - الإيرانية لم تشأ دول الخليج ان يكون لها، بادئ الأمر، رأي في هذه الازمة.

سبب آخر، يتمثل في ان تصعيد التوتر في العلاقات بين إيران والامارات، لم يكن في مصلحة الخليج، وخاصة بتوقيته. فقد تزامن مع توتر آخر في العلاقات السعودية - الإيرانية، وجاء في وقت ما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من غياب سياسة اقليمية واضحة بعد حرب الخليج. إلى جانب ان الامارات لم تستشر احدا من زملائها في مجلس التعاون الخليجي قبل ان تثير علنا موضوع خلافها مع إيران، ولم يكن هناك أي تنسيق - كما هو مطلوب عادة - في امور بهذه الخطورة.

لكن دول التعاون الخليجية كانت قد بدأت تدرك، ان تصاعد الخلاف حول الجزر الثلاث بين إيران والامارات، واستمراره لفترة زمنية طويلة، قد يؤدي إلى احداث تغييرات اساسية في العلاقات الخليجية - الإيرانية، وهي علاقات حذرة بطبيعتها عبر التاريخ، بقدر ما يفتح ثغرة في العلاقات الخليجية - الخليجية نفسها، التي ليست في مصلحة أحد من دول الخليج في الظروف الراهنة. لذلك بات الجميع يقفون على لغم موقوت قد يعرض الخليج كله للانفجار، إذا لم يجر السعي إلى احتوائه فورا.

لذلك ساد الظن في دول الخليج ان الامارات تطرح موضوع الجزر الثلاث بهذا الزخم، كونها مدفوعة أو محكومة باعتبارات ومصالح قوى خارجية، لا دور لها فيها الا خلق الذريعة أو المبرر. وعزز هذا الظن ان التوقيت الذي تم فيه اختيار ردة الفعل الاماراتية المتأخرة ستة اشهر، كان توقيتا يناسب ادارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الجديدة، التي كانت قد اعلنت عن سياسة جديدة لها في الخليج، هي "الاحتواء المزدوج"[١] لكل من إيران والعراق. ويذهب الظن أيضاً ببعض المشككين في الدول الخليجية، إلى انه لو كانت الامارات جادة في مطالبتها باستعادة الجزر الثلاث، لكانت طالبت باستعادتها وتحريرها خلال حرب الخليج، وجيوش العالم الغربي كلها في أراضيها وحولها. فإذا كان من حق الكويت ان تطالب بتحريرها من الاحتلال العراقي، فمن حق الامارات أيضاً ان تطالب بتحرير جزرها من الاحتلال الايراني، وقد مضى على هذا الاحتلال أكثر من عشرين سنة ولو فعلت الامارات ذلك في حينه، لكانت على الأقل قد امتحنت الموقف الأمريكي - الغربي من سيادتها، كما امتحنته الكويت.

[١] راجع النهار ٨/ ١٠/ ١٩٩٣.

واذا كان الرد على هذا التشكيك، ان إيران لم تكن احتلت، في ذلك الحين، النصف الاماراتي من جزيرة أبو موسى، وبالتالي فالقضية لم تكن مطروحة بالاصل، فماذا سيكون الرد على التساؤل حول مطالبتها اليوم بالجزر الثلاث مجتمعة، وعدم مطالبتها بالجزء التابع لها من أبو موسى فقط، والذي يجعلها تعود إلى الوضع الذي سبق الأمر الواقع، الحالي؟

ولتفادي المشي على الالغام، ادركت دول الخليج ان احتواء المشكلة يبدأ بالاعتراف بوجود هذه المشكلة أولا ، ومن ثم وضع سياسة مشتركة لاقناع الطرفين ان التفاوض هو الطريق الوحيد لحلها. ذلك خوفا من استغلال هامش التحرك الإقليمي الذي تملكه الدول الصغيرة، (وغالبا ما تدفع ثمنه) وقد اصبحت تلك الدول، بعد حرب الخليج، أداة أكثر طواعية في ايدي النظام الآحادي الجديد في العالم.

وبما أنه ليس من مصلحة الطرفين - الخليجي والايراني - تصعيد الازمة السياسية الحالية، وخاصة ان المشكلة مشكلة حدودية بالاساس، وان أي تأخير في حلها قد يجعلها مشكلة وطنية، تثار بواسطتها النعرات القومية والاقليمية والطائفية الضيقة، كما حدث لمشكلة الحدود الحالية بين العراق والكويت. على هذا الاساس شجعت اطراف خليجية متعددة، الحوار بين الامارات وايران توصلا إلى حل مأمول. فكان بداية، لقاء وزير خارجية الامارات راشد عبد ا النعيمي ووزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي، في المؤتمر الإسلامي في باكستان في ايار ١٩٩٣. وعم شيء من التفاؤل بعد هذا اللقاء، عندما قام ولايتي، بعد الانتهاء من المؤتمر الإسلامي بزيارة إلى دول الخليج، بما فيها الامارات، حيث اعطى الانطباع بأنه لم يعد هناك داع لاثارة هذه القضية في المحافل الدولية، وان تسوية ما حولها، ممكنة بين البلدين.

لكن الوضع انتكس فجأة عندما الغى الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشؤون الخارجية الاماراتي (وابن رئيس الدولة الشيخ زايد) زيارته الرسمية المقررة لايران في ١٣ ايلول ١٩٩٣، والتي سبق ان اتفق عليها عند زيارة ولايتي لأبو ظبي في ايار ١٩٩٣. اما أسباب الغاء زيارة الوزير الاماراتي، فتعود إلى ان المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الذي اجتمع في الدوحة بقطر في ٧ ايلول ١٩٩٣، اصدر بيانا أكد فيه تأييده لدولة الامارات العربية المتحدة "في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث"، وكلف وزير الخارجية الاماراتي راشد عبد ا النعيمي مهمة الاتصال بايران باسم مجلس التعاون ككل، داعيا إلى استئناف المفاوضات لانهاء النزاع حول الجزر الثلاث بالطرق الدبلوماسية، وان هذا التكليف يشمل ابلاغ طهران الموقف المبدئي الذي يفيد، ان تحسين وتطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون يتوقف على ما ستتخذه السلطات الإيرانية من اجراءات لانهاء ازمة الجزر.

وجاء الرد سريعا من إيران، حيث اعتبرت ان بيان مجلس التعاون هو استباق للمفاوضات وتأكيد لحق لم تسلم به، وتهديد بموقف جماعي لدول لا علاقة مباشرة لها بالموضوع. فأصدرت طهران بيانا ردت فيه على بيان الدوحة اكدت فيه سيادة إيران على الجزر الثلاث.

على اثر ذلك صدر بيان في أبو ظبي يعلن عن الغاء زيارة الشيخ حمدان بن زايد لطهران "لاقتناع دولة الامارات العربية المتحدة بعدم توافر أي رغبة لدى الجانب الإيراني لانجاحها" . وكان ذلك يعود إلى سببين. الأول : عدم قبول إيران اصدار بيان يشير إلى ان الزيارة تهدف إلى بحث الخلاف بين الامارات حول الجزر الثلاث. والثاني: التصريحات التي صدرت عن الخارجية الايرانية، عشية الغاء الزيارة، تؤكد تبعية الجزر، وجاء فيها: "ان هذه الجزر ايرانية وستبقى

ايرانية". وفي اليوم التالي اعلنت الامارات انها ستدفع بموضوع الجزر الثلاث إلى الأمم المتحدة، وانها بانتظار مبعوث من قبل الامين العام للأمم المتحدة، لتقصي الحقائق بخصوص النزاع مع إيران.

ولم تسكت إيران على موقف دولة الامارات، فصعدت بدورها موقفها من جديد باعلان وزير خارجية ايران علي أكبر ولايتي، في خطاب له يوم ١٨ ايلول ١٩٩٣، امام "شباب حرس الثورة الإيرانية "، ان إيران "ستدافع عن وحدة اراضي جزرها الثلاث في الخليج الفارسي في حال ممارسة أي ضغوط أو وقوع أي عدوان".

وانتقل التصعيد مجددا إلى الامارات، باعلان الشيخ حمدان بن زايد في حديث له ان "لا سبيل لدولة الامارات العربية المتحدة لحل ازمة الجزر الثلاث الا الأمم المتحدة إذا رفضت إيران المفاوضات المباشرة (٠٠٠) إذ لا حاجة لتدخل طرف ثالث بيننا" ("الوسط" ـ ٢٠ ايلول ١٩٩٣). في الوقت نفسه اعلن الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة (التي تعود إليها جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى) رفض بلاده "تأجير أو بيع الجزر" وان سياسة النفس الطويل مع إيران "لم تعد تجدي".

وفجأة دخلت بريطانيا على الخط، عندما زار مساعد وزير الخارجية البريطاني، مايكل بورتون، طهران في ايلول ١٩٩٣، داعيا البلدين إلى تسوية خلافهما الإقليمي بالطرق السلمية. واعتبرت بريطانيا نفسها معنية بالموضوع، لأن التسوية الإقليمية لموضوع جزيرة أبو موسى تحديدا، قد تمت بوساطة بريطانية بين الشارقة وايران. لكن الاخيرة رفضت أي وساطة بريطانية في الموضوع، مذكرة ان بريطانيا "تذكي العداوة دائما بين إيران ودول الخليج". فسقطت المحاولة البريطانية من قبل ان تبدأ.

من ناحية أخرى، تحركت جامعة الدول العربية في اجتماعها الاخير في ايلول ١٩٩٣ في القاهرة، باعلان دعمها لدولة الامارات في نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث، مؤيدة "الشجب القوي" الذي اصدره مجلس التعاون الخليجي في دورته الاخيرة في قطر. ولم تشذ أي دولة عربية عن الاجماع في ادانة إيران.

* * *

ان قضية الجزر الثلاث، وقد فجرت على الشكل الذي تتابعت تطوراته خلال الأشهر الاخيرة، لا تترك لدولة الامارات خيارات كثيرة. فمن بين الخيارات غير المتاحة، المواجهة العسكرية بين البلدين. ليس فقط بسبب عدم التكافؤ العسكري بين الامارات وايران، بل لأن هكذا مواجهة، ولاي سبب كان، ستجر على الخليج تحديدا والعالم العربي عموما، ناهيك بمضاعفاتها على الجانب الايراني، آثارا كارثية لا مكانها ولا زمانها الآن. وستمنع دول الخليج، ومعها دول العالم الغربي كله، احتمالات قيام مواجهة عسكرية، مهما صغر حجمها، ومن أي جهة اتت. ان مجرد التفكير في هذا الأمر هو من قبيل الممنوعات.

لذلك ليس امام دولة الامارات خيار الا الحوار السياسي، وسط سباق بين التصعيد والتهدئة، ولو وصل إلى حد من الجدل العقيم مع إيران، التي تصر على ان المشكلة غير موجودة. وعلى الرغم من ان الامارات لم تستطع ان تصل إلى أي نتيجة عبر الوسائل السلمية التي اتبعتها، فانه لا حلول امامها الا المزيد من الاصرار على هذه الوسائل، عبر حشد التأييد الإقليمي والعربي والعالمي لحقوقها التاريخية، وتحكيم القانون الدولي واستمالة شرعة الأمم المتحدة إلى جانبها.

وعن طريق الوسائل السلمية، وبنقل قضية الجزر الثلاث إلى دائرة اهتمامات المجتمع الدولي، وعبر طرحها في اروقة ومنابر الأمم المتحدة، يمكن لمجموعة من الوساطات ـ الخليجية أولا ومن ثم العربية، وآخرها البريطانية ـ ان تجد



سبيلا لها بين رغبة الامارات في التوصل إلى حل سريع لهذه القضية، وبين العناد الإيراني في رفض التطرق إليها. وبين أصحاب هذه الوساطات من يعتقد ان مسالة الجزر الثلاث برمتها لا تستحق المجازفة أو المغامرة بخلق بؤرة توتر جديدة في الخليج، وهي المنطقة الشديدة الحساسية، والتي تعيش اليوم لجواء ملبدة بعشرات الاحتمالات الخطرة.

لذلك تمتحن اليوم من جديد العلاقات الإيرانية ـ العربية التي تطفو فوق ثلاث جزر صغيرة وسط مياه الخليج الضحلة، وقد مر على قضيتها عقدان من الزمن. فإذا تم التوصل إلى حل عادل وسلمي لها، فازت هذه العلاقات في امتحان المتغيرات العالمية الجديدة. واذا لم تحل، فهناك من سيقول ان إيران الشاه قد عادت إلى الخليج، بثياب آيات ا . وهنا قد تختلط المطامع بالمصالح، إذا اختلطت المصاحف بالسيوف.

٣ـ إيران وتركيا

تطبيع ولحتواء

منذ اطلاق صيحة "الفرس قادمون" في الخليج في العام ١٩٧٠، ودول الخليج حينئذ على مشارف الاستقلال، والحديث عن إيران كالعادة يغوص في متاهات التاريخ كلما تعرض للعلاقات العربية ـ الإيرانية. الا انه حديث غني في تفاصيله، متشعب في مدلولاته، خطير في اسقاطاته، ومتوتر في استنتاجاته. وهو، إلى ذلك، حديث يحمل لسئلة كثيرة وينطوي على اجابات أقل.

وكثيرا ما تتزاحم هذه الاسئلة، كلما تراكمت الاحداث في الخليج خاصة وفي العالم العربي عامة، وكلما تفاعلت التطورات التي لخذت تعصف بهذه المنطقة منذ صيف ١٩٩٠، وما تبعها من متغيرات جذرية في العمق العربي منذ صيف ١٩٩٠، وما تبعها من متغيرات جذرية في العمق العربي منذ حرب الخليج وهزيمة العراق. اما الكلام الحقيقي الذي تثيره هذه الاسئلة، فهو بكل اسف، ما زال مصموتا عنه، مدفونا على امتداد رمال الصحراء العربية التي لم تعد تشكل أي حماية من الاخطار الجسيمة التي تحيط بهذه الأمة من المحيط إلى الخليج. وتحار وسط لجة هذه الاسئلة لما يحدث هذه الايام داخل وحول إيران، والعالم العربي قابع وراء كثبان من الصمت الجاهل أو المتجاهل.

□ □ □

من بين أكثر هذه الاسئلة خطورة، والذي يتداول اليوم في المحافل الدولية، ويثير النقاش والجدل من دون ان يثير شيئا في العالم العربي ـ هو السياسة الأمريكية الجديدة لادارة الرئيس بيل كلينتون تجاه إيران، وردة فعل إيران على هذه السياسة، بما تحمله من مضاعفات على الاوضاع العربية. هذه المضاعفات التي قد تغير الكثير من خريطة التحالفات العربية، التي لا تزال في طور التكوين، منذ سقوط النظام العربي القديم اثر حرب الخليج في مطلع ١٩٩١.

والسؤال يبدأ من تقويم الادارة الأمريكية الجديدة للسياسة الإيرانية، كما تراها اليوم، وكيف تستشرف لحتمالات تطورها، سلبا أو ايجابا، تجاه المصالح الأمريكية. فالقراءة الأمريكية الحالية للاوضاع الإيرانية هي التي دفعت واشنطن، وللمرة الأولى، إلى اعلان سياسة واضحة المعالم تجاه ايران، بغض النظر عن امكانية تطبيق تلك السياسة بنجاح. والقراءة الأمريكية للوضع الايراني، تبدأ من ان الولايات المتحدة وجدت بعد حرب الخليج، وبعد أضعاف قدرات العراق العسكرية والاقتصادية والبشرية ـ ناهيك بالسياسية ـ وتجزئته عمليا إلى ثلاث مناطق جغرافية، ان أكثر ما يهدد مصالحها مستقبلا في الجزيرة العربية، هي إيران. ويشاركها في هذا الرأي معظم دول مجلس التعاون الخليجي، التي

تعتبر ان مصالحها الاستراتيجية والمصالح الأمريكية تقعان في سلة واحدة. فخلال السنوات الثلاث الاخيرة التي انقضت منذ حرب الخليج وحتى اليوم، حاولت إيران ان ترسل اشارات متناقضة ومختلفة حول سياستها الخارجية والداخلية، التبس معظمها على الولايات المتحدة والغرب، بقدر ما التبس على العرب. وقد اوقع هذا الالتباس دول الخليج في عدة اشكالات مع إيران من بين هذه الاشارات، انه في الوقت الذي توحي فيه إيران بالاعتدال في سياستها الداخلية بعد انتخابات برلمانية تمت في مطلع هذا العام، فاز فيها "المعتدلون"، من انصار الرئيس هاشمي رفسنجاني، مع برنامج اصلاح اقتصادي انفتاحي، أعادت فيه إيران العلاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن طريق الاقتراض منهما، ملتزمة بعدد من المقترحات الاقتصادية والمالية التي تقدمت بها هاتان المنظمتان الدوليتان. في هذا الوقت، اوحت سياسة إيران الخارجية انها تنوي التخلي عن تصدير الثورة وكذلك التصدي للاستعمار والامبريالية أو ما يسمى بالمصالح الأمريكية والغربية، ووقف مساعدة الحركات الاسلامية، من اصولية وسواها، والامتناع عن مساندة وتمويل ما يسمى بعمليات الارهاب، التي كانت من أسباب عزلتها. الا ان كل هذه الايحاءات ظلت من دون تطبيق حقيقي.

واتضح من متابعة السياسة الخارجية الايرانية، وقراءة مواقفها، ان "المعتدلين" الايرانيين قد كونوا موقفا راديكاليا يبدو "عدوانيا" في تفاصيله، وهو مزيج من القومية الفارسية والاسلام الاصولي، يحمل في جوانبه تطلعات توسعية تشمل المنطقة الممتدة من العراق حتى القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى وافغانستان حتى الخليج العربي (الفارسي) ودوله. وهذا الموقف، بغض النظر عن تفاصيله ومخططاته، يشكل بحد ذاته تحديا لمصالح الغرب، واستفزازا لسياساته في المنطقة.

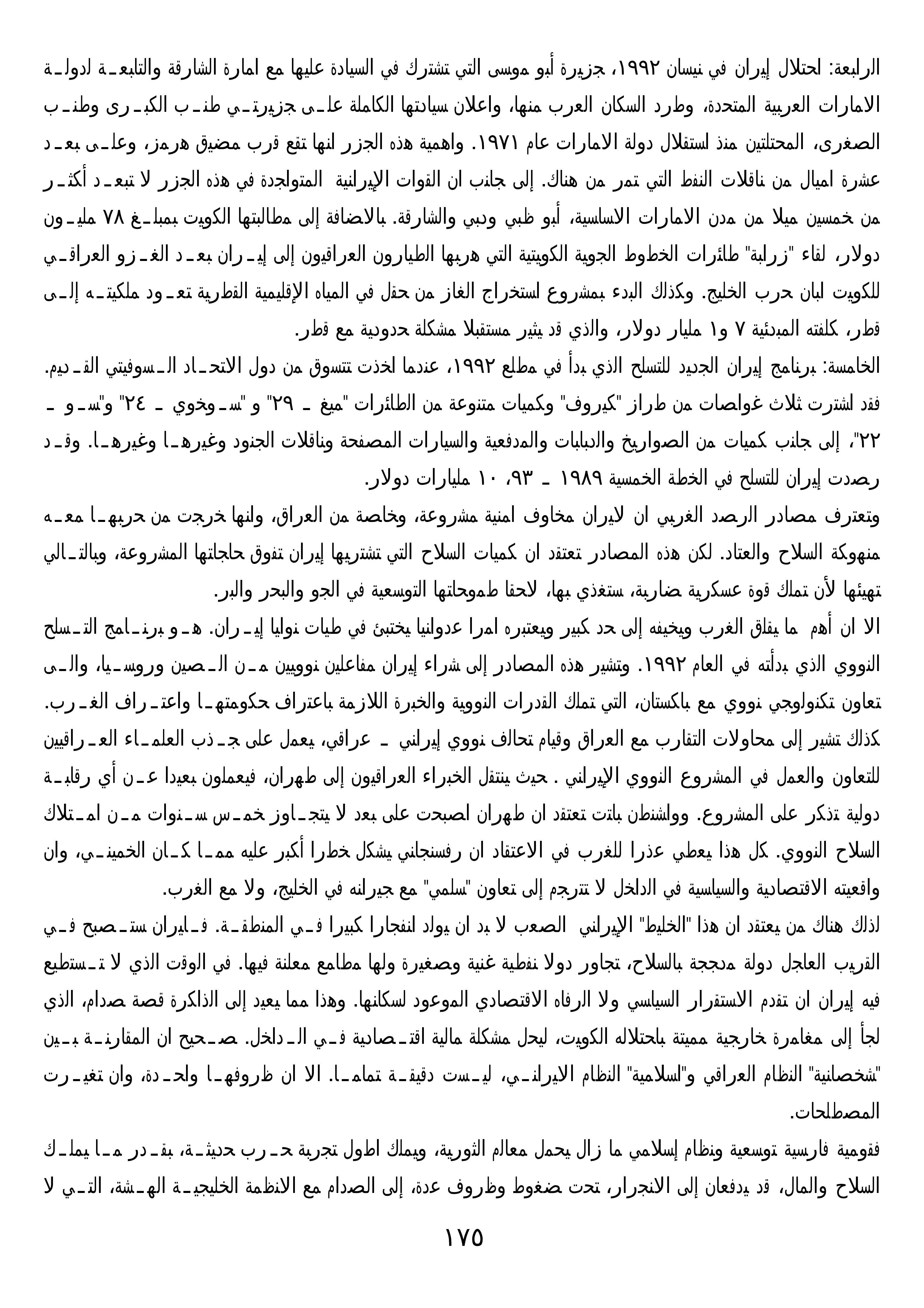
□ □ □

وتشير مصادر الرصد الغربي إلى خمس محطات رئيسية شكلت دلائل دامغة لمواقف إيران المعادية للغرب، خلال العامين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣.

الأولى: استمرار إيران في مساندة عمليات الارهاب في العالم. وتجديد الفتوى بقتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي، مؤلف "آيات شيطانية"، من قبل مؤسسة "الخامس من حزيران" الإيرانية في تشرين الثاني ١٩٩٢. وكذلك تورط مواطنين ايرانيين في نسف السفارة الاسرائيلية في بونس ايرس في نيسان ١٩٩٢. واستمرار حملات الاغتيال ضد المعارضين الايرانيين، من بينهم اربعة من زعماء الاكراد اغتيلوا في برلين في ايلول ١٩٩٢. والتورط أيضاً في محاولات نسف مركز التجارة العالمي في نيويورك في مطلع ١٩٩٣.

الثانية: استمرار إيران في تأييد الحركات الإسلامية لزعزعة الاستقرار في الانظمة الموالية للغرب. فحكومات مصر والجزائر والاردن كلها وجهت اصابع الاتهام إلى إيران، معتبرة ان الحركات الإسلامية المعادية لها تتلقى التدريب والدعم المالي منها.

الثالثة: عداء إيران السافر لمفاوضات السلام في الشرق الاوسط، وللاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي الاخير حول غزة ـ اريحا، وتحريض كل معارضة ممكنة لأي اتفاق سلام عربي ـ اسرائيلي. وقد رصدت إيران رسميا في موازنة ٩٢/ ١٩٩٣، ٢٠ مليون دولار لجبهات الرفض الفلسطينية، وافتتحت مكاتب لمنظمة "حماس" في طهران. كما ساعدت إيران كلا من "حماس" و"حزب ا " بشحن كميات من السلاح اليهما، في محاولة للتصعيد المسلح، سواء في الداخل الفلسطيني أو على الحدود اللبنانية، وذلك لخربطة أي اتفاق سلام يمكن التوصل إليه.



الرابعة: احتلال إيران في نيسان ١٩٩٢، جزيرة أبو موسى التي تشترك في السيادة عليها مع امارة الشارقة والتابعة لدولة الامارات العربية المتحدة، وطرد السكان العرب منها، واعلان سيادتها الكاملة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، المحتلتين منذ استقلال دولة الامارات عام ١٩٧١. واهمية هذه الجزر انها تقع قرب مضيق هرمز، وعلى بعد عشرة اميال من ناقلات النفط التي تمر من هناك. إلى جانب ان القوات الإيرانية المتواجدة في هذه الجزر لا تبعد أكثر من خمسين ميلا من مدن الامارات الاساسية، أبو ظبي ودبي والشارقة. بالاضافة إلى مطالبتها الكويت بمبلغ ٧٨ مليون دولار، لقاء "زرابة" طائرات الخطوط الجوية الكويتية التي هربها الطيارون العراقيون إلى إيران بعد الغزو العراقي للكويت ابان حرب الخليج. وكذلك البدء بمشروع استخراج الغاز من حقل في المياه الإقليمية القطرية تعود ملكيته إلى قطر، كلفته المبدئية ٧ و١ مليار دولار، والذي قد يثير مستقبلا مشكلة حدودية مع قطر.

الخامسة: برنامج إيران الجديد للتسلح الذي بدأ في مطلع ١٩٩٢، عندما اخذت تتسوق من دول الاتحاد السوفيتي القديم. فقد اشترت ثلاث غواصات من طراز "كيروف" وكميات متنوعة من الطائرات "ميغ - ٢٩" و "سوخوي - ٢٤" و"سو - ٢٢"، إلى جانب كميات من الصواريخ والدبابات والمدفعية والسيارات المصفحة وناقلات الجنود وغيرها. وقد رصدت إيران للتسلح في الخطة الخمسية ١٩٨٩ - ٩٣، ١٠ مليارات دولار.

وتعترف مصادر الرصد الغربي ان لايران مخاوف امنية مشروعة، وخاصة من العراق، وانها خرجت من حربها معه منهوكة السلاح والعتاد. لكن هذه المصادر تعتقد ان كميات السلاح التي تشتريها إيران تفوق حاجاتها المشروعة، وبالتالي تهيئها لأن تملك قوة عسكرية ضاربة، ستغذي بها، لاحقا طموحاتها التوسعية في الجو والبحر والبر.

الا ان أهم ما يقلق الغرب ويخيفه إلى حد كبير ويعتبره امرا عدوانيا يختبئ في طيات نوايا إيران. هو برنامج التسلح النووي الذي بدأته في العام ١٩٩٢. وتشير هذه المصادر إلى شراء إيران مفاعلين نوويين من الصين وروسيا، والى تعاون تكنولوجي نووي مع باكستان، التي تملك القدرات النووية والخبرة اللازمة باعتراف حكومتها واعتراف الغرب. كذلك تشير إلى محاولات التقارب مع العراق وقيام تحالف نووي إيراني - عراقي، يعمل على جذب العلماء العراقيين للتعاون والعمل في المشروع النووي الإيراني . حيث ينتقل الخبراء العراقيون إلى طهران، فيعملون بعيدا عن أي رقابة دولية تذكر على المشروع. وواشنطن باتت تعتقد ان طهران اصبحت على بعد لا يتجاوز خمس سنوات من امتلاك السلاح النووي. كل هذا يعطي عذرا للغرب في الاعتقاد ان رفسنجاني يشكل خطرا أكبر عليه مما كان الخميني، وان واقعيته الاقتصادية والسياسية في الداخل لا تترجم إلى تعاون "سلمي" مع جيرانه في الخليج، ولا مع الغرب.

لذلك هناك من يعتقد ان هذا "الخليط" الإيراني الصعب لا بد ان يولد انفجارا كبيرا في المنطقة. فايران ستصبح في القريب العاجل دولة مدججة بالسلاح، تجاور دولا نفطية غنية وصغيرة ولها مطامع معلنة فيها. في الوقت الذي لا تستطيع فيه إيران ان تقدم الاستقرار السياسي ولا الرفاه الاقتصادي الموعود لسكانها. وهذا مما يعيد إلى الذاكرة قصة صدام، الذي لجأ إلى مغامرة خارجية مميتة باحتلاله الكويت، ليحل مشكلة مالية اقتصادية في الداخل. صحيح ان المقارنة بين "شخصانية" النظام العراقي و"اسلامية" النظام الايراني، ليست دقيقة تماما. الا ان ظروفها واحدة، وان تغيرت المصطلحات.

فقومية فارسية توسعية ونظام إسلامي ما زال يحمل معالم الثورية، ويملك اطول تجربة حرب حديثة، بقدر ما يملك السلاح والمال، قد يدفعان إلى الانجرار، تحت ضغوط وظروف عدة، إلى الصدام مع الانظمة الخليجية الهشة، التي لا

تماك البشر وان ملكت سلاحا لا تعرف تشغيله الا بواسطة مرتزقة اجانب (وتجربة الكويت أهم مثال). هذه الدول لن تصمد ساعات في وجه اية هجمة ايرانية، وان حازت على المال والنفط والثروة. والهشاشة الخليجية هذه كافية وحدها لأن تضع طموحات إيران التوسعية موضع التنفيذ في اللحظة الحاسمة.

□ □ □

بعد هذه القراءة، رسمت ادارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بين شتاء وربيع ١٩٩٣ سياسة جديدة للولايات المتحدة، تجاه كل من العراق وايران وهما الدولتان المؤهلتان لتوريط أمريكا في حرب جديدة في الشرق الأوسط عرفت فيما بعد باسم "الاحتواء المزدوج".

و"الاحتواء المزدوج" سياسة وضعها مارتن انديك المستشار والخبير في شؤون الشرق الأوسط وهي تقر وتعترف بوجود خطر ايراني، إلى جانب استمرار الخطر العراقي على مصالحها ومصالح دول الخليج، دون ان تقع في اغراء تجهيز إيران وتسليحها لتقيم توازنا مع العراق أو العكس بالعكس. وهذه السياسة تدير الظهر لسياسة ادارة الرئيس السابق بوش ومن قبله ادارة الرئيس الاسبق ريغان التي عرفت باسم "توازن القوى"، والتي كانت تقضي بتسليح كل من البلدين لخلق نوع من "توازن الرعب" بينهما، مع الانحياز إلى واحدة منهما عندما تقضي الظروف المصلحية بذلك، تماما كما حدث عندما انحازت واشنطن إلى طهران في عهد الشاه، وانحازت إلى بغداد خلال الحرب العراقية - الإيرانية. ولما كان صدام حسين قد خسر الحرب ولم يخسر الحكم ولم يتخل عن طموحاته التوسعية، وفشلت الولايات المتحدة في اسقاطه، فهي ما زالت تعتبر نفسها في حالة حرب معلنة معه ومع العراق. لذلك فإن احتواء العراق يتم اليوم بعدة طرق.

اما بالنسبة إلى ايران، والتي هي في حالة حرب غير معلنة معها، فإن ادارة كلينتون تعتقد ان احتواءها أمر صعب جدا، ما دامت قادرة على شراء السلاح من أي مصدر شاءت، وهي التي تملك اموال النفط، وليس عليها حظر دولي ولا تشملها أي مقاطعة. وتخاف الولايات المتحدة أكثر ما تخاف من مشتريات إيران من التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن استخدامها في الصناعات الحربية، وبالتالي تتكرر قصة تقدم العراق في حقل التكنولوجيا العسكرية التي اشتراها تحت غطاء الاستعمال السلمي، قبل ان يتم تدميرها بعد هزيمة حرب الخليج.

لذلك ليس في يد الولايات المتحدة من وسيلة لوضع سياسة الاحتواء تجاه إيران موضع التنفيذ، سوى الضغط على الدول الغربية الاخرى، الصديقة والحليفة في معظمها، لمنعها من توريد أو بيع أي سلاح أو تكنولوجيا يمكن تطويرها عسكريا. ولا تعتقد ادارة كلينتون ان الشركات الغربية الكبرى، ومنها الأمريكية، سترضخ للضغط الأمريكي وتوقف أي عملية بيع لايران. فكما باعت تلك الشركات للعراق من قبل، فهي على استعداد لأن تبيع لايران اليوم. واذا سلمت الولايات المتحدة جدلا بأن الشركات الغربية والامريكية ستمتنع عن البيع، ألن تكون مخاوفها في محلها من ان تبيعها الشركات الروسية أو حتى اليابانية؟ هذه هي المشكلة.

من هذه المخاوف وغيرها جاءت السياسة الأمريكية الجديدة الداعية إلى "الاحتواء المزدوج". وسياسة الاحتواء هذه تتطلب وضع خطوط واضحة لمعالم طريق يسلك بدقة، تتفادى فيه الولايات المتحدة اية مواجهة عسكرية محتملة مع إيران، على امل ان تتفاقم الاوضاع الداخلية الإيرانية إلى درجة تجعل من الصعب على النظام الإيراني ان يخوض مغامرة خارجية تؤدي إلى الاصطدام بالمصالح الأمريكية .

ومن بين البدائل من سياسة "الاحتواء المزدوج"، إلى جانب "تعاون القوى" هناك سياسة "وفاق التعايش"، التي يعتمد نجاح تطبيقها بالدرجة الأولى على حلفاء الولايات المتحدة من الدول الغربية، وعلى تحديد نوع الجزرة والعصا اللتين ستقدمان إلى إيران وغيرها. الجزرة تعني المساعدات أو المغريات التي يمكن تقديمها وباي شروط. والعصا، تعني التهديدات أو العقوبات التي يمكن ان تفرض على إيران وغيرها، في حال عدم انصياعها لقواعد السياسة الغربية في المنطقة.

وخطورة هذه السياسة تكمن في السوابق التي مورست فيها، وفي الشواهد عليها. هناك بادئ ذي بدء تجربة العراق ونظام صدام حسين. وكما فشل الغرب في تحويل ذلك النظام إلى نظام معتدل في مفاهيمه. كذلك سيفشل الغرب في التخفيف من اريكالية النظام الايراني، لانه لا يملك وسائل التأثير على النظام في طهران. في الوقت نفسه لا تستطيع الولايات المتحدة ان تقدم لايران أي مغريات تجارية أو اقتصادية ما دام الكونغرس غير راغب في التراجع عن قانون الحد من التسلح لعام ١٩٩٢، الذي يفرض شروطا قاسية على تصدير أي شيء ذي قيمة عسكرية أو استراتيجية إلى إيران (وإلى العراق بالطبع). وكلما قدمت طهران لواشنطن تنازلا من أي نوع، صعد الامريكيون شروطهم. لذلك هناك من يتساءل اليوم في العاصمة الإيرانية: ماذا استفدنا مثلا من اطلاق الرهائن في لبنان؟

كثير من الدول الاوروبية وكذلك اليابان، تتعاطف مع موقف إيران ومقاومتها للسياسة الأمريكية المعتمدة تجاهها. لذلك تتجاهل هذه الدول تماما الموقف الأمريكي الذي يقول ان لا مساعدة ولا مبيعات إذا لم يلن النظام الإيراني ويصبح أكثر اعتدالا وتوافقا مع النظام العالمي الجديد. صحيح ان الكثير من المعالم وتوجهات الثورة الإسلامية في إيران قد تغير في السنوات العشر الاخيرة، وان نظام رفسنجاني الاقتصادي في "الدنيا"، من انشغاله باعطائهم صكوك غفران تصدرها الثورة والاسلام ولا تصرف الا في السماء. لكن لا أحد يمكن ان يشترط تحديد مسار ثورة (وخاصة الثورة الإيرانية) وفق دفتر شروط أمريكية.

لذا ليس امام الولايات المتحدة الا سياسة الاحتواء. وهي ليست سياسة سهلة بحد ذاتها، إذ تحتاج إلى سنوات طويلة من الدأب على تنفيذها والتشدد في مراقبتها. وهي أكثر صعوبة مع إيران، إذ تعني بالدرجة الأولى ان الولايات المتحدة ستضيع الفرص التجارية الكبيرة والصفقات التي تتيحها إيران لها، كدولة مصدرة للنفط. ومن ثم فإن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها ان تضع سياسة الاحتواء موضع التنفيذ من دون ان يلتزم بها حلفاؤها في أوروبا واليابان الذين يزودون، اليوم، إيران بالكثير من احتياجاتها التكنولوجية عن طريق تمويل مشترياتها. لذلك فالسؤال لا يكمن في واشنطن، بقدر ما يكمن في لندن وباريس وبون وطوكيو، حول رغبة هؤلاء الحلفاء في اتخاذ موقف موحد من طهران. وهناك من يقول انه قد يكون اسهل على واشنطن اقناع هؤلاء الحلفاء، واسلم لها، لو سارت في سياسة الاحتواء حتى لو كانت مكلفة، بدل الانحراف عنها إلى سياسة "وفاق التعايش"، حيث من الصعب في تلك السياسة، الاتفاق بين الحلفاء على ما هو حجم الجزرة، وما هو طول العصا، إذا لم يتفق من قبل على تعريف لمعنى "المعتدل" الذي سيكافأ بالجزرة، و"المتطرف" الذي سيعاقب بالعصا. وقد تختلط الأمور ببعضها البعض بين الامريكيين والاوروبيين واليابانيين إلى درجة يصعب معها التمييز، بين الثواب والعقاب.

□ □ □

الا ان سياسة "الاحتواء المزدوج" قد بدأت تواجه صعوبات معينة، ولم يمر على وضعها سوى أشهر قليلة. أهم هذه الصعوبات ان لا إيران ولا العراق سيرضخان طواعية ليكبلا من قبل منظري ادارة كلينتون، فايران ستلجأ إلى القوى



المعادية لامريكا، من اسلامية اصولية أو سواها، لتقاوم هذا الاحتواء. وستعرقل، إذا استطاعت، أي مشروع امريكي في المنطقة وستصطف وراء أي فريق مستعد للتصدي للمصالح الأمريكية وستشتري السلاح والتكنولوجيا من أي مصدر يبيعهما أو يقايضهما بالنفط. لذلك هي تستقطب اليوم، أو تحاول، كل القوى المعارضة لاتفاقات السلام في الشرق الاوسط، وخاصة اتفاق غزة ـ اريحا الفلسطيني ـ الإسرائيلي الاخير في محاولة لافشاله.

لذلك تندفع إيران في اتجاه تقارب مع العراق، والتقارب هذا ليس هدفه فقط الوصول إلى تعاون نووي ونقل الخبرات العراقية في هذا المجال إلى طهران، والذي ما زال يتطلب التحاما أكثر بين النظامين، ما زال غير متوافر حتى الآن، بل هدفه إيجاد محور تحالف بين طهران وبغداد يتصدى للسياسة الأمريكية والوضع الدولي الجديد.

أهم مؤشرات احتمالات التقارب، تبدأ من موقف إيران المعادي للتحالف الغربي في حرب الخليج، حين ظلت الحدود الإيرانية مع العراق البوابة الوحيدة التي كانت وما زالت تنفذ منها المواد الغذائية والاقتصادية إلى العراق منذ الأشهر الأولى بدءا من حصاره بعد الحرب وحتى اليوم. وقد تحولت الحدود القريبة بين مندلي العراقية وقصر شيرين الإيرانية إلى منطقة تجارية مفتوحة. وبقيت العلاقات الإيرانية ـ العراقية علاقة تحالف مريبة بين عدوين سابقين ـ وحاليين، يجمعهما فقط عداؤهما لامريكا والغرب. وقد اهتزت احتمالات هذا الحلف عندما قمع صدام بعنفه المعهود انتفاضة الشيعة في جنوب العراق، فساءت العلاقات من جديد بين طهران وبغداد.

الا انه سرعان ما عاد حلف الاعداء إلى شيء من سابق عهده عندما تفاقمت الازمة الكردية، واصبح للاكراد "مناطق آمنة" في الشمال العراقي، وبدأ الاتصال والتعاون بين اكراد العراق واكراد ايران، إلى جانب اكراد تركيا، وخافت إيران من تحريض الغرب لاكراد إيران على الانضمام إلى اكراد العراق في محاولة انشقاق كردي في إيران، واتخاذ من سابق "المناطق الآمنة" العراقية، مبررا لاقامة مناطق مماثلة في إيران. فتعاملت إيران بذكاء مع اكرادها، فلم تلجأ إلى القمع بل لجأت إلى الردع، خوفا من إيجاد مبرر للغرب لضربها وخلق نواة كردية ايرانية قد تلتحم مع اكراد العراق في محاولة تشكيل وطن كردي ما.

ذلك كله، شجع إيران على تقارب مصلحي جديد مع العراق، بقدر ما شجعها موقف تركيا المعادي من الموضوع الكردي برمته وقمعها العسكري لأي تحرك كردي داخل اراضيها، مما اضفى صفة الخطر على الموضوع الكردي إذا استغل أو تفاقم. وايران لم تنس كيف لعب الشاه بورقة اكراد إيران ضد العراق في السبعينات، مما اقلق واتعب النظام في بغداد إلى درجة خطيرة دفعته إلى القبول باتفاق الجزائر في آذار ١٩٧٥، الذي اعتبره العراق مجحفا في حقه، وكان سببا معلنا في حرب العراق ضد إيران في العام ١٩٨٠.

□ □ □

وسط هذه الاجواء اصبح الحديث عن تطبيع العلاقات بين العراق وايران أكثر الحاحا في الآونة الاخيرة بالنسبة إلى البلدين. وكان من ابرز مظاهره احتمالات زيارة وزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي إلى بغداد، وهناك من ذكر انه قام بزيارة سرية إلى العراق اثر اجتماعه في الأمم المتحدة في نيويورك الاسبوع الماضي، مع وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف (وهناك من ذكر أيضاً انه قام بزيارة سرية إلى طهران) واتفاقهما على ضرورة زيارة مسؤول إيراني كبير إلى العاصمة العراقية خلال فترة زمنية قصيرة، لاجراء محادثات مع المسؤولين العراقيين. وكان قد سبق

لولايتي ان اجتمع كراتشي على هامش الاجتماع الوزاري الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مطلع العام، الذي شكل مناسبة لكسر الجليد بين البلدين.

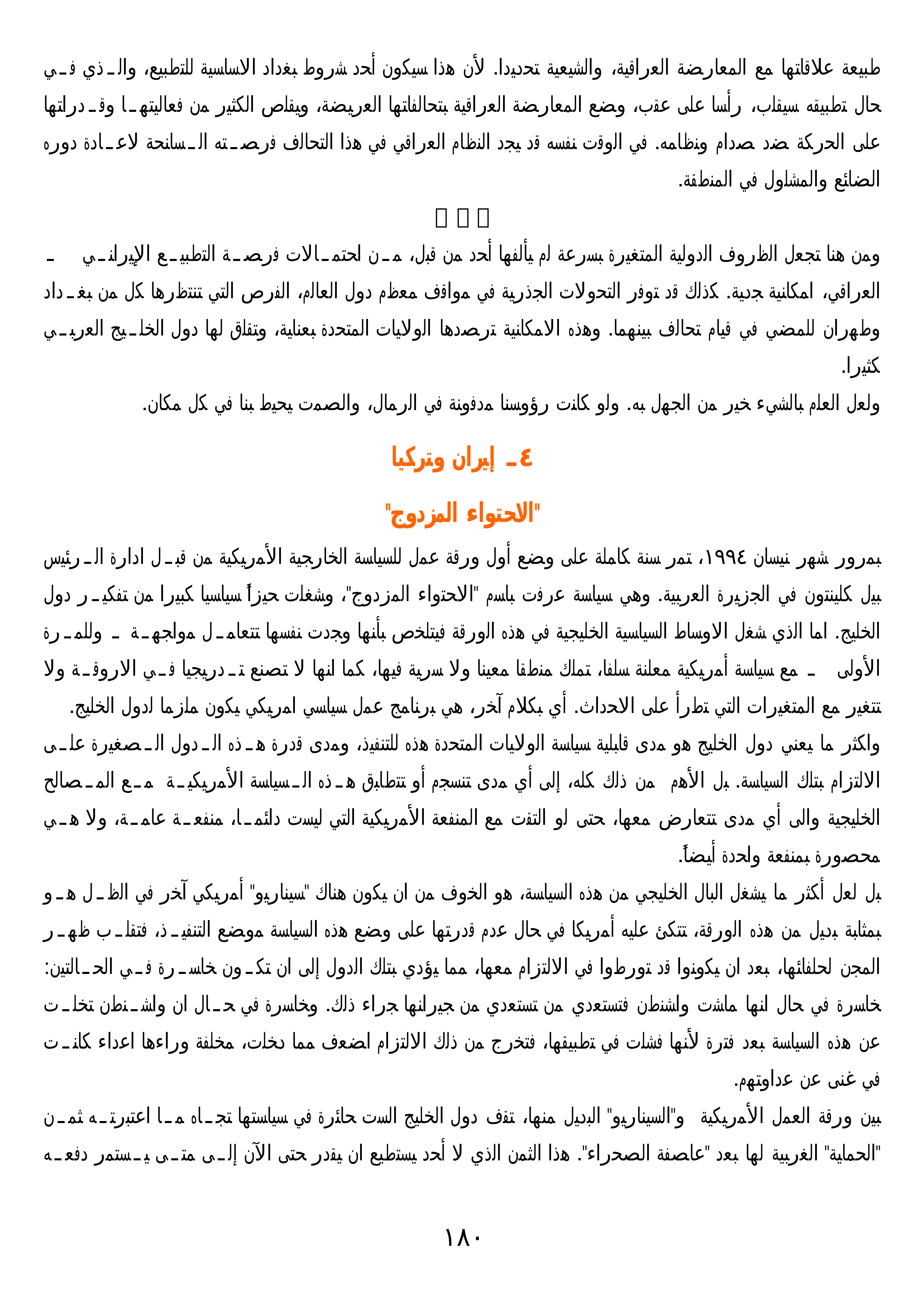
والرغبة في التعجيل بتطبيع العلاقات "بين البلدين" وعدم قيام "محور طهران - بغداد" في هذه المرحلة على الأقل، تعود بالدرجة الأولى إلى الخوف الإيراني من تطبيق سياسة "الاحتواء المزدوج" الأمريكية التي بدأت تتخذ اشكالا عملية ومواقف صريحة واستفزازية من إيران. ومن ثم تعود إلى الرغبة العراقية العارمة في كسر طوق الحصار والعزلة المضروب حول العراق بأي شكل من الاشكال، ومع أي طرف قادر على ان يقاوم الضغوط الأمريكية. وايران وحدها في هذه الظروف، لها مصلحة في ذلك.

لذلك رحبت الصحافة الايرانية، بمحاولات البلدين في التقارب. حتى ان صحيفة "طهران تايمز" الحكومية، دعت الاسبوع الماضي كلا من بغداد وطهران إلى الانتقال "لتشكيل وقيادة جبهة معادية للولايات المتحدة". في الوقت الذي قالت فيه صحيفة "سلام" الناطقة بلسان الجناح المتطرف من الحكم الايراني، ان "العراق هو حليفنا الطبيعي في المنطقة، وان التعاون الإيراني - العراقي يخيف الامريكيين بقدر ما يخيف الانظمة الرجعية في الخليج، وان إيران الإسلامية حاملة لواء الأمم المستقلة المعادية للاستعمار في العالم، من واجبها ان تظهر الشجاعة والاقدام لتتخذ الخطوة الأولى نحو الصلح والتفاهم مع العراق، بغض النظر عن تاريخ النظام العراقي المعادي لايران". وأضافت: "ان جميع الدول المعادية لاتفاق العار بين منظمة التحرير الفلسطينية والعراق، هم اصدقاء لايران، وان أمر توحيدهم في جبهة عالمية عريقة معادية للولايات المتحدة، يعود إلى إيران".

على الرغم من كل ذلك، ما زال هناك العديد من المشاكل بين طهران وبغداد، التي لا تجعل التقارب والتطبيع الإيراني - العراقي بالسهولة التي تدعو إليها الصحافة الإيرانية . أهمها مشكلة اعادة الطائرات العراقية، الحربية والمدنية، التي ارسلها العراق إلى مطارات إيران لحمايتها أثناء حرب الخليج. ثم مشكلة اسرى الحرب العراقية - الإيرانية التي ما زالت عالقة منذ نهاية الحرب عام ١٩٨٨. وهؤلاء الاسرى يتراوح عددهم بين خمسة وثمانية آلاف اسير. ثم الدعم الإيراني لحركات المعارضة العراقية بأغلب فصائلها، وكذلك الدعم العراقي للمعارضة الإيرانية بمختلف اشكالها. إلى جانب مشكلة تعويضات الحرب وخلافات الحدود. كل هذا يجعل من الصعب التوصل إلى حلول معقولة لهذه المشاكل في فترة زمنية قصيرة، مما قد يؤسس ارضية صلبة نوعا ما، تصلح لقيام تحالف رسمي بين البلدين. إذ ان دماء كثيرة قد سالت بين العراق وايران، فالارض لم تجف بعد والجراح لم تندمل.

ثم ان هناك موقف العداء المشترك بين العراق وايران للغرب برمته، الذي تجد فيه إيران ارضية مشتركة تؤهلها للعب دور الريادة في الوقوف بوجه الاستعمار الجديد. وخاصة ان هزيمة العراق العسكرية وتحطيم قدراته الحربية وسقوط زعامته السياسية، افقدته خطره عليها، وعلى طموحاتها الاقليمية، وبالتالي تستطيع ان تتعامل معه براحة أكبر، ومن موقف متعال، حيث لم يعد النظام في بغداد يهددها، بل هي التي تهدده. حتى في حال سقوط صدام، فإن إيران تعتبر ان لها حصة كبيرة في النظام المقبل عن طريق الاسلاميين والشيعة الممثلين في المعارضة العراقية.

ومن الطبيعي ان تجد محاولات التطبيع بين البلدين معارضة شديدة في ايران، أكثر مما تجد في العراق. ليس فقط لانه لا يمكن تجاهل آثار حرب مدمرة استمرت ثماني سنوات، وخلفت الكثير من الاحقاد وغذت الكثير من الخلافات، وليس لأن العراق أكثر حاجة إليها في هذه المرحلة. بل لانه في حال حدوثها ولو بشكل اعرج، لا بد لطهران من ان تعيد النظر في



طبيعة علاقاتها مع المعارضة العراقية، والشيعية تحديدا. لأن هذا سيكون أحد شروط بغداد الاساسية للتطبيع، والذي في حال تطبيقه سيقلب، رأسا على عقب، وضع المعارضة العراقية بتحالفاتها العريضة، ويقلص الكثير من فعاليتها وقدراتها على الحركة ضد صدام ونظامه. في الوقت نفسه قد يجد النظام العراقي في هذا التحالف فرصته السانحة لاعادة دوره الضائع والمشلول في المنطقة.

□ □ □

ومن هنا تجعل الظروف الدولية المتغيرة بسرعة لم يألفها أحد من قبل، من احتمالات فرصة التطبيع الإيراني - العراقي، امكانية جدية. كذلك قد توفر التحولات الجذرية في مواقف معظم دول العالم، الفرص التي تنتظرها كل من بغداد وطهران للمضي في قيام تحالف بينهما. وهذه الامكانية ترصدها الولايات المتحدة بعناية، وتقلق لها دول الخليج العربي كثيرا.

ولعل العلم بالشيء خير من الجهل به. ولو كانت رؤوسنا مدفونة في الرمال، والصمت يحيط بنا في كل مكان.

٤ - إيران وتركيا

"الاحتواء المزدوج"

بمرور شهر نيسان ١٩٩٤، تمر سنة كاملة على وضع أول ورقة عمل للسياسة الخارجية الأمريكية من قبل ادارة الرئيس بيل كلينتون في الجزيرة العربية. وهي سياسة عرفت باسم "الاحتواء المزدوج"، وشغلت حيزاً سياسيا كبيرا من تفكير دول الخليج. اما الذي شغل الاوساط السياسية الخليجية في هذه الورقة فيتلخص بأنها وجدت نفسها تتعامل مواجهة - وللمرة الأولى - مع سياسة أمريكية معلنة سلفا، تملك منطقا معينا ولا سرية فيها، كما انها لا تصنع تدريجيا في الاروقة ولا تتغير مع المتغيرات التي تطرأ على الاحداث. أي بكلام آخر، هي برنامج عمل سياسي امريكي يكون ملزما لدول الخليج.

واكثر ما يعني دول الخليج هو مدى قابلية سياسة الولايات المتحدة هذه للتنفيذ، ومدى قدرة هذه الدول الصغيرة على الالتزام بتلك السياسة. بل الأهم من ذلك كله، إلى أي مدى تنسجم أو تتطابق هذه السياسة الأمريكية مع المصالح الخليجية والى أي مدى تتعارض معها، حتى لو التقت مع المنفعة الأمريكية التي ليست دائما، منفعة عامة، ولا هي محصورة بمنفعة واحدة أيضاً.

بل لعل أكثر ما يشغل البال الخليجي من هذه السياسة، هو الخوف من ان يكون هناك "سيناريو" أمريكي آخر في الظل هو بمثابة بديل من هذه الورقة، تتكئ عليه أمريكا في حال عدم قدرتها على وضع هذه السياسة موضع التنفيذ، فتقلب ظهر المجن لحلفائها، بعد ان يكونوا قد تورطوا في الالتزام معها، مما يؤدي بتلك الدول إلى ان تكون خاسرة في الحالتين: خاسرة في حال انها ماشت واشنطن فتستعدي من تستعدي من جيرانها جراء ذلك. وخاسرة في حال ان واشنطن تخلت عن هذه السياسة بعد فترة لأنها فشلت في تطبيقها، فتخرج من ذلك الالتزام اضعف مما دخلت، مخلفة وراءها اعداء كانت في غنى عن عداوتهم.

بين ورقة العمل الأمريكية و"السيناريو" البديل منها، تقف دول الخليج الست حائرة في سياستها تجاه ما اعتبرته ثمن "الحماية" الغربية لها بعد "عاصفة الصحراء". هذا الثمن الذي لا أحد يستطيع ان يقدر حتى الآن إلى متى يستمر دفعه

كجزية إلى قوى التحالف الغربي عامة، والى أمريكا خاصة. ولعله من الافضل - بداية - التوقف عند معالم هذه السياسة الأمريكية، ومن ثم استعراض - نهاية - "السيناريو" البديل الذي تتخوف منه دول الخليج.

من السهل اتهام ادارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بأنها لا تملك سياسة خارجية واضحة، الا في موضوع الخليج العربي. والفضل في ذلك يعود إلى مارتن أنديك، مساعد الرئيس الخاص لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، الذي القى في ١٨ ايار ١٩٩٣ خطابا في واشنطن اعلن فيه سياسة "الاحتواء المزدوج" ضد إيران والعراق، معتبرا ان البلدين يشكلان اقصى حالات العداء لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

ومارتن انديك استاذ جامعي من استراليا منح الجنسية الأمريكية في الايام الأولى من عهد كلينتون ليتم تعيينه في مجلس الأمن القومي. عرف في حياته الجامعية والسياسية بآرائه اليمينية المتطرفة وبانحيازه الكامل إلى قضية إسرائيل . وقد انضم في العام ١٩٨٢ إلى أكبر "لوبي" اسرائيلي في الولايات المتحدة (AIPAC) [١] الذي اخذ يمثل آراء حكومة الليكود اليمينية ورئيسها اسحق شامير. وفي العام ١٩٨٤، انفصل انديك عن (AIPAC) واسس مع مجموعة من زملائه "لوبي" اسرائيليا آخر باسم (W.I.) [٢] حاول من خلاله ان يخفف من صورة التطرف اليميني الذي اضفته سياسة الليكود على المؤسسة الأولى. وعبر العمل مع "اللوبي" الإسرائيلي بمختلف اتجاهاته وسياساته، وخلال عشر سنوات، وصل انديك إلى البيت الابيض.

وكان خطاب انديك هو ورقة العمل والبيان السياسي الأول والوحيد حتى الآن، في مجال السياسة الخارجية لادارة كلينتون. وان كان الاوضح بالنسبة إلى الخليج العربي، فانه الأشمل بالنسبة إلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . فهو، إلى جانب اسرائيل، لم يذكر سوى بلدين عربيين كـ "اصدقاء" لامريكا في المنطقة هما: مصر والسعودية. اما تركيا، التي كان يود ان يضمها إلى لائحة "الاصدقاء" لاهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في آسيا الوسطى والهلال الخصيب والخليج، فقد كان يقلقه تحفظها لقيام كيان كردي شمال العراق. ففي البيان السياسي - الخطاب، أكد انديك ان هناك مصلحتين امريكيتين دائمتين (لا ثالث لهما) في المنطقة هما: النفط واسرائيل. كما ان هناك ثلاث تحديات لتثبيت المصالح الأمريكية.

التحدي الأول - الحفاظ على أمن و"رفاهية" إسرائيل مستعملا كلمة (Well - being) من دون ان يوضحها، ومن بعدها تحويل محادثات السلام العربية - الاسرائيلية من مفاوضات لمسيرة سلام ما، إلى مفاوضات لصنع سلام دائم في الشرق الأوسط .

التحدي الثاني - "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق لمنعهما من اعادة بناء ترسانة سلاحهما، بحيث لا تشكلان أي تهديد لجيرانهما.

---

[١] American - Israeli Public Affairs Committee.

[٢] Washington Istitute for Near East Policy.

التحدي الثالث - مواجهة الحركات المتطرفة والارهابية والاصولية الإسلامية "المغطاة بلباس الدين" - حسب تعبير انديك - والذي اعتبر ان نشأتها تعود إلى وجود فراغ في الشرق الأوسط (الذي يكره بحكم تكوينه أي فراغ سياسي) بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق، وبالتالي فانه كلما غاب "مشاغب" ما عن الساحة حل آخر محله. [1]

واعتبر العديد من المحللين المعنيين بشؤون الشرق الاوسط، ان في آراء انديك الكثير من "السذاجة" السياسية في موضوع "الاحتواء" المزدوج"، والكثير من التبسيط في موضوع الحركات الدينية، والكثير من عدم التوازن في موضوع الانحياز السافر إلى اسرائيل، على حساب المصلحة العربية، التي تدخل في حسبانها مصالح "اصدقاء" أمريكا في المنطقة.

لكن ما هي سياسة "الاحتواء المزدوج" ومم تتكون؟

لا شك ان العراق وايران هما لغز حير ثلاث ادارات أمريكية متعاقبة حتى الآن. من رونالد ريغان إلى جورج بوش إلى بيل كلينتون، ورؤساء الولايات المتحدة الثلاثة يعانون من "عقلية الحصار"، تجاه دولتين متجاورتين تفصلهما مياه الخليج عن أرض الجزيرة العربية، التي تحمل في باطنها ٦٥ % من مخزون احتياطي النفط في العالم. فلا أحد منهم عرف كيف يتعامل معهما، ولا ادارة من اداراتهم استطاعت ان تضع سياسة يمكن تطبيقها، فتحقق حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي/ الفارسي.

الاستراتيجية الأمريكية في الخليج، تقوم على قاعدة بسيطة تدعو إلى قيام توازن استراتيجي قوي ومتكافئ بين دول المنطقة (إيران والعراق تحديدا) يحمي المصالح الأمريكية الحيوية ويحفظ أمن اصدقاء أمريكا (السعودية ودول الخليج) ويؤمن استمرار تدفق النفط باسعار مستقرة (أي متدنية). هذه الاستراتيجية مرت حتى اليوم بثلاث مراحل، اثبتت فشلها كلها، من قبل ان تصبح الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم.

المرحلة الاولى، كانت في عهد الرئيس جيمي كارتر وادارته الديموقراطية، وقامت الاستراتيجية الأمريكية فيها على اللعب بضرب قوة اقليمية (إيران) ضد قوة اقليمية أخرى (العراق). في البداية دعمت الولايات المتحدة إيران الشاه وبنت قوته العسكرية وعينته شرطي الخليج، واعتبرته عمودها الفقري وركيزتها في المنطقة.

المرحلة الثانية، كانت في عهد زيغان وامتداداته في عهد بوش وادارتيهما الجمهوريتين، حين قلبت الولايات المتحدة مقاييسها عند سقوط الشاه وقيام الثورة الإسلامية في إيران. فدعمت صدام حسين في حربه ضد إيران لاحتواء خطر الخميني ومفاهيمه الثورية.

واثبتت المرحلتان فشل هذه الاستراتيجية، بشقيها، عندما لم تسفر الا عن كارثتين للسياسة الأمريكية . الأولى فشل السياسة الأمريكية في ترسيخ اسس استقرار المنطقة بسقوط الشاه. والثانية، فشل السياسة الأمريكية في استبدال صدام حسين بالشاه. عندما ساعدت واشنطن بغداد في الحصول على كميات هائلة من السلاح المدمر، استعمله صدام، فيما بعد، في غزو الكويت.

---

[1] راجع:

"Special Report: Clinton Administration Policy toward the Middle Fast", Policy Watch, May 1993.

والمرحلة الثالثة، جاءت في عهد الرئيس بيل كلينتون وادارته الديموقراطية الجديدة، ومجموعة مستشاريه الجدد الذين ورث بعضهم من ادارة سلفه جورج بوش. واذا باستراتيجية كلينتون تقول انها تعتبر كلتا الدولتين (العراق وايران) معادية للمصالح الأمريكية في المنطقة. ولما كانت سياسة دعم الدولة الواحدة على حساب الأخرى قد فشلت، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى سياسة جديدة ذات مصطلح جديد هو "الاحتواء المزدوج". وأما اساس هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، فيقوم على سياسة ستؤدي إلى خلق حلفاء جدد في المنطقة، من دون الاعتماد على أي من العراق أو إيران. وهي سياسة، في رأي واضعيها ستحقق لادارة كلينتون، ما فشلت السياسات السابقة في تحقيقه للادارتين اللتين جاءتا قبلها.

لماذا هذا الاعتقاد؟

في رأي واضع هذه السياسة ان "الاحتواء المزدوج" ممكن لأن نهاية الحرب الباردة الغت من حسابات الولايات المتحدة الاعتبارات الاستراتيجية القديمة التي كانت تخاف وصول الاتحاد السوفيتي إلى مياه الخليج الدافئة، وتخشى ان تؤسس موسكو لنفسها موطئ قدم في الخليج بحجة دعم فريق (العراق مثلا) مقابل دعم واشنطن لفريق آخر (إيران مثلا). لذلك فإن اهمية كل من العراق وايران الاستراتيجية قد تضاءلت، ان لم تكن قد سقطت من خلال اضمحلال الاتحاد السوفيتي وتفكك امبراطوريته، وغياب كل من بغداد وطهران تاليا عن لعبة الدول الكبرى ضد بعضها البعض.

عامل آخر مساعد يقف وراء هذا التفكير يعود إلى ان السنوات العشر الاخيرة قد شهدت توازنا في القدرة العسكرية بين العراق وايران. ان "انتصار" العراق في حربه مع إيران، قد اضعف إلى حد كبير قدرات إيران الهجومية، و"هزيمة" العراق في حرب "عاصفة الصحراء"، قد حطم قدرات العراق العدوانية وصادر (عن طريق الأمم المتحدة وقراراتها) الاسلحة الهجومية ذات الدمار الشامل. لذلك، فإن كلا من العراق وايران، وفي غياب قوى كبرى تدعم مطامعهما، ستجد صعوبة كبرى في تحدي مصالح الولايات المتحدة في الخليج، وبالتالي الوقوف في وجه قوتها العسكرية.

بالاضافة إلى ذلك، انه نتيجة لغزو العراق للكويت، واندحارها في حرب الخليج، اصبحت دول مجلس التعاون الخليجي، واولها السعودية، أقل ترددا، ان لم يكن أكثر رغبة في الدخول مع الولايات المتحدة وسواها من دول الغرب، في ترتيبات أو تحالفات دفاعية. هذه الترتيبات التي تعطي للقوات العسكرية الأمريكية والغربية القدرة على التحرك والانزال والتواجد في أرض الخليج، إذا ما واجهت دول مجلس التعاون الخليجي أي تهديد من العراق أو إيران.

لذلك يجد منظرو البيت الابيض اليوم، انه لم يعد هناك من داع لاعتماد الولايات المتحدة على العراق وايران لقيام توازن من أجل حماية المصالح الأمريكية وحماية اصدقائها في المنطقة. فمن ضمن محيط الشرق الأوسط (الاوسع رقعة من الخليج) يرى هؤلاء المنظرون ان مفاوضات السلام والاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي سيزيدان من عزلة بغداد وطهران، ويقللان من قدرتهما على استغلال الصراع العربي - الإسرائيلي، ويفقد كل منهما الوسيلة على تحريض الفلسطينيين والعرب الآخرين، المعارضين والمعادين لتسوية قضية الشرق الأوسط . فدور الولايات المتحدة ووساطتها في هذا النزاع، يعززان من مكانتها في العالم العربي وبين حلفائها الاقليميين، وخاصة ان واشنطن تتمتع بعلاقات جيدة مع دول المنطقة الاساسية، كمصر واسرائيل والسعودية وتركيا.

وادارة كلينتون تعتقد انها قادرة على الامساك بهذه السياسة والحفاظ على توازناتها، ولفترة طويلة، لأنها قادرة على التفاهم في العمق مع اصدقائها وحلفائها حول التهديدات المشتركة التي يمكن ان تواجههم. وتعبير "لفترة طويلة"، يعني إلى ان

تتغير الأحوال . ولكن كيف ومتى تتغير الاحوال؟ هذا هو السؤال الذي لا يتجاسر العديد من اصدقاء أمريكا على ان يسألوه. لكن قبل هذا السؤال، ما هو حظ السياسة على أرض الواقع؟

□ □ □

ان سياسة "الاحتواء المزدوج"، ينقصها الكثير من المنطق، لأنها مبنية على حسابات جيو - سياسية تفتقر إلى التطبيق العملي، ولأنها مشحونة بالمتناقضات. أهمها انه من الصعب احتواء أي من إيران والعراق من دون تعاون الواحدة منهما ضد الأخرى من أجل تحقيق نتيجة عملية. بالاضافة إلى ان حلفاء أو "اصدقاء" أمريكا في المنطقة، وفي امكنة أخرى من العالم، لم يظهروا أي حماسة لهذه الفكرة، مما يجعل تطبيقها امرا صعبا. فليس في سياسة "الاحتواء المزدوج" أي مرشد للتعامل مع المتغيرات في الخليج، والتي هي الآن في طور التكوين وفي حكم الممكن خلال سنوات قصيرة، بحيث تربط السياسة الأمريكية بامر واقع غير مستقر في المنطقة. إلى جانب انها تعطي للولايات المتحدة دورا منفردا في حماية أمن الخليج، في الوقت الذي لا تملك فيه أمريكا أي وسيلة من وسائل الضغط على إيران أو العراق، أو لنقل في احسن الاحتمالات، ان وسائلها محدودة. هذه السياسة قد تؤدي إلى النتائج (صراع اقليمي وصدام عسكري وازدياد في قوة إيران العسكرية) التي تحاول الولايات المتحدة منعها.

ان أهم الفجوات المنطقية في سياسة "الاحتواء المزدوج"، انه من الصعب احتواء إيران والعراق معا في وقت واحد، فاحتواء إيران يحتاج إلى عراق قوي موحد. والا يصبح العراق المكان الطبيعي الذي تحاول إيران النفاذ منه لكسر عزلتها الإقليمية. وهي التي تملك علاقات سياسية وروابط دينية مع الاكثرية الشيعية في جنوب العراق، وصلات تاريخية مع الاماكن المقدسة الشيعية في النجف وكربلاء، كما كان لها في الماضي علاقات قوية مع الاكراد العراقيين. ومما لا شك فيه ان العراق سيكون هدفا لايران "المحتواة" والمعزولة.

الوجه الآخر لهذه المعادلة غير المنطقية ان احتواء العراق - وهدفه المباشر هو اسقاط نظام صدام حسين من غير حرب اهلية ودموية تهدم الكيان العراقي برمته - لا يمكن تصوره من غير تعاون إيراني، ولو محدودا. فما دام صدام في السلطة، فايران عامل اساسي في الضغط على نظامه. واي حظر اقتصادي على العراق، لا يمكن ان يكون فعالا من دون إيران. وبالتالي فإن فكرة "الاحتواء المزدوج"، تدفع كلا من بغداد وطهران إلى حضن الأخرى . وهذا ما اكدته الاتصالات السياسية بين البلدين حتى الآن. ولو سقط صدام حسين ونظامه غدا، فستصبح إيران في اليوم التالي اللاعب الاساسي. فبحكم قدراتها العسكرية وصلاتها مع المجموعات الشيعية العراقية، لا بد أن يكون لدورها وجهان، اما تخريبي أو استقراري في عراق ما بعد صدام. سيكون تخريبيا إذا شعرت إيران ان مصالحها متجاهلة، أو ان النظام العراق الجديد لما بعد صدام قد "صنع في أمريكا"، كوسيلة من وسائل دفع إيران إلى مزيد من العزلة. وسيكون استقراريا إذا شعرت إيران انها باتت تتمتع بنفوذ كبير داخل العراق، يؤلها لأن تتدخل في تركيبة النظام. وفي كلتا الحالتين، سيكون ذلك الوضع محفوفا بالمخاطر.

يضاف إلى ذلك ان سياسة "الاحتواء المزدوج" تحتاج إلى تعاون هو غير متوافر لمجموعة دول. اثنتان من اقرب حلفاء أمريكا في المنطقة هما مصر وتركيا، اخذتا تدعوان إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وتخفيف الحظر على بيع النفط. وكذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي بدورها تدرك بحسها السياسي وواقعها الجغرافي، ان تفكك العراق وتقسيمه لا بد ان يقود إلى تعاظم النفوذ والقوة السعودية والايرانية في المنطقة. فمن الواضح في سياسة كل من عمان

وقطر والبحرين، الحرص الدائم على عودة العراق إلى الحظيرة العربية، اكان بتصريحات المسؤولين فيها، العلنيـة منهـا والمبطنة، أم بدعوتهم إلى ابقاء الطريق إلى بغداد سالكا وآمنا.

وسياسة "الاحتواء المزدوج" تشكل عبئا لا يستهان به على دول مجلس التعاون الخليجي. فكلما استطاع العـراق وايـران ان يبنيا قدراتهما العسكرية ويعززا من اسلحتهما، اصبح الرادع الدفاعي في هذه الـسياسة، يتطلـب توسـيع رقعـة الوجـود العسكري الأمريكي في الجزيرة العربية. وكلما ازداد هذا الوجود العسكري الأمريكي في مياه وارض الخلـيج، ارتفعـت نسبة العداء الذي تكنه كل من إيران والعراق للانظمة الخليجية. وكلما تضخمت صورة هذا التواجد العسكري الامريكـي، بأشخاصه وآلياته وقواعده وتحكمه في النظام الدفاعي لبلدان الخليج، ازداد الغضب الوطني داخل هـذه البلـدان، واصـبح محورا تلتف حوله كل حركات الاصلاح والمعارضة في الجزيرة العربية، مما يسبب قلقا عميقا للانظمة الخليجيـة الهـشة. وقد حصلت اشياء مماثلة لهذا في العالم العربي، والتاريخ - القديم والحديث - حافل بها.

***

"السيناريو" الذي تخافه دول الخليج إذا تغيرت الأحوال ، وبعد فترة "غير طويلة"، والذي سـيؤدي إلـى تخريـب علاقاتهـا بدول الجوار الاقليمي، سيكون نتيجة مباشرة لفشل سياسة "الاحتواء المزدوج" والتي ستسفر عن افدح العواقـب للمـصالح الأمريكية في المنطقة. أهمها انهيار الوضع الداخلي في العراق باتجاه فوضى ستستغلها إيـران. مـن هـذه المخـاوف بالتحديد ينطلق "السيناريو" المحتمل.

يفترض "السيناريو" ان الولايات المتحدة، بعد فشل سياستها في "الاحتواء المزدوج" لكل من إيران والعراق، سـتكون أكثـر واقعية في النظر إلى موضوع العراق، وستعتبر ان بغداد هي مركز الاستقطاب الجيو - سياسي الطبيعـي لـدول الخلـيج التي ستلتف حوله. وهو موضوع يتطلب استشارة وتعاون دول الخليج بخصوصه. ولتفادي حدوث كارثة جديـدة فـي هـذا السياق، فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى بناء تفاهم مع الاطراف المعنية بموضوع العراق، من محليـة واقليميـة، لكيفيـة الانتقال إلى نظام جديد في بغداد ما بعد صدام، والذي ظلت الدول الخليجية في منـأى عنـه حتـى الآن. مـن بـين هـذه الاطراف ستكون إيران ومجموعات الشيعة العراقيين الذين يتعاونون معها.

لايران في هذا "السيناريو" مجموعة مصالح يجب ان تتفهمها الولايات المتحدة ودول الخليج، لتضمن تعاونها. أهمها الحـد الادنى من الاحتياجات الامنية التي تطالب طهران بالاقرار بها. فلدى إيران كل الدوافع إلى تخريب أي مخطط امريكـي لا يعترف بهذه المسلمات، ولا سيما إذا وجدت طهران ان أي ترتيبات في العراق موجهة ضدها. لذلك يتم فتح حوار امريكـي - إيراني يؤكد لايران عدة امور، أهمها:

١ - ان الولايات المتحدة لا ترغب في تجزئة العراق، واقامة كيان كردي مستقل في الشمال.

٢ - ان الولايات المتحدة لا ترغب في تحويل عراق ما بعد صدام، إلى "قاعدة" أمريكية تستهدف زيـادة عزلـة إيـران أو هي موجهة ضدها.

٣ - ان الولايات المتحدة تؤيد ان يلعب الشيعة العراقيون في النظام الجديد المرجو، دورهم الكامل، بما يتناسب مع حجمهـم الديموغرافي ودورهم التاريخي.

٤ - ان الولايات المتحدة لن تكون عقبة في وجه إيران لاقامة علاقات اقتصادية مع بـاقي دول العـالم، والوصـول إلـى اسواقها. وبالتالي لن تمانع أمريكا في قيام تنسيق حول اسعار النفط بين إيران والسعودية وباقي دول "الاوبك".

مقابل هذه التطمينات الأمريكية، يفترض هذا "السيناريو"، ان إيران ستتخلى عن نواياها بالسيطرة السياسية الكاملة على النظام العراقي ما بعد صدام عن طريق حلفائها في المعارضة العراقية، وانها ستتعاون لاقامة نظام سياسي مستقر في بغداد، وممثل لاغلب الاتجاهات السياسية في البلاد. في الوقت نفسه تقبل طهران العلاقة الدفاعية - الاستراتيجية الخاصة بين الولايات المتحدة والسعودية. كذلك يفترض هذا "السيناريو" ان قبول هذه المبادئ، لا بد ان يؤدي إلى بحث موضوعات خليجية أخرى، أهمها الخلاف بين إيران ودولة الامارات العربية حول الجزر الثلاث: أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى، مما ينزع فتيل التوتر في المنطقة.

ويرى واضعو هذا "السيناريو" ان لا بديل من هذه السياسة الجديدة، وقد مرت سنة على فكرة "الاحتواء المزدوج" دون ان تحقق تقدماً يذكر، الا إذا اعتقدت واشنطن انها تستطيع بمفردها ان تدير قضايا الخليج الدفاعية والامنية، وهو أمر مكلف ماليا وخطر سياسيا، خاصة في منطقة لا تملك الولايات المتحدة فيها سوى سيطرة قليلة جدا على مستقبل حلفائها واعدائها على السواء.

في غضون ذلك يرد واضعو "السيناريو" على المتخوفين من التعاون مع إيران، بقولهم ان إيران ستبقى قوة عسكرية اساسية في الخليج مهما كانت الظروف، وانها تعيد اليوم بناء قدراتها التسلحية، ولكن مشترياتها من السلاح التقليدي لا تعادل الا النزر اليسير من مشتريات السعودية وباقي دول الخليج من السلاح المتقدم الذي تتسابق على بيعه لها دول التحالف الغربي، من الولايات المتحدة إلى بريطانيا، ومن فرنسا حتى المانيا، ناهيك بتركيا. ولما كانت ذكريات "عاصفة الصحراء" ما زالت طرية في اذهان دول المنطقة، فإن أي مغامرة عسكرية ايرانية محتملة، تبدو بعيدة جدا.

كذلك فإن طموحات إيران النووية، على اهميتها، ما زالت في مهدها. ويؤكد تقرير هيئة الطاقة النووية في فيينا الصادر في كانون الأول ١٩٩٣، ان إيران لا تنوي استعمال ما لديها من تسهيلات نووية لاغراض عسكرية، وانها لا تملك القدرة على ذلك. الا ان السؤال كيف يمكن الابقاء على هذا الوضع على ما هو عليه. يكون جوابه، باستمرار فرض الرقابة الدولية، اما المخاوف فهي ان تحاول إيران شراء ما ينقصها من خبرات تقنية في هذا المجال بالعملة الصعبة من الجمهوريات السوفيتية السابقة، الإسلامية اليوم. لذلك يحذر أصحاب هذا "السيناريو" من ان أي عزل اقتصادي أو استراتيجي لايران، سيوفر لها الدافع إلى الحصول على رادع نووي، بحجة ردع أو تحجيم اعدائها.[١]

ويحرص معدو هذا "السيناريو" على التأكيد ان أي استراتيجية أمريكية في الخليج تنطوي على مجازفة من نوع ما. وان للولايات المتحدة خلافات مع إيران لا يمكن تجاهلها، وبالتالي يجب عدم اعتبار الافكار المطروحة في هذا السياق، هي علامة على انحياز أمريكا إلى جانب ايران، بقدر ما هي تأكيد لما يمكن ان يسمى بسياسة متكافئة، تعطي لايران قدرها الحقيقي، وتحفظ لحلفاء واشنطن واصدقائها مكانتهم في المعادلة الاستراتيجية، وربما تبعد الاذى عنهم.

□ □ □

من غطاء "الاحتواء المزدوج"، إلى عراء المواجهة المنفردة، وبانتظار ان تتغير الأحوال ، ما زالت دول الخليج غير قادرة ان تسأل أمريكا عن دورها في أي مخطط سياسي تعده واشنطن للمنطقة. فقبل السؤال عن ماهية أمن الخليج، يجب السؤال عمن هو "العدو" الذي يهدد أمن الخليج (دوله وحكامه وشعوبه) ولماذا؟ فإذا كان "العدو" بمنظار اليوم هو إيران،

---

[١] راجع مجلة "فورين آفيرز" - عدد آذار / نيسان ١٩٩٤.

بعد ان كان بالامس العراق، ولم يحسب له حساب في حينه، فالاجدر ان يعاد الآن النظر في كل هـذه الحـسابات. أمـا إذا كان الحليف هو الغرب ـ وامريكا تحديدا ـ فالاجدر ان يعاد النظر ـ وباستمرار ـ في المـصالح المـشتركة بـين دول الخليج وهذا الحليف. فكلمتا العدو والحليف، كلمتان مطاطتان، ربما لا ينفع فيهما لا غطاء ولا احتواء. وقد يكـون العـراء اجدى.

٥ ـ إيران وتركيا

ماء ماء ولا أحد يشرب

"هل اعدتم لنا انطاكية وسائر المشرق، وهل استرجعتم الاسكندرنة، وهل اكدتم لنا حقوقنا في كيليكيا، وهل ...".

سألني صديق ساخر هذا السؤال، وهو يتابع اخبار الندوة التي نظمها "مركز دراسات الوحدة العربية" فـي بيـروت (١٥ ـ ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٣) عن "العرب والاتراك: حوار مستقبلي"، وكنت في عداد الذين شاركوا فيها. وقبل ان يـتم سـؤاله كان جوابي الجاد: لا. لقد كان السؤال الساخر بحد ذاته، هو ما حاولنا القفز فوقه.

ولم يكن قد سبق لي شخصيا ان حضرت أو شاركت في ندوة أو مؤتمر جمع هذه النخبة التركية المؤلفة من وزير خارجيـة سابق وعدد من الديبلوماسيين والاكاديميين، من مختلف الاختصاصات. كما لم تكن لي سوى تجربة متواضعة فـي النقـاش السياسي مع لاتراك. ولست لنا الآن في صدد تقويم أعمال هذه الندوة ولا الحديث عما جرى فيها، وقد غطتهـا الـصحافتان اللبنانية والتركية تغطية كاملة، بقدر ما اود ان اسجل انطباعا شخصيا كونته خلال اربعة أيام مـن الحـوار والنقـاش، ان الجانب العربي ـ على الأقل ـ ما زال يؤذن في مالطا!

واذا كان الاذان في مالطا مشروعا، بغض النظر عن هدف الندوة في محاولة ردم الهوة السحيقة في المفـاهيم والمـصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية بين العرب والاتراك، الا انني وجدت ان لغة التعـالي التـي اسـتعملها المحـاورون الاتراك، ورعونة الطروحات السياسية التي تناولها معظمهم، جعلتني انكفئ إلى الموروث التاريخي لفهم العلاقات العربيـة ـ التركية، الذي حاولت التخلص منه، في تجربة بناء علاقة جديدة في ظل المتغيـرات الدوليـة التـي تعـصف بالـشرق الأوسط اليوم.

صحيح انني من جيل عربي ما زال يحمل جرح "اللواء السليب" ويتذكر شهداء ٦ ايار، واحلام الاستقلالات العربيـة، ولـه في عروبته موقف من الطورانية، وغيرها من تراكمات الارث التاريخي بين العرب والاتراك، الا انني لم اجد في الجانـب التركي أي ادراك لحساسية هذا الموروث ولا تفهما لمسببات استمراريته. مع الاعتراف بأنني كنت علـى اسـتعداد نفـسي للتنازل عنه لقاء تأسيس قواعد مصلحية جديدة تتناسى الماضي، إذا استطاع المحاور التركـي ان يـستوعب الحاضـر وان يدرك ابعاد المستقبل. وخرجت بانطباع سلبي، بأن المشكلة ليست في الاذان، بل ان "مالطا يوك".

□ □ □

ان الحديث عن تركيا لا بد وان يطرح سؤالا يتكرر هذه الايام في اوساط المراقبين السياسيين في الشرق الاوسـط، وهـو: إذا كان النفط قد اشعل الحرب في الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، فهل تشعل المياه الحـرب فـي المـشرق عـام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥؟ سؤال ليس سانجا بالمقدار الذي يبدو للوهلة الأولى . فحرب النفط يشعلها أصـحاب الآبـار ومـستهلكوها. امـا حرب المياه فيشعلها العطاش في العالم، وما اكثرهم!

يروي كتاب صدر في لندن [1] انه بعد توقيع اتفاق كامب دافيد بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩، احاطت المخابرات المركزية الأمريكية الرئيس الراحل انور السادات علما بأن هناك مؤامرة للاطاحة به تعدها مجموعة من ضباط الجيش المصري. ولما القي القبض على الضباط المتآمرين، استدعى السادات وزير دفاعه اللواء عبد الحليم أبو غزالة، وسأله عن السبب الذي من اجله اعد الانقلاب. فقال أبو غزالة، ان القوات المسلحة المصرية التي قبلت على مضض اتفاق السلام مع اسرائيل، لم تكن على استعداد، اطلاقا، لأن تقبل ببيع اكسير الحياة في مصر، وهو النيل. لقد اراد الضباط من محاولة الانقلاب الحؤول دون سرقة إسرائيل لمياه النيل. وفهم السادات الوضع، واسقط المشروع برمته.

وكان الموضوع الذي كاد بسببه الجيش المصري ان ينقلب على رئيسه، انه خلال مباحثات اللجان المصرية - الاسرائيلية المتعددة للتوصل إلى اتفاق كامب دافيد، اقترح الجانب الإسرائيلي ضرورة قيام تعاون في مشاريع مياه مشتركة بين مصر واسرائيل. وتحديدا اراد الاسرائيليون من مصر نقل واحد بالمئة من مياه النيل عبر انابيب إلى صحراء النقب. ووافق السادات على الاقتراح الإسرائيلي، حيث وجد فيه اساسا لتعاون اقليمي في المنطقة، وخاصة انه اخذ يحلم بمد هذا الانبوب في مرحلة لاحقة، من إسرائيل إلى الأردن ولبنان. ولم يدرك السادات مدى تأثير هكذا فكرة على النفسية المصرية ولا مدى حساسيتها الميثولوجية لدى المصريين، وماذا يعني ان تكون مصر هبة النيل. وألغى السادات الفكرة فورا وانسحب من مباحثات موضوع المياه.

وتركيا، هذا البلد الآسيوي - الاوروبي - المتوسطي - الشرق اوسطي - الإسلامي - العلماني - الطوراني - التركي، يلعب بموضوع المياه لعبة خطرة، وهو يبحث عن دور لنفسه وسط متغيرات اقليمية متسارعة، ونظام عالمي جديد، لم تتحدد هويته، ولم يتفق على قواعده. وتركيا، صاحبة هذه "الاوصاف الحسنى" كلها، ما زالت حائرة وغير قادرة على البت، إلى اية هوية من هذه الهويات تنتمي، وهل تنتمي إلى بعضها أم اليها كلها؟

الذي يعنينا المياه هو هوية الجوار. ولان تركيا جارة تاريخية وجارة كبرى، فإن مسالة المياه بينها وبين سورية، هي الموضوع الذي يثير في الشرق العربي تحديدا، وفي الشرق الأوسط عموما، قلقا يوازي قلق محادثات السلام العربي - الإسرائيلي بمساراتها المتعددة. وما رواية الحادثة المصرية، الا دليل على مدى خطورة موضوع المياه وقابليته للانفجار، حتى تكاد المياه تصبح أكثر قدرة على الاشتعال من النفط. ولو كان السادات حيا، لربما شهد على ذلك.

منذ حوالي ثلاثين سنة، وملف المياه ملف مفتوح بين تركيا وسورية من جهة، وبين تركيا والعراق من جهة ثانية. فالمفاوضات حول مياه نهر الفرات بدأت باجتماعات ثنائية بين سورية والعراق عام ١٩٦٢، اعقبها اجتماع عراقي - تركي عام ١٩٦٤، ثم تبعه اجتماع ثلاثي سوري - عراقي - تركي عام ١٩٦٥. ومواقف الدول الثلاث من موضوع مياه نهري الفرات ودجلة، عبر الثلث الاخير للقرن العشرين، وبتبسيط شديد هي التالية:

- الموقف التركي: يعتبر ان مياه النهرين ليست مياها دولية مشتركة، وبالتالي يرفض تقسيمها.
- الموقف العراقي: يرى ان النهرين دوليان، وان لكل من دول الحوض الثلاث، حصة معقولة ومناسبة، يجب ان تعطى لها.

---

[1] "حرب المياه - الصراع المقبل في الشرق الأوسط "، للصحافي البريطاني جون بولوك. غولانز - لندن ١٩٩٣.

- الموقف السوري: يطالب بضرورة توزيع مياه النهرين على الدول الثلاث، معتبرا ان الفرات نهر دولي.

وبالطبع هناك جوانب هندسية وقانونية وسياسية ملحقة بهذه المواقف.

لكن العلاقة التركية - السورية في موضوع المياه هي الاخطر في انعكاساتها ونتائجها على المنطقة اقليميا من جهة، ودوليا من جهة ثانية، لارتباط هذه العلاقة بمسار محادثات السلام بين سورية واسرائيل والمتغيرات التي ستسفر عنها في حال نجاحها أو فشلها. وفي تبسيط آخر، تشكو سورية من الضغط الذي تمارسه تركيا عليها باستخدام المياه سلاحا ضدها، من خلال تنفيذ جملة سدود على نهر الفرات، (عشرون سدا على الفرات وحده) تمكن تركيا من التحكم بكمية المياه المتدفقة إلى سورية ومن ثم إلى العراق. في المقابل، تقول تركيا علنا، ان لا تقاسم للمياه، وتتهم السلطات السورية باحتضان حزب العمال الكردستاني وايواء زعيمه عبد ا اوجلان على أراضيها . وسورية تنفي ذلك.

وسط هذه المواقف، قام سليمان ديميريل (وكان لا يزال رئيسا للحكومة) بزيارة إلى دمشق في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٣، حاملا معه عنوانين للبحث هما: المياه والارهاب عبر الاكراد. وتمحورت محادثات دمشق حول هاتين القضيتين.

في موضوع المياه تحديدا، استمر حوار الطرشان بين سورية وتركيا أكثر من عشرين سنة، مفسحا في المجال لظهور توتر في العلاقات بين البلدين، تصل في احيان كثيرة بخطورتها إلى حد الازمة المستفحلة. وبصرف النظر عن التفاصيل التقنية، فإن القلق السوري الذي بدأ منذ وضع الحجر الاساسي لسد "كيبان" في تركيا، اخذ يزداد يوميا، حتى اصبح معاناة لكل سورية. ووصل إلى ذروته في كانون الثاني ١٩٩٠، عندما اوقفت تركيا ضخ مياه الفرات إلى سورية لمدة شهر كامل، بحجة ملء سد اتاتورك. واعتبرت سورية ان الاشراف التام على الفرات قد اصبح كليا بيد تركيا، بقدر ما اعتبرت ان في العمل التركي تهديدا لها. فانتاج الطاقة الكهربائية والري مرتبطان في سورية بمياه نهر الفرات، كما ان هذا العمل يؤثر في بنيتها التحتية، أكثر مما يضر بالعراق. وطالبت سورية مرارا ان يكون لها أيضاً حق الاشراف على مياه الفرات. حيث ان بروتوكول عام ١٩٨٧ الموقع بين سورية وتركيا، ينص على تعهد تركيا بمد سورية بـ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من المياه، ريثما يمتلئ سد اتاتورك، ويتم التوصل إلى اتفاق نهائي. وكان هذا البروتوكول اقصى ما تريد تركيا ان تتوصل إليه، دون الخلوص إلى اتفاق نهائي. لذلك ترفض تركيا تفسير هذا البروتوكول على اساس ان لسورية "حصة وحقا في مياه الفرات"، حسب تعبير ديميريل نفسه.

ولم تسفر محادثات دمشق عن أي نتيجة ملموسة للاشكال التاريخي بين البلدين. إذ ظل الموقف التركي يصر على ان أي اتفاق سيتم، لن يكون على قاعدة تقاسم المياه، بل تخصيص الكمية. وظل الموقف السوري يعتبر ان الفرات نهر دولي، لسورية حق فيه، فيجب تقاسم مياهه.

هنا ربط ديميريل تحسين العلاقات بين بلاده وسورية، واذابة الجليد بين انقرة ودمشق، برفعه عنوان: المياه والارهاب. وكانت الرغبة السورية أثناء محادثات دمشق واضحة: انها تريد التقارب مع تركيا، لكنها تخشى ان تقطع تركيا عنها يوما ما مياه الفرات. لذلك لا بد ان تمسك بورقة سياسية ما دامت تركيا ترفض مبدأ تقاسم المياه. فهي تريد المياه كحق، لا كهبة تمنحها تركيا، وتقنن كميتها حسب ما تشاء، مخضعة اياها لظرف سياسي ربما لا يكون في مصلحتها دائما، ولتكون هذه الورقة وفي هذه المرحلة، هي ورقة حزب العمال الكردستاني وزعيمه.

وفوجئ الاتراك بمدى استعداد المفاوض السوري وجديته. فقد طرح الجانب السوري نص اتفاق يقترح تقاسم المياه قبل نهاية ١٩٩٣. ولم يكن الجانب التركي يحمل اقتراحا مضادا، ولا في يده مثال دولي يرد به. فرفض الاقتراح السوري. وقال الجانب السوري انه سيحمل مسألة المياه إلى الجامعة العربية ومنها إلى المحافل الدولية، وفي يده ورقتان اساسيتان. الأولى: بروتوكول ١٩٨٧، والمادة السادسة منه التي تنص على امداد سورية بـ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه الفرات إلى ان يمتلئ سد اتاتورك والى ان يتم التوصل إلى اتفاق نهائي - كما اسلفنا - وكذلك الرغبة السورية الجدية والحقيقية في السعي إلى اتفاق نهائي على اساس تقاسم المياه. والورقة الثانية: وضع آلية جديدة للتفاوض في موضوع المياه على مستوى وزراء الخارجية، حيث تبقى حاضرة على جدول أعمال كل لقاء بين وزيري خارجية البلدين.

في الوقت نفسه سحب السوريون البلاطة من تحت اقدام الاتراك، في موضوع "الارهاب"، بوقف التعامل مع عناصر حزب العمال الكردستاني ووقف نشاطاته في سورية، واغلاق مكاتبه ومعسكراته في البقاع، والحد من حرية تحرك زعيمه ورفاقه، في محاولة لعزل الموضوع الامني عن موضوع المياه، وخلق مناخ تفاهم ممتاز حول هذا الموضوع بين البلدين.

لذلك لم تتردد سورية في ان توقع في انقرة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٣، وثيقة تعاون مع تركيا في مجال الأمن تستهدف الموضوع الكردي. وأكد مسؤول تركي تبني موقف مشترك مع سورية "ضد ارهاب حزب العمال الكردستاني"، في الوقت الذي أكد الجانب السوري انه سيولي "اهمية قصوى لحماية سيادة الاراضي والاستقرار في تركيا (٠٠٠) وان سورية لن تكون ابدا ملجأ أو ممرا لعناصر تهدد أمن واستقرار تركيا".

قبل ان يحدث ذلك بثلاثة ايام، كان وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين يقف في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٣ في البرلمان التركي ليهدد سورية قائلا: انها "تلجأ إلى الارهاب من أجل المياه"، وانها "لن تستطيع حل مسألة المياه من دون تركيا". لكنه استدرك ان هذا لا يعني ان تركيا تنوي استخدام تحكمها في موارد المياه كسلاح في مواجهة جيرانها. غير ان المشكلة الحقيقية تكمن في انه بسقوط ورقة حزب العمال الكردستاني وانتفاء الحجة الامنية لدى الاتراك، لم يعد التلويح بموضوع "الارهاب" مقنعا أو حتى واردا، لأن تركيا، وقد وجدت ان الكرة قد اصبحت الآن في ملعبها، ظهرت وكأنها لا تريد حل مسالة المياه من اساسها، ولا ترغب في طرح النماذج الدولية المتعلقة بمشاكل المياه في العالم، كسوابق يمكن الاستفادة منها، لأنها لا تعترف اصلا ان الفرات نهر دولي.

من هنا جاء تصريح ديميريل، والذي لخص الموقف التركي المتصلب (الذي عاد ورددده وأكده الزملاء الاتراك في ندوة بيروت) حيث جاء فيه: ان "لا سورية ولا العراق تستطيعان الادعاء ان لهما حقا في انهار تركيا، كما لا تستطيع انقرة ان تدعي ان لها حقا في نفطهما (٠٠٠) ان لنا الحق ان نفعل ما نشاء بمياهنا. فموارد المياه تركية، وموارد النفط عراقية - سورية. فكما لا نطالب نحن بالمشاركة في النفط، لا يحق لهما (سورية والعراق) ان يطالبا بالمشاركة في مواردنا المائية".

استنادا إلى هذا الموقف، بدأت تركيا تروج لمشاريع "انابيب السلام"، مشروع طموح ومكلف إلى أبعد الحدود، يقضي بنقل مياه نهر الفرات إلى دول الخليج، عبر انابيب تمر في سورية والاردن واسرائيل، في حال قيام سلام دائم في المنطقة، تدفع تكاليفه دول الخليج، فتشرب منه وتسقي غيرها من العطاشى الذين حولها. الأهم من ذلك انها تدفع

مقابله لتركيا نفطا، في معادلة لم يتفق على صيغتها بعد. اهي كل متر مكعب من المياه مقابل برميل من النفط، أم يباع النفط لتركيا بسعر تشجيعي، ويترك الرقم من غير تحديد اما كلمة تشجيعي؟ اسئلة غير متوافرة الاجابات عنها الآن، لأن المشروع نفسه ما زال من غير تفاصيل تقنية منشورة، ولا كلفة مرصودة. لكن هذا يتطلب، أول ما يتطلب، علاقات عربية - تركية جيدة، وقبلها علاقات تركية - سورية فوق الجيدة.

قبل ان تصل "انابيب السلام" إلى الخليج، وصلت إليه "انابيب الحرب"، عبر التطورات الجديدة في العلاقات الخليجية - التركية، التي ما زالت تبحث عن دور، يتعدى دور الجوار الذي تتعامل من خلاله في موضوع المياه. ومن هنا تكتسب تركيا من بين "الاوصاف الحسني"، وصفا جديدا لم يتم التوصل إلى تعريف له بعد.

لذلك يقال ان سليمان ديميريل، رئيس جمهورية تركيا، لم يستطع ان يتمالك نفسه، وهو يؤدي مناسك العمرة في مكة المكرمة، فانهمرت دموعه وهو يعلن: "أنا متأثر جدا".

ويقال أيضاً ان الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، لم يستطع ان يخفي تأثره أيضاً عندما التقى بديميريل وصحبه، فهتف قائلا: "أنتم ثروتنا. وهي ثروة قديمة جدا لم نستخدمها".[1]

كان ذلك أثناء زيارة قام بها ديميريل إلى دول الخليج العربي في الاسبوع الاخير من كانون الثاني ١٩٩٣، عندما كان رئيسا للوزراء قبل وفاة تورغوت اوزال، رئيس الجمهورية في حينه. وكانت الزيارة الأولى، لرئيس وزراء تركي، إلى دول مجلس التعاون الخليجي منذ حرب الخليج. ولم يكن تأثر ديميريل، كما يبدو، عائدا إلى دوافع الخشوع الذي ينتاب عادة كل مسلم لدى زيارة الكعبة. كما لم يكن تأثر الشيخ خليفة عائدا إلى اعجابه بقيافة الوفد التركي. كان التأثر التركي - الخليجي المتبادل عائدا، إلى شعور ديميريل بضرورة تذكير الخليجيين الذي يزورهم بأنه مسلم من بلد إسلامي، سعيا وراء "النطق السامي" القطري الذي يؤكد على مدى اهمية تركيا بالنسبة إلى بعض دول الخليج على الأقل . وهذا ما جاء من اجله ديميريل، ليؤكده ويسمعه. كما يعود إلى شعور بعض الخليجيين بأن تركيا دولة حليفة ومسلمة يمكن الاستعانة بها في الملمات.

وكانت زيارة ديميريل تهدف إلى امرين. الأول: اقتصادي من وجهة نظر تركيا. والثاني: سياسي من وجهة نظر الخليج.

من وجهة النظر التركية كان الهدف من الزيارة انعاش الاقتصاد التركي المتردي عبر استثمارات وقروض خليجية، وتعويض الخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها تركيا من جراء حرب الخليج، وما سبقها وما تبعها من اجراءات، والتي ادت فعلا إلى زيادة حدة الازمة الاقتصادية التركية. فقد ذهب الاتراك إلى الخليج ليذكروا دوله بالوفاء بالتزاماتها التي اعلنتها أثناء "عاصفة الصحراء" بالتعويض من اضرارهم الكبيرة الناتجة عن الخطر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق. وكان من بين التعهدات التي قدمتها دول الخليج لتركيا أثناء الحرب، بيعها نفطا بسعر رخيص إلى جانب تقديم مساعدات مالية واقامة مشاريع استثمارية مشتركة.

---

[1] "شؤون تركية" - آذار ١٩٩٣ - مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت.

الا ان الأهم بالنسبة إلى الجانب التركي، كان مشروع الصناعات الحربية في تركيا (الصناعات الحربية التركية تنتج طائرات "أف - ١٦" مع انظمة الكترونية لاسلكية ومدرعات ومدافع) الذي وافقت كل من السعودية والكويت والامارات على تمويله. فتعهدت السعودية بدفع مليار دولار والكويت مليار دولار والامارات نصف مليار دولار. كما وافقت السعودية على شراء مدرعات، بأسعار مخفضة، صنع تركيا بقيمة ٧٥ مليون دولار. اما عدد الطائرات التي وافقت دول الخليج على شرائها من تركيا، وبأسعار تشجيعية، فلم يتفق عليه حتى الآن. وجاء تمويل الخليج لمشروع الصناعات الحربية التركية، بضغط أمريكي واضح، سبق زيارة ديميريل، عندما اعلنت الولايات المتحدة عن مساهمتها بنصف مليار دولار في المشروع التركي، لتدفع دول الخليج إلى المساهمة فيه.

من وجهة النظر الخليجية، كان الانسياق وراء المطالب الاقتصادية التركية، يهدف إلى جر الاتراك إلى دور سياسي - عسكري في الجزيرة العربية تصديقا لما قاله وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين ان: "لا استقرار في الخليج من دون تركيا". والدور التركي الذي تريده دول الخليج في هذه المرحلة، وصلة وصل جيدة بالغرب (وان كانت ليست بحاجة إلى هذه الصلة)، وضمانا هاما حيال احتمالات الخطر القادم، من إيران والعراق، إلى دول الخليج [1].

وعلى الرغم من ان الخليجيين لم يحملوا إلى الاتراك تصورا واحدا لمشاكل المنطقة، الا انهم اجمعوا على رغبتهم في ادخال تركيا إلى اللعبة الخليجية بطريقة ما، وهم لا يملكون حتى الآن تصورا واضحا لها. فبينما يظهر بعضهم قلقا من التسلح الإيراني كقطر والبحرين، وتظهر قطر حماسة للدور التركي، عبر عنها اميرها في ملاحظته لديميريل، إذا بسلطنة عمان تظهر برودا في هذا الاتجاه. وبينما تظهر السعودية قلقا من مرحلة ما بعد ذهاب صدام حسين، فإن الكويت لا تبالي بمصير العراق وحكمه ما بعد صدام وبينما يصر بعضهم على رحيل صدام بأي ثمن، يرى البعض الآخر ان في وجوده ضمانة للوقوف في وجه إيران. ان هذه المفارقات والتناقضات في المواقف الخليجية من إيران والعراق، ضخمت حجم الدور التركي، الذي عبر عنه وكبر وزير خارجية تركيا. فالخليجيون الذين لا يستطيعون التفكير في المنطقة، الا من خلال وجود صدام أو غيابه، يرون ان تركيا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع ان تقف في وجهه ووجه بدائله، إلى جانب تصديها لايران عند الحاجة. هذا الموقف عزز من الغرور التركي، الرافض بالاساس لفكرة ان اهمية تركيا قد تقزمت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وان دورها في ضمان السلم في الخليج قد تضاءل.

وان كان هناك ثمة "مشروع تركي" في الشرق الاوسط، فإن المليارات الثلاث التي حملها ديميريل من الخليج، لتحديث الآلة العسكرية التركية، ما هي الا بداية دعوة تركيا لكي تكون صاحبة دور اساسي في أي حرب خليجية مقبلة، يتصدى لايران شرقا وللعراق شمالا، بعيدا عن تفعيل "اتفاق دمشق" الذي يمثل عنوانا للتحالف العربي، خاصة ان قيام تحالف عربي جديد، قد اصبح اليوم من الصعوبة بمكان. فما حصلت عليه تركيا من مال خليجي يفوق ما دفع للعراق في حربها مع ايران، وما طالب به صدام من الكويت. ففي غياب قوة عربية يمكن ادخالها في ميزان القوى العسكرية في الجزيرة العربية، يبدو التهافت الخليجي، الصامت والخجول حتى الآن، على تركيا، امرا لا بد وان يثير ريبة إيران بالدرجة الاولى، من قبل ان يثير أي شكوك عربية، وخاصة شكوك سورية ومصر.

□ □ □

---

[1] راجع "العرب بين تركيا وايران" - "النهار" - ١/ ١١/ ١٩٩٣.

ان العرب الذين يملكون الجغرافيا والنفط فلم يحسنوا استخدام الجغرافيا ولم يتمكنوا من تقنية النفط، يواجهون اليوم مشكلة المياه التي لا يملكونها ولا يستطيعون التحكم بمصادرها. واذ بتركيا، أحد أهم مصادر المياه عبء عليهم. هذا العبء الذي ما زال يتمثل في دور "الرجل المريض" منذ أيام الامبراطورية العثمانية، والذي ما زال "مريضا"، من وجهة نظر الاوروبيين على الاقل، بالنسبة إلى فشل تركيا اوروبيا بالدرجة الأولى ازاء التطور الديموقراطي الداخلي بالمقياس الغربي وسجل حقوق الإنسان فيها.

من ناحية اخرى، وبالرغم من تشجيع الولايات المتحدة تركيا للعب دور اساسي في آسيا الوسطى، فانها لا تريد في الوقت نفسه ان تجد نفسها مضطرة إلى تمويل هذا الدور، الذي هو مطلوب منها ومرغوب فيه امريكيا. لذلك تحاول واشنطن ان تحيل هذا العبء المالي إلى دول الخليج، تحت أكثر من غطاء، اكان عن طريق تمويل الصناعة العسكرية التركية، أم بجر المياه التركية عبر "انابيب السلام" إلى دول الخليج. أم بايهام تركيا أولا واقناع دول الخليج ثانيا، ان لها دورا في التصدي لايران والعراق، وان هذا الدور، قد يكون بديلا من الدور الأمريكي - الغربي، وهو أمر يستحق السخاء الخليجي في وقت نضبت فيه خزائن الخليج من مال فائض. كل ذلك في الوقت الذي لا تريد دول الخليج ان تبني قوة دفاع خليجية خاصة بها وقوية. ليس فقط لأنها لم تتفق على "زعامة" هذه القوة، بل لأنها لا تريد ان تتحمل أكلافها. لذلك تجير هذه "الاكلاف"، وعلى اسس ارخص، لتركيا، فتقوم بالدور المطلوب منها غربيا.

والمشكلة هنا، ان ليس لايران دور واضح حتى الآن في الخليج. فهي ما زالت تبحث عن دور لم تتضح معالمه بعد. ولو كان لايران دور خليجي - حسب قول سياسي خليجي - لحل نصف المشكلة على الأقل. لذلك تقوم واشنطن ومعها العواصم الاوروبية بتخويف دول الخليج من احتمالات تقارب عراقي - إيراني، وتعمد إلى تضخيمه، وهي تعرف ان هذه الاحتمالات تبدو ضئيلة ما دام صدام حسين في الحكم.

اما القول بأن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، يمثل الوجه المعتدل للثورة الإسلامية في إيران، ففيه الكثير من التفاؤل. لأن رفسنجاني هو الوجه المعتدل للراديكالية الثورية في إيران، وهو ابن الثورة الخمينية، ولكنه ليس قطعا معتدلا بالمقاييس الحقيقية. ذلك ان الولايات المتحدة التي تريد مفاوضات حكومية مباشرة مع إيران، تعرف ان رفسنجاني - على اعتداله - لا يستطيع ان يفاوض واشنطن كحكومة، ما دام هو اسير شعارات الثورة، وامريكا في نظر تلك الشعارات ما زالت هي "الشيطان الأكبر".

كذلك ما دامت واشنطن ترفض الافراج عن الارصدة الإيرانية في أمريكا، تبقى طهران غير قادرة على تنشيط اقتصادها، واطعام مواطنيها. فالثورة - كل ثورة - لم تحل مشكلة اقتصادية واحدة، والثوار - أي ثوار - لا يطعمون احدا. بينما البازار هو الذي يطعم الناس عادة.

من هنا تدخل تركيا مجددا في المعادلة. فما دامت أمريكا لا تستطيع، وايران لا تريد، حل عقدة "غورديان" بينهما، كما حلها الاسكندر الكبير، بقطعها، فلتطعم دول الخليج تركيا، لقاء ان تشرب هي من مائها وتحارب بسلاحها. ولتجع طهران.

□ □ □

من المستغرب انه بعد تجربة ندوة بيروت، تبدو تركيا وكأنها لم تدرك حتى الآن حجمها الحقيقي في العالم العربي، ولم تتوصل حتى الآن حجمها الحقيقي في العالم العربي، ولم تتوصل حتى الآن إلى معرفة الدور المرسوم لها

والمؤهلة له في شرق اوسط جديد، كان قد انتفض ضد المفاهيم العثمانية منذ أكثر من سبعين سنة. الأهم من ذلك فـي رأيي، ان على الاتراك إذا ارادوا الوصول إلى عقولنا قبل قلوبنا، استنباط لغة جديدة للتخاطب مع العرب، لـيس فيهـا من المصطلحات القديمة، سوى الاذان المشترك، حتى لو كان الجامع في استنبول والمؤذن في مالطا.

"فالسبيل" الذي شربوا منه ـ عربا واتراكا ـ لما يزيد على اربعمائة وخمسين سنة، ما زال ماء زلالا قـادرا إلـى ان يسقيهم اليوم، من دون ان تجف الينابيع غدا، ومن دون ان تصيح الناس: ماء ماء في كل مكان، ولا أحد يشرب.

خريطة

الممكن والمستحيل

- من المؤسف ان العرب ـ حكومات وشعوبا ـ غير مدركين حجم الزلزال التاريخي الذي ضرب المنطقة العربيـة بعد حرب الخليج. لا هم وصلوا إلى السلام الموعود بعد، ولا هم قادرون على التراجع عنه.

وكما كانوا أيام الحرب، غير قادرين على الحرب، لانهم لا يملكون اسلحة التوازن الاستراتيجي العسكري، هـم أيـضاً في أيام السلم، غير قادرين على السلم، لانهم لا يملكون اسلحة التوازن الاستراتيجي الاقتصادي والاجتماعي.

ولعل هذا ما يجعل المشهد السياسي اليوم، في حالة من انعدام الرؤية .

مخرج

لو كنت اعلم الغيب!

سألني احدهم، ممن قرأوا "سيناريو ١٩٩٩" [1]، عما إذا كان الموضوع قد اكتمل ، وخاصة انني لم اجزم بشكل قـاطع فيمـا إذا كان مستقبل الجزيرة العربية عند نهاية القرن، سيرسو على وضع تجزيئي أم وحدوي أم انه مزيج من الاثنـين معـا. ولما قلت لصاحب السؤال ان موضوعا استشرافيا كهذا، سيبقى مفتوحا على كافة الاحتمالات، وسيخضع لكـل المتغيـرات التي قد تطرأ في اية لحظة، وخاصة في عالم اليوم السريع الحامل دوما مفاجآت لا ترد في الحسبان، اجابني قائلا:

"لقد سبق لك ان كتبت قبل حوالي خمسة عشر عاما مقالة تنبأت فيها بعودة الاستعمار إلى الخليج، وتوقعت فيهـا كـل مـا حدث في الجزيرة العربية من غزو العراق للكويت إلى الحرب التي تلت ذلك بكل مضاعفاتها ونتائجها. فلماذا تبـدو اليـوم مترددا؟". [2]

قلت له: "لست مترددا كما ان الأمر ليس أمر نبوءة، بل لعلها قراءة جيدة للاحداث والتاريخ في عصر عربي لـيس عنـدنا فيه من يقرأ ـ الا متأخرا. الا ان هذا لا يعني ان مقالة كتبها صحافي عربـي منـذ سـنوات، استـشرف فيهـا بالتحليـل لاحتمالات الحدث ووقوعه، ان هذا الصحافي يملك مجددا القدرة نفسها على الاستنتاج ليصل إلى نتائج مماثلـة مـن حيـث امكانية تكرار هذا الأمر. ان حوارات السيناريو المذكورة ما زالت تنقصها خلفيات لم يتطـرق إليهـا المحـاورون. إذ ان الندوة انتهت، واشخاصها تفرقوا".

---

[1] راجع فصول "سيناريو ١٩٩٩" ـ صفحة.

[2] راجع مجلة "المستقبل" ـ باريس: "عودة الاستعمار" ـ ٢٨/ ٧/ ١٩٧٩.



قال: "ما الذي يمنع إذا ان تتولى انت استكمال هذه المهمة، محاولا ان تردم الهوة بين نظريات محدثيك في تلك الندوة، وبين واقع الحال كما تراه اليوم؟ ان الممكن والمستحيل هما خطان متعرجان، يلتقيان في نواح كثيرة، وان افترقا في نواح أخرى. وفي اغلب الاحيان يحتاج الواحد منهما إلى الآخر ، ليحقق التوازن المرجو عادة في الوصول إلى الصورة الاقرب إلى الحقيقة. والحقيقة تحتاج أيضاً إلى تاريخ من الخلفيات تقرأ في العمق لتصل إلى منطق قابل للتصديق، وقابل للتحقيق. لعل الموضوع يكون مجديا لو حاولت".

قلت: "سأحاول من خلال ثلاثة محاور سأتطرق إليها".

١ ـ التحالفات

بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية، ساد اعتقاد لدى المتابعين لشؤون العالم العربي بأن نهضة عظيمة بدأت، أو هي على وشك ان تبدأ، حاملة في طياتها تحولات جذرية بالغة الاهمية بالنسبة إلى المنطقة العربية. ولما انتهت الحرب، عاد الاهتمام مجددا ليتركز على الشؤون العربية، ولكنه تمحور هذه المرة حول قضايا النفط والتجسس والمتفجرات والارهاب، أكثر مما تمحور حول أي مشروع نهضوي. وكانت التوقعات السائدة من دمشق إلى القاهرة، ومن الرياض إلى بغداد، بأن غليانا ما سيأتي اما بالجحيم أو بالطوفان. ولم يغمر الطوفان الساحة السياسية العربية أكثر مما هي عليه الآن، ولم يكن الجحيم على ابوابها، بل في داخلها. اما الثورة التي جرى الحديث عنها مطولا فقد مات انبياؤها المسلحون قبل ان تشتعل.

لقد تغيرت الاوضاع في العالم العربي، وسوف تستمر في التغير، من غير ان يكون فيها وضع ثابت واحد. لكن ايا من هذه التغيرات التي حدثت أو يمكن ان تحدث، لن يؤثر في مجرى التاريخ العام للعالم. ذلك ان العالم العربي كان واستمر يعيش حالة من الفراغ خارج إطار التحالفات الدولية الكبرى، ينفعل بالاحداث ويستوعبها دون ان يمليها.

لهذه الأسباب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار الآثار العريضة المترتبة على اعادة رسم الخريطة السياسية للجزيرة العربية. إذ كلنا يعرف مدى ارتباط الخليج العربي، وبشكل مستمر، بالسياسة الغربية، إلى درجة بات فيها تابعا لنظام القوى الغربي. فسلامة الوحدة السياسية للخليج ومكانتها تتوقفان على ما كانت تسمح به ارادة الدول الغربية بالامس، والولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد اليوم. والمبادرات السياسية التي ولدت في المنطقة العربية اخذت دائما بعين الاعتبار ـ واكثر من أي منطقة أخرى في العالم ـ ردات فعل العالم الخارجي. ونظام العالم العربي السياسي بمجمله هو أكثر نظام سياسي وديبلوماسي مدول في العالم، حيث إن كل الاطراف المعنية باللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، تقبله وتعترف به، اكانت اطرافا داخلية أم خارجية، اقليمية أم دولية، فقيرة أم غنية، تقدمية أم رجعية.

ومنذ نحو قرنين من الزمن تقريبا والعالم العربي، أكثر من أي مكان آخر في العالم الثالث، يرزح وبشكل مستمر تحت وطأة سياسات القوى العظمى، مما ترك آثاره المميزة، والمستمرة من جيل إلى جيل، على كل الممارسات والمواقف السياسية العربية. ان مسائل الصراع التي تبدو للوهلة الأولى محلية وثانوية، تتخذ مع مرور الوقت اهمية دولية رئيسية. فالحدود الفاصلة بين ما هو محلي واقليمي أو دولي في الشرق الاوسط، هي دائما حدود غير واضحة.

لذلك فإن موقف النظام العالمي الجديد تجاه المتغيرات الرئيسية المقترحة في الجزيرة العربية، يتطلب منا فهما لاسباب تبني الغرب الحالي ودعمه لاقامة كيانات سياسية صغيرة هو أمر اساسي، ويجيء بداعي المحافظة على مصالحه في

المنطقة. لذلك فإن عملية اقناع الغرب بقبول ادخال أي شكل من اشكال الدمج أو التوحيد بين الدول الخليجية يجب ان ينطوي على ضمانات تؤمن له هذه المصالح. وهذا وحده كفيل بضمان استقرار الجزيرة العربية وحماية امنها. وكفيل أيضاً باعلان بداية حقبة جديدة.

□ □ □

٢ ـ المشاركة

وكان ادخال قدر من الديموقراطية على الانظمة التقليدية في غالبية اقطار الخليج امرا محتوما. فالتغييرات المطلوبة داخل الانظمة المحافظة في الخليج العربي لا بد وان تتخذ مستقبلا شكلا أكثر تحررا وليبيرالية. مع العالم انه من غير الضروري ان تعني الليبيرالية هنا الديموقراطية في المفهوم المتعارف عليه والممارس في الدول الغربية.

وهذا يؤكد ان على الانظمة في الخليج العربي الاخذ بعين الاعتبار الرغبات المتزايدة للطبقات المثقفة والمتوسطة في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والمطالبة بحصة في مسؤولياته، ذلك لأن هذه النخب تريد ان تستشار، لا ان يملى عليها. فالنخب المثقفة، التي صرف عليها ملايين الدولارات من خلال اقامة المدارس والجامعات واعطاء المنح الدراسية في الخارج، اصبحت تشكل الآن نسبة كبيرة من السكان. وقد نجحت الانظمة الخليجية خلال السنوات العشرين الاخيرة في اغراء هؤلاء المثقفين، باعطائهم حصة من مال النفط. اما وقد نضب البئر تقريبا ولم يعد مفتوحا ليغرف منه الكل، فإن هؤلاء المثقفين سيحاولون اثبات وجودهم فيطالبون الانظمة بالاعتراف بهم.

ومن الواضح ان مطالب هذه الطبقة - النخبة بالمشاركة في عملية صنع القرار السياسي، لا يعني انها تريد المشاركة في الحكم، وبالتالي فهي لا تسعى لقلب نظام الحكم، بقدر ما تسعى لأن يعترف الحكم بوجودها على اساس انها تمثل جزءا من الجسم السياسي الخليجي الذي له الحق في حرية الممارسة السياسية. كما انها لا تنافس الاسر الحاكمة ولا تهدد باستبدالها. لذلك لا بد ان تلجأ الانظمة، نتيجة لهذا الضغط الخفي، إلى نظام أكثر احتواء تستنبط من خلاله نظاما مغايرا يتيح مشاركة جديدة لفئات المثقفين عبر قنوات تمكن الحكم من استيعاب آراء وطاقات هذه الطبقة ـ النخبة.

غير ان ما حدث من تطورات على صعيد انفتاح الانظمة نحو شيء من الشورى عن طريق مجالس معينة، لن يغير شيئا من حقيقة واقعة هي ان الطبقات المتوسطة في الخليج، بمثقفيها وتجارها، ستستمر في المناداة باصلاح "حكم الاسرة الواحدة" في كل قطر من اقطار مجلس التعاون الخليجي وادخال قدر من الليبيرالية عليه. ويقدر المراقبون ان الالحاح الشعبي الخليجي سيصطدم عاجلا أم آجلا بعناد الانظمة واصرارها على تجاهل الانذارات الجلية الواضحة متمسكة بالسلطة المطلقة مما سيدفع الكثيرين من افراد الانتليجنسيا الخليجية إلى العمل السري، وهذا سيؤدي بدوره إلى وصم نشاطاتهم بأنها تخريبية. وقد يخلق هذا وضعا متفجرا جديدا تماما يذكر بالوضع الذي خبره الكثير من الدول العربية أيام الانتداب والاستعمار عند منتصف هذا القرن.

لذلك، يواجه الحكام والنخب المثقفة معا في دول الخليج معضلة لا سابق لها. فخلال العقد الماضي رفض اغلب الحكام الاستجابة تدريجيا للمطالبة الشعبية بالمشاركة في السلطة بدرجة أكبر لانهم ادركوا ان تسارع العملية الديموقراطية سيؤدي إلى تآكل امتيازاتهم وسلطتهم، فأوقفوها. ولكن في مناخ الاضطراب الإقليمي الجديد، وفي وجه خطر انتقال عدوى التوترات المشرقية إلى شعوب الخليج، يدرك الحكام انهم إذا تخلوا عن عملية الانفتاح السياسي، فانهم ينذرون

بذلك الفوران نفسه الذي يرغبون اليوم في اجتنابه. اما النخب الخليجية محدودة. اما المزيد من التدجين أو التخلي مرغمة عن دورها لطليعة جديدة، ربما لا تكون متماثلة في اعتدالها ولا في ولائها للاسر الخليجية الحاكمة.

□□□

□ ٣ ـ الحدود

من المعروف ان الولاءات التقليدية في الجزيرة العربية هي دائما للزعامات القبلية والدينية. وانها لا تزال اقوى واعمق في كثير من الاحيان من الولاء لمفهوم الدولة، أو الوحدة، أو القومية. وكان هذا يعود إلى ان رياح التغيير لم تعصف ببنى المجتمع التقليدية والاقطاعية في الجزيرة العربية، بالشكل نفسه الذي ساهمت به في تغيير وجه باقي انحاء العالم خلال العقود القليلة الماضية، واثرت في مجرى احداثه الاساسية.

فقبل ان يتحول النفط إلى مسالة دولية حيوية ورئيسية، لم يمثل الخليج العربي طيلة عقود طويلة من الزمن أي دور حقيقي يذكر في شؤون العالم العربي السياسية، أو داخل المجتمع الدولي. وفي ظل الحماية البريطانية التي فرضت على منطقة المحيط الهندي ومن ضمنها الخليج العربي، قرابة قرنين من السلام والهدوء النسبي، عاشت مجموعة المشيخات القائمة هناك حياتها المعتادة من الفقر والنزاعات المحلية التي كانت تشتد أو تخبو تبعا لنسبة التحريض البريطاني أو حجم الاحقاد القبيلة.

لذلك كانت وما زالت النزاعات القبلية الموروثة بين العائلات الحاكمة حول الحدود بمثابة القنبلة الموقوتة في اروقة مجلس التعاون الخليجي. فعندما عرضت السلطات البريطانية في الهندي الحماية البريطانية، وقبلت من شيوخ الخليج العربي، كان الطرف البريطاني يظن ان الأمر كله عملية بحرية محض. فالحدود البرية لكل مشيخة تقع في صحارى يفترض ان لا يشتهيها أحد. وبمرور السنين، اهمل الرسميون البريطانيون أكثر من مرة فرصا لتعيين الحدود، اما لأن الرسم بدا غير ذي بال في مثل تلك الرمال، أو لاحجام العرب عن قبول المقترحات البريطانية خشية استثارة نزاعات قديمة. وما ان استفاق العرب على قيمة الأرض في حقبة اكتشاف النفط، حتى كان من الصعب اصلاح هذه الغلطة.

الا انه من المؤكد ان في اعماق غالبية قلوب أهل الخليج توقا وهوى للانتماء إلى كيان سياسي يكون أكبر من مشيخة. لكن بعد ان غازل الخليجيون فكرة الالتحام في كيان اتحادي ـ فيديرالي بين العام ١٩٨٦ (اتفاق دبي) والعام ١٩٧١ (اعلان الاستقلال) انتهوا إلى خيار متواضع لا يتناسب حجمه مع الامل المنشود وتمثل في ان تصبح بلدانهم دولا صغرى بدلا من تحويلها إلى كيان جامع أكبر .

وطيلة السنوات العشر اللاحقة ظلت كل من دول الخليج تحتفظ بمسافة تفصلها عن الاخريات، يتنافسن في الحصول على اعتراف العالم العربي بالطريقة الوحيدة التي يعرفنها، أي بنشر الأموال هنا وهناك على هيئة معونات اقتصادية ومالية. لكن عالم هذه الدول تغير فجأة نتيجة تصاعد الاصولية الإسلامية وقيام الثورة الإيرانية في شباط ١٩٧٩. وزادت حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية) التي نشبت في ايلول ١٩٨٠ من حدة احساس حكام الخليج بالافتقار إلى الأمن، وشكلت حافزا لعملية التنسيق السياسي بين دولهم. اسفر الاندفاع وراء الحماية الامنية عن تشكيل منظمة اقليمية للقضاء على المعارضة التقليدية المتأصلة ضد أي عمل يشتم منه أي رائحة اتحادية أو حتى تنسيقية. وكان ذلك بسبب الادراك المتنامي بأن حكام الخليج اما ان يقفوا معا أو يسقطوا فرادى.

ومن هنا تشكل مجلس التعاون الخليجي من دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان)، فكان أول محاولة جديدة من نوعها منذ تجربة الاتحاد الفيديرالي السابقة في أواخر الستينات وقبل اعلان الاستقلال. وكانت فكرة التنسيق قد زرعت من قبل في خضم افتقار متنام إلى الأمن لا يزال شبحه يؤرق حكام الخليج. ففي مؤتمر خاص، كان الأول من نوعه، عقد في مسقط في العام ١٩٧٤، وحضره وزراء خارجية الدول الخليجية كافة (بما في ذلك إيران الشاه وعراق صدام) حث في حينه السلطان قابوس وزراء الخارجية على صياغة سياسية أمنية موحدة لمواجهة الاخطار التي تهدد المنطقة. وفي النهاية حسم التدخل السوفيتي في افغانستان في العام ١٩٧٩، واندلاع الحرب الإيرانية - العراقية بعد ذلك بسنة، التردد الخليجي وانبعثت روحية جديدة للوحدة. فأعلن قيام مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٥ ايار ١٩٨١.

وبعد ذلك بعشر سنوات وقعت حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، حين بدأ العد العكسي لحياة الكيانات الخليجية كما انشئت بعد الاستقلال. كذلك بدأ التراجع عن مفهوم الحدود الدائمة. لذلك تواجه اقطار مجلس التعاون الخليجي اليوم خيارا تاريخيا إذا اريد لهذه المنظمة أي مستقبل مستقر. فاما ان تقبل الحدود التي رسمها البريطانيون، والتي قبلتها الاقطار المعنية حدودا سياسية لها عند حصولها على الاستقلال في العام ١٩٧١، أو ترفض تماما قبول هذه الحدود لتعود إلى النظام القبلي القديم، الذي لا يعترف بحدود ولا يقبل خطوطا وهمية مرسومة على الرمال. واذا ما جرى تبني هذا الخيار الثاني، كان لا بد من اعادة رسم الخريطة السياسية لشبه الجزيرة العربية.

حسم سائلي حديثه، بعد ان توقفنا عند هذه المحاور الثلاثة، ليقول لي: "إذا ليس هناك من خريطة واضحة المعالم للجزيرة العربية قبل نهاية القرن، ما دامت المحاور التي تطرقت إليها لم تكتمل ظروفها بعد. لكن اين الممكن في هذه الخريطة واين المستحيل؟".

قلت له: ليتني كنت اعلم الغيب.

ويبدو ان الرد لم يرق لسائلي، فهز رأسه ومشى.